ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية(*)

د. وجيه كوثراني

أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

مقدمة في المنهج والمصطلح

يجدر أولاً أن نحدّد معاني مصطلحاتنا ودلالاتها قدر الإمكان. فكثير من الإلتباس المؤدي إلى الخلاف والجدل، ناتج عن الخلاف بين الباحثين والمتحاورين حول دلالات المصطلح وإيقاعات معانيه في صور الذاكرة وحقل الإدراك. ولا تنحصر المسألة في حدود فقه اللغة، بل تتجاوزها إلى أبعاد أخرى سياسية وثقافية وايديولوجية. والأمر الذي يزيد في الالتباس إنعدام أو انسداد أقنية التواصل بين الكُتّاب أو الباحثين العرب، لدرجة يتساءل معها الواحد منا، هل ثمة قراءة متبادلة ومتأنية للكُتّاب العرب فيما بينهم، تسهيلاً لعملية التواصل وبناء جسور الحوار، وصولاً إلى احتمال ردم الالتباس وضبط أوجه الخلاف في أطر من الحوار الديمقراطي؟ نبدأ أولاً بطرح سؤالين:

أولاً: ما المقصود بالإستعمار الحديث؟

ثانياً: ما المقصود بالمشروع التعبوي المواجه؟

١ ـ نفترض أن صيغة الاستعمار الحديث استخدمت للدلالة على المعاني التي حملها مصطلح الامبريالية منذ استخدامه الذي شاع مع مطلع القرن العشرين في الأدبيات الإشتراكية العالمية وأهمها آنذاك، كتاب بوخارين **الاقتصاد العالمي والامبريالية**، وكتاب لينين **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. وأبرز المعاني التي حملها المصطلح العالمي آنذاك، هو في اعطائه، من قبل الكُتّاب الإشتراكيين، مضامين اقتصادية وسياسية لوحظت مواصفاتها في التحوّلات التي شهدها تطور الرأسمالية في البلدان الصناعية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه التحوّلات

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى ندوة الدين والتدافع الحضاري، مالطا، ١٥ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، التي نظمتها مجلة **رسالة الجهاد**، محور «المشروع التعبوي في مواجهة الاستعمار الحديث: المواجهة الحضارية».

تمثلت في تسارع نمو الصناعة وتمركز الإنتاج في وحدات إنتاجية كبرى (تروستات وكارتلات)، وسيطرة رأس المال المالي (المصرفي) على حركة رأس المال وتوجهاته الاستثمارية، كما لوحظت نتائج هذه التحولات في ظاهرة تصدير الرساميل إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية، والخاضعة أسواقها للسلع الإستهلاكية والوسيطة؛ كما لوحظت نتائجها في التسابق بين الدول الصناعية الكبرى على إعادة اقتسام العالم بعد أن كانت الفتوحات العسكرية والبحرية الكبرى قد استكملت «اكتشاف العالم» والسيطرة عليه «كأملاك» أو «مستعمرات» أو «مناطق نفوذ» خلال القرون الثلاثة الأخيرة. وكانت الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، حلقتين في انفجار هذا التسابق من أجل إعادة اقتسام هذا العالم، وترتيب حصصه بين الدول الكبرى.

وبين الحربين صيغت مفاهيم الإنتداب والحماية والوصاية ثم الأحلاف والمعاهدات كصيغ قانونية ودولية تحمي عملية الإقتسام وتؤسسها على قاعدة التبعية. وبعد قيام حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، ونشوء الدول الوطنية ذات «الاستقلال السياسي» في العالم الثالث، تجدّدت التبعية للإمبريالية مع المأزق التنموي الذي عانته هذه الدول. فخطط التنمية التي هي شرط أساسي من شروط الاستقلال اصطدمت بعوائق أهمها حاجة هذه الدول إلى الرساميل وإلى التكنولوجيا. وكانت تجربة باندونغ وسياسة الحياد الإيجابي تعبيراً عن هذا النزوع، لتجاوز هذا المأزق بعد أن تمركز انقسام العالم في ثنائية من الصراع الدولي بين معسكرين سياسيين ـ استراتيجيين، ونمطين اقتصاديين، وايديولوجيتين عالميتين (اشتراكية ورأسمالية). وأعادت الرأسماليات الغربية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تجديد سيطرتها على العالم من خلال تعثر السياسات الإنمائية في دول العالم الثالث وسقوطها من جديد في شِباك التبعية التي اتخذت وجوهاً عدة وأملتها حاجات مختلفة، منها القروض التي أملتها الحاجة إلى تمويل المشاريع والحاجة إلى استخدام الخبراء وشراء وسائل التكنولوجيا المختلفة. أضف إلى هذا، بروز بؤر من الحروب الأهلية والإقليمية في العالم الثالث، كان لها الدور الأكبر في تجدد الإمبريالية وتجاوز أزماتها الداخلية واجتياز احتمالات الحروب فيما بين دولها. ذلك أن الحروب الإقليمية والأهلية في العالم الثالث نقلت مجال الصراع الإمبريالي الذي جرّبه الغرب في حربين عالميتين مدمّرتين، من مركز النظام العالمي إلى أطرافه، كما أنها وفرت للصناعات الحربية، عماد الصناعات الأساسية في الدول الكبرى وأساس اقتصاداتها الوطنية، سوقاً رحباً للإنتاج الحربي ومختبراً بشرياً حياً لأسلحتها الفتّاكة.

ونضيف إلى أشكال تجدد السيطرة وإمكاناتها وشروط نجاحها، الإستخدام الوظائفي للعلوم والمعارف الإنسانية الحديثة، حيث تشكلت علاقة مطّردة بين المعرفة والسلطة يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية: العارف هو القادر.

هذه باختصار شديد، صورة الإمبريالية في تجددها وإعادة إنتاج علاقاتها منذ مطلع القرن وحتى الآن. فهل نقصد بتعبير الإستعمار الجديد أو الحديث هذا المنحى في السيطرة العالمية، أو بالتحديد ما تطلق عليه الأدبيات السياسية في الغرب تعبير الإمبريالية؟ إننا نفترض ذلك، ونضيف أن ما يستدعي التوضيح ويوجبه هو أن مصطلح «الإستعمار» أقرب إلى معنى الكولونيالية منه إلى معنى الإمبريالية. والكولونيالية تعبير استخدم في الأدبيات السياسية الغربية للإشارة إلى أنماط من الإستعمار الاستيطاني، حيث تقوم جاليات أجنبية باستثمار ثروات البلاد وإدارة حكمها،

كحالة الجزائر والهند وغيرهما سابقاً، وحالة فلسطين وجنوبي افريقيا حالياً[١].

إذاً، يواجهنا الموضوع المطروح بإشكالية تاريخية مركبة هي أن «الإستعمار الحديث» هو نمط من العلاقة اللامتكافئة القائمة على تجدد السيطرة على العالم الثالث، وعلى العالم الإسلامي، وعلى الوطن العربي على وجه أكثر تخصيصاً لأهميتهما الاستراتيجية والاقتصادية في آن معاً. ولهذا فإن أشكال المواجهة للسيطرة من جانب حركات التحرر العربية والإسلامية اتخذت منذ مطلع القرن وحتى الآن تعبيرات مختلفة في الثورة والسياسة والفكر والإقتصاد تبعاً للمراحل التاريخية التي مرّت بها تلك العلاقة.

٢ ـ ومن هنا، ننتقل إلى توضيح الفكرة الثانية الصادرة عن مصطلح «المشروع التعبوي». إننا نفترض أن المشروع التعبوي في مواجهة الإستعمار قديمه وحديثه، هو مجموعة تلك التعبيرات العسكرية والسياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية التي حملتها وقدّمتها حركات التحرر في الوطن العربي والعالم الإسلامي، منذ الإحساس بوطأة الاستعمار المباشر في غضون القرن التاسع عشر (حملة نابليون) إلى الاحتلالات المتعاقبة للأقطار العربية (الجزائر، تونس، مصر، ليبيا...)، إلى اقتسام الولايات العربية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، إلى الثورات الوطنية والقومية الكبرى في العشرينات والثلاثينات، إلى قيام اسرائيل وسلسلة الكفاحات التي أطلقتها سواء على مستوى الشعب الفلسطيني، أو على مستوى الشعب العربي، وصولاً إلى توجهات الدولة الوطنية ذات الايديولوجية القومية ومآزقها، إلى ما آل إليه العمل العربي من نكوص، وإلى أطروحات الصحوة الإسلامية الجديدة.

كل هذا الشريط الطويل والغني بالأحداث، يقدّم صوراً من المشروع التعبوي بصورة مداخل وآليات، أو بصورة تجارب تاريخية ينبغي دراستها وتقويمها. وهناك وجهة تذهب إلى التشديد على الجانب الفكري (أو الايديولوجي التعبوي) في علاقة التدافع ما بين الحضارات. ولهذا فإن المضمون الذي قد تتطلبه معالجة المشروع التعبوي هو مضمون فكري وثقافي بالدرجة الأولى. بمعنى آخر: إن التعبئة هنا تدخل في الحيز الايديولوجي الذي يمكن أن يكون عامل تحريك عقيدي وإيماني، كما يمكن أن يكون خطاب تبرير واستنهاض ودعوة إلى حالة رفض أو ثورة، أو خطاباً أشمل لصياغة نظرية عامة للحياة في كل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية.

ولعله في وجه من وجوه هذه المعاني المتعددة، يمكن أن نفهم السياق التاريخي للثورات الجزائرية، من انتفاضة عبد القادر الجزائري إلى ثورة التحرير. وفي قلب هذا السياق وصميمه، نضع فكر ابن باديس كداعٍ ومفكر ومعبىء، ارتكازاً على ما تتيحه الثقافة الإسلامية (كدعوة ونمط حياة) من خطوط دفاع وأطر ممانعة وأساليب هجوم[٢]. كما أننا يمكن أن نفهم في السياق نفسه ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي، وثورة ليبيا بقيادة عمر المختار، وفي المشرق العربي ثورة العشرين في العراق، وثورة المجاهدين السوريين في العام ١٩٢٥. كل هذه الثورات التي قامت في مواجهة الإحتلالات المباشرة المتزامنة تقريباً ارتكزت على الموروث الديني فتعبأت قواها حول فكرة

---

(١) قابل حول مصطلح الكولونيالية:

Hubert Jules Deschamps, *La Fin des empires coloniaux*, «Que sais-je?» Le point de connaissances actuelles, 409 (Paris: Presses universitaires de France, 1950), pp. 8-14.

(٢) انظر حول دور الاسلام في الثورة الجزائرية، في: أحمد بن بلة، «الإسلام والثورة الجزائرية: ثابتة تاريخية،» **الحوار**، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٥٢.

الجهاد، كما انتظمت جماهيرها في الأشكال الشعبية المعاشة كطرق صوفية أو عبادات وشعائر، أو صيغة تقليد لفتوى مجتهد مرجع. هذا دون أن نغفل أو نقلل من أهمية العامل الاجتماعي - العصبوي المتمثل بالبنى القبلية المقاتلة والسائدة ربما حتى الآن في الأرياف والجبال العربية.

أما إذا انتقلنا إلى دور الفكر أو النظرية في المجال التعبوي، فإننا سنلحظ حيزاً لها في الخطاب العربي والإسلامي، ولا نعني أن هذا الحيّز كان السائد أو المحدد أو القائد لعملية المواجهة مع الإستعمار الحديث، بل إن الخطاب على تنوع مرجعياته المعرفية واختلاف انتسابه الايديولوجي هو أحد الأشكال التعبيرية عن عملية المواجهة. فالفكر، ممثلاً بخطاب ومعبّراً عنه بأشكال من الممارسة السياسية (مواقف وبرامج عمل)، يبقى مرجعاً لدراسة المشروع التعبوي في عملية المواجهة الحضارية.

والخطاب العربي والإسلامي الذي صيغ وقيل في مرحلة المواجهة مع الإستعمار الحديث، يحمل جدلية العلاقة بين طرفيها: بين الإستعمار الحديث بما هو سياسة توسع وهيمنة، وبما هو مصدر معرفة وعلوم وحضارة، وبما هو طريق استغلال للثروة، وبين الشرق العربي والإسلامي بما هو حالة تلقي واستقبال لكل هذا الهجوم الكاسح والسريع والملتبس في مضامينه (الملتبس بين مضامين الهيمنة والتوسع والحضارة والعلم والنهب والإفقار والثروة والإستبداد والديمقراطية).

والخطاب العربي الإسلامي الذي يحمل هذه الجدلية الغنية، يمكن قراءته لا من زاوية تفكيكه وتحليل عناصره وفقاً لمنهج البنيانية لمعرفة سمات العقل الذي أنتجه، وللبرهنة على تهافته وعلامات «اللاعقل» فيه كما يقول محمد عابد الجابري[٣]، وإنما من زاوية ملاحظة سماته الوظيفية التاريخية في المهمّات التي تصدّى لها في مرحلته وعبر رموزه الشخصية، ومدارسه الايديولوجية ووطأة الأحداث عليه وظروف مكانه وزمانه. تلك هي في رأينا العناصر والعوامل المكوّنة لسمات مشروع (أو مشاريع المواجهة). ولعلّه من المفيد أن ينصب التحليل والنقد على السمات الوظائفية التاريخية للفكر، أي للايديولوجيا، بدل النقد الابستيمولوجي للعقل العربي من خلال خطابه. فالنقد الأخير الذي ينسب نفسه إلى قطاع المعرفة الفلسفية، يعمّم ويجرّد ويلجأ إلى التأويل ويسقط ويبرز، ويهمل الزمان والمكان حتى يستقيم «تشخيص» عقلي ما مع شبكة من المفاهيم المستوعبة والمقتبسة من هذا العلم أو ذاك أو من هذا المنهج أو ذاك، أو من توليفة من العلوم والمناهج. ولا ندري ما وظائفية هذا التشخيص وأهدافه في عملية السعي لمقاربة الحقيقة التاريخية أو السياسية أو الاقتصادية في زماننا.

ومن هنا ومن خلال هذه الملاحظات الأولية في المنهج والمصطلح، نعرض أهم المحطات التاريخية الفكرية في تشكّل مشاريع المواجهة مع الإستعمار الحديث في تاريخنا المعاصر.

أولاً: زمن التوفيق بين الإصلاحية الإسلامية والليبرالية الغربية (أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين)

أمامنا جوابان على التحدّي الذي واجهه الشرق العربي والإسلامي آنذاك، هذا الشرق الذي

---

(٣) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢).

كان موزعاً بين دولتين سلطانيتين إستبداديتين ترفعان الإسلام عنواناً لحكمهما (الدولة العثمانية في تركيا ومعظم البلاد العربية، والدولة القاجارية في إيران).

١ ـ **جواب حمله ليبراليون علمانيون تماثلوا كلياً مع التجربة الليبرالية في الغرب**، فدعوا إلى قطيعة شبه كاملة مع الماضي الإسلامي المعيوش في حاضرهم حالةَ استبداد سلطاني وقمع للحريات وانحطاط وترهل في المبادرة والعمل والعقلية. هذا في وقت كان يقتحم فيه المشروع الرأسمالي قطاعات الإنتاج المحلي في الصناعة والحرفة والزراعة وعلاقات التبادل، وفي وقت تشيع فيه أخبار الثورات الديمقراطية في بلدان أوروبا، وتتشكل فيه، ومن خلال مؤسسات التعليم الأجنبي الحديث وتعلم اللغات الأجنبية، نخب تقرأ بشغف مؤلفات «عصر الأنوار» وما تيسّر من كتب الإشتراكية وبعض العلوم الجديدة. ومن هؤلاء نذكر فارس نمر ويعقوب صروف وفرح انطون وشبلي الشميل ولطفي السيد... وجميعهم أكدوا على الحل الليبرالي ـ الديمقراطي والتحديث المتماثل مع التجربة الغربية حرفياً، حتى أن بعضهم ـ كفارس نمر ـ كان يدعو إلى الإحتلال الأجنبي كطريق منقذ من الاستبداد الفردي السلطاني، وكشرط لإقامة النظام الديمقراطي الجديد.

ولا يزال لهذا الجواب، الذي صيغ في المراحل الأولى من السيطرة الامبريالية في الشرق العربي والإسلامي، امتداده حتى الآن في المنهج والعقلية والسياسة. ورغم خيبة الأمل التي أوقعتها السياسات الغربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإقامة اسرائيل، وسلسلة الحروب العدائية الموجهة ضد الشعوب العربية والإسلامية، فإنه لا تزال ثمة جاذبية للفكر الليبرالي الغربي تشد إليها العقول كمرجعية حضارية، وكنموذج للدخول في زمن المعاصرة. يبرر ذلك النزوع ويفسّره حال الاستبداد والمأزق التنموية التي تعيشها باستمرار تجربة الدولة القطرية في الوطن العربي، والتي تعيد على «خريطة مصغرة» تجربة التنظيمات في الدولة العثمانية.

٢ ـ **جواب ثانٍ قدّمه مفكرون إسلاميون** تنوعوا في فهمهم وتصورهم وتشخيصهم «لأمراض» الشرق العربي والإسلامي، وتمايزوا فيما اقترحوه من حلول من خلال صور استيعابهم وتوليفهم بين مرجعيتين تاريخيتين حضاريتين: مرجعية التجربة الأوروبية ومرجعية التجربة التاريخية الإسلامية.

ومن ضمن عملية التوليف والإستيعاب جاءت الأجوبة مشدّدة على مداخل ومحاور معينة في تصور الحل الذي ينهض بالعرب وبقية الشعوب الإسلامية.

أ ـ **مدخل الثورة أو اقناع الحاكم بالإصلاح**، وهو المدخل الذي شدّد عليه جمال الدين الأفغاني، ومارسه في نصه ومقالته ورسالته، وكما يبدو في مواقفه تجاه الحكام، تحريضاً كما هو الحال في موقفه من شاه إيران، أو اقناعاً بالإصلاح كما هو حال موقفه من السلطان العثماني.

ب ـ **مدخل إقامة الدولة الدستورية** المرتكزة على مبدأ الشورى، وهو المدخل الذي شدّد عليه المفكرون والفقهاء الدستوريون المطالبون بالحرية ودولة الوحدة أو الجامعة الإسلامية. وهؤلاء على اختلاف مراحلهم وانتماءاتهم القومية والمذهبية اجتمعوا حول مبدأ أن الديمقراطية البرلمانية ممثلة الأمة تساوي الشورى، وأن صيغة أهل الحل والعقد تساوي صيغة البرلمان، وأن الاستبداد السلطاني في الشرق دخيل على الإسلام وإنْ تستّر خلف فقهاء وعمائم. إنه عند عبد الرحمن الكواكبي وحسين نائيني «استبداد ديني» وهو أخطر من الاستبداد السياسي بل هو شرطه وهو عند رشيد رضا انحراف في الفقه وتواطؤ بين السلطات والفقهاء الحشوية.

وتبدو ازدواجية المرجع الحضاري في التبرير الشرعي لهذه الدعوة الدستورية في الموقفين والصيغتين التاليين:

ـ في رد رشيد رضا على قارىء يبعث برسالة إلى المنار يؤكد فيها على مرجعية الإسلام وحده في الإصلاح، يقول رضا عام ١٩٠٧ «لا تَقُلْ ايها المسلم إن هذا الحكم هو أصل من اصول ديننا فنحن قد استفدناه من الكتاب المبين، ومن سيرة الخلفاء الراشدين لا من معاشرة الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا الإعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك بأن هذا من الإسلام، ولكان أسبق إلى الدعوة إلى إقامة هذا الركن علماء الدين في الاستانة وفي مصر ومراكش وهم الذين لا يزال اكثرهم يؤكد حكومة الأفراد الاستبدادية ويعد من اكبر أعوانها... إنني لا أنكر أن ديننا يفيدنا ذلك... ومع هذا كله أقول إننا لولا اختلاطنا بالأوروبيين لما تنبهنا من حيث نحن أمة أو أمم إلى هذا الأمر العظيم، وإن كان صريحاً جلياً في القرآن الحكيم»[٤].

وفي عام ١٩٠٩ يعود فيؤكد بصورة متوازية على أهمية المرجعية الإسلامية والتحدّي الأوروبي معاً: «أما قوله [أحدهم] إن الأخذ بالأسباب والعمل بمقتضى السنن الطبيعية وانطباق ذلك بحسب اجتهادنا على القرآن لم يكثر ولم ينتشر عند بعض المسلمين إلّا بسبب ما رأوه من تقدم الأمم الغربية باتباع هذه السنن وسبب ضغط أوروبا على الكثير منهم ـ فهو صحيح في الجملة ولا يضرّنا أنْ تعدّنا حوادث الزمن للعمل بما يرشدنا إليه القرآن وأن نفهم منه ما لم نكن نفهمه نحن ولا آباؤنا الأولون. فإن كلام الله تعالى بحر لا تنفذ حكمه بل هي تفيض في كل عصر على المستعدين بما يناسبه»[٥].

هذا الموقف الذي لا نلمس فيه أي حرج لدى الفقيه أن يفهم الهدى القرآني اجتهاداً يتناسب مع العمل بمقتضى السنن الطبيعية والعلوم الوضعية، نلمسه أيضاً عند فقيه آخر من مذهب الامامية هو حسين نائيني.

وهذا الموقف يصدر عن فقيه إمامي وبدعم من مرجع النجف الشيخ كاظم الخراساني في خضم المعركة الدستورية في إيران بين ١٩٠٦ و١٩١١. يدعو هذا الموقف إلى اعتماد الصيغة الدستورية في الحكم والعمل السياسي في ايران، ويشن هجوماً عنيفاً على المؤسسة الدينية التي يسميها حسين نائيني «شعبة الاستبداد الديني» المتلازمة والحامية لشعبة الإستبداد السياسي. والملفت للنظر تلاقي هذا الخط مع خط الكواكبي ـ رضا في اعتبار الشوروية صنواً للديمقراطية. إذ يقول «ما أشد جهلنا عبدة الظالمين وحاملي شعبة الإستبداد الديني، بمدالیل الكتاب والسنة وأحكام الشريعة وسيرة النبي المطهر والإمام المكرم... وترانا عوضاً من أن نقول في حق الشوروية العمومية: هذه بضاعتنا ردّت إلينا، نعدها مخالفة للقانون الإسلامي، فكأننا لم نقرأ تلك الآيات الواضحة الدلالة ولم نحصل على مفادها.» وفي مكان آخر «أما اليوم وقد حصلنا بعد اللُّتيا والتي على شيء من التنبه والشعور، وقمنا نأخذ مقتضيات ديننا من الأجانب مع تمام الخجل قائلين هذه بضاعتنا ردت إلينا»[٦].

هذه النصوص التي نجد بالتماثل معها نصوصاً أخرى كثيرة، وكلها يؤكد على إسلامية الديمقراطية الدستورية، تشكل بداية التأسيس لخطاب إسلامي يحاول الإجابة الإستيعابية

---

(٤) محمد رشيد رضا، منافع الأوروبيين ومضارهم،» **المنار** (حزيران/ يونيو ١٩٠٧)، كما وردت في: محمد رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة «المنار»**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦) حسين نائيني، «الاستبداد والديمقراطية،» **العرفان**، مج ٢، ج ٥ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٠)؛ وهذا المقال ترجمة لمقالات مقتبسة من: حسين نائيني، **تنمية الأمة وتنزيه الملة** (طهران: [د.ن.]، ١٩٠٩)، (باللغة الفارسية).

للتحدي الكبير الذي حمله الجانب الحضاري في توسع الغرب وحضوره وهيمنته ومساءلته الوعي العربي والإسلامي عن حالة الإستبداد وأسبابه وعلاجه. ويظل هذا الخطاب مرجعاً للتوسيع والإغناء والشرح والتأليف عبر محطات وسيطة نجدها، على سبيل المثال لا الحصر، عند حسن البنا في مصر، ومحمود الطالقاني في ايران، وعلّال الفاسي في المغرب، وعند عدد كبير من الفقهاء والمفكرين المعاصرين الذين يؤكدون على شرعية الحل الإنتقائي والتوليفي لمسألة شرعية السلطة وبناء الدولة العادلة في البلدان العربية والإسلامية اليوم(٧).

ج ـ **مدخل التعليم والتثقيف وبناء مؤسسات الخدمة الإجتماعية**، الذي ركّز عليه الشيخ محمد عبده، ولاسيما بعد عودته إلى مصر من منفاه. وهذا المدخل الذي اعترض عليه البعض وانتقده البعض الآخر، لأنه يهمل جانب السياسة والثورة في المواجهة مع الإستعمار، هو مدخل أساسي في عملية المواجهة الحضارية التي وعاها وعاشها الشيخ عبده انطلاقاً من معاناة انحطاط الواقع الاجتماعي والثقافي، ورهانه على تجاوزه بمسؤولية جريئة وإرادة قوية. وعلى الرغم من أن السياسيين الإنكليز قد أراحهم هذا التوجه كما يبدو من تقارير كرومر وكتاب بلنت، إلّا أن مبررات محمد عبده ـ في هذا الخيار ـ وفي ظل درجة الإنحطاط والجهل والجمود التي خيمت على المجتمع المصري، والإسلامي بشكل عام، كانت تعطيه حجة قوية في تأجيل العمل السياسي «الثوري» الهادف إلى الإستقلال التام وسيادة الدولة الوطنية. ولقد كان يرى أن الأولوية في الرد على التحدي الحضاري الغربي هي في نشر العلم وتحرير العقل وتفسير جديد عقلاني للقرآن، وبالتالي في اجتهاد اسلامي معاصر يعمّ وينتشر ويسود. إنه نوع من التماثل مع منطق يقدّمه التاريخ الايديولوجي للنهضة الأوروبية، يقول بسيادة العلم والعقل فيها كمحرّك ومسبّب. ولكن مأزقاً اعترض مآل هذا التوجه ونتائجه الموعودة، نتج عن اصطدام مشروع الإصلاح بقوى اجتماعية ـ سياسية محلية مستفيدة من الأمر الواقع، وبأنماط من العلاقات المتشابكة مع مراكز السلطة، كانت تعيق الإصلاح وتحاربه. وكانت السياسة الإنكليزية توازن وتختار ما بين هذه القوى وفقاً لما تمليه مصالحها العليا. وعلى الرغم مما يحكى عن هذه العوائق، فإن محمد عبده ترك في العالم الإسلامي، ولاسيما في مصر، مدرسة فكرية في التجديد والإصلاح كان لها الأثر الكبير في تطوير الأزهر وبناء قطاع فاعل من مؤسسات التعليم والخدمة الاجتماعية. ولا شك أن لهذه المدرسة جذورها في تاريخ مصر الحديث مع رفاعة الطهطاوي الذي كان قد بذل هو الآخر جهداً كبيراً في استيعاب انجازات تطور الحضارة الانسانية على يد الأوروبيين، ولها أيضاً تعبيراتها المماثلة لدى مفكرين آخرين في أقطار أخرى (خير الدين التونسي في تونس، وجمال الدين القاسمي ومحسن الأمين في لبنان وسوريا).

وأما السؤال المشكل الذي تركته هذه المدرسة للفكر التاريخي النقدي، فكان «هل تسمح سياسة الاستعمار الحديث بإتمام انجاز هذا المشروع الحضاري؟» إن مهمة «التحديث» التي شكّلت أساس المشروع الإصلاحي قامت على تعبئة الطاقات والإمكانات الفكرية حول فكرة بناء

---

(٧) من الأمثلة على ذلك، انظر أفكاراً في هذا الخط تحاول أن تعالج مسألة ساخنة وحية تدور حول مسألة الدولة في لبنان، في: محمد مهدي شمس الدين، **العلمانية: تحليل ونقد للعلمانية محتوى وتاريخاً في مواجهة المسيحية والإسلام وهل تصلح حلاً لمشاكل لبنان** (بيروت: المركز الاسلامي للدراسات والأبحاث، ١٩٨٠). انظر أيضاً مشروعه السياسي «الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى» المقدَّم كمشروع بديل للنظام السياسي اللبناني.

المؤسسة الحديثة في الدولة، والتي من شأنها أن تساهم في تغيير العقلية والمنهج (أي المؤسسة التربوية) وفي حماية الإنسان فرداً وجماعة (أي المؤسسة الدستورية).

وإذا كان بإمكاننا أن نفترض أن هذا الخط قد تجسّد سياسياً في مصر في خط سعد زغلول وبرامج حزب الوفد، فإن تعثر تطبيقه جاء من عاملين:

العامل الأول: إن السياسة الإنكليزية لم تكن لتوافق على إنجاز المشروع انجازاً واسعاً من وجهة نظر أصحابه. و «التحديث» البريطاني كان ينصبُّ بشكل أساسي على قطاعين مرتبطين بمصالح السياسة الإقتصادية الإنكليزية: القطاع المصرفي، وقطاع استثمار زراعة القطن، وما بينهما قناة السويس والمواصلات. أي بتعبير آخر كان يهمها تنمية قطاع رأسمالي يخدم الرأسمالية الأم.

العامل الثاني: يتمثل في انقسام حلفاء السياسة الإنكليزية المحليين إلى قطاعين متناحرين يسميهما رشيد رضا في مقالاته في المنار: حزب المتفرنجين الذين أخذوا بقشور الحضارة الغربية، وحزب المتعصبين الرجعيين الذين يرفضون كل إصلاح بحجة أنه بدعة. ولا شك أن هذا الإنقسام الذي شهدته المجتمعات العربية ـ الإسلامية جميعها، كان وراء أزمة المشروع التحديثي والإصلاحي الذي بدأ مع محمد علي باشا سياسياً والطهطاوي فكرياً، ثم تجدد مع محمد عبده وسعد زغلول. ولعلّ هذا ما يدعوه بعض الأدب الاشتراكي بمأزق بناء رأسمالية وطنية، مستقلة عن هيمنة الإمبريالية.

ثانياً: زمن «الاشتراكية ـ القومية» أو زمن الاستقلالات الوطنية والمد القومي بعد الحرب العالمية الثانية

شكّلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول مهمة في تاريخ سياسات الدول الامبريالية فيما بينها، وفي أنماط علاقتها بالدول المستعمرة أو الخاضعة في العالم. لقد انفجرت سياسة التسابق على المستعمرات، وحركات المطالبة الدولية بإعادة توزيع الحصص أو «حقوق» البعض بـ «المجال الحيوي»، في حروب مدمّرة لجميع الأطراف، ولاسيما الأطراف الأوروبية منها. وخرجت من هذه الحرب دولتان كبريان على جانب كبير من القوة والبأس، **أولاً**: **الولايات المتحدة الأمريكية** التي استوعبت الرأسماليات الأوروبية بمشروع مارشال الاقتصادي، وبمشروع عسكري يقضي بحماية «العالم الحر» (الحلف الأطلسي)؛ **وثانياً**: **الاتحاد السوفياتي** الذي أفاد من حروبه التحريرية ضد القوى النازية في أوروبا الشرقية، فأقام عن طريق الأحزاب الشيوعية الحليفة فيها دول المنظومة الإشتراكية (أو المعسكر الاشتراكي) في مواجهة «المعسكر الرأسمالي». ورسم مؤتمر يالطا، بين الأبطال المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، حدوداً جغرافية وسياسية وايديولوجية ما بين المعسكرين على الصعيد الأوروبي، ودفعت المانيا ثمناً باهظاً لمغامرتها هو انقسامها عبر تحوّل خطها الفاصل بين المعسكرين والقوتين إلى «حائط» عسكري وسياسي وايديولوجي تمثل في حائط برلين.

ولكن الحد الأوروبي بين المعسكرين لم يمتد إلى عالم المستعمرات ومناطق النفوذ الإمبريالي التابع لأوروبا المنهكة أو لليابان المهزومة. فثمة ثورة صينية قامت لتؤسس مشروع دولة كبرى في أكبر تجمع بشري وحضاري في آسيا، بل في العالم، ووفقاً لنظرية ماركسية مستقلة زاوجت بين

الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي في النظرية والجانب الثقافي ـ القومي لحضارة الصين الواحدة والمركزية.

وفي بقية أنحاء آسيا وافريقيا، شقّت حركات التحرر الوطني والقومي لنفسها طرقاً مختلفة في الكفاح، سواء عن طريق الثورات الشعبية المسلحة (كحالة الجزائر والهند الصينية) أو عن طريق المقاومة السلبية السلمية (كحركة غاندي في الهند) أو عن طريق الإنقلابات العسكرية المدعومة شعبياً (كحالة مصر)... ولم تكن السياسات الإمبريالية الأوروبية لتتمكن، بسبب أزماتها ومشاكلها الداخلية، من أن تصمد في وجه هذه الحركات. فنجح بعض هذه الأخيرة في إقامة دوله الوطنية أو القومية المستقلة مستفيداً من عاملين دوليين:

١ ـ مما سمي «الحرب الباردة» بين القوتين العالميتين الأساسيتين.

٢ ـ من النهجين اللذين سار عليهما كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في التعامل مع حركات التحرر الوطني ودولها: النهج السوفياتي الدّاعم، والنهج الأمريكي الذي يحاول أن يحتوي الدول الجديدة[٨]. وبين محاولات الدعم ومحاولات الإحتواء استطاعت دول أن تنفذ باستقلالها (على الأقل على مستوى المحاولة)، كما أن دولاً أخرى لم تستطع أن تخرج من صعوبة الخيار فوقعت في فخ الإستتباع أو في دوّامة الصراع على السلطة الداخلية فيها.

والسؤال: كيف صيغ هذا المشروع الإستقلالي بأبعاده الحضارية آنذاك؟ أو بتعبير آخر: هل حصل ثمة مواجهة حضارية مع الإستعمار الحديث؟

أمامنا تجربة أصبحت في ذمة التاريخ، ولكن أبعادها وتأثيراتها ودروسها حاضرة في الذهن والوعي والذاكرة. كما أن إيقاعاتها لا تزال تمثُل في تجارب ومحاولات حتى يومنا. هذه التجربة هي تجربة النّاصرية في أبعادها الجغرافية الدائرية التي تتلخص بمصر وبالوطن العربي والعالم الإسلامي، والعالم الثالث، وفي أبعادها الحضارية والايديولوجية التي تستقي مصادرها من الفكر الوطني في مصر، ومن الايديولوجية القومية العربية، ومن التجارب الإشتراكية في العالم.

بين فلسفة الثورة (١٩٥٣) والميثاق (١٩٦٢)، ترتسم معالم التجربة الناصرية على مستوى الخطاب والممارسة يبدأ المشروع بخطوات تجريبية تبحث عن بديل لتجربة تاريخية في بناء الدولة كانت قد بدأت مع محمد علي باشا، ثم تقهقرت على يد الأسرة الوارثة حتى فاروق. ما هي نواقص هذه التجربة في الوعي التاريخي للقيادة الناصرية؟ يرى الميثاق:

ـ «إن المأساة في هذا العهد [عهد محمد علي باشا] هي أنه لم يكن يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلّا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه»[٩].

ـ وهذه نافذة أوقعت مصر في براثن الإستعمار الذي «كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرّد احتلال

---

(٨) قامت عملية الاحتواء على تجديد الأسلوب الامبريالي في التعامل مع البلدان الجديدة، على أساس المساعدات والقروض «المشروطة»، كما أن السياسة الأمريكية عادت فاستعادت مبادىء ويلسون الشهيرة التي صيغت في الحرب العالمية الأولى والتي تحمل عنوان «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، كما نادت بمبدأ سياسة الباب المفتوح على قاعدة حرية التنافس والمبادرة، بدل احتكار المستعمرات وحصرها باطار دول بعينها. وفي هذا السياق يفهم موقفها المعارض لاستمرار العدوان الانكليزي ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦.

(٩) جمال عبد الناصر، **الميثاق** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٦٢)، ص ١٩.

المستعمرات واستنزاف مواردها إلى مرحلة الإحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الأموال المنهوبة من المستعمرات»[١٠]. وكان مدخل ذلك وركائزه الاحتلال المباشر، والاعتماد على الأسرة الحاكمة، والاقطاع[١١].

ـ أما الثورة وقوى الإصلاح من عرابي إلى سعد زغلول... فهذه القوى «لم تستطع أن تمد اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال» وبالتالي لم تصل إلى «أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية»[١٢].

ـ وهذه القوى أيضاً «لم تستطع أن تمدّ بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية»[١٣].

ـ كما أن هذه القوى، لاقتصارها على طرح المسألة السياسية دون العمق الاجتماعي والاقتصادي وصلت في مشروعها إلى نوع من الديمقراطية التي يسميها الميثاق بـ «الديمقراطية المزيفة» أو «ديمقراطية الرجعية»[١٤]. والحل أن ترتبط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية[١٥]. وهذا أمر يتحقق بضمان التحرر من الإستغلال، بتكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الثروة بالقضاء على القلق المبدد لأمن المستقبل في الحياة[١٦]. وهذه الديمقراطية الإجتماعية طريقها الحل الإشتراكي[١٧]. وأما الديمقراطية السياسية فتتحقق من خلال وعاء «الاتحاد الاشتراكي» الذي هو «التنظيم السياسي الشعبي لقوى الشعب العاملة»[١٨].

وفي مجال السياسة العربية، ثمة تأكيد على السعي إلى تحقيق «الوحدة العربية» ليس عن طريق «النظام القديم في العالم العربي»، وإنما عن طريق حركة الجماهير في «تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية»[١٩]. وفي مجال السياسة الخارجية[٢٠] ثمة خطوط ثلاثة تعبِّر عن مبادىء هذه السياسة: الحرب ضد الاستعمار؛ العمل من أجل السلام؛ التعاون الدولي من أجل الرّخاء[٢١].

ما يستوقف في هذا المشروع مسألتان أساسيتان تعكسان الأبعاد الفكرية في مجال التعبئة التي يرتكز عليها. وفي هذا المجال بعد تاريخي محلي (عربي إسلامي)، وبعد عالمي (تجارب العالم دون الإنحسار في نظرية واحدة، ومع الإنطلاق من قاعدة التجربة والخطأ). هاتان المسألتان هما:

ـ مسألة الحرية الداخلية والتعبئة من أجل محاربة الاستعمار.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(١٧) المصدر نفسه، الباب السادس، ص ٥٠ وما بعدها.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.
(١٩) المصدر نفسه، الباب العاشر، ص ١٠٠.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٥.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

ـ مسألة التوفيق بين وطنية مصر وقوميتها العربية ودينها وحضارتها الإسلاميين وبين انتمائها الشرقي (الافريقي ـ الآسيوي).

المسألة الأولى: نلاحظ من خلال النص والممارسة أن ثمة تأكيداً مبالغاً فيه على الرهان على الجماهير في علاقتها بالقائد الذي يمتاز بسمات كاريزماتية (ملهمة) تؤهله للقيادة والنطق باسم الجماهير، بل لخوض المعارك واتخاذ المواقف باسمها. فهل يمكن أن نقول إن المعارك التي خاضها جمال عبد الناصر في مواجهة الاستعمار وفي محطات تاريخية ثلاث (تأميم القناة، حرب السويس، قرارات التأميم) هي التي بررت هذا الرهان الكبير وأعطته مشروعيته؟ ربما يصح هذا الافتراض. فالقيادة الناصرية ذهبت بعيداً في رفض البرلمانية من خلال ما آلت إليه هذه الأخيرة في العهد المتأخر من حكم الأسرة العلوية، فأسمتها «الديمقراطية الرجعية»، واقترحت بديلاً لها صيغة «الاتحاد الاشتراكي» دون الإلتفات إلى الإمكان التاريخي الذي يمكن أن يحصل لتنظيم سياسي شعبي واحد في ظل هيمنة جهاز الدولة. والإمكان نفسه (مع فارق الزمن) يكرر تجربة محمد علي ـ التي انتقدها الميثاق ـ في استخدام القوة الشعبية لتمكين سلطة أهل الدولة وصولاً إلى قيام الحزب الواحد الحاكم، أو إلى توسّل التنظيم سلماً للسلطة أو غطاء لإنشاء مراكز قوى أو تكريس الثروة من جديد. ولعل ما كشفته هزيمة الـ ١٩٦٧ يفتح ملف هذا «الإمكان التاريخي». والسؤال: بين تجربة التنظيم السياسي الواحد، وتجربة البرلمانية التي استوعبتها الاصلاحية ـ الإسلامية (خط محمد عبده) عبر التوفيق بين شورويتها الإسلامية وليبراليتها الغربية، أين هو موقع الحرية الشعبية، الشرط الأساسي في أي مواجهة مع الاستعمار؟ ومهما يكن، فإنه من الضروري أن نلاحظ أن التجربة السابقة (الإصلاحية الإسلامية التي استوعبت الليبرالية الغربية) لا يمكن اختصارها بسلبية «الديمقراطية البرلمانية الرجعية»، بل لا بد من ملاحظة إيجابية أغفلت، هي التعددية الحزبية والسياسية التي زخر بها المجتمع المصري (حركة اسلامية، يسار، ليبرالية...) والتي قضت عليها التجربة الجديدة. كما لا بد من التذكير بتنوع الأفكار والآراء وغناها على مستوى الإبداعات الفكرية والأدبية، التي أضحت جزءاً أساسياً من عطاءات الفكر العربي المعاصر، والتي ما كان ليمكن أن تنمو في ظل التنظيم الواحد والايديولوجية الرسمية الواحدة.

المسألة الثانية: وهي المسألة التي تتعلق بتحديد دوائر الانتماء؛ وهنا يعبّر الخطاب الناصري عن حس تاريخي سليم ورؤية استراتيجية حضارية واضحة لخريطة التعدد والصراع في العالم. ففكرة الدوائر الثلاث (العربية، الافريقية، والإسلامية) التي رسمها عبد الناصر لحركة «المكان الوطني» في فلسفة الثورة تُرجمت فيما بعد ومن خلال الممارسة، ومن خلال استيعاب شمولي للصراعات الدولية وموقع العالم الثالث فيها، استراتيجية ناجحة في مجال السياسة الخارجية. وقدّمت هذه الاستراتيجية تجربة غنية إستخلص مفكرون وباحثون استراتيجيون منها مدرسة فكرية ومنهجاً حضارياً في الصراع والمواجهة في عالم تختزله ثنائية تنفي الآخرين وتلحقهم بأحد طرفيها. فمن مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) إلى مؤتمر التضامن الافريقي ـ الآسيوي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٥٧، إلى مؤتمر بلغراد (١٩٦١)، كانت ترتسم سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي، في صورة احتمال تاريخي لنشوء «قوة ثالثة» في عالم السياسة الدولية، وإلى إمكان توافر شروط ملائمة لقيام مشروع حضاري جديد، إطاره الجغرافي: آسيوي ـ افريقي، ومضمونه: تعددية ثقافية شرقية قوامها التجربة الصينية التي زاوجت بين حضارة الصين ومنهجية الماركسية في الثورة، والتجربة الهندية التي تجسدت في فكر غاندي في الثورة السلمية واشتراكية نهرو في

الدولة، والتجربة العربية ـ الاسلامية التي حاول الخطاب الناصري أن يعبّر عنها على قاعدة التجربة والخطأ.

وإذا كانت هذه التجربة الأخيرة (التجربة العربية) قد تعثرت، وتعثرت معها، أو على موازاتها، إنطلاقة العالم الثالث، فإن ذلك لا يفقدها دلالتها ودروسها بل يطرح دراستها من زاوية تفكيك عوامل فشلها وأسبابه. ولعل أهم سبب في ذلك هو في قدرة الإستعمار الحديث (الإمبريالية الأمريكية) أن يلتف عليها بعد أن فشل في تطويعها وتحويلها إلى دولة تابعة، ليضربها بواسطة إسرائيل في العام ١٩٦٧، حيث كانت الهزيمة التي لا نزال نعيش آثارها المضاعفة والمعقدة حتى يومنا هذا، بل إن هذه الآثار مرشحة في ظل الخلل في موازين القوى العربية والدولية، إلى الإستمرار والتفاقم.

وأما على مستوى الدلالات والدروس، فإن هذه التجربة ـ وكما قلنا ـ كان يمكن ـ حين كانت توجهاً وعملاً وحركةً ـ أن تكون مدرسة فكرية ومنهجاً حضارياً في المواجهة. ولكن ما نلاحظه أن المخزون الثقافي الإسلامي الذي كان يمكن أن يغني الحركة العربية في وجهتها العالمية والإنسانية كان غائباً أو مغيباً أو حاضراً بخجل. ويلاحظ إنحسار هذا الحضور في غياب «الدائرة الإسلامية» كما صيغت في «فلسفة الثورة» إلى حد تغييبها شبه الكامل من «الميثاق» والإكتفاء بالتشديد على «القومية العربية» و «الوحدة العربية».

هل يكمن سبب هذا الإنحسار في ذاك الصراع الذي نشب بين الحركة الإسلامية في مصر وبين قوى النظام؟ هل سببه أيضاً هو أن العالم الإسلامي كان آنذاك، وعبر أهم دولة، من ركائز السياسة الإستعمارية (مراكز الأحلاف الأمريكية)، وأن وجهاً من وجوه الايديولوجية الإسلامية استخدم في محاربة حركات تحرر الشعوب تحت شعار «وقف المد الشيوعي» في ذاك الزمن؟ صحيح أن مثل هذه الفرضيات تستدعي معالجة تاريخية موثقة، ولكن يمكن أن نرجح أن هذه الأسباب حالت دون رؤية الحركة العربية لدور الإسلام في إمدادها الروحي والتعبوي النفسي، كما غاب عنها دوره في تعميق تواصلها الإستراتيجي والحضاري مع شعوب العالم الإسلامي ذات المصالح المشتركة والموروث الديني الواحد تجاه الهيمنة الاستعمارية.

إلّا أن المفارقة الملفتة للنظر، أن المحاولة التي بذلت من أجل فهم نظري للتجربة، وتأسيساً على احتمال أنْ تُقدِّم سياسة باندونغ وتجذّر حركات التحرر الوطني التي عمّت بلدان العالم الثالث، **فلسفة انسانية** مستقلّة عن النظريتين العالميتين، لم تصدر عن مفكر قومي، بل عن مفكر إسلامي من الجزائر عاش فترة في القاهرة (منذ عام ١٩٥٦ إلى ما بعد استقلال الجزائر) هو مالك بن نبي. توزّعت محاولة مالك بن نبي على كتابات صدرت في مناسبات عديدة غطت أحداثاً كبرى في مسار سياسة الحياد الإيجابي وانتصارات حركات التحرر في العالم الثالث والوطن العربي.

يعرِّف مالك بن نبي في كتابه **بناء الفكرة الافروآسيوية** الذي صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ، الفكرة الافروآسيوية بأنها «المركب النفسي والزمني الذي ينتج عن هذا التحول من إطار لفظة سياسية بسيطة إلى فكرة أساسية قادرة على تحريك الواقع التاريخي حين تشكل الإنسان والإطار المحيط به»[٢٢].

---

(٢٢) مالك بن نبي، **فكرة الافريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج** (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩)، ص ١٢٥.

ويرى أن فكرة «اللاعنف» ضرورية لحل مأساة القرن العشرين. هذه الضرورة المنطقية تخلق إمكاناً طبيعياً حين توجه نشاط الشعوب في طريق السلم وحين تؤثر في توجيه الأمم المتحدة. كما أنه يرى أن فلسفة اللاعنف في الفكرة الافروآسيوية هي «ناتج عن الثنائية المستمدة من روحية الاسلام وتقاليد الهندوسية». ويرى أيضاً أن العنصر الأساسي في تركيب هذا الفكر هو العنصر الأخلاقي، «فإذا كان إلهام الثقافة الكلاسيكية في عصر النهضة بخاصة قد اتجه نحو الذوق الجمالي أكثر من اي شيء آخر، فإن الثقافة الافروآسيوية ملزمة بسبب المأساة الخاصة بالقرن العشرين إلى أن تتجه أولاً نحو المنهج الأخلاقي لتحديد مثلها الأعلى وهدفها المنشود»[٢٣]. ويرى في تأثيرسياسة الحياد الإيجابي، التي أطلقها مؤتمر باندونغ في العالم، انبثاق تركيب حضاري جديد، يقول: «لقد أتت هذه الشعوب بمبدأ تركيب للعالم وبإمكانات تعايش جديد يحمل بوضوح طابع عبقريتها. أعني الشروط الأخلاقية لحضارة لا تكون تعبيراً عن القوة او الصناعة».

وفي كتاب آخر عنوانه **فكرة كومنولث اسلامي**، يقترح مالك بن نبي إنشاء كومنولث إسلامي للشعوب في مواجهة الكومنولث البريطاني الذي قام على أساس الدول. وللصيغة المقترحة وجهة عقائدية ووظيفية؛ عقائدية من حيث ان الإتحاد يؤمن المدى الإجتماعي ـ السياسي لعقيدة المسلم؛ ووظيفية من حيث إن وظيفة الاتحاد هي في استدراك التخلف بالنسبة إلى التطور العام.

وفي كتاب **حديث في البناء الجديد** يراهن مالك بن نبي على مخططات التنمية في مصر فيراها بداية لنهضة عربية جديدة.

وفي محاضرة ألقاها في الجزائر عام ١٩٦٤ تحت عنوان «مشكلة المفهومية» يقدّم مالك بن نبي تحليلاً لمشكلة الفراغ المفاهيمي التي تعانيها الجزائر بعد الثورة، فيرى أن هذه المشكلة قد حلّها الرئيس أحمد بن بللاّ من خلال إطلاقه لشعار **اشتراكية، عروبة، إسلام**. فمضامين هذه الكلمات وأبعادها القومية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية تقدم المفهوم والبرنامج اللذين يتوحد حولهما الشعب الجزائري في «نشاطه المشترك الجديد».

وأما بشأن النزعة الإسلامية التي يرى وجوب إدراجها في المنهج المفاهيمي فيرى أنه «على الصعيد الإجتماعي لا ينصبّ الحكم على قيمة غيبية، وإنما ينصبّ على نشاط إنساني. ونحن نلمس هنا كرّة اخرى ـ عن طريق المراجعات ـ وجود ثغرة للنهضة الإسلامية التي وضعت ضمنه مشكلة متعلقة بالإيمان في مكان هي غير مثارة فيه. فالمسألة لا تتمثل في تلقين او في إعادة تلقين المسلم عقيدته، ولكنها تتمثل في إعادة تلقين استخدامها وفعاليتها في الحياة. إلاّ أن المصلحين قد اغفلوا وضع هذه المشكلة».

والخلاصة في هذه المسألة أنه ما كان الأمر يستدعي استطراداً للحديث عن كتابات مالك بن نبي ـ وهي كتابات جديرة بدراسة مستقلة ـ لولا الافتراض أن مفكراً إسلامياً قد انبرى لمهمة صياغة نظرية عامة لتفجّر حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا آنذاك، ولدور مصر في بلورة سياسة الحياد الإيجابي من خلال ريادتها آنذاك للوطن العربي والعالم الإسلامي ولتعبيرها عن إرث ثقافي إسلامي جدّده وأحياه وحتّم وجهة إنبعاثه زمن يحتاج فيه الإنسان والعالم إلى السلام والعدل في وجه فلسفة القوة والحتمية التطورية المادية، يحتاج فيها إلى أخلاقية كان مالك بن نبي يرى إمكانية انبعاثها من ديانات وثقافات آسيا وافريقيا.

لا شك أنه كان رهاناً عظيماً. ولكن الرهان أسقطته نهاية التجربة المأساوية، لاسيما في شقها العربي. فهل يكمن السبب في ضخامة الرهان ونبل الحلم، الأمر الذي أدّى إلى الخيبة

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

والإحباط عندما تعثّرت التجربة؟ أم أن حقيقة الحركة وقوى التجربة وطبيعتها لم تكن لتستأهل كل هذا الرهان أو تستحق كل هذا البناء النظري والحضاري الذي تصوره مالك بن نبي؟

لا شك أن التاريخ لا يعيد نفسه، والواقعة نفسها لا تتكرر كما هي، ولكن ما هو أكيد أن ثوابت في التاريخ العالمي المعاصر، ولاسيما في تاريخ الامبريالية (الإستعمار الجديد) في علاقتها بالشعوب الفقيرة والمحرومة، هي دائمة التجدد على قاعدة إعادة إنتاج علاقات الإستغلال واللاتكافؤ بين الطرفين. وهذه العلاقات ليست إقتصادية وسياسية فحسب، بل هي أيضاً علمية وثقافية واجتماعية ونفسية وتربوية. من هنا فإن عملية المواجهة تحمل هي الأخرى ثوابتها.

يلاحظ بعض الاستراتيجيين والمفكرين أن قوى عالمية تتحرّك من الشرق بأسلوب جديد، نافثة رياحاً جديدة في المواجهة الحضارية. ولعلّ هذا ما يحس به مع غيره، مفكر مصري معاصر هو أنور عبد الملك، فيجدّد رهان مالك بن نبي ويكتب معلقاً على معاهدة الصين ـ اليابان التي عقدت في العام ١٩٧٨، وما تستتبعه من دلالات على المستوى الإستراتيجي الحضاري في الشرق، وفي الوطن العربي والعالم الاسلامي، نصّاً يذكّر بالسمات التي رآها مالك بن نبي في الفكر الآسيوي ـ الافريقي المنبعث من مؤتمر باندونغ، فيقول:

«... إن المعاهدة الصينية اليابانية سوف تخلق في القريب العاجل مركز قوة لكن هذه المرّة من نوع جديد، لا يقع في إطار الحضارة الغربية، وإنما في الشرق الحضاري لأول مرّة منذ القرن الرابع عشر، وفي منطقة تجمع بين القوة المادية والنفوذ المعنوي، منطقة تمثل أكبر ثقافة من حيث الإمكانات المادية وتعداد السكان، والتاريخ الثقافي الثوري، والكثافة الوحدوية القومية والقدرة على التطوير والتحديث الإقتصادي والصناعي والتكنولوجي...». و «الشرق الحضاري» يتشكل في رأيه من دائرتين أساسيتين: «الدائرة الآسيوية حول الصين مستندة إلى اليابان وكوريا من ناحية، والدائرة الإسلامية ـ الافريقية حول العالم العربي وفي قلبه مصر من ناحية أخرى»[٢٤].

إلّا أنه على الرغم من جاذبية هذا الرهان، واستدعائه لحلم يتراءى فيه الشرق الإسلامي قوة وشريكاً في حضارة عالمية، فإن الواقع يسوغ السؤال التالي: إذا صح احتمال الرهان على الحالة اليابانية ـ الصينية، فكيف يمكن أن يصح على العالم الإسلامي، وبالتحديد على «الوطن العربي وفي قلبه مصر»؟

كثيراً ما يتحدّث البعض، وبإيقاعات مختلفة عن دور ممكن للصحوة الإسلامية الجديدة في المواجهة الحضارية اليوم. فإلى أي حد يصح هذا التوقع؟

ثالثاً: المشروع التعبوي في «الصحوة الاسلامية»

تميزت السنوات العشرون الأخيرة ببروز جماعات إسلامية ترى في الإسلام منطلقاً لعمل سياسي يؤمن باستخدام العنف طريقاً إلى التحرر من الإستعمار وللوصول إلى السلطة وتطبيق الشريعة. وقد نمت هذه الجماعات في سياقات تاريخية مختلفة وبسبب عوامل عديدة:

ـ لقد نما بعض هذه الجماعات من خلال التيار الإسلامي القديم (الإخوان المسلمون) وتأثر فكرها بشكل أساسي، بنصوص سيد قطب. ومن المعروف أن بعض هذه النصوص اتسم بنبرة

---

(٢٤) أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة، ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٧٢ و٧٥.

متصلبة ومتشددة سببتها التجربة القاسية بين الإخوان المسلمين والنظام الحاكم في مصر.

ـ كما أن قطاعات من هذه الجماعات نمت من خلال تعثر التجارب الثورية اليسارية والقومية في العديد من الأقطار العربية (تجربة العمل السياسي الوطني والقومي والاشتراكي). وكان لهزيمة ١٩٦٧ وتجربة العمل الفلسطيني وتعثر الحلول التقليدية وانسداد أفق الحلول السلمية وسياسة كامب ديفيد ومضاعفاتها، دور كبير في توجيه الأجيال الشابة نحو مرجعية ايديولوجية دينية بديلة، رأوها مجسدة في الإسلام ومارسوها عبر مؤسسات تنظيمية دينية بديلة تمثلت في الجامع والمسجد والاجتماعات والحلقات الدينية المختلفة في الأحياء المدينية الشعبية.

ـ ويساعد على هذا التوجه بصورة متعاظمة، عجز برامج التنمية والتعليم الحديث وسوق العمل عن استيعاب الثورات الديمغرافية التي شهدها ويشهدها الوطن العربي والعالم الاسلامي، والعالم الثالث بشكل عام.

ـ وجاء نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية ليعطي ـ وبخاصة في السنوات الأولى ـ دفعاً تشجيعياً وزخماً مؤثراً في مسوغات العمل السياسي الإسلامي الجديد.

هذه السياقات التاريخية التي نمت فيها أشكال من العمل الإسلامي السياسي شهدت أيضاً، على مستوى الخطاب الايديولوجي، حركة إنتاج فكري وثقافي إسلامي واسع. فإلى جانب إعادة نشر كتب التراث الإسلامي الكلاسيكي على اختلاف مذاهبه ومقالاته، وإعادة نشر كتب المفكرين الإسلاميين الذين برزوا على امتداد عقود القرن العشرين، فإن كتباً إسلامية أخرى بدأت تُقرأ على المستويين الأكاديمي والجامعي. وهذه الكتب تتناول ميادين متخصصة في مجال مناهج المعرفة والفلسفة والتاريخ وعلوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة. هذا إلى جانب عدد كبير من المنشورات التحريضية والتثقيفية التي تستهدف تحقيق الجانب التعبوي المباشر في تربية الناشئة واكتسابها.

نعتقد أن تلك هي السياقات التاريخية للحركة الإسلامية الجديدة التي يطلق عليها تعبير الصحوة. ولعل التشديد على هذا التعبير ناتج عن جملة من الممارسات والمواقف الثورية التي جدّدت وأحيت فكرة الجهاد والشهادة على امتداد ساحات المواجهة مع الإمبريالية والصهيونية في المنطقة العربية، كالتصدي لعملية الوجود الإسرائيلي ورموزه في مصر، ودور التعبئة الإسلامية في المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، ودور المجاهدة الإسلامية في الإنتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة.

لا شك أن هذه الممارسات الجهادية أعطت وتعطي العمل الإسلامي الجديد مشروعية مبرّرة وواعدة وأملة ومشرقة في الوعي التاريخي المحبط الذي يحمله العرب والمسلمون بعد سلسلة الهزائم والنكسات والثغرات في تاريخهم المعاصر.

ولكن مع ذلك ينبغي ألّا تنسينا مشروعية هذا العمل الإسلامي الجهادي، حقيقة هي أن البؤر الجهادية والثورية التي تنمو هنا وهناك تتم في وضع استراتيجي عربي وإسلامي يتسم بالتراجع والتفكك والإرتباك والتخبط. وكم من مرّة أثبتت تجارب التاريخ المعاصر (القريب والبعيد) عجز فكرة البؤرة الثورية أن تتسع وتمتد عندما لا تصب في استراتيجية عامة أو لا تصدر عنها. فكثيراً ما يبدأ العمل الثوري أو الجهادي وفقاً لمنطق وقناعة، ثم يوظف لأمر آخر يسعى إليه المخططون والاستراتيجيون الكبار.

والحقيقة، أنه من الصعب أن نتناول بالتحليل والإستشراف أحداثاً ارتبطت بالعمل الإسلامي الآن، وهي قيد التشكل والتفاعل، ولكن من الضروري وفي كل الأحوال أن نتذكّر أنّ الخطاب العربي المعاصر كثيراً ما لجأ إلى الرهانات الاستراتيجية الكبرى على أحداث وانعطافات كانت تحسب مصيرية وأساسية. وفي كل الحالات كان «التاريخ» ينقلنا من إحباط إلى إحباط، ومن رهان إلى رهان، وفي حلقات دائرية مغلقة، كأنه الدوران في المكان الواحد والزمان الواحد، أو هو «التراكم السلبي للتاريخ».

وإذا كان من الصعب تناول المشروع الإسلامي من خلال أحداث راهنة (وهو أمر لا يدخل في صلب موضوع الدراسة)، فإن تناول المشكلات النظرية الرئيسية التي يثيرها الخطاب الإسلامي التعبوي المحسوب على حركات الصحوة الإسلامية، أمر ممكن بل ضروري. ولنكتفِ بالإشارة إلى نوعين من المسائل التي تتعلق بالجانب التعبوي فيما يسمى «المواجهة الحضارية»:

١ ـ مسائل تتعلّق بالدولة والوحدة الإسلامية والحرية.

٢ ـ مسائل تتعلق بالثقافة والمفاهيم والعلوم والمؤسسات.

١ ـ فيما يتعلق بمسائل الدولة والوحدة الاسلامية والحرية، كثيراً ما يواجه الخطاب الاسلامي التعبوي مسألة التجزئة السياسية التي أصابت المسلمين والعالم الإسلامي من جرّاء المداخلات الأجنبية ومشاريع التقسيم في مرحلة التنافس الإستعماري على العالم، بشعار الوحدة الإسلامية. والوحدة راوحت في صيغتها بين الرّابطة والجامعة كما طرحها الإسلاميون النهضويون الأوائل (الأفغاني، الكواكبي...)، والدولة الإسلامية أو الدول ذات الخليفة أو الإمام الواحد، كما يدعى لها من قبل العديد من الإسلاميين اليوم.

والملفت للنظر في هذه المسألة، أن اتجاهاً بين الإتجاهات الإسلامية المعاصرة مما يتسم بالمرونة والواقعية السياسية، يرى في مجال الدولة القطرية مجالاً لعمل إسلامي لا يتعارض مع مفهوم الوحدة أو الأمة (حسن الترابي)[٢٥]. في حين أن الخطاب الاسلامي الوارد من إيران ـ الثورة، أو المتأثر بتجربتها، يدعو إلى «ولاية الفقيه» على أساس أن الصيغة التي تؤمن الوحدة الإسلامية هي صيغة الطاعة والإنصياع لأوامر وتوجيهات الفقيه العادل الذي له ولاية الإمام المعصوم (كما هو عند بعض الشيعة الإمامية)، أو أن يدعو إلى صيغة تنصيب خليفة يبايعه أصحاب الحل والربط (كما هو الحال عند بعض أهل السنة).

والحقيقة أن أصحاب هذا الخطاب يعتقدون أنه من خلال طرحهم لمسألة وحدة السلطة، بهذه الصيغة أو تلك، يهدفون إلى تحقيق وحدة الأمة لمواجهة حال التقسيم الذي فرضه المستعمرون في مرحلة من المراحل. ولكن بالنظرة إلى الواقع يصطدم هذا التفكير بمعطيات كثيرة أهمها:

ـ إن مسألة الخلافة كانت في التاريخ الإسلامي مسألة اجتهاد، وبالتالي موضوع اختلاف[٢٦].

---

(٢٥) قابل بذلك، حسن عبد الله الترابي، «الصحوة الاسلامية والدولة القطرية في الوطن العربي،» **الحوار**، السنة ٢، العدد ٨ (شتاء ١٩٨٧).

(٢٦) انظر: رضوان السيد، «العنف والعنف السياسي في فكر الجماعات الاسلامية المعاصرة،» **الفكر الاسلامي** (شباط/ فبراير ١٩٨٧).

ـ كما أن «ولاية الفقيه» لم تكن لتحظى بإجماع فقهاء الشيعة ومراجعهم. فحدود الولاية كانت هي أيضاً موضوع اختلاف: هل هي كلية أم جزئية. إن الاتجاه الغالب يقول بجزئيتها لا بإطلاقيتها، وان الاتجاه الاصلاحي بين الفقهاء كان يقول بالدستور وجواز التمثيل البرلماني لتقييد الحاكم الفردي. وهو بهذا يلتقي مع الإصلاحية الإسلامية السنية التي مثلها محمد عبده ورشيد رضا في مصر[٢٧].

ـ نلاحظ أن الدولة كانت دائماً هي العنصر المتغيّر في تاريخ الإسلام والمسلمين ولم تكن هي معيار الوحدة أو مرجعها، بقدر ما كان مفهوم الأمة هو المرجع والمعيار.

ولذلك يمكن أن نستنتج من هذا كله، أن التشديد على مرجعية السلطة الواحدة ـ من جهة الدعوة سواء إلى إمام واحد أو إلى خليفة واحد ـ من شأنه أن يحيي الذاكرة الإسلامية السياسية المشحونة بالخلافات السجالية القديمة حول هذه المسألة لتضاف إلى خلافات اليوم القومية والإقليمية على وجه خاص.

فعندما نقرأ لأحد رجالات الصحوة الإسلامية في لبنان (الشيخ سعيد شعبان) نصاً يتحدى فيه العرب المسلمين أن يردوا على إيران التي أعلنت الدولة الإسلامية بصيغة ولاية الفقيه، بإقامتهم في المقابل نظام الخلافة[٢٨]. وعندما نقرأ لقيادي آخر من قيادات الحالة الإسلامية في لبنان (السيد محمد حسين فضل الله) نصاً يقول فيه بإمكانية حل الخلاف حول مسألة الحكم بين الإتجاهات الإسلامية عن طريق الحوار[٢٩]، نتذكر من خلال معطى التاريخ ومعطى الواقع، أنّ هذه المسألة (مسألة الحكم)هي التيأسالت دماء المسلمين أكثر من أي مسألة أخرى، وأن ما من دولة إسلامية قامت إلاّ ودخلت في صراع مع أختها الإسلامية لجملة من الأسباب الإقليمية والاستراتيجية والاقتصادية، بينما يقوم شعار التكفير المتبادل سلاحاً ايديولوجياً للتعبئة. ألم يكن هذا شأن الصراع الصفوي العثماني المزمن في تاريخنا الحديث؟ والملفت للنظر أن أصحاب الخطاب الإسلامي الوحدوي اليوم لا يستطيعون أن يخرجوا من الأطر الإجتماعية ـ البشرية التي تفرض تركيباً ديمغرافياً مذهبياً متجانساً لتنظيماتهم وأحزابهم. ففي لبنان يبقى حزب الله حزباً شيعياً في قواعده الإجتماعية وقياداته، وتبقى حركة التوحيد حركةً سنيّةً في قواعدها الاجتماعية وقياداتها. والحوار يبقى دعوات مكررة على صفحات الجرائد بين الطرفين. وستبقى هذه الدعوات كذلك، لأن موضوعها ـ موضوع السلطة ـ ليس موضوع توحيد، وإنما هو موضوع خلاف، لاسيما إذا أصرّ المعنيون بالخطاب التعبوي على الإنطلاق من نصوص فقهية محدّدة، ومن اعتبارات إيمانية ومعتقدية معينة في مسألة الخلافة أو الإمامة. ذلك أن التجربة التاريخية لعلاقة الفقه بالسياسة في الدولة السلطانية التي شهدتها معظم فترات الحكم الإسلامي، تدلنا على أنها لا تمد الخطاب الإسلامي المعاصر الذي يتوخى التعبئة من أجل الوحدة ومن أجل المواجهة مع الإستعمار الحديث بما يلزم من عدة فكرية ومنهجية من أجل التوحيد ومواجهة الاستعمار لاسيما الحديث منه. فالموقف الفقهي الذي يوجب طاعة السلطان المستولي ولو قام على بيعة قسرية (الغزالي، ابن

---

(٢٧) انظر توسيعاً لهذه المسألة، في: وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان** (مالطا: المركز الاسلامي، تحت النشر).

(٢٨) «إن أحسن حرب ضد ايران هي قيام خلافة اسلامية تنطلق من مدينة رسول الله (ص) وتدعو إلى بيعة عالمية للمسلمين... عندها سيصبح (الخميني) جزءاً من التركيبة ولا يستطيع أن يكون التركيبة كلها»، انظر: سعيد شعبان، «الحركات الاسلامية في لبنان،» ملف: **الشراع**، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٩) «حوار مع السيد محمد حسين فضل الله،» **الشراع**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

تيمية، ابن جماعة...) يمكن أن ينسحب، وأنه لينسحب اليوم، إلى أطر الأمراء الصغار والجماعات الصغيرة بحيث يكثر «الأمراء» وتكثر معهم إمارات الطاعة دون طائل وعلى حساب فكرة الشورى في الأمة. والموقف الفقهي الآخر الذي يقول بـ «ولاية الفقيه» كنائب كلي الولاية عن الإمام المعصوم، يوصل إلى انعدام الشورى وسد باب الإجتهاد، وهو الباب الذي طالما شدّد على استمرار انفتاحه الفقه الشيعي ـ الإمامي في مواجهة الفقه السلطاني الذي أغلق باب الاجتهاد.

وهكذا بين انعدام الشورى التي هي باب من أبواب الحرية، وانسداد باب الإجتهاد الذي هو باب من أبواب الإبداع الفكري والتطور مع حركة التاريخ والحياة، يدخلنا الخطاب الإسلامي المأسور بمرجعية فقهية محدّدة ووحيدة الجانب في دوّامة من التفتيت (تحت شعار الوحدة)، وبمشاريع تعبوية توقظ صور التراكم السلبي في الذاكرة التاريخية وتلبسها لعقول اليوم (تحت شعار وجوب اتباع الإمام واعتبار مخالفته مخالفة لله)[٣٠].

وبهذا، بين ضرورة الطاعة وواجب التقليد، تضيع مبادىء حرية الإنسان وحقوقه، وهي المبادىء التي أطلقها وأكدها القرآن الكريم وسنة الرسول ومواقف الأئمة الكبار[٣١].

إن فهماً حصرياً للمشروع المواجه للإستعمار من خلال تصور وحداني للسلطة والحقيقة، وطبيعة المواجهة وأبعادها، توصل إلى ممارسة أنماط من العنف لا تقرّها مبادىء حقوق الإنسان في الإسلام ولا مبادىء الفطرة الإنسانية. وعلى الرغم من أن مراجع إسلامية نبهت لمحاذير هذه الممارسات[٣٢]، وبعضها حرّم اللجوء إليها، فإن أصواتاً تلجأ إلى تبريرها إسلامياً، وتستسيغ التعبير الذي رفعه الإعلام الإمبريالي بصيغة «الإرهاب الأصولي»، وتحاول أن تجد لهذا الإرهاب «مرتكزات شرعية» إسلامية من خلال القول إن هذا الإرهاب «اختار لموضوعه إنساناً دولياً وبالتحديد إنساناً ينتمي إلى بيئة إستكبارية»[٣٣].

لكن المواجهة هذه تُختزل هنا، حتى رد الفعل العصبوي الثأري الفردي من خلال التوهم بوجود «إنسان دولي ينتمي إلى بيئة استكبارية». وكأن في هذا الإختزال استعادة لنزعة الثأر القبلي التي تبحث عن رمزية المسؤولية في الإنسان الآخر، دون العودة إلى المبدأ القرآني ﴿... **لا تزر وازرة وزر أخرى**...﴾[٣٤]، وبمعزل عن رأي الأمة وموقفها و«شورويتها» و«وسطيتها». ولعلّ ما يشير إليه أحد مفكري العمل الإسلامي في لبنان، يعبّر عما آلت إليه أنماط من تلك الممارسات في الواقع. **يقول**: «وبذلك تتحول الحركة الإسلامية في هذا الجو العنيف الإرهابي إلى عنصر ضاغط على الواقع بالطريقة التي لا تسمح بالتقاط الأنفاس، أو بإدارة اللعبة السياسية بشكل متوازن، **وتحوّل الموقف إلى إرهاب فكري يخنق حرية الناس في اختيار قرارهم ويحاصر المسالة الثقافية في دائرة الحرية**...» **ويضيف**: «وفي ضوء ذلك قد يكون من المصلحة للحركة الإسلامية أن تنبذ العنف كأسلوب وحيد في العمل، وتتحرك في أسلوب الرفق على الطريقة الواقعية

---

(٣٠) وقد يطال التفتيت لا الجانب السياسي فحسب، بل جانب الوحدات الاجتماعية الصغرى كالأسرة مثلاً.

(٣١) انظر: «البيان الاسلامي ـ العالمي لحقوق الانسان،» **منبر الحوار**، السنة ٣، العدد ٩ (ربيع ١٩٨٨).

(٣٢) قارن بذلك: محمد حسين فضل الله، «الحركة الاسلامية بين التطرّف والاعتدال،» **المنطلق**، العدد ٣٤ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٤ ـ ١١.

(٣٣) قارن بذلك مقالة: «المرتكزات الشرعية للإرهاب الأصولي،» **المنطلق**، العدد ٤١ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٢١ ـ ٣٣.

(٣٤) **القرآن الكريم**، سورة الأنعام،» الآية ١٦٤.

التي يعتمدها الناس في الوصول إلى الأهداف فإن ذلك قد يؤخر لحظة الوصول، ولكن يضمن سلامتها في نهاية المطاف»[٣٥].

٢ ـ **أما في مسائل الثقافة والعلوم والمؤسسات**، فإن التجربة والخطاب الإسلاميَّين المرتبطين بزمن الصحوة الإسلامية الجديدة، لا يحملان ـ إذا استثنينا بعض كتابات ما قبل الصحوة أو الكتابات الممهدة لها ـ جديداً في مواجهة التحديات الحضارية المعاصرة التي يواجهها العمل الإسلامي فكراً وممارسةً.

ـ فثمة تبسيطية في رفض الحضارة الغربية نلاحظها في الخطاب التعبوي الإسلامي المباشر (المقالة والخطاب التحريضي). ونلاحظ نتائج هذه التبسيطية في تعبئة الأجيال الجديدة في شيوع حالة من حالات التجهيل والرفض العدمي، التي تخلط ما بين الموقف المعياري من فلسفة أو ثقافة ما، وبين طرائف منهجية وأصول ومدارس ونظريات لا غنى للفكر الإسلامي، إنْ أراد أن يتنفس، عن دراستها واستيعابها (لاسيما في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية) وبعد ذلك نقدها وتجاوزها.

ـ كما نلاحظ استسهالاً عند بعض الكُتَّاب الإسلاميين الجدد في نقد بعض المدارس الفكرية الغربية، حيث تستعار إنجازات النقد الغربي لابستيمولوجية المعرفة في المدارس الفكرية الغربية وتنسب إلى الفكر الإسلامي والعلم الإسلامي والمنهج الإسلامي، فنقرأ مثلاً مقولات متسرعة، كمقولة: علم نفس إسلامي، وعلم اقتصاد إسلامي وعلم اجتماع اسلامي، فضلاً عن الإدعاءات التي تنسب لنفسها دوراً في هز أركان الفكر الغربي[٣٦].

تجدر الملاحظة هنا أن فقيهاً ومفكراً إسلامياً كمحمد باقر الصدر، كان قد نبّه إلى ضرورة الإنتباه إلى هذه المسألة المنهجية لجهة عدم الإنزلاق إلى القول بعلم إقتصاد إسلامي، فقال بوجود **مذهب** اقتصادي اسلامي على موازاة مذهب الإشتراكية ومذهب الرأسمالية. أما العلم كموضوع ومنهج وطرائق تجريبية واستدلالية فهو مستقل نسبياً عن المذهب. كما أن المفكر نفسه سبق ونبّه الذين يحاولون أن يتعاملوا مع القرآن الكريم ككتاب «علمي»، بقوله إن القرآن هو «كتاب هداية» للسلوك الإنساني والأخلاقي والاجتماعي، وليس كتاب علوم تستخرج منه النظريات العلمية على اختلافها.

وإذا كانت المواجهة الحضارية تشكو في هذا المجال النظري من نقص وتقصير، بسبب وجهة التعبئة ذات الطابع التحريضي الذي تلجأ إليه القيادات من أجل استثمار الطاقات الشابة وتوجيهها في العمليات الجهادية والنضالية (الأمر الذي قد ينعكس سلباً على مستوى التعبئة الحضارية والاستراتيجية والعلمية والإنمائية)، فإن ظاهرة يلاحظها المهتمون بتوجهات الحركة الإسلامية قد تبدو أخطر وأدهى، هي ظاهرة استثمار بعض المشروعات الاقتصادية «الإسلامية» للرصيد الديني والوطني العام، بطرق وأساليب لا تحقق النفع العام للجماعة الوطنية، ولا تلتزم شرعية الموقف الحلال الذي كان سبباً في استجلاب ودائع المؤمنين. يتساءل طارق البشري في مقالته، التي لاحظت بصدق هذه الظاهرة، ومن موقع الحرص والمحبة، فيكتب: «إن التعامل بغير الربا

---

(٣٥) فضل الله، المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

(٣٦) ان هذا التشديد لا ينفي مهمة ممارسة النقد لمناهج العلوم الانسانية في الغرب، بل على العكس يؤكد هذه المهمة ويدعو لها، ولكن من موقع الاستيعاب والتجاوز، لا من موقع الجهل أو الرفض السلبي.

واجب، ولكن ذلك هو أول الحلال. فلا يتم حلال التوظيف إلّا بالنظر إلى وجوه استثمار الودائع المجمعة. وهل توظف فيما يخدم الجماعة السياسية الوطنية أم لا. وهل توظف فيما تحقق نهوض الجماعة واستقلالها أم لا. وهل يمكن أن يكتمل لتوظيف المال حله إن قام في تجارة مشبوهة أو أفضى إلى احتكار سلعة، مما يحتاج الناس، أو جعل همه المضاربة على أسعار السلع الضرورية أو أسعار أراضي البناء، وهل يمكن أن يكتمل حله إن دعم التبعية الاقتصادية أو ارتبط بما نعرف أو لا نعرف من مؤسسات القمع الدولي»[٣٧].

قد لا تنطبق هذه المحاذير على جميع المؤسسات الاقتصادية التي تدّعي صفة «الإسلامية». ولكن قسماً منها على الأقل قد انزلق إلى هذا المحذور. ولا شك أن هذا الإنزلاق موصل إلى حالة من التردي المعيق للمشروع الإسلامي الذي كان من طموحه: تحقيق الإستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي معاً. أي تحقيق مستويات ثلاثة من الإنجازات لثلاثة أزمنة من محاولات النهوض العربي والإسلامي:

ـ لزمن شددت فيه الإصلاحية الإسلامية على الحرية السياسية فحققت شيئاً منها ثم فشلت.

ـ ولزمن آخر شدّدت فيه الحركة الإشتراكية القومية على الديمقراطية الإقتصادية فحققت منها شيئاً ثم تراجعت.

ـ ولزمن ثالث اتسم بالنقدية الثقافية فبرز الإسلام سلاحاً نقدياً وايديولوجياً لحضارة مميزة، فإذا بالتعبئة الإسلامية المباشرة تتخلّى عن طموحات الثقافة والعلم فيها وتحجّم أحلام الكبار من مفكريها وتحوّل خطابهم الشمولي والنقدي إلى خطاب سياسي إنفعالي وتحريضي. وإذا بالثقافة الإسلامية الغنية التي احتضنت الفيلسوف والصوفي والفقيه والعالم والتجريبي في وقت واحد، وكانت إطاراً للاقتباس والتبادل الحضاري والهضم والخلق، تحشر في زاوية الفقيه وحده، وإذا بهذا الفقيه يختزل الإسلام والفقه في موقف أحادي باسم التوحيد: هو في الجنة وما عداه في النار.

خلاصة

أمامنا مشروعات ثلاثة لأزمنة ثلاثة. والواقع أن هذه الأزمنة الثلاثة هي محطات لمرحلة تاريخية واحدة في تاريخ العرب والمسلمين، مرحلة شهدت وتشهد محاولات نهوض العرب والمسلمين عامة من حالة الركود والجمود إلى حالة الثورة والتطور، ومن حالة الإستبداد والحكم المطلق إلى حالة الحرية، ومن حالة الفقر والعوز إلى حالة الإشباع والمساواة. وإذا كان كل زمن قد اتسم بالتشديد على جانب من جوانب هذا النهوض فحمل بالتالي طابعه، فإن ما يلفت النظر هو أن كل زمن كان ينفي الجانب الإيجابي فيما أنجزه الزمن السابق. فرفض السلبي الخاص بالزمن السابق كان يطول معه رفض الإيجابي فيه. لقد طال رفض المشروع القومي الإشتراكي، للإقطاع و «الديمقراطية الرجعية»، رفض الحريات السياسية والتعبير الفكري وحرية الرأي، وكل هذا من إنجاز زمن التوفيق والمصالحة بين الإصلاحية الإسلامية والليبرالية الغربية. ولقد طال أيضاً رفض المشروع الإسلامي للثقافة الغربية والإنجاز الإشتراكي ـ القومي، رفض العلم والمؤسسة

---

(٣٧) طارق البشري، «المشروعات الاقتصادية والرصيد الديني الوطني العام»، **الحوار**، السنة ٢، العدد ٧ (خريف ١٩٨٧)، ص ٤٥ ـ ٥٠.

والإنماء فيهما. وفي حين رفع شعار الثقافة الإسلامية ثقافة بديلة، تُرجم الشعار في الممارسة والتوجه تشديداً على طقوس وشعائر لتأكيد التمايز الحضاري والتحريض من وجهة الرفض والثورة.

والواقع التاريخي يقدّم لنا حقيقة دامغة، وهي أن الأزمنة الثلاثة هي جزء من مرحلة واحدة مستمرة وذات وجهين: وجه الإستعمار الحديث من جهة ووجه التحرر والنهوض من جهة ثانية. لذلك فإذا أردنا أن نلخّص الأهداف السائدة في الأزمنة الثلاثة (أو المشاريع الثلاثة) لقلنا إنها: الحرية والعدالة والثقافة الإنسانية. وهذه الأهداف الثلاثة تصدر عن حاجة واحدة وينبغي أن تتكامل في إطار مشروع واحد. فهل نحن سائرون نحو تجاوز الأزمنة الثلاثة التي شكلت مرحلة واحدة نحو زمن هو بداية مرحلة جديدة ومشروع جديد؟ مشروع لا تتجزأ فيه الحرية بين بعديها الداخلي والخارجي، (أي بين الديمقراطية السياسية في الداخل والاستقلال الناجز عن القوى الدولية الكبرى في الخارج) ولا تتجزأ فيه العدالة بين الحق في لقمة الحياة والعيش الكريم والحق بالتنفس والتنشق بالرأي والقول، ولا تتجزأ فيه الثقافة بين دين وعلم، أو بين إسلام وإنسانية أو بين شعائر وأخلاق، أو بين جهاد أصغر وجهاد أكبر.

لقد وقع مشروع الليبرالية والإصلاحية ـ الإسلامية في ديوان الرجعية الإجتماعية، وسقط مشروع العدالة الاجتماعية (الإشتراكية ـ القومية) في سجن البيروقراطية الإستبدادية، وانزلق مشروع الإستقلال الثقافي والثورة إلى طبقية النخبوية الدينية التي ورثت أحادية الفقه السلطاني من بعض وجوه التاريخ الإسلامي، واستعادت دعوة «الحق الإلهي» في السلطة من تاريخ ما قبل الإسلام، أو من تاريخ أوروبا القروسطية.

لقد لاحظنا أن الإمبريالية كانت تتكيف في تطورها. فهي ليست استعماراً جديداً أو حديثاً فحسب، بل هي في الواقع هيمنة متجددة. لقد استطاعت في كل مرة أن تتكيف مع أزمنة نهضتنا وسماتها. تكيّفت مثلاً مع «حرية» محمد عبده وسعد زغلول عبر الإقطاع، وتكيفت مع اشراكية عبد الناصر عبر بيروقراطية الدولة وجهازها، وتكيفت مع الثورة الثقافية وأشكال الرفض الإسلامي عبر الرهان على الفوضى والتقسيم وفكرة اللادولة، وها هي الآن في صدد إعادة جمع الأوراق بعد أن انفرطت. يسعفها في ذلك تحولنا نحن إلى موضوع لانتروبولوجيا شعوب وقبائل وإثنيات وطوائف، وقدرتها هي في استخدام مناهج وطرائق لتوظيف الصراعات والثورات والحروب من أجل التقسيم أو الاقتسام، أو من أجل مزيد من الهيمنة والإرتهان. ولا أجد من أجل أن أختم هذه السطور أفضل من إيراد نص معبِّر عما آلت إليه حال المواجهة في آخر مراحلها، وعبر ايديولوجيتين تعبويتين: الإسلام والقومية العربية.

كتب نائب إيراني سابق ما يلي: «في شباط ١٩٧٩ وبعد أيام قليلة من انتصار الثورة الإيرانية، أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أمام أكثر من مليون نسمة إحتشدوا في مدينة مشهد المقدّسة الواقعة في شمالي شرقي إيران: «اليوم يمتد العمق الاستراتيجي للجبهة ضد العدو الصهيوني من الأردن إلى جبال خراسان»، حتى أنه توقع أن «تفجر طهران ليس إلّا الحلقة الأولى من سلسلة تفجرات بركانية ستبتلع قوى الإحتلال في فلسطين»، وفي أيلول ١٩٨٠، وحين أوشك العراق على شن الحرب ضد إيران، أطلق شعار «اليوم شط العرب وغداً فلسطين»، في حين أن الإعلام الإيراني، وبهدف دفع الأمواج البشرية إلى جبهة الحرب، روّج لشعار «طريق القدس يمر عبر كربلاء».

ويضيف الكاتب «مثل هذا الكلام قد يكون أضحك المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين... الذين كانوا يهدفون إلى جعل الطرفين المتنازعين يستمران في تدمير بعضهما البعض، كل على طريقه الذي اعتمده للوصول إلى

القدس. وهكذا أُنهكت بوقوفها الواحدة في مواجهة الأخرى، قوتان نافذتان كان يمكنهما معاً تغيير نسبة القوى لغير صالح اسرائيل، وهكذا فقدت ايديولوجيتان قيمتهما، ايديولوجية جمع العرب وايديولوجية جمع الإسلام، واللتان كانتا منذ قيام الدولة اليهودية قد رسمتا لنفسهما هدف القضاء على هذه الدولة. إن اللامبالاة الغربية للرأي العام العربي والإسلامي تجاه عمليات القمع التي تتعرض لها ثورة الحجارة في الأراضي المحتلة، وحتى في الواقع الأكثر قدسية بالنسبة للإسلام، هي الدليل على هذا العياء والتفتت اللذين يشكلان في العمق أفضل حليف للولايات المتحدة ولاسرائيل»[٣٨].

ولا يسعنا أن نضيف إلّا تذكيراً نسوقه بحكم تداعي الأفكار، وهو أن قيادات عربية اختارت هي أيضاً في العام ١٩٧٥ طريقها إلى القدس عبر جونيه وجنوبي لبنان، فكانت اسرائيل أسبق إلى بيروت نفسها. وفي الوقت الذي كانت فيه المواجهة مع الاستعمار الحديث والصهيونية متمركزة حول قضية مركزية واحدة: هي قضية فلسطين، أضحت قضية لبنان صنواً لها. ومع تعدد القضايا يغور الوعي القومي والإسلامي في متاهات مشاكله اليومية ويؤخذ في السباق حول أولوياته الإقليمية والقطرية والاقتصادية والمعيشية □

---

(٣٨) انظر: احمد سالامتيان، «الرابحون من حرب الخليج،» **السفير**، ١٩٨٨/٩/١٧. نقلاً عن: **لوموند ديبلوماتيك** (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

ملامح التحيّز والموضوعية في كلّ من الفكر الاجتماعي الإنساني(*) الغربي ونظيره العربي الخلدوني

د. محمود الذوادي

استاذ علم الاجتماع ـ
كلية العلوم الانسانية
والاجتماعية ـ جامعة تونس.

١ ـ هدف ومقولة الدراسة

تُمثل هذه الدراسة محاولةً لإلقاء الضوء بالتحليل والنقد على طبيعة فكر علوم الإنسان والمجتمع في القديم والحديث، والتي يُطلق عليها في المصادر العلمية المعاصرة إسم العلوم الاجتماعية والانسانية (Social and Human Sciences). وهي تشمل، من بين ما تشمل، علوم الإجتماع والنفس والانتروبولوجيا والسياسة والاقتصاد.

وللقيام بذلك، اخترنا من جهة **فكر ابن خلدون العمراني**، من الحضارة العربية الاسلامية؛ ومن جهة ثانية، اخترنا من الحضارة الغربية المعاصرة، **فكر العلوم الاجتماعية والإنسانية** على العموم. فأردنا بذلك أن نقابل بين فكريْن يَنتميان إلى فترتين تاريخيتين متباعدتين، وإلى فضاءات جغرافية متباينة، وإلى قيم ثقافية وحضارية مختلفة، لنرى كيف تأثر روّادُ الفكر الاجتماعي الانساني لهاتين الحضارتين بالمعطيات التاريخية والاجتماعية والثقافية السائدة في عهودهم في مجتمعاتهم(١). فيبدو أنّ ما يُميّز هذين الفكرين بطريقة واضحة وحاسمة هو أن علماء ومفكري الحضارة العربية الاسلامية، على اختلاف تخصصاتهم واتجاهاتهم، قد عملوا بمبدأ التعايش والتعاون بين المعرفة النقلية والمعرفة العقلية. إنّ فكر صاحب المقدمة ليس استثناءً لذلك.

أما الفكر الإجتماعي الإنساني الغربي فقد أخذ يتحرر تدريجياً من تأثير المعرفة الدينية المسيحية (المعرفة النقلية) منذ عصر النهضة، وأصبح اعتماده كُلّياً على المعرفة العقلية التي تأثرت بروحها كل ملامح الحياة في المجتمعات الغربية المعاصرة.

(*) نستعمل عبارة «الفكر الاجتماعي الانساني» في هذه الدراسة لتعني فكر العلوم الاجتماعية والانسانية التي تعادل هنا عبارة «علوم الانسان والمجتمع».

(١) M. Dhaouadi, «An Exploration into Ibn Khaldun and Western Classical Sociologists' Thought on the Dynamics of Change,» *Islamic Quarterly*, vol. 30, nos. 3-4 (1986), pp. 139-166, and 248-266.

وبعبارة أخرى فإن المجتمع العربي الإسلامي الكبير **بمعطياته الإسلامية** التي كانت تمسّ تقريباً، بشموليتها، كل جوانب الأنشطة والتنظيمات في حياة المجتمعات العربية الإسلامية، لم يكن يستطيع، كما فعلت المجتمعات الغربية المسيحية بعد عصر التنوير، أن يسمح لعلمائه ومفكريه، حتى عصر ابن خلدون، أن يتخلوا عن التأثر، قليلاً أو كثيراً، بالمعرفة النقلية التي جاء بها الدين الاسلامي متمثلة، خصوصاً، في القرآن والسنّة.

وفي المقابل، فإن مفكري وعلماء المجتمعات الغربية المعاصرة وجدوا **واقعاً اجتماعياً وثقافياً جديداً** يُعاضد نظرياً وتطبيقياً مبدأ الإبتعاد عن التأثر بالقيم الثقافية الدينية والتنظيمات الاجتماعية التي سادت في عهد تحالف الكنيسة والملوكية قبل عصر النهضة. ففي كلتا الحالتين يمكن القول بأن **طبيعة** المعرفة العلمية التي توصل إليها الفكر الاجتماعي الانساني هي حصيلة حتمية اجتماعية (Social Determinism). ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن عالم علوم الإنسان والمجتمع ما هو إلاّ ريشة في مهب ريح الحتمية الاجتماعية. فالعالم الاجتماعي ذو دور نشط **داخل** ميدان علمه. فهو قادر على المساهمة في تطويره وتعديله والقيام بالابتكار والتجديد فيه. إن إنشاء ابن خلدون لعلم العمران مثال على ذلك.

كذلك الأمر بالنسبة إلى مختصي العلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة. لقد تعددت **داخلياً** التخصصات وفروعها وكثرت مناهج البحث وتزايد عدد المفاهيم والنظريات... لكن كل ذلك، كما هو الشأن في علم العمران عند ابن خلدون بالنسبة إلى اتفاقه مع الإطار الثقافي والاجتماعي للحضارة العربية الإسلامية، ظلّ يتماشى مع الواقع الاجتماعي والثقافي الجديد للحضارة الغربية المعاصرة.

إن تأثير عوامل الحتمية الاجتماعية في طبيعة العلم والمعرفة في علوم الانسان والمجتمع يمسّ أيضاً قضية التحيز الحساسة في هذه العلوم. **فالتحيز**، الذي سوف نفرد له مكاناً خاصاً في هذا البحث، ذو طبيعة **مزدوجة**. فعالم الاجتماع أو عالم السياسة، مثلاً، لا يتحيز تحت تأثير النوازع الشخصية فقط ـ كما هو شائع بين نقاد تحيز هذه العلوم ـ بل يتأثر تحيزه أيضاً ـ كما سوف نرى ـ بالمعطيات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي ينشأ ويتطور فيها الفكر الاجتماعي الإنساني. إن المعرفة الإنسانية العالمة هي المتضررة في النهاية من «فيروس» التحيز سواء أكانت جذور هذا الأخير شخصية أم اجتماعية.

٢ ـ حول المعرفة الإنسانية

يمكن القول إن المعرفة الإنسانية هي حصيلة حوار جدلي بين الكون الرحب من جهة والإنسان من جهة أخرى. فتأمُّل الكائن الانساني عبر العصور في الكون الفسيح المتمادي، وفي عالم الأرض المحدود الآفاق وفي المجتمعات البشرية وفي نفسه ذاتها أدى به إلى كسب وتجميع زاد معرفي هو دائماً في ازدياد. فالمعرفة الإنسانية تشمل بهذا الاعتبار معرفة عن الظواهر الحسية التي تُدرَك بالحواس الخمس، ومعرفة عن الظواهر التي لا تخضع بالضرورة لمنطق هذه الحواس. ويتوقف، في نظر العلم الحديث، تكوين ونمو المعرفة الإنسانية على ثلاث عمليات رئيسية: (١) إن نقطة الإنطلاق في نشأة المعرفة الإنسانية تتمثل في مرحلة إدراك الظواهر. فإدراكنا لوجود الشمس والأشجار والحيوانات والمجموعات البشرية... هي عمليات أساسية لا يمكن دونها بدء تأسيس صرح المعرفة الإنسانية؛ (٢) أمّا المرحلة الثانية التي يحتاجها نموّ المعرفة وتطورها فهي المرحلة

التي يُصبح فيها الإنسان قادراً على التعرّف إلى أسباب (Causes) الظواهر أو علاقات الارتباط (Correlation) بينها؛ (٣) والمرحلة الثالثة هي مرحلة ازدياد نُضج المعرفة الإنسانية. فهي مرحلة تُعزز من قدرة العالم والباحث على فهم وتفسير الظواهر المختلفة والمتنوعة التي يمتلىء بها محيط الإنسان القريب أو البعيد. وبفهم وتفسير الظواهر تتحسن قدرة الإنسان على التنبؤ بمجرى حركية أحداث وظواهر الكون الكبير والعالم الصغير للإنسان[٢].

ويحتاج الباحث والعالم في هذه المراحل الثلاث إلى الإتصاف بروح **الموضوعية**[٣]. ولا يعني مفهوم الموضوعية، في رأينا، تبني الباحث والعالم للنزاهة والحياد فقط في قيامه بعمليات الإدراك والتعرف إلى الأسباب والعلاقات الرابطة بين الظواهر ثم الفهم والتفسير لها، وإنما تعني الموضوعية العلمية عندنا أيضاً **التفتح الكامل** من طرف الباحث والعالم على دراسة كل الظواهر أيّاً كانت طبيعتها. إذ إن حجم ونوعية رصيدنا المعرفي ينموان بازدياد عدد الظاهرات وملامحها التي يهتم الباحث والعالم بدراستها. فإنكارهما مثلاً لوجود بعض الظواهر ومن ثَمّ رفضهما لدراستها لا يمكن إلّا أن يُضيّق من آفاق المعرفة الإنسانية. وبعبارة أخرى فإنه ينبغي على العالم والباحث أن **يُقاوما كل ملامح التحيز** التي من شأنها أن تُشوِّه في النهاية مصداقية المعرفة التي يتوصّلان إليها. إذ إنه بالموضوعية ـ بمعناها الواسع المشار إليه سابقاً ـ فقط يمكن الاقتراب من اكتشاف طبيعة الأشياء في العالم الطبيعي وفي المجتمع البشري وفي عالم شخصية الإنسان. إن التعرف إلى طبيعة الأشياء هو بالتأكيد رهان المعرفة العلمية الأكثر مصداقية.

٣ ـ مصادر التحيز في العلوم الاجتماعية والانسانية

إن إشكالية التحيز والموضوعية في الزاد المعرفي للعلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة قضية شائكة استعصى البتُّ فيها على الذين تناولوها بالتحليل والمناقشة. فلقد كُتب الكثير عن أسباب تحيز هذه العلوم في العقود المنصرمة. فأرجع كثيرٌ من الدراسات في هذا المضمار ظاهرة التحيز إلى سمات شخصية (Subjective Factors) عند العالم أو الباحث في هذه العلوم. فعالم الإجتماع أو عالم النفس مثلاً، لا يستطيع، في نظر المحللين، التجرد الكامل من أهوائه وميوله وقيمه ومصالحه أثناء تطرقه إلى بحث الظواهر التي تنتمي إلى ميدان علمه. فالموضوعية التامة في علوم المجتمع والإنسان لا يمكن إذاً تحقيقها كما جاء في تحليلات عالم الاجتماع الألماني ماكس ڤيبر (Max Weber) لطبيعة العلوم الاجتماعية والانسانية[٤].

ورغم ما لعامل السمات الشخصية من دور مهم في تحيز هذه العلوم فإنه بكل تأكيد ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في ظاهرة التحيز في علوم المجتمع والإنسان المعاصرة. **فالتحيز في رأينا قد يُصبح ظاهرة جماعية لا فردية**. طالما ان الباحثين والعلماء في العلوم الاجتماعية والانسانية ينتمون إلى مذاهب ومدارس ونظريات فكرية معينة دون أخرى. فعلماء الاجتماع الماركسيون

---

(٢) R. Keat and J. Urry, *Social Theory as Science*, 2nd ed. (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), pp. 9-26.

(٣) انظر مفهوم الموضوعية (Objectivité)، في:

Raymond Boudon et François Bourricaud, *Dictionnaire critique de la sociologie* (Paris: Presses universitaires de France, 1986), pp. 425-432.

(٤) Max Weber, *The Methodology of the Social Sciences*, translated by E. Shils and H. Finch (Chicago: Free Press, 1949).

والـوظيفيون وعلمـاء النفس السلوكيـون (Behavioral Psychologists) أمثلـة عـلى ذلـك. فـالفكـر الماركسي، كما نعرف، يُرجع تفسير الظواهر الاجتماعية والسيـاسية والنفسيـة... إلى عوامـل ذات طبيعة إقتصادية مادية، بينما يُفسر علماء النفس السلوكيون السلوك كنتيجـة للمؤثرات الخـارجية الموجودة في بيئة الفرد. ومن ثَمَّ تُلغي كل من المدرسة السلوكية والماركسية من حسابهمـا تأثـيرات العوامل الأخرى فـي السلـوك الفردي والجمـاعي، مثل العـوامل الـذهنية (Cognitive Factors)[٥] بالنسبة إلى السلوكيين، والعوامل الثقافية (Superstructure) بالنسبة إلى المذهب الماركسي. إنّ عدم الإعتراف أو الرفض الكـلي لأهمية «العـوامل الأخـرى» ـ رغم أهميتها ـ تُعَـدُّ في نظرنـا ضرباً من التحيز يؤثر سلباً في مصداقية فروض ومفاهيم وأُطر ونظريات وتفسيرات وتنبؤات هذه العلوم.

إن انتماء العلماء والباحثين والمفكرين إلى مدارس فكرية بعينها قد ساعد عبر العصور عـلى إعطاء ظاهرة التحيز في ميدان العلوم مدلولاً جماعياً أكثر منه فردياً. وبتقدم ركب العلوم في العصر الحديث فإن هذا التحيز الجماعي المعرفي طـالما أصبـح **تحيزاً مؤسسيـاً** ينعكس في الفكر العلمي الرسمي للجامعات والمعاهد ومراكز البحوث وغيرها من المؤسسـات العلمية الحـديثة التي تؤثـر في الواقع الاجتماعي وتتأثر به. إن الجهود المتزايدة اليوم لإنشاء منظور متكـامل (Interdisciplinary Approach) يجمع بين المساهمات المعرفية لفروع العلوم الاجتمـاعية والانسـانية، تمثّـل محاولات مشجعة على التقليل من تحيز كل تخصص يدّعي أنه يمسك وحده بمقاليد المعرفة إزاء فهم وتفسير الظواهر الفردية والجماعية ذات الطبيعة المعقدة.

إنّ المناداة بالتكاملية (Interdisciplinarity)[٦] في هذا المجال تعني في الأسـاس إصلاح أحـد المـلامح الابستيمـولوجيـة لهذه العلـوم والمتمثل في تبني مبـدأ تأثـر السلوك الفـردي والجمـاعي بمؤثرات عديدة لا بمؤثر واحد يتيم. وبعبارة أخرى **ينبغي إحلال مبدأ تعدديـة المؤثرات مكـان مبدأ أحادية المؤثرات** في فهمنا وتفسيرنا وتنظيرنا حول حركية سلوك الفرد والجماعة. إنّ مثل هذا الموقف يقودنا ابستيمولوجياً إلى اعتبار ظواهـر السلوك عـلى المستوى الفـردي والجماعي ظـواهر معقدة الطبيعة. إن تبني مثل هذه الرُّؤية الابستيمولوجية في علوم الإنسان والمجتمع يُفسّر شرعيـة النقد الذي يُوجَّه إلى أصحـاب الابستيمولـوجيات ذات الـرؤى الأحاديـة (Reductionists) في هذه العلوم.

إنّ العامل الثالث الذي يتدخل في تحيز العلوم الاجتماعية والانسـانية يـرجع إلى مـا يُسمى **بالطبيعة الايديولوجية** لهذه العلوم. وتعود المسحة الايديولوجية التي تتصف بهـا هذه الأخـيرة إلى كـون القضايـا التي تدرسهـا علوم المجتمـع والانسان هي في الـدرجة الأولى قضـايـا الحيـاة الاجتماعية ومشاكلها الجماعية والاقتصادية والسياسية والثقـافية. ومن ثَمَّ يـرى البعض أن فكر العلوم الاجتماعية والانسانية لا يمكن أن يخلو من لمسـات الايديـولوجيـة: أيْ من التحيز. فكسب رهان الموضوعية، بالمعنى الذي تستعمله العلوم الطبيعيـة، يبقى هدفـاً بعيد المنـال في دنيا العلـوم الاجتمـاعية والانسـانية. فعـالم الاجتماع الألمـاني هَبَرْمَـاس (Habermas) يرى أن المعـرفة عـلى العمـوم، والمعرفـة الاجتماعيـة على الخصـوص، تعكسان مصالح واهتمـامات المفكـرين والعلمـاء والباحثين. ولهذا السبب يمكن تفسير ضرورة وجـود علم اجتماع اليسـار مع علم اجتمـاع اليمين.

---

(٥) H. Gardner, *The Mind's New Science* (New York: Basic Books, 1985).

(٦) Hubert M. Blalock (Jr.), *Basic Dilemmas in the Social Sciences* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1984).

ويشير هذا الواقع إلى أن ملامح الايديولوجية أو التحيز سمةٌ ثابتة في طبيعة هذه العلوم[٧]. وهذا يعني أن الركض وراء الموضوعية المثالية في دراسة الانسان ومجتمعه يُشكّل قضية مستعصية. وبالتالي فإنه ينبغي ـ في رأينا ـ النظر إلى مفهوم **الموضوعية** في العلوم الاجتماعية والانسانية على أنه **مفهوم جدلي**. أي أن الباحث أو العالم في هذه العلوم يبقى مُتأثراً دائماً، في سعيه إلى اكتشاف حقيقة طبيعة الظواهر، بتراثه النفسي ـ الاجتماعي من ناحية، وبمعطيات الواقع الاجتماعي الخارجي من ناحية ثانية. وبالتالي فالأسس التي تستند إليها الموضوعية في علوم الإنسان والمجتمع أسس ذات **طبيعة مزدوجة**. وكأي ظاهرة ذات طبيعة ازدواجية فإنه لا مناص من الاعتراف بأن الموضوعية في العلوم الاجتماعية والانسانية لا بد أن يكون فيها دائماً شيء من التحيز. إذ إن التحرر الكامل من تأثير العوامل الشخصية للعالم أو الباحث في القضايا الإجتماعية والانسانية أمر غير ممكن. ومن هنا فالموضوعية تمثل إشكاليةً في علوم المجتمع والانسان. وكأي اشكالية فكرية معرفية فإن كسب رهان درجة مقبولة من **الموضوعية في هذه العلوم يتطلب جدلاً فكرياً نقدياً متواصلاً** بين العالم/ الباحث والواقع الاجتماعي من جهة، وبين الزاد المعرفي الذي يتوصل إليه من جهة ثانية. وهذا ما أكد عليه عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون (Raymond Boudon) في هذا الصدد[٨]. فهو يرى أن النقد لمعرفة العلوم الاجتماعية والانسانية يمكن أن يتخذ شكلين: (١) **نقد داخلي** (Critique interne) يركز على مدى منطقية فروض النظريات ومدى معقولية المفاهيم المستعملة؛ و (٢) **نقد خارجي** (Critique externe) يقوم على اختبار النظريات وأسسها وانعكاساتها على أساس مدى مطابقتها مع معطيات الملاحظة والمشاهدة. إن تبني ما سمّاه بودون بمنهج النقد العقلاني (La Critique rationnelle) هو أَحَدُ السبل، في رأيه إلى تحقيق موضوعية أكثر مصداقية في علوم الإنسان والمجتمع.

وإذا كانت معرفة العلوم الإجتماعية معرفة متحيزة إلى حدٍّ بطبيعتها فإن ما يزيد في ضعف مصداقية موضوعيتها هو ممارستها لتعميم مفاهيمها ونظرياتها من مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه الأخيرة. وهذا يشكل في نظرنا العامل الرابع الذي يقوّي من ملامح التحيز في هذه العلوم. وهذه المسألة أصبحت معروفة في العقدين الأخيرين عند المحللين لموسوعة العلوم الاجتماعية والانسانية الغربية الحديثة. فمحاولة تطبيق نظريات علم الاجتماع الأمريكي مثلاً في التحديث والتنمية على مجتمعات العالم الثالث أصبحت تُواجه انتقاداً مريراً بين عدد مُتزايد من المفكرين الاجتماعيين في الشرق والغرب وفي العالم الثالث. فنظرية التحديث[٩] لدانيال لورنر (Daniel Lerner) ونظرية التنمية[١٠] لوليم روستو (W. Rostow) مثالان يُفصحان عن التحيز الثقافي (Ethnocentrism) عند هذين العالمَين الأمريكيين. فلورنر خَلُص من دراسته لمجتمعات شرق أوسطية إلى القول بأن هذه المجتمعات لا يمكن لها أن تُحقق مشاريع التحديث إلّا إذا هي تبنّت النموذج الغربي للتحديث؛ ومن ثَمَّ فلورنر يعتقد أنّ النموذج الغربي هذا صالح للتطبيق على مستوى عالمي. وبذلك ألغى دور خصوصيات المجتمعات والحضارات بالنسبة إلى عملية التحديث. وكذلك فعل روستو في نظريته حول التنمية. فرأى أن عملية التنمية

---

(٧) سمير أيوب، **تأثيرات الايديولوجيا في علم الاجتماع** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٩.

(٨) انظر: Boudon et Bourricaud, *Dictionnaire critique de la sociologie.*

(٩) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle East,* 2nd ed. (New York: Free Press, 1964).

(١٠) W.W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

تتوقف أساساً على القطاع الصناعي في نقطة انطلاقها (Take off)، إذ إن هذا ما حدث فعلاً في تجارب التنمية في بعض المجتمعات الغربية. فبريطانيا عرفت صناعة النسيج والمانيا صناعة المعادن والدنمارك صناعة الحليب. وعلى هذا الأساس فهو، مثل لورنر، يرى أن نجاح عملية مشاريع التنمية في المجتمعات المتخلفة مرتبط ارتباطاً كبيراً بتنمية القطاع الصناعي كما كانت عليه الحال في تجربة المجتمعات الغربية المعاصرة. لقد كتب عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون تحليلاً نقدياً لنظريات التغيير الاجتماعي والتحديث والتنمية في العلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة، فَنَّدَ فيه المصداقية العلمية للنظريات التي تدّعي أنها صالحة للتطبيق على كل المجتمعات الساعية إلى التغيير والتنمية والتحديث. وأكّد مثله مثل فيلسوف العلوم كارل بوبر (Karl Popper)، أن علمية ومصداقية نظريات العلوم الاجتماعية والانسانية في ميدان التنمية والتغيير الاجتماعي والتحديث لا تأتيان من النظريات العامة بل من النظريات الخاصة. أي تلك التي تدرس قضايا التغيير الاجتماعي والتنمية والتحديث في بيئة معينة أو مجتمع معين ذي خصائص مميزة. ومن هنا جاءت ملاحظته: (Il n'existe de théories scientifiques du changement social que partielles et Locales)[١١] أي ان نظريات التغيير الاجتماعي ذات الطابع العلمي ما هي إلّا نظريات علمية جزئية ومقصورة مصداقيتها على الظاهرة المدروسة. وهكذا، فالنظريات التي تنحو إلى التعميم في علوم الإنسان والمجتمع هي نظريات يصعب أن تتصف بالروح والمعايير العلمية. إن نظريتي لورنر وروستو المشار إليهما سابقاً هما ـ في نظر بودون ـ من هذا القبيل. (Les grandes théories du changement social qui ont inspiré le positivisme et le marxisme, le culturalisme et le structuralisme, le fonctionalisme ou le développentalisme peuplent une sorte de cité des morts.)

«إن النظريات الكبيرة للتغير الاجتماعي المتأثرة بمذاهب الوضعية والماركسية والبنائية والوظيفية والثقافية والتنموية هي نظريات «تسكن في مدينة الأموات»»[١٢].

إن العوامل **الأربعة** التي حددنا ملامحها أعلاه تُبيّن بجلاء مدى كبر المعضلة التي تطرحها إشكالية الموضوعية والتحيّز بالنسبة إلى مصداقية وعلمية العلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة. إن انعكاسات هذه الاشكالية ليست بهيِّنة على ذاتية وبقاء هذه العلوم ذاتها. وفي رأينا **أن الأزمة** التي تمر بها علوم المجتمع والانسان منذ عقدين على الأقل تعود في جانب كبير منها إلى **قضية التحيز والموضوعية**.

٤ ـ أصوات ومؤشرات الأزمة

إنّ المتتبع لما يُكتب عن العلوم الاجتماعية والانسانية في الغرب، منذ السبعينات خصوصاً، تُصادفه ظاهرة النقد المتزايدة لهذه العلوم. فهناك العديد من الكتب التي تفصح عناوينها نفسها عن الأزمة التي تعيشها علوم الانسان والمجتمع. فكتاب عالم الاجتماع الأمريكي ألفن غولدنر (Alvin Gouldner) **أزمة علم الاجتماع الغربي القادمة**[١٣] كان في طليعة أهم الكتب السُّوسيولوجية التي تُشير بالبَنَان إلى العوامل الرئيسية التي سوف تؤدي فعلاً إلى مجيء أزمة

---

(١١) Raymond Boudon, *La Place du désordre: Critique des théories du changement social* (Paris: Presses universitaires de France, 1984), p. 184.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) Alvin Ward Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* (New York: Basic Books, 1970).

علم الاجتماع الغربي. ويأتي كتاب **تأملات جذرية وأصل العلوم الانسانية**[١٤] ليؤكد على أن أزمة العلوم الاجتماعية والانسانية قد دخلت فعلاً حيز الواقع ولم تعد مجرد خيال. ويُلخص صاحب هذا الكتاب معالم الأزمة في ما يلي «هناك اليوم إحساس واسع الانتشار بأن أزمة العلوم الإنسانية قد وقعت فعلاً. إن الفلاسفة ومختصي العلوم الاجتماعية قد عبّروا عن تضايقهم المتزايد بخصوص التردي الواضح الذي وصل بعلوم الانسان إلى وضع مأزقي أزموي. ومع هذا، فللأسف ليس هناك من تشخيص بَيِّن المعالم لطبيعة الأزمة والعوامل التي أثرت فيها. ومما لا شك فيه أن التشخيصات المختلفة والمتضاربة في الوقت نفسه لطبيعة ومصدر الأزمة الراهنة قد تأثرت هي الأخرى بعدوى أزمة المفاهيم التي هي من صنع هذه العلوم نفسها»[١٥]. وها هو كتاب **أمجاد ومآسي العلوم الاجتماعية**[١٦] يثير مسألة أزمة هذه العلوم بعبارات أكثر حِدّة، فيقول «إن الحديث عن أزمة العلوم الاجتماعية لم يعد أمراً كافياً. فوضع هذه الأخيرة تردّى على عدّة مستويات تردِّياً خطيراً، فأصبحت حالتها بذلك أقرب إلى مرحلة لفظ أنفاسها الأخيرة أكثر من كونها تمرّ بمجرد أزمة فقط... ولعل الوقت قد حان للاعتراف بأن العلوم الاجتماعية لم تمدّنا حتى الآن إلاّ بزاد معرفي خيالي»[١٧].

وعلى الوتيرة نفسها تتمحور مقولة كتاب **الأساطير المؤسسة للعلوم الاجتماعية**[١٨] حيث يشير المؤلف إلى أن هذه العلوم لم تستطع الإلتزام بالموضوعية ولا تحقيق معرفة موضوعية كما يدّعي أصحابها منذ ما يقرب من ثلاثة قرون. وعلى هذا، فهي علوم تُشبه في وظائفها الاجتماعية وظائف الديانات رغم أنها لا تُقرّ بذلك. أما كتاب **مكان للفوضى** فهو ليس بهجوم شامل على العلوم الإجتماعية ككل، بل هو تحليل نقدي لنظريات التغيير الاجتماعي التي جمعتها هذه العلوم في موسوعتها المعرفية منذ الحرب العالمية الثانية على الخصوص. وقد سبق أن ذكرنا نقد ريمون بودون[١٩] لنظريات العلوم الاجتماعية للتغيير الاجتماعي. وهي نظرياتٌ لا يمكن اعتبارها نظريات علمية بسبب **عموميتها**. ومن ثَمَّ فهي جزءٌ من ملامح أزمة العلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة.

إن أزمة هذه العلوم لا تبدو أنها أفضل على المستوى **العملي أو التطبيقي**. فنجاح علم النفس الكلينيكي (العيادي)، أو علم النفس الطبي (Psychiatry) في علاج الأمراض النفسية والعقلية ما زال محدودَ الفاعلية. وكذلك الشأن في ميدان علوم الإجرام. فنسبة إصلاح المجرمين (Rehabilitation) وفقاً للطرق والسياسات التي تنصح بتبنّيها علوم الإجرام ما زالت ضئيلة جداً، الأمر الذي دفع عدداً متزايداً من سلطة السجون ومراكز الإصلاح في كندا والولايات المتحدة إلى التخلي الفعلي، أو بداية التفكير في التخلي، عن الفلسفة الإصلاحية التي شهدتها الستينات والسبعينات على وجه الخصوص. ومن هنا أخذت تتصاعد أصوات الدعاة إلى عقوبة الجاني، بدلاً من إصلاحه، بين عدد متزايد من علماء الإجرام[٢٠] في هذه المجتمعات.

---

(١٤) Calvin O. Schrag, *Radical Reflections and The Origin of the Human Sciences* (West Lafayatte: Purdue University Press, 1980).

(١٥) المصدر نفسه، ص ١.

(١٦) A. Caillé, *Les Splendeurs et misères des sciences sociales* (Genève: Librairie Droze, 1986).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٨) Paul Claval, *Les Mythes fondateurs des sciences sociales* (Paris: Presses universitaires de France, 1980).

(١٩) Boudon, *La Place du désordre.*

(٢٠) J. Wilson, *Thinking about Crime* (New York: Basic Books, 1983), and M. Cusson, *Pourquoi punir?* (Paris: Dalloz, 1987).

٥ ـ دور اجتماعيي العالم الثالث في فهم الأزمة

إن الاعتراف بوجود الأزمة، كما بيّنا، لا يعني بأي حال من الأحوال وصد أبواب العلوم الاجتماعية والانسانية. إن دراسة الفرد ومجتمعه بالرؤية العلمية **مبدأ لا يمكن التراجع عنه**. فالمعرفة الحديثة التي زوّدنا بها، مثلاً، علم النفس عن طبيعة ذكاء الإنسان، وعن مكونات شخصيته وحركتها، تمثل مكاسب معرفية ينبغي الاعتزاز بها والعمل المتواصل على تطويرها وصقلها بالبحث والنقد معاً. وكذلك الحال بالنسبة إلى علم الاجتماع الذي قام ويقوم بالدراسات العديدة للظواهر الاجتماعية على مختلف المستويات. فاكتشف، مثلاً، الكثير حول دور المجتمع في التنشئة الإجتماعية التي هي الأساس في تشكيل ما يُسمى بالشخصية القاعدية (Basic Personality) في المجتمعات الإنسانية.

إنّ أزمة العلوم الاجتماعية والانسانية ليست أزمة تمسّ علماء النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد والانتروبولوجيا في المجتمعات الغربية فحسب، بل **هي أزمة تمتد أيضاً إلى مجتمعات الوطن العربي وبقية مجتمعات العالم الثالث**. إذ إن التراث الفكري الغربي[٢١] لهذه العلوم ما زال يُسيطر على مختصي علوم النفس والاجتماع والسياسة في المجتمعات النامية. وبعبارة أخرى فإن أزمة هذه العلوم أزمة مشتركة بين المختصين فيها في كل من الغرب الصناعي الرأسمالي أو الشيوعي والعالم الثالث على السواء. إن الإقرار بالأزمة يتطلب من العاملين هنا وهناك في العلوم الاجتماعية والانسانية **مراجعة مسؤولة** للأسس التي قامت وتُقام عليها هذه العلوم. وهذا يعني أولاً، وبالذات، مُراجعة نقدية لابستيمولوجيا ونظريات ومناهج وتفسيرات علوم المجتمع والإنسان الحديثة. فنقد الذات قد يكون منهجية ضرورية لتشخيص جذور الأزمة، ثُمّ محاولة تجاوزها.

لقد حان الوقت، في نظرنا، للعاملين في هذه العلوم بالمجتمعات النامية أن يعيدوا النظر مرتين في التراث الفكري لهذه العلوم، فيضعوا النقد البنّاء لهذا التراث المعرفي الذي يقع نقده في عقر داره كما رأينا. إنّ احتمال مساهمة مختصي العلوم الاجتماعية والانسانية، في العالم الثالث، في تشخيص واجتياز أزمة هذه العلوم، إحتمال لا ينبغي التقليل من شأنه. فمن جهة يتمتع هؤلاء المختصون في الغالب ـ بحكم تكوينهم الثقافي الأكاديمي ـ بمعرفة طيبة للفكر الغربي في علوم المجتمع والإنسان. وهم من جهة أخرى متأثرون بالتراث الثقافي والفكري لحضاراتهم العريقة. فالحضارات الصينية والهندية والعربية الإسلامية، مثلاً، تملك زاداً معرفياً غزيراً يمسّ الإنسان كفرد أو ككائن إجتماعي. ويمكن القول بأن التراث المعرفي لهذه الحضارات يتكون أساساً من ثلاثة عناصر: (١) **التراث الشعبي**؛ (٢) **التراث الديني**؛ (٣) **الفكر المعرفي**. فالتراث الشعبي يحتوي جزء منه على ملاحظات وتأملات في الإنسان والمجتمع تُسمى أحياناً **بالحِكَم** لما فيها من مصداقية عالية بالنسبة إلى فهم السلوك على المستويين الفردي والجماعي؛ أما الرصيد الديني فهو يحتوي على معرفة وإشارات ذات دلالة على طبيعة الكائن الإنسان وحركية المجتمعات البشرية. إذ إن **محور الرسالات الدينية كان دائماً الإنسان ومجتمعه**.

ولإكمال توسيع آفاقهم المعرفية حول الإنسان والمجتمع فإنه ينبغي على الباحثين،

---

(٢١) محمود الذوادي، «التخلف الثقافي النفسي كمفهوم بحث في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث»، **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٢٥ ـ ٤٢.

والمختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية لمجتمعات العالم الثالث، الرجوع إلى ما كتبه مفكرو هذه الأمم عن الإنسان والمجتمع من مؤلفات فكرية ذات مصداقية عالية. إن الحضارة العربية الإسلامية كانت **سبّاقة** في الدراسات الناضجة التي تعالج حياة الإنسان الفردية والجماعية. **فمقدمة ابن خلدون** تُعدّ ـ باعتراف أغلبية المفكرين من الشرق والغرب ـ إنجازاً فكرياً متميزاً في علم العمران البشري.

إن دعوتنا إلى الإستفادة من أقدم مكاسب الشعوب المعرفية في فهم الانسان والمجتمع تقتضي منا **رفض** مقولة الفكر العلمي المعاصر التي تزعم أن ليس هناك من معرفة ذات مصداقية سوى المعرفة العلمية بالتعريف المعاصر لمفهوم العلم. وفي رأينا أن أزمة العلوم الاجتماعية والانسانية تعود في جزء منها إلى هذه الرؤية الضيقة والمتحيزة لِما أصبحت تعنيه المعرفة العلمية في الغرب المعاصر، كما سوف نبيّن.

إن مقابلة الأسس والمبادىء والرؤى التي عمل في ضوئها العقل العربي الخلدوني في تأسيسه لعلم العمران، بالعقل الغربي المعاصر الذي أنشأ وطوّر العلوم الإجتماعية والإنسانية الحديثة تقودنا إلى التعرّف على بعض مواقع الزلل التي ساهمت في إفراز أزمة هذه العلوم كما أشرنا إليها سابقاً. إن هذه العلوم تمثل في النهاية، كأي فكر بشري، فكراً له ظروفه التاريخية والاجتماعية والأسس الابستيمولوجية والمعرفية التي وُلد فيها وتطور بمساعدتها. ونعتقد أن أول خطوة لتشخيص طبيعة أزمة العلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة تُحتّم علينا العودة إلى معرفة العوامل التي عملت على تشكيل **جوهر وصورة** هذه العلوم في العصر الحديث[٢٢].

٦ ـ الظروف التاريخية والاجتماعية لأسس المعرفة الغربية المعاصرة

إنّ أي تقويم وجيه للأزمة التي تعيشها موسوعة المعارف الغربية المعاصرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ينبغي أن ينطلق أولاً، وبالذات، من **الأسس** التي قام ويقوم عليها صرح هذه المعارف بصفة عامة. وهناك، أساساً، ثلاث مدارس فلسفية فكرية أثرت التأثير الكبير في طبيعة المعرفة في الغرب المعاصر. وتتمثل هذه المدارس في المدرسة العقلانية (Rationalism)، والمدرسة الوضعية (Positivism)، والمدرسة التجريبية (الامبيريقية) (Empiricism).

فالمدرسة العقلانية ترى أن فهم ظواهر الكون يمكن تحقيقه بالاعتماد على التفكير العقلي وعلى أنماط البراهين المختلفة التي يُمكن أن تُستعمل لدحض أو إثبات حقيقة طبيعة الأشياء. ومما لا شك فيه أن أشهر الفلاسفة العقلانيين الذين مثلوا هذه المدرسة الفكرية في أوروبا في القرن السابع عشر هم ديكارت (Descartes) وسبينوزا (Spinoza) وليبنتز (Leibniz)، ومن ثَمَّ جاءت تسمية هذه المرحلة من التاريخ الأوروبي بعصر النهضة (Renaissance) أو عصر استعمال العقل (The Age of Reason). وهذا لا يعني أن التاريخ الفكري الأوروبي لم يعرف إستعمال العقل من قبل، بل لقد كان لهذا الفكر محاولات عقلية سابقة لفهم النظام الإلهي، لكن تَمَّ ذلك في ظل العقيدة الدينية. فقد عرفت القرون الوسطى في المجتمعات الأوروبية ظاهرة المفكرين العقلانيين المتدينين الذين يُطلق عليهم بالإنكليزية «سْكُولاَسْتِكْسْ» (Scholastics). فالإنسان بالنسبة إلى هؤلاء عبارة عن كائن يعيش في ظل نظام إلهي (سماوي). فجنّدوا قواهم العقلية للوصول إلى بناء نظام فكري

---

(٢٢) Keat and Urry, *Social Theory as Science*, p. 72.

لاهـوتي (Theological System) يسمـح للجنس البشري بـالعمـل والتصرف في إطـار المبـادىء السماوية.

أمّـا في عصر النهضة فقـد أصبحت أولويـة استعمال **العقـل** مـركّـزة عـلى **فهم الطبيعـة والمجتمـع** وقوانينهمـا وفقاً لمنطق العلم لا منطق الإلـه. إن عقلانيـة عصر النهضة، كـأي ظاهـرة فكرية، ما كان لها أن تحدث في فراغ، بل كانت لها ظروف تاريخية اجتماعية مباشرة وغـير مباشرة ساعدت على ولادتها ونموها في بعض المجتمعات الأوروبية على الخصوص مثـل فرنسـا وانكلترا في ذلك العهد. وللاختصار يمكن ذكر ثلاثة عوامل رئيسية في هذا الصدد:

أ ـ السلطوية السياسية

كانت السلطوية السياسية الملوكية شبه المطلقة هي السائـدة في بعض المجتمعات الأوروبيـة كبريطانيا وفرنسا. فعبارة لويس الرابع عشر الشهيرة (L'Etat c'est moi) «الدولة هي أنـا» تُفصح عن مدى شمولية السلطوية الملوكية المطلقة في المجتمع الفرنسي في تلك الفترة بالذات. وهي سلطـة تـرتكز أسـاساً عـلى نظريـة الحق الإلهي للملوك. فـالمؤلفات الـدينية للقـديس بيشوب بـوسيياي (١٦٢٧ ـ ١٧٠٤) (Bishop Bossuet) تُشـير بوضـوح إلى أنه حـاول إعطـاء الشرعيـة القـدسيـة لشخصية الملك.

ب ـ سلطة الكنيسة

من الواضح أن تحالف السلط الدينية مع استبداد سلطويـة الملوك لم يُسـاعد إلّا على إثارة غضب أكبر ضِدَّ الكنيسة، والتفكير والتصـور الدينيـين عند معشر الفـلاسفة العقـلانيين. فهـا هو **ڤولتير** (Voltaire) يصرّح بعبـارته الشهـيرة (Ecrasons l'infâme) «لنهشم كل شيء مشـين» بما في ذلك العقائد الميتافيزيقية، ولربما الكنيسة نفسها.

ومن هذه الخلفية فإنه ينبغي ألّا يُنظر إلى **تيار العقلانية** على أنه نمط من التفكـير العقلاني الطامح إلى التفلسف والعلمنـة فحسب، بل ينبغي اعتبـاره أيضاً **محـاولة لـلانعتاق من ثنـائية السلطوية المطلقة** التي يمثلها التحـالف المتبادل بـين الملوكيـة والكنيسة. ومن ثَمَّ إفسـاح المجال لقيام مجتمع جديد يكون فيه مبدأ التقدم (Progress) محرّكاً رئيسياً لكينونته ومستقبله.

ج ـ الاكتشافات العلمية

إن بعض الاكتشافات العلمية، خصوصاً إكتشاف العالم نيوتن (Newton) **لقانون الجاذبية** في العالم الطبيعي زاد من حدّة مناداة الفلاسفة العقلانيـين بوجـوب **تغيير الوضـع الاجتمـاعي المتـدهور** الـذي ضعفت بسببه ثقـة النـاس في القيم القـديمـة التقليـديـة. ودبَّ الشـك حتى في معتقداتهم اليقينية حول الكون. فاكتشاف نيـوتن هذا قـاده لكي ينظر إلى الكـون على أنـه مَاكِنَـة طبيعية تحافظ قوى الجاذبية على كينونته وعلى توازنه. فأوحى هذا إلى فلاسفة عصر النهضة بـأن اكتشاف قوانين الحكم والحياة الاجتماعية وحركية المجتمع هو البديل السليم للمجتمع الجديد.

أمـا **المدرسـة الـوضعيـة** (Positivism) فيبـدو أن أول من أطلق هـذه التسميـة في الفكـر الأوروبي المعاصر هو أوغست كـونت (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) (Auguste Comte) مؤسس علم الاجتماع الحـديث. إن العلم الوضعي عنـد هذا الأخـير وعند المفكـر الاجتماعي سـان سيمـون (١٧٦٠ ـ

١٨٢٥) (Saint-Simon) يهتم أساساً بدراسة الظواهر القابلة للملاحظة وإقامة علاقات بينها تشبه القوانين، وذلك عن طريق كسب معرفة دقيقة وواقعية. والمعرفة الإنسانية في نظر الوضعيين تُصبح معرفة علمية وضعية[٢٣] إذا كانت مستندة إلى **الملاحظة والتجربة** والمقارنة وكانت قادرة على التنبؤ بالأحداث.

إن ظهور التفكير الوضعي لكُونت له بالتأكيد حيثياته وظروفه. فهو يُمثل أساساً نقداً لنوعين من المعرفة التي سبقت عصره في القرن التاسع عشر. فقد رفض مصداقية كل من المعرفة المستندة إلى أسس لاهوتية دينية من جهة، والمعرفة الميتافيزيقية المرتكزة على الثقة في مقدرة العقل على فهم ظواهر الكون. ومن هنا جاءت نظريته المعرفية المشهورة باسم قانون المراحل الثلاث (La Loi des trois états) وهي المرحلة اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية على التوالي. ففي نظر كُونت تُعد مقدرة العقل على المعرفة مقدرة هشة. فالعقل البشري طالما أخطأ في معرفة نفسه ومعرفة العالم المحيط به. وعلى هذا الأساس يجب على العقل أن يتوقف إذاً عن شطحاته التي يظن أنها تمكّنه من اكتساب معرفة موثوق بها. وهذا لا يتيسر، في رأي الوضعيين، **إلّا إذا تواضع العقل وأصبح يحتكم إلى حكم الحواس الخمس**، أي إلى معطيات العالم الوضعي الذي يحيط بنا والذي تأتي منه كل الأشياء التي يمكن أن نعرفها. فالتوصل إلى الحقيقة لا يُكتشف إذاً داخل الفيلسوف أو العالم (عن طرق المقدرات المعرفية الفطرية مثلاً) وإنما المعرفة تفرض نفسها من الخارج، أي من العالم المحسوس. ولا شك أن منظور كونت في تكوين معرفة عن الإنسان والمجتمع كان متأثراً إلى حدّ، كغيره من علماء الاجتماع الأوائل أمثال سبنسر (Spencer)، بتصور ومنهجية العلوم البيولوجية والطبيعية في دراستها للظواهر الجامدة أو الحية على السواء[٢٤].

وإذا كان العلم الوضعي الجديد الذي دعا كونت إلى تطبيقه في الفيزياء الاجتماعية (La Physique sociale) (علم الاجتماع) ردَّة فعل على إفلاس المعرفتين اللاهوتية والميتافيزيقية من ناحية، فإنه، من ناحية أخرى، يمكن اعتباره **استجابةً لظروف المجتمع الصناعي الناشىء**، سواء أكان في انكلترا أم في فرنسا. فهذان المجتمعان بدأ يتصفان بمعطيات جديدة كالتنافس والصراع الاجتماعي والانتماءات العقائدية والسياسية والاجتماعية المختلفة. إن أصحاب المدرسة الوضعية كانوا يرون أن كل الظواهر يمكن دراستها علمياً، فاكتشاف قوانين الفيزياء الاجتماعية، في نظر الوضعيين، يُشير مثلاً إلى أن الناس مستعدون لقبول الكثير من ملامح التغيير. ففي رأي كونت أنه عن طريق اكتشافات علم الاجتماع الوضعي الجديد يمكن حتى إقناع طبقة العمال (المتعرضين أكثر من غيرهم إلى استغلال النظام الصناعي) بقبول الأخلاق الاجتماعية لمرحلة التصنيع. وهكذا تُصبح اكتشافات الفيزياء الاجتماعية أدوات فعالة عَمليّة في القيام بعمليات الضبط الاجتماعي بالمجتمعات الصناعية الجديدة.

أما بالنسبة إلى **الفكر الامبيريقي** فهو ينتمي إلى مدرسة فلسفية فكرية تقول بأن التجربة **الحسية هي** أساس كل معرفة موثوق بها. فالفلاسفة الانكليز، لوك (Locke) وبركلي، (Berkeley) وهيوم (Hume)، كانوا أوّل من نادى بذلك في الفكر الأوروبي المعاصر. ومن ثمّ **فهم ينكرون وجود أي مبادىء وأفكار فطرية معرفية**، كما ذهب إلى ذلك بعض الفلاسفة العقلانيين في القرنين

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

السابع عشر والثامن عشر في أوروبا، كما رأينا. كذلك، فإن المذهب الامبـيريقي يرفض رفضـاً باتـاً التفكير العقلي الاستنتاجي (Deductive Reasoning). وعليه فمصداقية المعرفة في نظر الامبيريقيين هي حصيلة لعمليات إستقرائية من معطيات حسية. ويبـدو أن عالم الاجتمـاع الانكليزي هـربرت سبنسر (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) (Herbert Spencer) كـان أول من تبنّى روح هـذا الفكـر في الـعلـوم الاجتماعية[٢٥].

إنّ الامبيريقية، كمنهج، ذات علاقة وثيقة بروح العلم الوضعي. ففي رأي كونت أن ما يُميـز المقولات العلمية بمعناها الـوضعي عن غيرهـا هو مـدى قبولهـا للاختبـار الامبيريقي (Empirical Testability) سواء أكان ذلك لظواهر العالم الطبيعي أم لظـواهر المجتمـع البشري. ومن هنا يمكن القـول بأنّ الـوضعيـة (Positivism) والامبـيريقيـة (Empiricism) هُمـا المـدرستـان الفكـريتـان المسيطرتان على ميدان العلم المعاصر في الغرب منذ القرن التـاسع عشر. إن تـأثر دراسـات العلوم الاجتمـاعية بـذلك يتفق تمـاماً مـع الاتجاه الـوضعي الامبيريقي الجـديـد للتفكـير العلمي. وعلم الاجتمـاع الأمريكي الحـديث مثال بـارز في هذا المجـال. **فالمؤشرات الكميـة** (Idolo quantitalis) والصيغ الإحصائيـة (Statistical Formulae)[٢٦] أصبحت **اموراً شبـه مقدسـة** بالنسبـة إلى الفكر الوضعي الامبيريقي.

ولأجل ذلك تعددت وتنوعت مناهج البحث في هـذه العلوم منـذ مطلع هـذا القرن. وأصبحت سمعة ودقة ونضج هذا العلم أو ذاك تُقاس إلى حدّ كبير بما يملكـه من موسـوعة المنـاهج وأدوات البحث (الاستعارة والمقابلة والملاحظة المشاركة والتعاريف الإجـرائية (Operational Definitions) الخ...) التي تلبي ما تتطلبه المعرفة الوضعية والامبيريقية. ومن ثَمَّ فليس من المبالغة في شيء القول بأن العلوم الاجتماعية والانسانية الغربية شهدت **انفجاراً ضخماً** في تطوير مناهج وأدوات البحث الوضعية الامبـيريقية. فـازداد بذلـك اعتقاد أصحـاب الوضعيـة والامبيريقيـة بأن معـرفتهم عن الظواهر التي يدرسونها هي معرفـة موضـوعية أي أنهـا معرفـة تصف الظواهـر وتفهم قوانينهـا وحـركيتها كمـا هي، دون تحيّز وبـالتالي، فـإنّ أي معرفـة إنسانيـة لا تتخذ معـايـير الـوضعيـة والامبيريقية أساساً لها هي معرفة هزيلة المصداقية.

٧ ـ جذور التحيّز الايديولوجي في العلوم الاجتماعية الانسانية

تُنادي العلوم الاجتماعية والانسـانية الـوضعية والامبـيريقية المعـاصرة، كما رأينـا، بحصر اهتماماتها في دراسة الظـواهر الـواقعة في العـالم المحسوس فقط. أي تلـك الظاهـرات التي يمكن ملاحظتها وإقامة التجربة عليها. إن مثل هذه الدعـوة تشكل في نظـرنا تحيـزاً **وتضييقاً لمصـادر المعرفة** عند الإنسان وهتكاً لأخلاقيات (Ethics) الموضوعية نفسها التي تدعي تلـك العلوم العمـل بها والدفاع عنها. إن نزاهة روح الموضوعية لدى العالم أو الباحث في هذه العلوم ينبغي أن تتمثل، كما أشرنا سابقاً، في تحلّيـه أولاً وقبل كـل شيء بالحيـاد التام في دراستـه للظواهـر التي يرغب في فهمهـا. فنكران علم النفس السلـوكي (Behavioral Psychology) مثلاً لـدور ما يُسمى بـالعمليات

---

(٢٥) *Encyclopedia of Sociology*, 2nd ed. (Guilford, Conn.: Dushkin Publishing Group, 1974), p. 97.

(٢٦) Peter Brian Medawar, *Pluto's Republic* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1984), p. 167.

العقلية[٢٧] (Cognitive Processes) في تأثيره في السلوك له بالتأكيد مظهر تحيزي ضدّ هذه الجوانب العقلية التي هي جزءٌ من واقع تكوين الإنسان.

إنّ مثل هذا الموقف يضع علم النفس السلوكي في تناقض صريح مع نفسه. فهو يدعي من ناحية أنه علم النفس البشرية، وهو من ناحية أخرى مصرٌّ على تجريد[٢٨] الفرد وشخصيته من مكوِّنات النفس الإنسانية مثل القدرات العقلية والإستعدادات الفطرية. وقد تعرّضت كل الظاهرات والملامح الميتافيزيقية والدينية الروحية في ظل الوضعية والامبيريقية، إلى المصير نفسه. فالوضعية والامبيريقية **تنكران** وجود هذه الأخيرة بمعناها التقليدي. إذ إنها تُعتبر من طرف الروح الوضعية الامبيريقية خرافات وأساطير واهية. ومن ثَمَّ يجب تحرير الفكر العلمي الحديث منها إلى غير رجعة. فالتحيز هنا تحيز **ايديولوجي**. إذ إن انكاره للظواهر المشار إليها لا يستند إلى أدلة دامغة بأن لا وجود للاستعدادات الفطرية والطاقات غير المادية كالعقل والروح والتأثيرات الكونية الماورائية في السلوك البشري. إن البحوث الجارية في العلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة بدأت تُبطل مقُولة علم النفس السلوكي. فتطور علم النفس العقلي[٢٩] اليوم حقق بعض الإكتشافات بخصوص أهمية الدماغ والعقل البشري في تفسير العديد من ملامح السلوك الإنساني.

وكمثال ثانٍ على التحيز الايديولوجي في العلوم الاجتماعية، نذكر دراسة ظاهرة الانتحار لعالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم. فلقد ألغى هذ الأخير تأثير الجانب النفسي في السلوك الإنتحاري بأصنافه الثلاثة كما جاء في كتابه **الانتحار** *(Le Suicide)*[٣٠]. ومما لا شك فيه أن **إنكار دوركهايم لتأثير العوامل النفسية في السلوك الانتحاري**، ورفض علماء النفس السلوكيين للأخذ بعين الاعتبار القوى الداخلية الخفية، يرجعان أساساً إلى كون هذه المؤثرات لا تقبل بسهولة الملاحظة أو التجربة أو التعبير الكمي أو الإحصائي الذي يتبناه العلم الوضعي الامبيريقي الحديث.

إن تهرّب هذا الأخير من إعطاء أيّ أهمية إلى تأثيرات العوامل غير المادية في سلوك الفرد والجماعة، أدى إلى انعكاسات لا تخدم روح الموضوعية العلمية:

أ ـ إن تفسير السلوك البشري كنتيجة للمؤثرات الخارجية فقط، كما هو الأمر عند علماء السلوك في علم النفس ((S → R) (المؤثر ← الإستجابة))، أو عند دوركهايم وغيره من علماء الاجتماع (القوى الاجتماعية (Social Facts)) هو تفسير يُقلل بالتأكيد من كون **السلوك الإنساني سلوكاً معقد الطبيعة**. أي أنه يتأثر بعدد من العوامل التي تتعدى عوامل المحيط الخارجي. إن مثل هذا المنظور التبسيطي للسلوك البشري يتناقض مع كثير من الدراسات في مختلف التخصصات للعلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة التي ترى أن الظواهر الاجتماعية وسلوك الأفراد هي ظواهر متشعبة التأثيرات[٣١].

ب ـ إن رؤية علم النفس السلوكي وعلم الاجتماع الذي يمثله دوركهايم تشكو من **خلط في التصور**. فهناك فرقٌ، في رأينا، بين المؤثرات ذات الطابع الغيبي والمؤثرات الخفية التي هي جزءٌ

---

(٢٧) Gardner, *The Mind's New Science.*

(٢٨) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** (القاهرة: المركز، ١٩٨٤)، ص ١٣ ـ ٢٥.

(٢٩) Gardner, Ibid.

(٣٠) Emile Durkheim, *Le Suicide: Etude sociologique* (Paris: Alcan, 1897).

(٣١) Blalock, *Basic Dilemmas in the Social Sciences.*

من تكوين الإنسان. فالأولى من النوع السحري واللاهوتي والماورائي، بينما الثانية هي من نوع الطاقات والاستعدادات الخفية التي تحتوي عليها الطبيعة البشرية. فلو تنكر الوضعيون الامبيريقيون لتأثيرات العوامل الميتافيزيقية فحسب لكان ذلك أكثر منطقية من طرفهم. أما أن يتنكروا للعوامل النفسية والأنشطة العقلية الداخلية، لا لسبب إلّا لكونها **خفية** لا يمكن دراستها بالملاحظة والتجربة الحسيتين، فذلك يُعدّ في نظرنا خلطاً في التصور متأثراً بنوع من **الهلوسة** عند العلماء الوضعيين الامبيريقيين الذين يُذَكّرهم أيُّ شيء غير مادي وغير محسوس بعالم الميتافيزيقيا والأشباح والروحانيات التي رفضوا وجودها من الأساس، منذ عهد أوغست كونت، كما رأينا، في القرن التاسع عشر.

إن الموقفين (أ) و (ب) أعلاه يُشيران بوضوح إلى أن أصلهما بعيدٌ عن الموضوعية والعلمية، وإنما هما نتيجة لظروف تاريخية اجتماعية تتلخص في الصراع الذي اندلع بين الكنيسة ونظام الاستبداد الملكي من ناحية، وبين الفلاسفة والعلماء من ناحية أخرى منذ القرن السابع عشر في المجتمعات الأوروبية. وفي أي صراع بين فئات بني البشر لا بد أن تلعب **الايديولوجيا** دوراً مهماً، بخاصة إذا كان الصراع يتضمن رغبة كل من الطرفين في السيطرة على الآخر. ومن ثَمّ فمنطق العلم الوضعي الحديث ليس منطقاً موضوعياً كما يُتخيل أول وهلة، وإنما هو منطق تشوبه مسحة ايديولوجية ـ كما بيّنا ـ لا بد أن تشوه محتواه ومصداقيته في النهاية. إن ظاهرة الموقف المتحيز للعلم الوضعي الامبيريقي المعاصر، كما حددنا بعض معالمها هنا، نجد بالتأكيد **تفسيراً منطقياً لها في علم اجتماع المعرفة**.

إن ادعاء المنطق الوضعي بأن اكتشاف حقيقة طبيعة الأشياء يقع خارج النفس الانسانية وبعيداً عن المؤثرات الماورائية له انعكاسات غير هيّنة على معنويات هذا الانسان. فمن جهة، فالنفس البشرية في المنظور الوضعي لا تحتوي على أسرار خفية، وبالتالي فهي عبارةٌ عن **كينونة جوفاء شاحبة لا عمق فيها**. ومن جهة ثانية، ليس في الكون الرحب المترامي من خبايا وأسرار تتعدى ما يمكن أن يكتشفه الباحث أو العالم بحواسه الخمس، بواسطة مناهج الملاحظة والتجربة الحسيتين. وبذلك تضعف أو تنقرض تماماً رابطة الإنسان بالملأ الأعلى. ومنه كَوَّن الانسان صورة جديدة لنفسه لم يسبق أن عرفها من قبل. **إن الانسان الوضعي الامبيريقي أصبح هو مركز العالم وسيده**، لا يعترف بوجود ما لا تقِرُّ بوجوده الحواس الخمس. فالمعارف ذات المصداقية هي تلك التي تخضع لمنطق ملاحظة وتجربة عالم المحسوسات. وبايديولوجيته الوضعية الامبيريقية، ضيّق الإنسان المعاصر من رحابة تجاربه مع العالم الخارجي المترامي الأطراف ومع عالمه الداخلي الثري بالأسرار والخبايا. وكان من نتائج هذا التصور الجديد للإنسان المعاصر هو تشديد خناق العزلة على الذات، وذلك بتجريد النفس البشرية والكون الفسيح من أي عمق لا تدركه الحواس الخمس من ناحية، وحرمان النفس البشرية من الاتصال والتخاطب مع العالم الخارجي الرحب بغير سبل الحواس الخمس، من ناحية ثانية. ومن ثَمّ كاد يتدنّى مستوى تعامل الإنسان الوضعي مع نفسه ومع الكون العريض عن مستوى الدواب غير العاقلة وغير الناطقة. ومما لا شك فيه أن الكثير مما يُسمى بأعراض أمراض العصر اليوم يرجع إلى هذا الانقطاع الذي يشكو منه الإنسان الوضعي مع أعماق نفسه ومع أعماق الكون المتمادي. **ومن ثَمّ ساد الصمتُ او شُوّه الحوار بين ذينيك العمقين**[٣٢].

---

(٣٢) B. Freedman, *To Be or Not To Be Human* (New York: Vintage Press, 1987).

٨ ـ الوضع الخاص للعلوم الاجتماعية والانسانية

من نتائج الفكر الوضعي الامبيريقي المشار إليه سابقاً هو سكوته عن دراسة بعض السمات التي يتميز بها الإنسان عن سواه من الكائنات. إن ما يسميه الفلاسفة بحرّية وإرادة وروحانية وأخلاق الانسان لا تلقى إلّا التجاهل في موسوعة معارف العلوم الاجتماعية الانسانية الحديثة. إن صمت هذه الأخيرة عن تلك القضايا يعود إمّا إلى كونها لا تعترف بوجود هذه المسائل أساساً، لأنها تُعتبر عند المنطق الوضعي الامبيريقي من قبيل الميتافيزيقا، أو لكونها لا تقدر على دراستها بمناهجها الوضعية الكمية التجريبية، أو أيضاً لكون الاعتراف بعوامل الحرية والإرادة والروحانيات، كمؤثرات في سلوك الإنسان، يصطدم مع قانون الحتمية الاجتماعية (المحيطيّة) (Social Determinism) الذي يتحمّس له الكثير من الوضعيين في العلوم الاجتماعية والانسانية. ولا شك أن التمسك المتطرف بمبدأ الحتمية الاجتماعية المتصلبة عند كل من دوركهايم وعلماء النفس السلوكيين وأمثالهم متأثر بحتمية قوانين العلوم الطبيعية (الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا). إن قياس حتمية القوانين في ميدان العلوم الاجتماعية والنفسية بحتمية القوانين التي تُنظم سير الظواهر الطبيعية فيه كثير من التعميم الخيالي المتأثر بعامل حب التقليد للعلوم الطبيعية والخالي بالتالي من الاستناد إلى أرضية موضوعية[٣٣].

إن تهميش دور تلك العوامل التي يختص بها الإنسان في تأثيرها في السلوك الفردي والجماعي بالمجتمعات البشرية لا بُد أن يُعزى إليه كثير من جوانب إفلاس تفسيرات وتنبؤات نظريات العلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة. وفي رأينا أن تدني مصداقية هذه العلوم يرجع في كثير منه إلى: (١) تجاهل الأخذ بعين الاعتبار **للخصائص المميّزة للإنسان** عن غيره والمشار إلى بعضها أعلاه؛ (٢) تبني مختصي هذه العلوم لمناظير **أحادية** العوامل في تفسيرها للسلوك الإنساني والظواهر الاجتماعية. فالسلوك الفردي والجماعي في عالم الإنسان يخضع إذاً **لنوعين من التأثيرات**: التأثيرات المميزة للطبيعة البشرية من ناحية، والتأثيرات الخارجية من ناحية أخرى. علماً أن كلا الجانبين من هذه التأثيرات متعدد الوجوه وأن التفاعل بين هذين المستويين من التأثيرات تفاعل دائم لا ينقطع. ومن هذا التشابك والتعقيد في عوامل التأثير في الظواهر الاجتماعية والسلوكية تأتي شرعية مقولة عدد متزايد من مختصي هذه العلوم والقائلة بأن قوانين العلوم الاجتماعية والانسانية يتسم تطبيقها **بالخصوصية** (أو المحدودية) لا العمومية والشمولية[٣٤]. وبعبارة أخرى فإن هذه العلوم ذات **وضع خاص**. فتطبيق نظرياتها وقوانينها لا يقبل التعميم كما هو الأمر في العلوم الطبيعية. ومن ثَمَّ يأتي عدم دقة تفسيرات وتنبؤات تلك النظريات التي تنحو إلى التعميم. وما يزيد في هذا الوضع الخاص بعملية العلوم الاجتماعية والانسانية هو أن طبيعة الظواهر الاجتماعية والسلوكية تتصف **بالتغير والاختلاف** من زمن إلى زمن ومن حضارة إلى أخرى. فالبحث إذاً عن علوم اجتماعية ذات نظريات وقوانين تتمتع بمصداقية نظريات وقوانين العلوم الطبيعية نفسها هو مطلب لا يتصف بالواقعية[٣٥].

---

(٣٣) انظر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، ص ١٣ ـ ٢٦، و Keat and Urry, *Social Theory as Science*, pp. 3-26.

(٣٤) Boudon, *La Place du désordre: Critique des théories du changement social.*

(٣٥) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المصدر نفسه، ص ٢٠.

٩ ـ العقل الخلدوني والعقل الغربي الوضعي

إن عدداً من المفكرين الوضعيين الغربيين قد تهجموا على فكر ابن خلدون الذي ضمّنه مقدمته. فهؤلاء معجبون، من ناحية، بالعقل البرهاني الذي تعكسه التحليلات والنظريات العمرانية التي يحفل بها كتابه الأول، وهم من ناحية أخرى يتهمون تفكير صاحب المقدمة بالخرافية في بحوثه التي خصصها لفهم وتفسير الظاهرات الغيبية أو شبه الغيبية. فمقولة كل من إيف لاكوست (Yves Lacoste) ونيل شميث (Neil Schmitt) تتمثل في تقسيم فكر إبن خلدون إلى صنفين: (١) الفكر الخلدوني الذي كتبهُ صاحبه في قلعة بني سلامة بالجزائر؛ (٢) الفكر الخلدوني الذي تلى ذلك، بخاصة في الفترة الأخيرة من حياة ابن خلدون في القاهرة. فينظر هذان المفكران وأمثالهما إلى النوع الأول من التفكير الخلدوني على أنه زاد فكري عقلاني برهاني وتجريبي، وبالتالي فهو قريب كل القرب من فلسفة الفكر الوضعي الغربي المعاصر؛ أما النوع الثاني فيصفه هؤلاء على أنه فكر لاهوتي خرافي أي استطرادي يتناقض تماماً مع النوع الأول من تفكيره.

إن اتهام صاحب المقدمة **بالانفصام الفكري يعكس الجهل أو التجاهل** للظروف التاريخية والاجتماعية التي نشأ ونما فيها الفكر الخلدوني. إن هذا الحكم **المتحيز** ضد فكر صاحب المقدمة يعود أساساً إلى فقدان الرؤية التاريخية الاجتماعية عندهم في فهم طبيعة الفكر البشري. فإبن خلدون قام بدراساته العمرانية وتنظيراته حول المجتمع العربي انطلاقاً من معطياته الاجتماعية والدينية والسياسية وتأمله فيها. وبعبارة أخرى فبينما أدت استبدادية الملوك ورجال الدين وفشل الفكر العقلاني لعصر النهضة في أوروبا، كما رأينا، إلى ظهور منطق العلم الوضعي (Positivist Science)، كانت الظروف في العالم الإسلامي العربي تختلف عن تلك التي عرفها عهد ما قبل بروز المدرسة الوضعية. فالصراع بين الكنيسة والعلم في بعض المجتمعات الأوروبية ليس له ما يُماثله في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية **ومن ثَمَّ لم يَنْشُ ابن خلدون من صراع بين عقله البرهاني من جهة وبين اعتقاداته الغيبية من جهة ثانية**. وعلى هذا الأساس فقد سعى إلى فهم طبيعة العالم المحسوس وغير المحسوس برؤية عقلية متفهمة. ومن هنا كما قال د. محمد عابد الجابري «فإننا نرى أن البحوث التي تتناول هذه المسائل (الغيبيات والروحانيات والحالات النفسية...) في المقدمة ليست بحوثاً استطرادية، بل هي جزء لا يتجزأ من الهرم العمراني الخلدوني... ومن الخطأ الجسيم التمييز بين ما هو أصيل وما هو مجرد استطراد في المقدمة... وفي رأيي أن مقدمة ابن خلدون سواء من حيث مضمونها، أو من حيث ترتيب فصولها، وتتابع فقراتها، وتناسق اجزائها، تشكل بناء هرمياً متماسكاً. ذلك أن الشيء الذي يُلفت النظر في هذا الصدد ليس تلك «الهوة» المزعومة بين «البحوث الأصيلة» و «البحوث الاستطرادية» بل إن الذي يُثير الانتباه والإعجاب معاً، هو ذلك التماسك المنطقي المتين الذي يسود المقدمة من أولها إلى آخرها، والذي جعل من كل فكرة فيها نتيجة للتي قبلها ومُقدمة للتي بعدها»[٣٦].

وبالمقابلة بالفكر الوضعي الامبيريقي الغربي المعاصر في العلوم الاجتماعية والانسانية فإنه يُمكن القول بأن ابستيمولوجية ابن خلدون المعرفية تختلف عن تلك التي يتبناها روادالعلوم الاجتماعية والانسانية الغربية منذ عصر كُونت. فكما سبق أن ذكرنا فإن الروح الوضعية تتنكر، أو لا تهتم بدراسة ظواهر ما وراء عالم المحسوسات. أمّا ابن خلدون فهو لا يفعل ذلك، بل هو يُقر بأن الموجودات صنفان: (١) الموجودات المحسوسة؛ (٢) موجودات ما وراء الحس. ومن هذا

---

(٣٦) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

المنطلق لم يهمل صاحب **المقدمة** دراسة هذه الأخيرة كما فعل الوضعيون المحدثون. فلقد تطرق ابن خلدون إلى دراسة ظاهرات الوحي والنبوة والخوارق والعرافين والناظرين في الأجسام الشفافة وادراك الغيب عند أهل الرياضيات من المتصوفة والكهانة[٣٧]... كما أنه تحدث عن علوم السحر والطلسمات[٣٨]. إن المطّلع على تحليلات ابن خلدون لتلك الظاهرات يجد أن العلامة ابن خلدون كان يستند، في جميع أبحاثه وتحليلاته لها، إلى **الدلائل العقلية والمنطقية** وحدها. وكمثال على ذلك، نسوق ما جاء في حججه على أن العقل البشري لا يستطيع إدراك ظواهر ما وراء الحس. ولكن هذا لا ينبغي أن ينفي عدم وجودها، «إعلم ان الوجود عند كل مدرك في بادي رايه منحصرٌ في مداركه لا يعدوها، والامر في نفسه بخلاف ذلك والحق من ورائه. الا ترى الأصم كيف ينحصر الوجود عنده في المحسوسات الأربع والمعقولات ويسقط من الوجود عنده صنف المسموعات وكذلك الاعمى ايضاً يسقط عنده صنف المرئيات... فلعل هناك ضرباً من الإدراك غير مدركاتنا»[٣٩].

فإبن خلدون يُقر هنا بوضوح مدى محدودية العقل البشري في عالم المدركات. وليس هذا قدحاً في العقل أو حطاً من شأنه. فالعقل يُشبه الميزان هنا. فالميزان مهما كان صحيحاً أو دقيقاً لا يستطيع أن يزن إلّا مقداراً محدوداً من الأثقال. وبعبارة أخرى فعمل العقل مثل عمل الميزان محدود بحدود. ومن ثَمَّ يرى ابن خلدون شرعية الرجوع إلى الديانة والشريعة في كل ما يقع وراء تلك الحدود[٤٠].

من هذه الخلفية يتبين أن العقل العربي الخلدوني يختلف عن العقل الغربي الوضعي بالنسبة إلى الأسس التي بنيا عليها معرفتهما حول الإنسان والمجتمع. **فعقل صاحب المقدمة متأثر إلى حدّ كبير بالتصور الابستيمولوجي الإسلامي** في تعامله مع الظواهر العمرانية التي قام بدراستها. بينما ابستيمولوجية العقل الغربي الوضعي هي أساساً، كما رأينا، حصيلة ظروف تاريخية إجتماعية خاصة عرفتها المجتمعات الأوروبية منذ عصر التنوير. فالعقل الخلدوني هو ذلك العقل الذي يعتمد على مصادر متنوعة من المعارف لفهم الظواهر. فهو عقل يستعمل الملاحظة والتجربة كما أنه يستعين بالوحي والتجارب الروحية في تكوين زاده المعرفي وعلمه حول القضايا والظواهر التي يطمح إلى فهمها وتفسيرها. فالمنظور الخدوني ـ الذي هو منظور إسلامي في الأساس ـ **منظور متعدد الرؤية متفتح على كل مصادر المعرفة** التي يمكن أن تساعد العالم والباحث على إلمام معرفي أكثر مصداقية بخصوص الظواهر التي يدرسها.

أما العقل الغربي المعاصر فهو ذلك العقل المادي (الوضعي) التجريبي (الامبيريقي) الذي يحصر، من جهة، المعرفة الانسانية في تلك المعرفة التي يحصل عليها عن طريق الحس والتجربة الماديين؛ ومن جهة أخرى فهو يضرب عرض الحائط بأي نوع آخر من مصادر المعرفة الإنسانية. وبطبيعته المادية نَحا العقل الغربي الوضعي المعاصر إلى تبني مفهوم الحتمية المتشددة (Rigid Determinism) بخصوص القوانين التي تتحكم وتوجه السلوك الإنساني الفردي والظواهر

---

(٣٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٩١ ـ ١١٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٦ ـ ٥٠٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٨٠.

(٤٠) ابو خلدون ساطع الحصري، **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ص ٤٩٤.

الاجتماعية. إن العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية تمرّ ولا شك في أزمة كما ذكرنا سابقاً. لقد أرجع فيلسوف العلوم شراغ (Schrag) جانباً كبيراً من هذه الأزمة إلى هيمنة الحتمية المتصلبة على تصورات وتفسيرات تلك العلوم. فعالم السياسة لاَسْوَال (Laswell) نظر إلى الإنسان كحيوان سياسي (Homo Politicus) بينما اعتبر عالم الاجتماع الألماني دهرندورف (Dahrendorf) الإنسان كائناً اجتماعياً بَحْتاً (Homo Sociologus) أما العالم كاسيرار (Cassirer) فقد نظر إلى الإنسان ككائن رمزي الطبيعة (Homo Symbolicus).

فهذه التصورات ـ وغيرها كثير ـ للإنسان تُشير إلى حالة من الضياع والتمزق تعيشها ابستيمولوجيا العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية المعاصرة[٤١]. وكرد فعل على ذلك نادى البعض أمثال فيلسوف العلوم كارل بوبر وعالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون بتبني مبدأ اللاحتمية (Indeterminism) ليس في هذه العلوم فحسب وإنما في كل العلوم بما فيها العلوم الطبيعية. وهذا يعني ضرورة حدوث أمرين لإصلاح علوم الانسان والمجتمع: (١) لا بد للمتخصصين في العلوم الانسانية والاجتماعية أن يقوموا **بنقد ذاتي** بخصوص ابستيمولوجيتهم ومسلماتهم ومبادئهم ومناهجهم ونظرياتهم التي أنشأوها واستعملوها في دراستهم للإنسان والمجتمع؛ (٢) إن الرؤية العامة للعلم الحديث تحتاج هي الأخرى إلى إصلاح. فالعلم يجب أن يكف عن استعمال المعطيات الكمية كمقياس وحيد يتيم لمدى مصداقية المعرفة الإنسانية. وبعبارة أخرى ينبغي على العلوم السلوكية والاجتماعية، كما فعل فيبر (Weber)، **أن تُعطي أهمية رئيسية للعوامل غير المادية** في تفسيرها للظواهر السلوكية والاجتماعية. أي إن هذه العلوم يجب أن تتخلص من مبدأ الحتمية الأحادي وتستبدله بمنظور متعدد الرؤى، وبالتالي أكثر مرونة لفهم الظواهر السلوكية والاجتماعية المعقدة قيد البحث. وهذا ما يمثله، في رأينا، إلى حدّ كبير عقل ابن خلدون العمراني في تحاليله واستخراج القوانين وإنشاء النظريات حول حركية إحداث المجتمع العربي الاسلامي منذ مجيء الاسلام حتى القرن الرابع عشر ميلادي. ورغم ما كتب عن أزمة علم الاجتماع العربي[٤٢] في السنوات الأخيرة فإن معظم ما كُتب لا يُشير إلى أن أزمتنا في هذه العلوم **أزمتان**: أزمة تبنينا دون تحفظ لتصورات العقل المادي التجريبي الغربي للانسان والمجتمع وعدم اهتدائنا ـ تحت وطأة الهيمنة والتقليد الغربيين ـ لما يحتضنه عقل صاحب **المقدمة** من رحابة في الرؤية المعرفية المنفتحة على مصادر المعرفة المادية والتجريبية من جهة، ومصادر المعرفة النفسية والروحية والغيبية من جهة ثانية، وفي نظرنا أن السير على العقل الخلدوني **هو أقوم** في دراسة الإنسان والمجتمع إذا ما قُورن بمنظور العقل الوضعي الامبيريقي الضيق الآفاق.

١٠ ـ دراسة الإنسان ككائن مفكر أو كحيوان

لقد أشرنا أكثر من مرّة في الصفحات السابقة إلى بعض ملامح أسباب الأزمة التي تمرّ فيها العلوم الاجتماعية والانسانية ولمّحنا إلى اعتقادنا أن المنطق الخلدوني في دراسة الإنسان والمجتمع **منطق أكثر واقعية** في دراسة العمران البشري. فإبن خلدون يميل من ناحية إلى تبني الحتمية الاجتماعية بخاصة في تفسيره للظواهر الاجتماعية. ولكنه من ناحية أخرى له تصور ابستيمولوجي

---

(٤١) Schrag, *Radical Reflection and The Origin of the Human Sciences*, p. 2.

(٤٢) محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

للإنسان يختلف كثيراً عن ذلك الذي يتبناه العقل المادي الوضعي. فالإنسان يتشابه مع الحيوانات ويختلف عنها في الوقت نفسه «ذلك أن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته من الحسّ والحركة والغذاء والسكن وغير ذلك، وإنما تميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه، والاجتماع المهيىء لذلك التعاون وقبول ما جاءت به الأنبياء عن الله تعالى والعمل به واتباع صلاح أخراه. فهو مفكر في ذلك كله دائماً لا يفتر عن الفكر»[٤٣] **فالإنسان كائن مفكر أولاً وقبل كل شيء** عند صاحب المقدمة، أما حيوانيته فهي أمر ثانوي بالنسبة إلى كينونة الإنسان. وليس من المبالغة القول بأن سمة حيوانية الانسان قد أخذت مركزية في التصورات الابستيمولوجية لكثير من علماء العلوم الاجتماعية والانسانية، وذلك منذ أن نشر دارون نظريته الشهيرة عن نشوء وتطور الإنسان[٤٤]. وفي نظرنا أن أزمة علوم الإنسان والمجتمع تقتضي أن تبدأ معالجتها من هذا الأساس الابستيمولوجي الذي يخلط بين **طبيعة الإنسان** وبين **طبيعة الحيوان**. فالتمييز بين الاثنين يَرُدُّ إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية طبيعةَ الانسان الحقيقية المتميزة عن غيرها. وبذلك لا يُمكن لمصداقية هذه العلوم إلاّ أن تتحسن.

إن استعمال الفأر أو الحمار أو القرد في التجارب السلوكية المخبرية أصبح عُرفاً علمياً شائعاً بخاصة في علم النفس، وطالما تُعَمَّم نتائج هذه التجارب على سلوك الإنسان. وهذا يعني أن عالم النفس ينظر إلى الإنسان على أنه لا يختلف عن الحيوانات والطيور. فينتظر من الانسان أن يكون تصرفه مماثلاً في أسبابه لسلوك الحيوانات والطيور في الظروف نفسها. ونحن نتفق مع ابن خلدون وبعض المفكرين المعاصرين الذين يرون في هذا القياس (من الحيوان إلى الإنسان) **تشويهاً ابستيمولوجياً وتطبيقياً**. وإذا كان الأساس الذي تُقام عليه النظريات والتنبؤات والتفسيرات لسلوك الفرد والجماعة الإنسانية أساساً **خاطئاً**، فإن المصداقية العلمية ستكون بالتأكيد مصداقية **واهية** تزيد مباشرة في تصلب معضلة أزمة علوم الإنسان والمجتمع.

إن تمييز ابن خلدون للإنسان عن الحيوان، بالقدرة على التفكير، تؤيده البحوث العلمية الحديثة. إن هذه الأخيرة تُشير إلى أن الكائن الإنساني ينفرد عن غيره من الكائنات الحية الأخرى ببنية التركيبة العضوية العصبية لِمخّه. فالمخ الإنساني ذو تركيبة أكثر تعقيداً وأكثر تنوعاً في الأنشطة التي يقوم بها من أمخاخ الكائنات الأخرى. إنّ المخ البشري هو عبارة عن مَاكِنَة شديدة التعقيد (Une Machine hyper-complexe) كما قال عالم الاجتماع الفرنسي ادغار موران (Edgar Morin)[٤٥]. فالمخ، كما هو معروف الآن، ينقسم إلى شطرين: أيمن وأيسر، وهذان الشطران متكاملان من جهة ومختلفان من جهة أخرى. إن تكاملهما معقد في حدّ ذاته، إذ إنه يحتوي على امكانات التعاون والتصارع في الوقت نفسه. ومن ملامح تعقيد المخ الإنساني هو أنه، كما أشار فون فوارستر (Von Foerster)، عضو ديمقراطي. فهو ليس بمركز سلطوي يُعطي أوامره على انفراد، بل هو عبارة عن فدرالية تضم عدة جهات تتمتع كل منها بذاتيتها الخاصة.

إن تركيبة مخ الانسان المشار إلى بعض ملامحها هنا لا بد أن تكون مصدر ما يُسمى **بعالم الرموز** التي يتميز بها الإنسان عن سائر الدوّاب الأخرى. فاللغة والتفكير والتدين واعتناق القيم

---

(٤٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٤٢٩.

(٤٤) Charles Darwin, *The Origins of Species* (New York: Penguin Book, 1984).

(٤٥) E. Morin, *La Méthode 3: La Connaissance de la connaissance* (Paris: Seuil, 1986), pp. 85-114.

والأعراف الاجتماعيـة... هي من خصائص الأفـراد والجماعـات الانسانيـة. وبعبارة أخـرى فإن ظاهرة الثقافة عند الانسان بمعناها الانتروبولـوجي السوسيـولوجي غـير ممكنة الظهـور من دون وجود هذه البنية العضوية المعقدة التي يتميز بها مخ بني آدم.

ومهما كانت نوعية تعريف مفهوم الثقافة الذي نرجـع إليه في معظم مـراجع وكُتب ومجـلات العلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة فإننا نجد اتفاقاً عاماً بينها يؤكد أن **الثقافة تُمثـل الجانب غير المادي** (الرمزي، الفكري، الروحي...) لكينونة الانسان. فاللغة مثلاً هي من أهم الـرموز التي تُميز عالم الإنسان عن غيره من عوالم الكائنات الحية الأخرى. فالعقل الانساني لا يبدو أنه قـادر على التفكير البسيط أو المعقد دون اللجوء إلى اللغة. كما أن اللغة تعطي الإنسان المقدرة على تحدي قيود زمان عمره القصير المرهون بوجوده الجسمي. فاللغة بهذا الاعتبار تؤهـل الانسان لِـ «نـوع» من الخلود. فلولا اللغـة لما كُتب طـول العمر أو الخلـود للأفكـار والمواعظ والحكم الإنسـانية عبـر العصور. وإذا كانت «الروحانيات» تعني الأبدية وعدم الهـلاك للجانب غـير المادي لـلإنسان فـإن **اللغة** تُصبح من أهم الوسائل التي تكمُن فيها اللمسات الروحيـة لكينونـة الإنسان. ولعـل توجـه الإنسان بالكلمة في دعواته وابتهالاته وصلواته إلى إلهه دليل آخر مباشر على الصلـة الحميمة بـين اللغة كرمز ثقافي من جهة وممارسـة **الشعائـر الروحيـة** من جهة أخـرى. فاللغـة هي، إذاً، أحد المؤشرات على تجذر الجانب الرمزي والروحي في طبيعة هذا الكائن المتميز عن سـواه بالقـدرة على التفكير كما قال ابن خلدون. فالتفكير بهذا المعنى ذو مدلول فسيح. فهو يُفيد أن الإنسان قادر عـلى التفكير العقلاني وابتكار الثقافة واكتشاف القوانين العلمية والانتماء إلى عالم الروحانيات. كمـا أن الإنسان بميزة التفكير قادر عـلى القيام بـالاختيار بـين الأشياء كمـا أنه للسبب نفسـه معرض إلى الخطأ والصواب في تفكيره وأحكامه.

إن النظر إلى **الإنسان ككائن يتميز بالتفكير** وما إلى ذلك من انعكـاسات، كمـا رأينا، يعكس صورة مختلفة تمام الاختلاف عن صورة الانسان الشبيه بالحمام أو الفأر أو القرد. ولا يجوز لنـا أن نُفكر في تخفيف أزمة العلوم الاجتماعية والانسانيـة الحاليـة إذا استمر تجـاهلنا لميـزة التفكير ـ بمعنـاها الـواسع ـ التي يختص بهـا الإنسان دون سـواه. فمقولـة ابن خلدون بشـأن اعتبـار الإنسان كائناً مفكراً، أولاً وقبـل كل شيء، مقـولة ذات مصـداقية خـالدة. ولا يمكن في نظـرنا فهم ملاحظات صاحب المقدمة المصيبة دون الرجوع إلى الواقع الاجتماعي الذي نشأ وترعـرع فيه. إذ إن العالم أو الباحث أو المفكر يتأثر دائماً في رؤيته المعرفية بإطاره الاجتماعي وظـروفه التـاريخية والاجتماعية. فإبن خلدون عميق التأثر، في رأينـا، **بالإطـار الاسلامي** في تصـوره للإنسـان ككائن مفكر وفي تحديده لمعالم طبيعـة المعرفـة الإنسانيـة. فتأكيـده على تميـز الإنسان عن الحيـوانات، بالتفكير، متناسق تماماً مع صورة الإنسان في القرآن. فالآيات القرآنية المتحدثـة عن سمة التفكـير المميزة للإنسان عديـدة. فالآيـة ﴿**ولقد كـرّمنا بني آدم... وفضلنـاهم على كثـير ممن خلقنا...**﴾[٤٦] تُشـير بالتحديد إلى ميزة القدرة على التفكير عند الإنسان. ومن ثَمَّ كَثُر عـددُ الآيات الـداعية إلى التفكـير والتأمل ﴿... **إنّ في ذلكَ لآية لقوم يتفكّرون**﴾[٤٧]، ﴿... **إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون**﴾[٤٨] ﴿... **إن في ذلـك لآية**

---

(٤٦) **القرآن الكريم**، «سورة الاسراء»، الآية ٧٠.

(٤٧) المصدر نفسه، «سورة النحل»، الآية ١١.

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة النحل»، الآية ١٢.

لقوم يذّكّرون﴾[٤٩] ﴿ثم ارجع البصر كَرّتين...﴾[٥٠] ﴿... ويتفكرون في خلق السموات والأرض...﴾[٥١] فالدعوة إلى أهمية التفكير، في القرآن، كانت دائماً موجهة إلى الإنسان، وهذا يعني أن التفكير هو ميزة الإنسان الكبرى التي **تفصل** بينه وبين بقية المخلوقات **بطريقة جذرية قاطعة**.

أما بالنسبة إلى مصادر المعرفة عند ابن خلدون فهي متأثرة أيضاً شديد التأثر بالرؤية الإسلامية. فالمصدر الأول للمعرفة الانسانية في المنظور الإسلامي هو الاعتماد على الحواس الخمس بالتعاون مع العقل كمشرف ومحلل ومنسق لمعطيات الحواس الخمس. فالقرآن، مثلاً، **تحاشى كُلّيًا** تقريباً استعمال **الأسلوب الفلسفي** لإثبات وجود الإله الواحد. ولجأ في المقابل إلى حث الذين لا يؤمنون إلى استعمال حاسة البصر وحاسة السمع وحاسة التعقل في عالم المحسوسات للوصول إلى الإيمان بوحدانية الله ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبيّن لهم انّه الحق...﴾[٥٢] ﴿وفي انفسكم افلا تُبصرون﴾[٥٣]، ﴿... إنّ السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولاً﴾[٥٤] ﴿الم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقاً، وجعل القمر فيهنّ نوراً وجعل الشمس سراجاً﴾[٥٥] وبعبارة أخرى فإن الإسلام يدعو الإنسان إلى تكوين معرفة مبنية على البرهان الحسي المتعقل، وهو ما سماه د. الجابري بالعقل البرهاني[٥٦]. أي ذلك العقل الذي يعتمد في إنشاء معرفته وعلمه على الملاحظة والتجربة الحسيتين. وفي نظرنا أن ابن خلدون استفاد كثيراً من استعماله للعقل البرهاني في كتابته لمقدمته. فكان بذلك بحق أوّل مؤرخ وعالم اجتماع يكتب عن العمران البشري **بروح علمية تحليلية** أثبتت على مرّ القرون أنها تتصف بمصداقية عالية[٥٧]. ومن هنا يُمكن القول انه يوجد تشابه كبير بين العقل البرهاني الخلدوني من ناحية والعقل الوضعي التجريبي الغربي المعاصر من ناحية أخرى.

ولكن العقل العربي الخلدوني يختلف عن نظيره الغَربي على مستوى المصدر الثاني للمعرفة. فبينما يُقر صاحب المقدمة، كما رأينا، بوجود عالم ما وراء المحسوسات فإن العقل الوضعي الامبيريقي لا يعترف بذلك. إن المعرفة عن هذا العالم ينبغي البحث عنها في **الشرائع السماوية** على الخصوص. إذ إن القول الفصل في القضايا الغيبية وغير المحسوسة يصعبُ تيسره على المقدرة الحسية والعقلية للإنسان. ومن ثَمّ **يؤكد عقل ابن خلدون اهمية تلاحم مصادر النقل مع معارف العقل** التي عُرفت بها الثقافة العربية الإسلامية في أوج عزها. فالمعرفة عند ابن خلدون وفي التصور الاسلامي ظاهرة **مزدوجة الطبيعة**. لكن النقل والعقل يُكملان بعضهما البعض في الإطار الإسلامي ولا يتناقضان بالضرورة، كما هو الحال في الواقع الاجتماعي المعاصر للمجتمعات الغربية التي عرفت صراعات وتناقضات عدّة بين تراثها النقلي وزادها المعرفي العقلي.

---

(٤٩) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٣.

(٥٠) المصدر نفسه، «سورة الملك،» الآية ٤.

(٥١) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٩١.

(٥٢) المصدر نفسه، «سورة فصلت،» الآية ٥٣.

(٥٣) المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآية ٢١.

(٥٤) المصدر نفسه، «سورة الاسراء،» الآية ٣٦.

(٥٥) المصدر نفسه، «سورة نوح،» الآيتان ١٥ و١٦.

(٥٦) محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٥٧) Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History* (London; New York: Oxford University Press, 1956), vol. 3, p. 322.

وفي رأينا أن وقوف ابن خلدون مع المعرفة النقلية من جهة وتحيز العقل الوضعي التجريبي الغربي المعاصر ضدها من جهة ثانية يعكسان واقعين اجتماعيين مختلفين كما رأينا. فالواقع الإسلامي سمح على مرّ العصور بدرجات مختلفة من التعاون والتلاحم والتواجد... بين الفكر النقلي والفكر العقلي، ولا يُعرف الكثير في التاريخ الإسلامي عن صراعات حادة بينها مثلما عرف التاريخ الغربي ذلك منذ مجيء عصر النهضة في القرن السابع عشر.

بهذه المعطيات التاريخية الاجتماعية لكل من المجتمع العربي الإسلامي الكبير، والمجتمع الغربي المعاصر الكبير، نرى أنّ ظروف الأول **أكثر رحابة** من ظروف الثاني بالنسبة إلى إشادة معرفة متكاملة تجمع بين النقل والعقل. أي تلك المعرفة التي تتعدى عالم المحسوسات فتحرر الإنسان من قبوعه مسجوناً في عالم الماديات وتربطه بالكون الرحب المترامي الأطراف.

إن تبني المجتمعات الإسلامية لموقف تتكامل فيه معرفة النقل مع معرفة العقل موقف يتسم **بالموضوعية** ويبتعد عن مزلات التحيّز. فالاعتراف في المنظور الإسلامي بأن المعرفة البشرية معرفة محدودة ومنقوصة ﴿...**وما اوتيتم من العلم إلّا قليلاً**﴾[٥٨]، ﴿...**وفوق كل ذي علم عليم**﴾[٥٩] لا يتناقض مع ما توصل إليه جمع المفكرين الغربيين المحدثين المسمّين بفلاسفة العلوم (The Philosophers of Science) من أشهر هؤلاء الفلاسفة كارل بوبر وتوماس كوهن (Thomas Kuhn) وايفان لكتُوس (Ivan Lakatos) وبول فيربند (Paul Fayerabend). فالمعرفة الوضعية التجريبية في نظر هؤلاء لا تسمح بالتوصل إلى القيام بتعميمات علمية لا يتطرق إليها الشك. فتفكير الإنسان، أو رؤيته، لا يتصفان بالصواب المطلق. وكل ما يمكن أن نرجوه هو الاقتراب من الحقيقة لا معرفتها كاملة. فالملاحظة كأساس منهجي للعلوم الوضعية التجريبية الحديثة لم يعد لها الدور التأسيسي (Foundational) في بناء المعرفة كما كان لها في العقود السابقة[٦٠]. فهنسن (Hanson) يرفض في هذا الصدد المقولة المدعية بأن النظريات العلمية هي نتيجة أرضية الملاحظة الموضوعية. فهنسن **يرى أن خلفية الباحث ونظريته وفرضه يمكن أن يؤثروا تاثيراً كبيراً في ما يلاحظه**. وبالتالي فليس هناك من نظرية ذات أرضية حيادية كما يعتقد الوضعيون التجريبيون. كل هذا أدى بهؤلاء الفلاسفة، بعد تحليلاتهم النقدية، إلى أسس المعرفة الوضعية الامبيريقية إلى التأكيد على نسبية (Relativism) هذه المعرفة. وهذا يعني عندهم أن المعرفة العلمية الإنسانية تبقى **دائماً معرّضة إلى الخطأ**. فالعلماء يبحثون بالطبع عن الحقيقة وطالما يعتقدون أنهم حصلوا عليها. لكنهم يعترفون أحياناً، أمام تشكك البعض في مصداقية معرفتهم، بأن معرفتهم نفسها قد يُكتشف أنها خاطئة. ففيزياء العالم نيوتن (Newton) كانت لها السيطرة لعدة قرون، ثم تراجعت في أبسس معرفتها مع اكتشافات اينشتاين (Einstein) لقانون النسبية. والشيء نفسه حدث لفيزياء هذا الأخير بظهور ثغور فيها قد تؤدي إلى الإطاحة بها.

وإذا كانت طبيعة معرفة العقل المبنية على الملاحظة والتجربة لا تخلو من **ملامح التحيز** والقصور والمحدودية فإنه من **كبرياء الإنسان** أن يُعرض عن تلقي مصادر معرفية أخرى تتصف

---

(٥٨) **القرآن الكريم**، «سورة يوسف»، الآية ٧٦.

(٥٩) المصدر نفسه، «سورة الاسراء»، الآية ٨٥.

(٦٠) D.C. Philips, *Philosophy, Science, and Social Inquiry* (New York: Pergamon Press, [n.d.]), pp. 5-45, and W.H. Newton-Smith, *The Rationality of Science* (London: Routledge and Kegan Paul, 1981).

بالمصداقية الكاملة من ناحية وتجعل من هذه المعرفة غذاءً روحياً يقرّب بينه وبين هذا الكون الرحب من ناحية أخرى. وهذا ما نجده منعكساً على صفحات وفي فقرات مقدمة ابن خلدون المؤرخ وعالم الاجتماع المسلم. فهو مقتنع وهو يكتب فصول كتابه الأول انه بصدد إنشاء علم جديد: علم العمران. وهو علم استعمل في إقامة صرحه العقل البرهاني بنجاح. ونحن نجد في الوقت نفسه صاحب المقدمة لا يتورع عن الاعتراف بقصور ومحدودية العلوم والمعارف التي هي من صنع الإنسان. وطالما، مثله مثل علماء الإسلام لذلك العهد، يُنهي فصول أو فقرات أبواب **المقدمة** بالاعتراف بأن العلم اليقين من خصائص الله. ولم يكن ابن خلدون، كما أشرنا سابقاً، يعاني من تمزق داخلي أو تناقض معرفي بسبب قبوله لوجود معرفة النقل مع معرفة العقل. فموقف ابن خلدون من هذين الصنفين من المعرفة موقف اسلامي أصيل. فالإسلام يتبنى **مبدأ الوسطية** في كل شيء ويدعو الأمة الإسلامية إلى أن تكون تجسيماً لذلك ﴿**وكذلك جعلناكم امّة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس...**﴾[٦١]. فالجمع بين المعرفة النقلية والمعرفة العقلية هو بالتأكيد مثال على تجسيد مبدأ الوسطية في عالم المعرفة. ومن ثَمَّ فإن المنظور الإسلامي المعرفي لا يمكن أن يقبل المنظور المعرفي الوضعي التجريبي كمصدر وحيد ويتيم مطلق للمعرفة. ولا هو مستعد في الوقت نفسه لتبني مقولة العقل العرفاني النقلي كأساس وحيد لتأسيس معرفة ذات مصداقية كما يدعي المتصوفون وأمثالهم[٦٢]. إن العمل بكل من هذين المنظورين على حدة لا يمكن إلّا أن يُساهم في تشويه ومحدودية المعرفة الإنسانية. فالجمع بين رصيدي المعرفة العقلية والمعرفة النقلية يُمثل الموقف الوسط الذي هو حلقة وصل بينهما. وبهذا الإعتبار فإن المجتمع العربي والإسلامي الكبير يكون أكثر **تاهيلاً** من نظيره الغربي المعاصر بخصوص تقبل ووراثة الحقائق والحكم القديمة التي تركتها الحضارات الإنسانية السابقة. وإذا كانت الوسطية هي مركز الثقل في استجلاء معرفة موثوق بها، فإنّ ذلك يرجع في نظرنا إلى كون الموقف الوسطي ـ تعريفياً ـ موقفاً لا يسمح لنفسه بالتحيز ضدّ أو مع مصدرَيْ المعرفة المشار إليهما سابقاً، أيّ أنه موقف قويم أو موضوعي بالنسبة إلى تفضيل أحد صنفَيْ المعرفة على الآخر. ومن هنا **فالموضوعية في التصور الاسلامي لكسب المعرفة لها مدلول أوسع** من الموضوعية كما تستعملها العلوم الوضعية التجريبية المعاصرة. فالجانب الاسلامي لمفهوم الموضوعية يتمثل، كما بيّنا، في اتخاذ موقف وسط (غير متحيز) بين المعرفة النقلية والمعرفة العقلية. وهو موقف يدعو إلى تكامل هاتين المعرفتين لا إلى تصارعهما، من أجل خدمة الانسان والعمران البشري والعالم الطبيعي، وهو موقف يرفضه كل من العقل الوضعي التجريبي المعاصر والعقل العرفاني النقلي. ومن هنا يتضح أن المصداقية المثالية للمعرفة، في التصور الإسلامي، تأتي من **الحوار والتكامل والجدل** بين المعرفة النقلية والمعرفة العقلية. وبهذا المعنى فالمعرفة الإنسانية تصبح أكثر مصداقية ورحابة إذا كانت نتيجة لحوار بين الأرض والسماء.

---

(٦١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٤٣. انظر أيضاً مقابلة حول «العقل العربي والثقافة العربية: حوار مع د. زكي نجيب محمود،» أجرى الحوار صلاح قنصوه، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٤ (آب/اغسطس ١٩٨٨)، ص ١٢٣ ـ ١٢٧.

(٦٢) الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**.

١١ ـ أصناف المعرفة

أ ـ المعرفة الغريزية

إن ظاهرة المعرفة، كما ناقشناها فيما تقدم، ظاهرة إنسانية في الأساس. ولكن هذا لا يعني أن عالم الدواب محروم كلّ الحرمان من إمكانية اكتساب المعرفة حول محيطه ونفسه. فالكائنات الحية الأخرى تملك معرفة أساسها العوامل الغريزية أو الوراثية (Genetic) كما أصبحت تُعرف في مصطلحات العلوم الحديثة. فهذه الأخيرة. طالما تُفسر مثلاً سلوك النحل وتنظيمه «العُمّالي» في صناعته للعسل أو التنظيم الذي يعكسه النمل في القيام في تخزينه لمؤونته التي يحتاجها في الفترات الصعبة من السنة، بأنه سلوك يرتكز على الوازع الغريزي. وكذلك الشأن في تفسير العديد من مظاهر السلوك الأخرى بين الكائنات الحية غير العاقلة. فظاهرة هجرة الطيور الدورية من مكان إلى مكان ومن قارة إلى أخرى مثال آخر يفصح عن أهمية المعرفة الغريزية عند هذه الكائنات. فرغم المسافات الشاسعة التي تقطعها هذه الطيور فإنها نادراً ما تضل طريقها. والإنسان كي يقوم بالشيء نفسه يحتاج، إلى مجموعة من الأدوات الحديثة (خرائط، مراكز رصد جوي...) التي تُسهل عليه معرفة بلوغ مقصده. **فالمعرفة الغريزية** لعالم الدواب **هي معرفة ذات مصداقية عالية لكنها معرفة محدودة المعالم والآفاق**، صالحة لحفظ الذات والقيام بأنشطة محددة روتينية في كثير من الأحيان.

إن الاعتراف بهذا الصنف من المعرفة في عالم الكائنات الحية تؤيده المعرفة النقلية في الثقافة العربية الإسلامية. فما يقوله القرآن بشأن المعرفة الغريزية عند النحل متفق مع ما اكتشفه العلم الحديث عن هذا الأخير **﴿واوحى ربُّك إلى النحل ان اتَّخذي مِنَ الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون، ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربُّك ذُلُلاً يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس إنّ في ذلك لآية لقوم يتفكرون﴾**[٦٣].

ب ـ المعرفة الإنسانية وإشكاليتها

إذا كانت المعرفة الغريزية للأشياء عند الدواب ذات مصداقية عالية فإن المعرفة المكتسبة (العقلية) العامة والعالمة على السواء، التي جمعها بنو البشر عبر العصور حول الإنسان والمجتمع والطبيعة والكون الفسيح، لا تتمتع بالدرجة نفسها من المصداقية التي تتصف بها المعرفة الغريزية عند الكائنات غير العاقلة. وبعبارة أخرى **فإنها معرفة ذات طبيعة تتسم بالخطا والصواب**. فهي معرفة مزدوجة الطبيعة تشبه في ازدواجيتها طبيعة الإنسان نفسها المتمثلة في كون الإنسان جسماً ورُوحاً. فكما أن هذين العنصرين جعلا من كينونة الإنسان مسرحاً للجدلية والتوتر والصراعات والحركية داخل ذات الانسان فإن ملمحَيْ **الخطا والصواب** للمعرفة البشرية جعلا أيضاً من هذه الأخيرة ظاهرةً دائبةَ الحركية والاجتهادات والتأزم والصراعات والجدلية المستمرة دون الظفر المؤكد بتاج المصداقية المطلقة لموسوعة المعرفة الإنسانية. أي أنها معرفة تظل دائماً مزيجاً من الشك واليقين.

إن امتياز الإنسان **بالتفكير** عن بقية الكائنات غير العاقلة، كما قال ابن خلدون، هو في نظرنا

---

(٦٣) **القرآن الكريم**، «سورة النحل»، الآيتان ٦٨ ـ ٦٩.

العامل الرئيسي الحاسم والفاصل بين المعرفة الغريزية الحيوانية من جهة والمعرفة البشرية المتعقلة من جهة أخرى. فاستعمال الإنسان لعقله المفكر والمحلل للظاهرات قصد فهمها ينطوي دائماً على احتمالات الصدق والكذب في المعرفة التي يتوصل إليها. أي أن تميز الكائن البشري عن سواه من المخلوقات بمقدرة التفكير لا يكفل له بالضرورة المصداقية التامة في معارفه الناتجة عن جهوده الفكرية. إن مقدرة الإنسان على التعقل والتفكير فتحت باب اشكالية (الصحة/ الخطأ) المعرفة البشرية على مصراعيه. فازدواجية الزلل والإصابة هي إذاً سمة رئيسية لتفكير العقل الإنساني. وهذا مؤشر بالغ الدلالة على أن المعرفة البشرية المرتكزة على التفكير الإنساني لا يمكن النظر إلى مصداقيتها ويقينيتها إلّا بشيءٍ من التحفظ على الأقل. ويرجع هذا، إلى حدّ كبير، إلى ما يتمتع به العقل المفكر في نشاطاته الفكرية من مرونة وحرية فسيحتين، تجعل إمكانية الصواب والخطأ واقعاً دائِمَ الاحتمال في أي معرفة يتوصل إليها. وهكذا يبدو وكأن **صعوبة تحقيق مصداقية كاملة** في المعرفة البشرية هو **الثمن** الذي يدفعه الإنسان مقابل ما يتمتع به من قدرة على **التفكير الحر**.

إن المفكرين والفلاسفة والعلماء كانوا ولا يزالون واعين على مرّ العصور بطبيعة اشكالية الخطأ والصواب التي تتصف بها المعرفة الإنسانية، وذلك بسبب المقدرة التفكيرية التي يتميز بها الإنسان. ولذا نادى ابن خلدون، من بين الكثير من المفكرين، بتبني قواعد جديدة لعلمه الجديد (علم العمران) تُساعد المؤرخ على بلوغ مصداقية أكبر بخصوص فهمه وتفسيره للأحداث التاريخية. فالمؤرخ في نظره يحتاج «إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق»[٦٤]. وكذلك «يحتاج صاحب هذا الفن (التاريخ) إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والاعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال والإحاطة بالحاضر من ذلك»[٦٥].

كما أن نفسية المؤرخ ينبغي أن تتحلى **بالاعتدال**. وهو مصطلح خلدوني يرادف ما نسميه اليوم بالحياد (Neutrality) أو الموضوعية (Objectivity) إزاء دراسة الظواهر التي نحاول فهمها وتفسيرها، «فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال في قبول الخبر أعطته من التمحيص والنظر حتى تتبيّن صدقه من كذبه»[٦٦]. ويخلص ابن خلدون إلى قانونه المعروف بقانون المطابقة الذي هو معيار صدق أو كذب الأخبار التاريخية، «وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد من صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة»[٦٧]؛ و «حينئذ يعرض (المؤرخ) خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً [تحقق قانون المطابقة] وإلّا زيفه واستغنى عنه»[٦٨]؛ «إذا فعلنا ذلك كان ذلك قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه»[٦٩].

ومما لا ريب فيه في هذا الصدد أن منهجية الشك الديكارتي أو الغزالي، والمناداة بتبني الوضعيّة والامبيريقية في ميادين المعرفة المعاصرة المختلفة ما هي إلّا محاولات تهدف إلى تعزيز

---

(٦٤) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٩.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.

جانب الصواب (الصدق) من ناحية، وإلى التقليل من جانب الزلل (الكذب) من ناحية أخرى، في إشكالية الصحة والخطأ التي تتضمنها طبيعة تركيبة تكوين المعرفة البشرية. إن علم العمران الخلدوني كمنهجية مبتكرة لتصحيح علم التاريخ **لم يقض** بالتأكيد كُليًّا على جوانب الكذب (الخطأ) في المعرفة التاريخية. إن كل ما أمكن أن ينجزه هو التقليل من هفوات المعرفة التاريخية التي تاه فيها المؤرخون قبل وفي زمان صاحب **المقدمة**، وبالتالي عمل ابن خلدون على رفع مستوى جانب الصواب والمصداقية في المعرفة التاريخية.

إن الشيء نفسه يمكن أن يُقال، بالطبع، عن مصداقية المعرفة الحديثة المتأثرة التأثر الكبير بأخلاقيات الموضوعية وفلسفة ومنهجية الوضعية والامبيريقية. فلقد صححت المعرفة الحديثة بخاصة في العلوم الطبيعية الكثيرَ من معارفنا الخاطئة حول ظاهرات الكون وعالم الطبيعة والإنسان والمجتمع. ولكنها بالتأكيد لم ولن تستأصل، جملة وتفصيلاً، كل جذور العوامل المختلفة المؤدية إلى الخطأ والزلل في معارفنا الإنسانية. فذلك غير ممكن للإنسان كمنشىء للمعرفة بعقله البرهاني المفكر. والأسباب متعددة لهذا الوضع نذكر منها الأهم:

١ ـ تعقيد وتعدد أسباب وعلاقات ظواهر الكون والطبيعة والمجتمع والنفس البشرية.

٢ ـ محدودية مقدرة الإنسان التفكيرية على الإلمام الكامل بكل تلك الظواهر وأسبابها وعلاقاتها بعضها ببعض.

٣ ـ عدم توافر وسائل منهجية ذات مصداقية لدى الإنسان لفهم ودراسة الظواهر التي لا تدخل في عالم المحسوسات.

٤ ـ عوامل التحيز المشار إليها سابقاً التي يصعب على العالم أو الباحث التحرر من تأثيراتها تحرراً كاملاً بخاصة في محاولته دراسة القضايا الاجتماعية والثقافية والنفسية.

وهذا ما دعا عالم الاجتماع ماكس ڤيبر Max Weber، وعدد متزايد من مختصي العلوم الاجتماعية والانسانية، إلى الإقرار بأنه **لا يمكن قهر تأثيرات عوامل التحيز** قهراً في دراسات هذه العلوم. إن كل ما يُمكن تحقيقه هنا، كما أشرنا سابقاً، هو التقليل (لا القضاء التام) على عوامل التحيز الظاهرة والباطنة منها. إن عامل «ضعف المناعة ضد فيروس التحيز»، الذي يشكو منه علماء الاجتماع والانتروبولوجيا والنفس، لا بدّ أن يؤخذ بعين الاعتبار في أي تقويم وفهم لهشاشة مصداقية مفاهيم ونظريات وتفسيرات علوم الإنسان والمجتمع. إذ إن التحيز لا يمكن إلاّ أن يزيد من ضخامة جانب الخطأ في إشكالية الصواب والزلل للمعرفة الإنسانية. فهذه الأخيرة تبقى إذاً معرفة **نسبيّة** دائماً رغم تقدمها وتطورها المستمرين. وهي حالة تتفق تماماً مع المنظور الاسلامي للمعرفة الإنسانية الذي توجزه آية ﴿... **وما اوتيتم من العلم إلّا قليلاً**﴾[٧٠] ايجازاً بليغاً.

ج ـ المعرفة السماوية

ومما تقدم بخصوص صفات الخطأ والصواب والمحدودية وفقدان اليقينيّة الكاملة التي تتصف بها المعرفة البشرية يمكن فهم شرعية مجيء الرسالات السماوية التي تحمل معها المعرفة

---

(٧٠) **القرآن الكريم**، «سورة الاسراء»، الآية ٨٥.

اليقينية والقول الفصل سواء بالنسبة إلى الظواهر الطبيعية أو بالنسبة إلى القضايا الاجتماعية والأخلاقية التي تمسّ المجتمع الإنساني وأفراده. **فالوحي السماوي** يُصبح بهذا الإعتبار **مطلباً مُلحّاً** يحتاجه الإنسان لترشيد نفسه بمعرفة يقينية في قضايا الاجتماع والأخلاق **الشائكة**[٧١] التي يصعب حسمها بسهولة بالتفكير وحده، لمصلحة الصواب في اشكالية الصدق والكذب. ولعل تبرم أو عجز العلم الوضعي التجريبي الحديث عن معالجة المسائل الأخلاقية الاجتماعية القيَميَّة، مؤشر على أن طبيعة هذه الأخيرة لا تنقاد بسهولة إلى معايير الدقة والموضوعية والتجريبية والوضعية التي تنادي بها رؤية العلوم الحديثة. ومن هنا، فتدخّل الشرائع السماوية بالزاد المعرفي النقلي ذي الطبيعة اليقينية هو عبارة عن تكملة للزاد المعرفي العقلي ذي المعرفة ذات الطبيعة الإشكالية.

وإذا ماقابلنا هذه الأصناف الثلاثة من المعرفة: المعرفة الغريزية الحيوانية والمعرفة الإنسانية والمعرفة السماوية نجد **ان قضية المعرفة لا تشكل ازمة إلّا لبني الإنسان**. فوضع المعرفة الإنسانية الإشكالي (شك ويقين، خطأ وصواب...) هو الأساس في موقف الإنسان المتأزم الحائر الذي مُيّز به عن سائر الكائنات. فموقف البَيْنْ بَيْنْ هو موقف متذبذب. والتذبذب هو من جهة مربض للقلق والتوتر والتأزم والتمزق، ولكنه من جهة أخرى حافز على الحركة والاجتهاد وعلى إرجاع البصر في طبيعة الأشياء للتخفيف من حدة الإنشطار التي تفرضها إشكالية الخطأ والصواب للمعرفة الإنسانية. وإذا كان من أهداف هندسة الإنسان أن يكون مخلوقاً شغوفاً دوماً بملاحقة المعرفة، واكتشاف أسرار الكون على الأرض وفي الآفاق، فإنه ليس هناك من بديل لهندسة طبيعة مقدرته المعرفية كما نعرفها عند الإنسان: **طبيعة معرفية مزدوجة** من الخطأ والصواب والشك واليقين. فهذه الطبيعة المعرفية هي الضمان الوحيد الأبدي لاستمرار شعلة المعرفة الإنسانية وضّاءة مدى الدهور □

---

(٧١) إن مشكلة تعاطي الخمور في المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية على السواء لم يفلح العقل الغربي الوضعي التجريبي في معالجتها. بل يمكن القول انه ساعد على تضخيمها. ففي الاتحاد السوفياتي نتحدث عن حملات الزعيم غورباتشيف ضدّ عادات التخمر وفي بعض المجتمعات الغربية الرأسمالية مثل كندا هناك حملات «إذا شربت الخمر فَلا تسق سيارتك» لتحديد مضار تعاطي الخمور بالنسبة إلى حوادث الطرقات. إن هذه الحملات المتزايدة هنا وهناك لا تمثل إلّا معالجة جزئية لمشاكل تعاطي الخمور التي تمس الجانب الشخصي والعائلي والاجتماعي للفرد وللمجتمع.

ورغم تجمع الكثير من المعطيات العلمية المؤكدة على الجوانب السلبية لتعاطي الخمور جماهيرياً، فإن المرء لا ينتظر من سلط هذه المجتمعات أن تتخذ قراراً مثل القرار الذي اتخذه الاسلام بشأن الخمر. لأن مسألة تداول الكحوليات لا تُطرح على مستوى علمي عقلاني فحسب وإنما أيضاً تتدخل فيها أهواء الناس وميولهم وقيمهم الثقافية التي أصبحت جزءاً من اللاشعور الجماعي لهذه الشعوب. فمجيء الوحي في هذه القضية الشائكة وأمثالها ليُرشد الناس ويقودهم مطلب ضروري يحتاج إليه البشر إلى معرفة يقينية حاسمة. فتحريم الاسلام لتعاطي الخمر حل جذري بالتأكيد لهذه المعضلة، فهو من نوع «اقطع الرأس تنشف العروق».

المغرب في الوطن العربي والعالم الاسلامي: مواقف الشبيبة المغربية(*)

د. ميخائيل وديع سليمان

استاذ في دائرة العلوم السياسية في جامعة ولاية كنساس - الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الدراسة مرتكزة بشكل رئيسي على قائمة طويلة من أسئلة طرحت في استطلاع للرأي شارك فيه حوالى ١٤٠٠ طالب مغربي من تلامذة مدارس ابتدائية وإعدادية في ثلاث مناطق رئيسية هي الرباط والدار البيضاء ومراكش. وأسفر هذا الإستطلاع، الذي عقد في عام ١٩٨٠، عن ١٢٦٩ رداً صحيحاً في ١٢ مدرسة (ثمان منها ابتدائية وأربع إعدادية) في المناطق الرئيسية الثلاث (٣ في الرباط، ٧ في الدار البيضاء، و٢ في مراكش). وغطت العملية صفوفاً ابتدائية وثانوية، وشملت تلامذة تتراوح أعمارهم بين التاسعة والسابعة عشرة. وكان حوالى ٥٦ بالمائة ممن شملهم الاستطلاع من الإناث (٧١٠) ونحو ٤٠ بالمائة من الذكور (٥٠٨)، بينما لم تحدد بوضوح هوية الباقين. وتم اختيار المدارس بحيث تشمل مناطق وأسراً من أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة تتراوح بين الطبقة المتوسطة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة. وبما أن ورقة الإستطلاع تناولت أسئلة حول موضوعات متعددة[1]، سنعمل هنا على التركيز على تلك الأسئلة المتعلقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بقضايا الإسلام والعروبة ومدى علاقة ذلك باتجاهات الشبيبة نحو بلدهم وهويتهم العرقية والقومية وإخوانهم في الدين[2].

(*) هذه الورقة تنشر بالانكليزية في مجلة مغرب ريفيو *(Maghreb Review)* في أوائل العام الحالي، وهي في الأصل ورقة قدّمت إلى: مؤتمر دولي نظمته المجلة المذكورة حول «العلاقات الخارجية للمغرب» وعقد في المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية (باريس)، ٤ ـ ٥ تموز/ يوليو ١٩٨٨.

(١) انظر مقالي السابق المرتكز على مواقف تلاميذ مدارس ابتدائية:

Michael W. Suleiman: «Socialization to Politics in Morocco: Sex and Regional Factors,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 17, no. 3 (August 1985), pp. 313-327, and «Attitudes, Values, and the Political Process in Morocco,» in: I. William Zartman, ed., *The Political Economy of Morocco* (New York: Praeger, 1987), pp. 98-116.

(٢) حول النواحي التقنية في تنفيذ هذه الدراسة وغيرها، انظر:

Mark A. Tessler [et al.], eds., *The Evaluation and Application of Survey Research in the Arab World* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987).

١ ـ مواقف الشبيبة المغربية

اختار نحو ثلثي التلامذة (٦٠ بالمائة) عندما سئلوا عما يجعلهم يفاخرون بأنهم مغاربة عبارة «المغاربة يؤمنون بالله ويخشونه» كأكثر الردود تعبيراً عن مشاعرهم. وكان مبعث المفاخرة الثاني للتلامذة عبارة «المغرب قطر عربي»، وقد اختارها ١٧ بالمائة[٣]. وكذلك عندما سئلوا عن أي البلدان يفضلون القراءة، كان من الطبيعي أن يأتي المغرب في الطليعة (٤٦ بالمائة) تليه البلدان الإسلامية (٣٣ بالمائة) فالأقطار العربية (١٠,٦ بالمائة) ومثلها البلدان «الأجنبية» (١٠,٣ بالمائة). وفي السؤال حول الهوية جاء الإسلام والعروبة متضافرين. وهكذا عندما سئلوا: «إذا لم تكن مغربياً، فلأي بلد آخر تفضل الانتماء ولماذا؟»، اختار ٤٠ بالمائة قطراً عربياً (ومسلماً في الوقت نفسه) ولكن ليس بلداً مسلماً وغير عربي. وأصرّ ٣٥ بالمائة آخرون على ذكر المغرب دون بديل عنه، بينما اختار ٢٦ بالمائة بلداً غربياً بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر ٥٢ بالمائة بالتحديد في تقديمهم سبباً لاختيارهم أنه كان لأن البلد مسلم أو عربي. وأشار الثمانية والأربعون بالمائة الآخرون إلى الجمال الطبيعي للبلد المختار وحسن نظام الحكم أو الزعامة فيه أو الاكتفاء بالقول إنه «عظيم». وفي الوقت الذي ذكر فيه عامل إسلامي/ عربي كعامل مساعد في اختيار البلد الذي يفضل التلامذة «عدم الإنتماء إليه»، كان نزاع الصحراء الغربية، وما رافقه من نزاع مع الجزائر، الحافزين القويين وراء تسمية ٦٢ بالمائة من المجيبين، الجزائر كالدولة المنبوذة **المعادية**. وفي المقابل، سمى ٢٣ بالمائة من الردود الصحيحة بلداً غربياً. ولم يذكر سوى ١٥ بالمائة فقط إسرائيل كالبلد الذي يفضلون عدم الانتماء إليه.

وبينما طلبت الأسئلة السالفة من التلاميذ أن يذكروا بالتحديد تفضيلاتهم أو هوياتهم، سعت أسئلة أخرى إلى استنباط ردود فعل والتماس معلومات بصورة غير مباشرة. وقدمت للتلاميذ، على سبيل المثال، قائمة بنعوت تميز «أفضل مواطن»، وطلب منهم من ثم اختيار النعت الذي ينطبق حسب رأيهم على أفضل مواطن. وانعكس ارتباط التلاميذ القوي بالإسلام والقيم الدينية في النسبة الكبيرة من الردود (٤٦ بالمائة) التي اختارت «من يقيم الصلاة بانتظام»، كالصفة الوحيدة الأكثر أهمية من غيرها للمواطن الصالح[٤].

ومع ذلك، فما يدعو إلى الانتباه أن نلاحظ أن هؤلاء الأحداث، على الرغم من المشاعر السالف ذكرها، لا يعلقون الأهمية نفسها على منصب الشيخ أو شخصيته كزعيم روحي أو دنيوي. وهكذا لم يذكر سوى حوالى ٦ بالمائة أنهم لو كانوا في عمر يحق لهم فيه التصويت، فسيلجأون إلى استشارة شيخ في اختيار المرشح الصالح. وجاءت هذه النسبة أكثر قليلاً من نسبة الأربعة بالمائة الذين قالوا انهم سيعتمدون على وسائل الإعلام لإرشادهم، أما الغالبية الساحقة (٥٧ بالمائة) فقالوا انهم سيطلبون النصح من أولياء أمورهم، بينما قال ٢٧ بالمائة انهم سيعتمدون على أنفسهم في الإختيار[٥]. وكان مما يدعو إلى الدهشة كذلك، أن عدداً قليلاً من التلاميذ (٢ بالمائة) فقط ذكر إسم زعيم ديني من أي نوع كان (بمن في ذلك النبي محمد (ص) والصحابة أو

---

(٣) اختار الباقون مغاربة كالأكثر سخاء (١٥ بالمائة) و «للمغرب آثار قديمة مشهورة وعظيمة» (٩ بالمائة). واستبعدت جميع الاجابات المتعددة.

(٤) اختارت اجابات أخرى صفة «من يعمل بجد» (٦ بالمائة) و «المحبوب من الجميع» (٦ بالمائة) و «الذي يساعد الآخرين» (١٥ بالمائة) و «من يطيع جميع القوانين» (١٩ بالمائة). ولم يعرف ٩ بالمائة ما تعنيه كلمة «مواطن».

(٥) قال الستة بالمائة الباقون إنهم سيعتمدون على قريب أو معلم أو صديق في النصح بالاختيار.

الخلفاء)، رداً على سؤال «سم شخصاً مشهوراً تريد أن تكون مثله». ومع ذلك، عندما طلب من التلاميذ اختيار ثلاث من ست مهن أوردها السؤال «كالمهن الأكثر أهمية للمغرب»، ذكر حوالى ٣٧ بالمائة مهنة «الشيخ» كإحدى الثلاث، تالية في الأهمية لمهنة «المهندس» فقط[٦].

من القيم التي غالباً ما ترتبط على الأقل بالتقاليد المتبعة في البلدان الإسلامية إن لم يكن بالإسلام كدين، أمران يتعلقان بمعاملة الذكور والإناث وعمل المرأة خارج البيت. وقد أجاب نحو ٥٢ بالمائة من التلاميذ المغاربة بـ «نعم» عندما سئلوا إن كان «يجب أن يعامل الذكور والإناث معاملة متساوية»، بينما قال ٤٨ بالمائة «لا». ولم يوافق سوى ٤٦ بالمائة فقط على أن «تعمل والدتي خارج البيت وتضيف إلى دخل الأسرة»، وفضل ٥٤ بالمائة ألا تعمل الأم خارج البيت «حتى لو كان ذلك يعني دخلاً أقل وحياة بسيطة».

وطلب من التلاميذ في النهاية، تبيان ما إذا كانوا يعرفون أو لا يعرفون زعماء مسلمين معينين ـ سواء من العرب أو غير العرب ـ (مثل أنور السادات، آية الله روح الله الخميني، ياسر عرفات، الشاذلي القليبي)، وذلك بكتابة جملة أو إثنتين حول كل منهم. وعرّف ٢٧ بالمائة من المشاركين تعريفاً صحيحاً عن السادات، وتلاه الخميني (١٣ بالمائة)، فعرفات (١٠ بالمائة) والقليبي (٠,٨ بالمائة). ومع أن المعرفة بالزعماء السياسيين جاءت أقل منها بغيرهم نسبياً، فقد بدا أن الإختيار كان يقع على أفراد عرب مسلمين من غير المغاربة (٤٩ بالمائة) أكثر منه على أفراد مغاربة (٤٥ بالمائة)، وذلك عندما طلب من التلاميذ تسمية شخص مشهور يودون محاكاته. وفي المقابل، اختارت قلة فقط (٦ بالمائة) أفراداً من غير العرب والمسلمين[٧].

٢ ـ العوامل المحددة لاتجاهات الشبيبة

أظهرت دراسات عديدة في العالم الثالث، وكذلك في المغرب، أن الإتجاهات والتوجهات والقيم تنمو بشكل رئيسي في السنوات الأولى من حياة الإنسان، وأنها تأخذ شكلها من عوامل اقتصادية ـ اجتماعية تتصل بالبيئة في البيت والمدرسة والعمل والأصحاب والمنطقة وغير ذلك. ويعود كذلك إلى السن والجنس ومستوى صف المدرسة وأوضاع الأسرة الإجتماعية والاقتصادية، في الغالب، مقدار المعلومات السياسية التي تعرفها الشبيبة ونوع القيم التي يكتسبون[٨]. ولهذا نتحول الآن إلى البحث في أي العوامل أثر في أي قيم أو إتجاهات سابقة الذكر.

---

(٦) الاختيارات الأخرى كانت حسب ترتيبها التسلسلي: معلم (٣٣ بالمائة)؛ سياسي (٢٩ بالمائة)؛ ممرض وممرضة (٢٩ بالمائة)، وممثل (٦ بالمائة).

(٧) أشارت أكبر نسبة من مجموع الاجابات (٥٦ بالمائة) إلى مهنة أو تجارة معينتين أو إلى أناس «طيبين» كمثلهم الأعلى. والأرقام في هذه الورقة تعود فقط إلى أولئك الذين ذكروا بالاسم بالتحديد.

(٨) لمقتطفات تتضمن دراسات عن الاتجاهات السياسية والتأهيل الاجتماعي في الأقطار العربية، انظر:

Tawfic E. Farah, ed., *Political Behavior in the Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), and Tawfic E. Farah and Yasumasa Kuroda, eds., *Political Socialization in the Arab States* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1987).

ولكتب ومقتطفات حول التأهيل الاجتماعي السياسي بوجه عام، انظر:

C. Andrain, *Children and Civic Awareness* (Columbus, OH.: Charles E. Merill, 1971); R.W. Connell, *The Child's Construction of Politics* (Carlton, Victoria, Australia: Melbourne University Press, 1971); R.E. Dawson, K. Prewitt, and K.S. Dawson, *Political Socialization,* 2nd ed. (Boston: Little Brown, 1977); David Easton and Jack Dennis, *Children in the Political System: Origins of Political Legitimacy* (New York: McGraw Hill, 1969); Fred I. Greenstein, *Children and Politics,* Revised ed. (New Haven, =

تدل البيانات بوضوح، إجمالاً ودون اعتبار لأي عوامل اجتماعية ـ اقتصادية، على أن الشبيبة المغربية فخورة بعقيدة المغرب الإسلامية وتراثه العربي. وكان التلاميذ من الدار البيضاء[٩]، وأولئك المتحدرون من أسر من الطبقة العليا[١٠]، أكثر ترجيحاً من غيرهم في ذكر الورع والتقوى كمصدر للمباهاة. وكان هذا صحيحاً كذلك بالنسبة إلى التلاميذ حتى سن الرابعة عشرة[١١] و/أو طلاب الصف الخامس[١٢]، حيث ظهر بعده ذكر متزايد لتراث البلاد العربي كمصدر للمباهاة[١٣]. وأخيراً، بالإرتكاز إلى مهنة الوالد، كان أولاد الموظفين الحكوميين البسطاء (٧٠ بالمائة) والتجار (٦٦ بالمائة) أكثر ترجيحاً من أولاد العمال اليدويين (٥٧ بالمائة) أو كبار الموظفين الحكوميين وأصحاب المهن (٤٩ بالمائة) في ذكر الإيمان بالله كمصدرهم للمباهاة كمغاربة.

وكما لوحظ في السابق، كان تعلق الشبيبة بالمغرب قوياً جداً. والعديد منهم، إن لم يكن معظمهم، لم يقدروا تصور أنفسهم رعايا أي بلد آخر غير المغرب. وإذا ما أجبروا على الإختيار، كان اختيارهم في الغالب يقع على بلد عربي/ مسلم. وفي الحقيقة، بدءاً من الصف الخامس، بدت أعداد متزايدة من التلاميذ راغبة في، وقادرة على، تصور أنفسها كرعايا غير مغاربة، وعلى تسمية بلدان عربية/ اسلامية كبديل لذلك[١٤]. وبدت كذلك الطبقة الاجتماعية كأحد العوامل، وكما يظهر الجدول (١)، بمقدور التلاميذ الذين يدرسون في مدارس تقع في مناطق الطبقة العليا أن يشعروا «أنهم في وطنهم» في أي بلد تقريباً. وكان التلاميذ في مدارس الطبقة الدنيا الأقل مقدرة أو رغبة في تصور أنفسهم أي شيء آخر غير مغاربة. بينما بدا أن تلاميذ مدارس الطبقة المتوسطة، الأكثر توجهاً نحو بلد عربي/ اسلامي.

وبدا واضحاً، في اختيار بلد يفضلون ألّا ينتموا إليه، أن العوامل الرئيسية كانت سياسية. وكانت السلطات المغربية في ذلك الوقت تشن حملة إعلامية رئيسية لحشد السكان ضد الجزائر ـ بسبب الصحراء الغربية. وكانت الحملة ناجحة، وبخاصة في العاصمة الرباط (٦٨ بالمائة في مقابل ٦٠ بالمائة في مراكش و٥٩ بالمائة في الدار البيضاء)، وفي الصفوف الإبتدائية من الثاني حتى

= Conn.: Yale University Press, 1969); Robert D. Hess and Judith V. Torney, *The Development of Political Attitudes in Children* (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1968); Dean Jaros, *Socialization to Politics* (New York: Praeger, 1973); Jack Dennis, ed., *Socialization to Politics: A Reader* (New York: John Wiley & Sons, 1973), and Roberta S. Sigel, ed., *Learning about Politics* (New York: Random House, 1970).

(٩) ٦٤ بالمائة في مقابل ٥٦ بالمائة للشبيبة في مراكش و٥٥ بالمائة للشبيبة في منطقة الرباط.

(١٠) ٦٧ بالمائة في مقابل ٥٦ بالمائة للتلاميذ في مدارس في مناطق الطبقة الدنيا و٥١ بالمائة في مناطق الطبقة الوسطى و٣٩ بالمائة في مناطق ريفية خارج الرباط.

(١١) ٦٩ بالمائة من تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ١٢ عاماً و١٤ عاماً؛ و٥٩ بالمائة لتلاميذ تتراوح أعمارهم من ١٥ سنة فما فوق.

(١٢) لتلاميذ الصف الخامس ٧٩ بالمائة؛ لتلاميذ الصفين السادس والسابع ٦١ بالمائة؛ ولتلاميذ الصفين الثامن والتاسع ٤٩ بالمائة.

(١٣) ١٤ بالمائة من تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٤ عاماً ذكروا تراث المغرب العربي كمصدر لفخرهم؛ ودقق ٢١ بالمائة من تلاميذ في الخامسة عشرة من العمر أو فوق ذلك بالعامل العربي. وكانت النتائج للفئة نفسها كما يلي: ٤٠ بالمائة لتلاميذ الصف الخامس؛ ٢٠ بالمائة لتلاميذ الصفين السادس والسابع؛ و٢٨ بالمائة لتلاميذ الصفين الثامن والتاسع.

(١٤) الذين اختاروا بلداً عربياً «للانتماء إليه» كانوا ٢٥ بالمائة من تلاميذ الصف الرابع، ٣٩ بالمائة من تلاميذ الصف الخامس؛ ٤٧ بالمائة من تلاميذ الصفين السادس والسابع؛ و٦٣ بالمائة من تلاميذ الصفين الثامن والتاسع.

جدول رقم (١)
بلد تنتمي إليه، غير المغرب، بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي

الوضع الاجتماعي	البلد			
	العدد	المغرب (نسبة مئوية)	عربي/ مسلم (نسبة مئوية)	عربي
الطبقة العليا	٤٥٤	٣٣,٥	٣٥,٠	٣١,٥٠
الطبقة الوسطى	١٧٩	٢٤,٠	٥٩,٨	١٦,٢
الطبقة الدنيا	١٤٥	٥١,٠	٢٩,٠	٢٠,٠

ملاحظة:

X^2 = ٥٦,٢١، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٢٦.

الخامس وبين الأحداث (حتى سن الرابعة عشرة). وكذلك كان الذكور (٦٨ بالمائة) أكثر من الإناث في الغالب (٥٨ بالمائة) في ذكر الجزائر بالإسم كدولة غير مرغوب فيها أو معادية، وربما كان ذلك لأن الذكور يميلون إلى أن يكونوا أكثر نشاطاً سياسياً ولأنهم أكثر احتمالاً بأن يتورطوا في أي حالة حرب ممكنة. وكما يظهر الجدول رقم (٢)، هنالك فرق كبير وبارز في الموقف من هذا الموضوع بين التلاميذ في المدارس الإبتدائية والتلاميذ في المدارس الإعدادية. وجدير بالملاحظة أنه بالنسبة إلى هؤلاء التلاميذ كانت اسرائيل قضية أقل بروزاً من البلدان الغربية، مع أنهم قد يدّعون في حالة التحدي أن اسرائيل بلد غير مرغوب فيه أكثر من غيره. ومع ذلك، فالنقطة المؤكدة هي النجاح الضخم للحملة الحكومية ضد الجزائر، وبخاصة بين تلاميذ المدارس الابتدائية، كما يظهر الجزء الثاني من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
بلد لا تريد الانتماء إليه ولماذا، بالنسبة إلى المستوى المدرسي

المستوى المدرسي	البلد[١]				السبب[٢]			
	العدد	الجزائر (نسبة مئوية)	اسرائيل (نسبة مئوية)	بلد غربي (نسبة مئوية)	العدد	دولة عدوة (نسبة مئوية)	غير مسلمة/ عربية (نسبة مئوية)	صفات سيئة (نسبة مئوية)
ابتدائي	٥٥٨	٦٦,٥	١٤,٣	١٩,٢	٢٤٣	٦٥,٠	٢٨,٨	٦,٢
اعدادي	١٦٤	٤٨,٢	١٥,٢	٣٦,٦	١٦٣	٣٦,٨	٤٣,٦	١٩,٦

(١) X^2 = ٢٣,٥٠، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٣٥.

(٢) X^2 = ٣٥,٨٤، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٥٠.

وعندما جاء دور اختيار المواطن المثالي، كان «الشخص الذي يقيم الصلاة بانتظام» الأكثر تفضيلاً لدى أولاد الموظفين الحكوميين البسطاء (٥٣ بالمائة) والعمال اليدويين (٤٨ بالمائة)، في مقابل (٤٣ بالمائة) من أولاد التجار و (٣٢ بالمائة) من أولاد أصحاب المهن أو كبار الموظفين الحكوميين. وكان التلاميذ في مدارس الطبقة المتوسطة، بوجه عام، أقل احتمالاً من غيرهم (٢٩ بالمائة في مقابل ٥١ بالمائة في مدارس الطبقة العليا و٥٣ بالمائة في مدارس الطبقة الدنيا) في اختيار التقى والورع كالشيء المثالي. وجاء اختيار التقى والورع في الغالب من قبل الذكور (٥٢ بالمائة في مقابل ٤٤ بالمائة من الإناث) ومن قبل الأحداث (حتى سن الرابعة عشرة)[١٥]. وأخيراً، كان تلاميذ المدرسة الابتدائية أكثر احتمالاً بضعفين (٥٥ بالمائة) من تلاميذ المدرسة الإعدادية (٢٣ بالمائة) في ذكر التقى والورع كصفة مثالية[١٦]. والجدول رقم (٣) يبين بوضوح أن تحولاً رئيسياً في الموقف يحدث مع بداية سنوات الدراسة الإعدادية، أي من الصف السادس.

جدول رقم (٣)
اختيار «الشخص الذي يقيم الصلاة بانتظام» كأفضل مواطن، بالنسبة إلى الصف المدرسي

الصف	العدد	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
٢	١٩٧	٤٦,٧	٥٣,٣
٣	٢٤٠	٦٣,٨	٣٦,٣
٤	٢٨٧	٥٢,٦	٤٧,٤
٥	٢١١	٥٤,٥	٤٥,٥
٦ ـ ٧	١٨٨	٢٧,٧	٧٢,٣
٨ ـ ٩	١٠٦	١٤,٢	٨٥,٨

ملاحظة:

X^2 = ١٠٩,٥٧، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٢٨.

وفيما يتعلق بالسؤال حول المساواة أو التشابه في المعاملة للذكور والإناث، بدت الشبيبة المغربية حسب اللوحة منقسمة بشكل يكاد يكون متساوياً. وهنا كانت المدرسة بالتأكيد العامل الأكثر أهمية. وهكذا كان التلاميذ حتى الصف الثاني وفي سن لا يتعدى التاسعة (٧٥ بالمائة) يعتقدون أن معاملة الذكور والإناث يجب ألّا تكون متساوية أو متشابهة. وبعد هذه المرحلة،

(١٥) ٥٢ بالمائة من التلاميذ الذين لا تتعدى أعمارهم التاسعة؛ ٥٥ بالمائة من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والحادية عشرة؛ ٤٨ بالمائة من الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة؛ و٢٧ بالمائة من الذين يبلغون الخامسة عشرة فما فوق.

(١٦) العلاقة لها مغزى احصائي والارتباط قوي نوعاً ما: X^2 = ٨٩,٥٨، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٦١.

أصبحت النسبة حوالى ٥٠/٥٠ بالمائة عبر المراحل الأخرى. والاختلاف البارز الوحيد، وكان ضئيلاً بشكل يثير الدهشة، هو حقيقة أن الإناث اخترن أكثر من الذكور (٥٥ بالمائة في مقابل ٤٨ بالمائة) المعاملة المتساوية[١٧].

جدول رقم (٤)
أن تعمل الأمهات خارج المنزل، بالنسبة إلى السن

السن	العدد	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
حتى التاسعة	٢٧٨	٦٠,٨	٣٩,٢
١٠ ـ ١١	٣١٥	٥١,٧	٤٨,٣
١٢ ـ ١٤	٣٢٢	٣٩,٤	٦٠,٦
١٥ فما فوق	٢١٣	٣٠,٥	٦٩,٥

ملاحظة:

X^2 = ٥٤,٦٤، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٣٣.

ومع ذلك، لم يكن هناك اختلاف بارز بين الذكور والإناث في مسألة الأم العاملة. وأراد أقل من النصف من كل من الفئتين (٤٣ بالمائة من الذكور و٤٨ بالمائة من الإناث) أن تعمل الأم خارج المنزل. وكان هذا جلياً مرة أخرى في كل القطاعات الاجتماعية ـ الاقتصادية تقريباً. وهناك عاملان إثنان مهمان فقط، وهما يذهبان ضد الإتجاه **المتوقع**. وهكذا، كما يظهر الجدول رقم (٤) كلما كان التلميذ أو التلميذة أكبر سناً، كلما قلت رغبته أو رغبتها في أن تعمل الأم خارج المنزل.

جدول رقم (٥)
أن تعمل الأمهات خارج المنزل، بالنسبة إلى الصف المدرسي

الصف	العدد	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
٢	١٨٧	٥٧,٨	٤٢,٢
٣	١٩٦	٥٧,١	٤٢,٩
٤	٢٦٨	٥٢,٦	٤٧,٤
٥	٢٠١	٣٣,٨	٦٦,٢
٦ ـ ٧	١٨٥	٣٤,١	٦٥,٩
٨ ـ ٩	١٠٣	٣٣,٠	٦٧,٠

ملاحظة:

X^2 = ٥٤,٤٩، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٢٨.

---

(١٧) X^2 = ٥,١، Sig. = ٠,٠٢، Gamma = ٠,٠٧.

يظهر الجدول رقم (٥) بوضوح أن هناك، بدءاً من الصف الخامس، تغيراً أكيداً وبارزاً في الموقف. ويبدأ هؤلاء الأحداث على ما يبدو **بالحاجة** أكثر إلى أمهاتهم في المنزل... وإلاّ فيبداون الاقتناع بأن مكان المرأة هو في المنزل. وإذا اختاروا هذه القناعة، نجدهم مشوشين نوعاً ما أو يتطلعون إلى قيم متضاربة، إذ إن ٤٠ بالمائة منهم يعتقدون أن الفتاة «يجب أن تتعلم فقط الأشياء المفيدة حول المنزل». وبعد ذلك، في سن الثانية عشرة وبدءاً من الصف السادس، يعبرون عن أنفسهم بأعداد كبيرة، بأنهم **ضد** قصر تعليم الفتاة على المهن المنزلية (الجدول رقم (٦))، وكما يظهر الجدول رقم (٧) كذلك تشدد الفتيات على هذا أكثر من الفتيان ـ حتى وإن كنّ يكدن لا يختلفن أبداً عن الفتيان في مواقفهم من قيام الأم بالعمل خارج المنزل.

جدول رقم (٦)
تعليم الاناث مهناً منزلية فقط، بالنسبة إلى المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
ابتدائي	٨٥٠	٤٦,٤	٥٣,٦
اعدادي	٢٩٤	٢١,٤	٧٨,٦

ملاحظة:

X^2 = ٥٥,٥٣، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٥٢.

جدول رقم (٧)
تعليم الاناث مهناً منزلية فقط، بالنسبة إلى الجنس

الجنس	العدد	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
ذكور	٤٤١	٥١,٢	٤٨,٨
اناث	٦٦١	٣١,٨	٦٨,٢

ملاحظة:

X^2 = ٤١,١٦، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,١٩.

وهناك تفسير ممكن لهذا الخروج البادي على القياس، وهو الفرق بين العمل خارج البيت للمرأة الشابة وللأم التي لديها أطفال صغار (أي تلاميذ في عيناتنا هذه). وإذا كان هذا تفسيراً معقولاً، فعندها يبدو أن هؤلاء التلاميذ يريدون القول إن الأم يجب أن تبقى في المنزل عندما يكون لديها أطفال. وعلى أي حال، فمن الواضح أن أعلى طلب لبقاء الأم في البيت يأتي من مراهقين يحركهم الفقر أو الايديولوجية أي الأعراف الإسلامية التقليدية.

وجاءت معرفة التلاميذ بالقادة العرب والمسلمين من غير العرب أقل من معرفتهم بقادة بلدهم، وهو أمر قد يكون متوقعاً. وعلى هذا، عرّف حوالى ٤٣ بالمائة من المجيبين إسم رئيس وزراء المغرب بشكل صحيح، بينما أنور السادات، أكثر القادة العرب أو المسلمين شهرة، لم يكن معروفاً إلّا لنسبة ٢٧ بالمائة فقط. وفي جميع الأحوال[١٨]، ظهر طابع واضح بالنسبة إلى العوامل التي تساهم في معرفة التلاميذ بهؤلاء القادة العرب أو المسلمين. لقد كان السن عاملاً واضحاً وأكيداً، كما يبين الجدول رقم (٨) بوضوح. وكلما كان التلميذ أو التلميذة أكبر سناً، كلما كان أو كانت أكثر مقدرة على التعريف بشكل صحيح عن السادات، أو الخميني أو عرفات.

جدول رقم (٨)
معرفة بقادة عرب ومسلمين، بالنسبة إلى السن

السن	العدد	السادات(١)		الخميني(٢)		عرفات(٣)	
		نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
حتى التاسعة	٣٢٨	٧,٩	٩٢,١	٢,١	٩٧,٩	١,٢	٩٨,٨
١٠ ـ ١١	٣٥٩	١٧,٣	٨٢,٧	٥,٠	٩٥,٠	٢,٨	٩٧,٢
١٢ ـ ١٤	٣٤٣	٣٨,٨	٦١,٢	١٩,٢	٨٠,٨	١٣,١	٨٦,٩
١٥ فما فوق	٢٢٤	٥١,٨	٤٨,٢	٣١,٧	٦٨,٣	٢٩,٠	٧١,٠

(١) X^2 = ١٧٢,٢٣، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = -٠,٥٩ .
(٢) X^2 = ١٣٦,٢٥، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = -٠,٦٧ .
(٣) X^2 = ١٤٤,٠، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = -٠,٧٣ .

وكان صحيحاً كذلك بوجه عام، أنه كلما كان التلميذ أو التلميذة متقدماً أو متقدمة في المدرسة، كلما كان أو كانت على معرفة أكثر بهؤلاء القادة[١٩]. وجدير بالملاحظة هنا أنه لم يعرف أحد من تلاميذ الصف الثاني أياً من هؤلاء القادة. وكان بدء اكتساب هذه المعرفة في الصف الثالث. ويتضح كذلك من الجدول رقم (٩) أن زيادة ملموسة في هذا النوع من المعلومات السياسية تبدأ مع مطلع سنوات الدراسة الإعدادية.

---

(١٨) أجاب عدد قليل جداً من التلاميذ عن البند المتعلق بالقليبي بحيث إن العلاقات والاحصاءات لا معنى لها.

(١٩) يمكن ملاحظة استثناء: كان تلاميذ الصف الرابع أقل معرفة بالسادات (٥,١ بالمائة) من تلاميذ الصف الثالث (٢٧,٢ بالمائة). وقد يكون تفسيراً ممكناً لذلك (على الرغم من أنه ليس لدي دليل لاثباته) ان كتاباً مدرسياً جديداً للصف الثالث يتضمن فصلاً عن مصر قد يكون تقرر في تلك السنة.

جدول رقم (٩)
معرفة بقادة عرب ومسلمين، بالنسبة إلى الصف الدراسي

الصف	العدد	السادات[١]		الخميني[٢]		عرفات[٣]	
		نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
٢	٢١٧	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
٣	٢٥٠	٢٧,٢	٧٢,٨	١,٦	٩٨,٤	٠,٨	٩٩,٢
٤	٢٩٢	٥,١	٩٤,٩	٥,٨	٩٤,٢	٣,٨	٩٦,٢
٥	٢١٢	٣٩,٦	٦٠,٤	١٧,٥	٨٢,٥	١١,٣	٨٨,٧
٦ ـ ٧	١٩١	٥٣,٤	٤٦,٦	٢٩,٣	٧٠,٧	٢٣,٦	٧٦,٤
٨ ـ ٩	١٠٦	٦٨,٩	٣١,١	٤٨,١	٥١,٩	٤٢,٥	٥٧,٥

(١) X^2 = ٣٣٠,٢٦، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = -٠,٦٢.
(٢) X^2 = ٢٣٨,٥٠، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = -٠,٧٦.
(٣) X^2 = ٢٢٣,٣٩، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = -٠,٧٩.

وأخيراً، لا جدال هناك في أن الشبيبة المغربية في الدار البيضاء، كما يبين الجدول رقم (١٠)، كانت الأرجح احتمالاً بكثير من الشبيبة المغربية القاطنة في مراكش أو حتى في الرباط، في معرفة الأحداث والمعلومات الدولية، وبخاصة عندما يتعلق ذلك بالوطن العربي أو العالم الاسلامي.

جدول رقم (١٠)
معرفة بقادة عرب ومسلمين، بالنسبة إلى المنطقة

المنطقة	العدد	السادات[١]		الخميني[٢]		عرفات[٣]	
		نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)	نعم (نسبة مئوية)	لا (نسبة مئوية)
الدار البيضاء	٦٧٢	٣٧,١	٦٢,٩	١٧,٩	٨٢,١	١٦,١	٨٣,٩
الرباط	٤٢٣	١٨,٧	٨١,٣	٩,٥	٩٠,٥	٣,٥	٩٦,٥
مراكش	١٧٤	٨,٠	٩٢,٠	٢,٩	٩٧,١	٢,٣	٩٧,٧

(١) X^2 = ٨١,١٤، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٢٥.
(٢) X^2 = ٣٤,٤٨، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,١٦.
(٣) X^2 = ٥٨,٥٣، Sig. = ٠,٠٠٠٠، Gamma = ٠,٢١.

خلاصة واستنتاجات

هذه الورقة معنية بمواقف الشبيبة المغاربة، من سن التاسعة حتى السابعة عشرة، عن مسائل تتصل بالعروبة والإسلام، وجمعت المعلومات الرئيسية في دراسة في عام ١٩٨٠ حول تلاميذ المدارس الإبتدائية والاعدادية في الدار البيضاء والرباط ومراكش.

وكان توجه هؤلاء الشبان المغاربة وطنياً بشكل واضح، ودالاً على تعلق قوي بقطرهم. وكان واضحاً أن أصدقاء المغرب هم أصدقاؤهم وأعداءه هم أعداؤهم. وفي الواقع، كانت الجزائر في ذلك الوقت في رأس قائمة الأعداء.

والوطنية جزء كذلك من مركّب من ولاءات وارتباطات في قلبها الإسلام والعروبة. وفي معظم الأحيان لم يكن هنالك من تمييز بين العرب والمسلمين، أو حتى شعور بوجود فرق، بمعنى أنه ينظر إلى الناطقين بالعربية على أنهم **بالطبيعة** مسلمون. وكان واضحاً، مع ذلك، أنه بينما كان الإسلام توجهاً ايديولوجياً قوياً، كان الارتباط العاطفي بمسلمين عرب وليس بمسلمين بوجه عام. وظهر هذا جلياً أكثر ما ظهر في اختيار التلاميذ لـ «النموذج المثالي» حيث لم يذكر سوى عدد قليل جداً من مسلمين غير عرب.

ويبدو أن تعلق الشبيبة المغربية بالوطن العربي/ المسلم ثقافي بشكل رئيسي. وهكذا، فإن احتفالاتهم الرئيسية، وطرق الإعراب عن أفراحهم وأتراحهم، وآراءهم عن البطل والدنيء مستقاة كلها من الثقافة العربية/ الإسلامية ومن بين الشعوب العربية/ الإسلامية.

وكانت الجزائر، وليس اسرائيل، هي التي وصفت، بأغلبية ساحقة، بالدولة المعادية والمنبوذة. وظهر أيضاً، أن قيم الشبيبة لاتزال، إلى حد كبير على الأقل، هي القيم العربية/ الإسلامية التقليدية. وظهر هناك بوجه خاص، في مسألة معاملة المرأة، تكافؤ الضدين وبعض الإرتباك. وكلما تقدم التلاميذ بالسن والتعليم، كلما عبّروا عن مبدأ مثالي بمساواة في المعاملة وفرص العمل. ومع ذلك، كان العديد منهم يرى، في أوضاع الحياة الواقعية، أن أفضل ميدان للمرأة مقتصر على البيت. وجاء الأمر وكأن هنالك توزعاً ثنائياً بين الإيمان المجرد والممارسة اليومية الفعلية.

وبينما جاء العالم الثقافي/ الديني للشبيبة عربياً/ مسلماً، فإن عالمهم السياسي لم يتحدد بمثل هذا الوضوح. وكان، في الواقع، غالباً غربي التوجه. وبينما ظهر أن السادات معروف أكثر من غيره من القادة غير المغاربة، فقد ظهر أيضاً أن هؤلاء التلاميذ عرّفوا بشكل صحيح عن جيمي كارتر وفاليري جيسكار ديستان (٢٤ بالمائة و٢١ بالمائة على التوالي) أكثر بمرتين تقريباً من تعريفهم عن ياسر عرفات (١٠ بالمائة). وكان الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية غير معروف لهم في الواقع (٠,٨ بالمائة).

وفيما يتعلق بالعوامل التي كانت حاسمة في اختيار التلاميذ لمواقفهم، يمكن القول بوجه عام، إنه بينما ينفذ الإسلام كعقيدة و «هوية» في الايديولوجية الاجتماعية لهؤلاء الشبان، فإن العروبة كثقافة وانتماء تبدأ بالإزدياد قوة وبروزاً في سنوات المراهقة، ربما حوالى سن الرابعة عشرة والصف الخامس. وتصبح أكثر نمواً في المدرسة الإعدادية عندما يصبح التلاميذ على اطلاع أكثر على تاريخ أسلافهم وثقافتهم. بكلمات أخرى، إن مجرد تعليم الإسلام والتأكيد عليه، يعرّف التلاميذ تلقائياً بالانتماء العربي ويعززه، سواء أكان هذا مقصوداً أم لا.

وبمعزل عن السن والمستوى التعليمي والجنس، فإن الطبقة الاجتماعية والموقع الجغرافي يؤثران إلى حد ما في موقف التشكيلة. وعلى هذا، فقد ظهر، بوجه عام، أن التلاميذ الذين يدرسون في مدارس في مناطق الطبقة المتوسطة هم أكثر توجهاً نحو العرب، من نظائرهم في مدارس مناطق الطبقة العليا أو الطبقة الدنيا. وكذلك، بينما لم يكن الجنس عاملاً مهماً في معظم المواقف السالفة الذكر، فقد كانت الإناث بالتأكيد أكثر اهتماماً من الذكور بأن يكون مفتوحاً أمامهن تنوع في الفرص المهنية. وأخيراً كانت الشبيبة في الدار البيضاء، بالتأكيد، على معرفة أكثر من زملائهم في الرباط أو مراكش بالعالم الخارجي، وقد يكون ذلك إما بسبب توافر فرص تعليم أفضل أو بسبب وعي ونشاط سياسيين أكبر.

مفاهيم ضمنية لنظام الحكم

إن التشويش في مواقف وتوجهات الشبيبة المغربية ينبع في جزء منه من الموقع الذي يجد فيه المغرب نفسه. فالنظام الملكي والبنيان الحكومي، بوجه عام، إنما تعززا وصمدا في الحكم بفضل مجموعة من الأمور لم يكن الجمع بينها مريحاً دائماً. والنظام الملكي في المغرب له تاريخ طويل وجذور عميقة كذلك في التقاليد، وازداد شعبية بالدور الذي لعبه في معركة الاستقلال عن فرنسا في الخمسينات. أضف إلى ذلك، أن العائلة المالكة تتحدر من سلالة الرسول (ص)، والانتساب إلى آل البيت، يزيد في هالة الشرعية والقدسية المضفاة عليها. فالملك، بالنسبة إلى العديد من المغاربة التقليديين، هو أمير المؤمنين ومانح البركة ذو المكانة المرموقة المبجلة. وهذه المكانة الفريدة معترف بها بشكل واضح ومؤكد في نظام الحكم[٢٠]. وهي تشكل ما يدعوه ماكس ڤيبر بالسلطة التقليدية كمصدر للشرعية[٢١].

وجه آخر من وجوه الشرعية يعززه كذلك نظام الحكم المغربي هو «القدوة الجذابة» في عصرنا هذا. فقد أظهر كل من الملك محمد الخامس ومن بعده ابنه الملك الحسن الثاني قدرة كبيرة في إثارة خليط قوي من الإحترام والتبجيل والرهبة في النفوس، إلى جانب حس في التوجه نحو غايات عظمى، أو على الأقل غايات تقدّم إلى الناس على أنها عظمى ويرونها على أنها كذلك وجديرة بالتأييد. وكان بين هذه الغايات الكفاح في سبيل الإستقلال والإستيلاء على الصحراء الغربية كإرث شرعي للمغرب. وهكذا، فقد ساعد على تعزيز شرعية وسلطة النظام الملكي، كل من تضحية الملك محمد وإجباره على اللجوء إلى المنفى في الكفاح في سبيل الاستقلال، وأمر الملك الحسن بالمسيرة الخضراء نحو الصحراء المغربية[٢٢].

---

(٢٠) John Waterbury, *The Commander of the Faithful* (New York: Columbia University Press, 1970).

(٢١) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization,* Translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 328 ff.

وحول موضوع الشرعية في المغرب والوطن العربي بوجه عام، انظر:

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

(٢٢) انظر: Mark A. Tessler, «Image and Reality in Moroccan Political Economy,» in: Zartman, ed., *The Political Economy of Morocco*, pp. 212-241.

وحول موضوع الصحراء، انظر:

John Damis, «The Impact of the Saharan Dispute on Moroccan Foreign and Domestic Policy,» in: Ibid., pp. 188-211, and John Damis, *Conflict in Northwest Africa: The Western Sahara Dispute* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983).

أما العنصر الثالث من مصادر الشرعية كما يراه ڤيبر، فهو السلطة القانونية، وهو الأضعف، لأن المغرب، على سبيل المثال، ليس بلد قوانين بالمعنى نفسه أو المدى ذاته في الديمقراطيات الغربية. وتعمل على إضعاف السلطة القانونية أيضاً حقيقة أنها في بعض النواحي تغضب كلاً من التقليديين والعصريين. وهكذا، فالعصريون يهاجمونها على أنها تقليدية واوتقراطية جداً، بينما يهاجمها التقليديون على أنها فاسدة، وربما وهو الأهم، لروابطها الوثيقة الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية مع الغرب[٢٣].

واستخدم نظام الحكم، حتى الآن، بفعالية عنصري السلطة التقليدية والقدوة الجذابة، إلى جانب جرعة كبيرة من سلطة قسرية كلما اقتضى الأمر ذلك لسحق أي معارضة كامنة لعناصر ثورية، سواء بين العسكريين أو بين الجماهير بمن فيهم الطلاب. ومع ذلك، فإذا ما آل العرش إلى عاهل جديد تنقصه الصفات الشخصية المميزة والشمائل التي يتمتع بها الملك الحسن الثاني، وإذا ما تزامن ذلك مع سلطة تقليدية معارضة (كقيام حركة أصولية مثلاً)، فإن من المحتمل عند ذاك أن يضعف نظام الحكم كثيراً، وقد يضطر إلى اللجوء إلى سلطة قسرية بشكل أكثر وضوحاً وأكثر انتظاماً للحفاظ على نفسه[٢٤] □

---

(٢٣) فيما يتعلق بالتهديد الأصولي، أنظر:

Dale F. Eickelman, «Religion in Polity and Society,» in: Zartman, Ibid., pp. 84-97.

(٢٤) للبحث في بعض القوى العاملة في المغرب في الثمانينات، انظر:

I. William Zartman,«King Hassan's New Morocco,» in: Zartman, Ibid., pp. 1-33.

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية(*)

جاسم خالد السعدون

استشاري اقتصادي ـ الكويت.

مقدمة

لقد حدد مضمون الورقة مجموعة من الإجتهادات اعترف سلفاً أنها قابلة للصواب والخطأ، ولكنها في كل الأحوال لن تخرج عن مضمون الندوة ومضمون موضوعها. الإجتهاد الأول كان في تفسيري لعنوان الورقة «دور القطاع الخاص في التنمية»، وكان لا بد من تحديد ماهية التنمية التي نبحث عن دور للقطاع الخاص فيها. وما دام التركيز في الأوراق الأخرى سيكون على قضية التحول ذاتها، فلا بد وأن يكون التركيز أكبر في هذه الورقة على قضية التنمية لعرض الخلفية لبقية الأوراق. ولأن الدعوة كانت من قبل تجمع عربي «اتحاد البورصات العربية»، وكان تقديري بأن التنمية المقصودة هي التنمية في إطارها القومي مع التعرّض لها ضمناً في إطارها القطري؛ والإجتهاد الثاني جاء نتيجة قراءتي لمسميات الأوراق الأخرى، وبما أن ترتيب ورقتي في التوقيت كان الأول، وبما أن الأوراق الأخرى أكثر تعمقاً في التخصص، فقد كان تقديري أن ورقتي لا بد وأن تُعنى بالمسح العام لمفهوم التنمية وأطروحة التحول إلى القطاع الخاص؛ أما الإجتهاد الثالث، فقد بني على الشك في أن الندوة ربما مالت إلى التركيز على التعرض لإيجابيات التحول إلى القطاع الخاص، وفي محاولة ـ قد تفتقر إلى التوازن ـ ستكون ورقتي أكثر ميلاً إلى التعرّض للمحاذير. ولعل الهدف هو فتح جدل حولها قد تصمد أو تسقط بعده، ولكنها تكون قد أدت دورها في إيضاح أشمل للأطروحة.

أولاً، سوف نتناول في هذه الورقة قضية التنمية العربية، ونتناول تعريف التنمية، الذي يتفق ووجهة نظر الكاتب، وهو بمثابة الأُمْنِيَة لبعض المختصين، لو تحقق؛ ثم نتناول قضية التراكم الكمي للعناصر الرئيسية للإنتاج، «الإنسان والأرض ورأس المال»، وذلك في محاولة لدعم إمكانات

(*) في الأصل ورقة قدِّمت إلى: ندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ودور البورصات، المغرب، الدار البيضاء، ٦ ـ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

تحقيق «التنمية الأُمْنِيَة» على أرض الواقع؛ ونحاول بعد ذلك تقويم تنمية واقع الحال سواء من خلال متابعة أمثلة رقمية أو من خلال المشاهدة والإستشهاد.

ثانياً سوف نتناول قضية التحول إلى القطاع الخاص ومحاذيره. ونعرض الفرق بين خيار سيادة القطاع الخاص أو العام في النهج التنموي في التاريخ العربي الحديث ضمن معايير سياسية، وبين خيار القناعة الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية الأكثر شمولاً؛ ثم نشير إلى أثر الصراع الايديولوجي، في عالمنا المعاصر، في تسويق الأطروحة وفي نتائجها؛ ثم سوف نتعرض قليلاً لدور القطاع الخاص في تمويل التنمية من خلال أسواق الأوراق المالية، مع بعض المسح العام لتجربة سوق الكويت للأوراق المالية.

ورغم ذلك، فالورقة لا تحمل أيّ توجه مسبق مع أو ضد التحول إلى القطاع الخاص أو العام، فالكاتب يعتقد أن معضلات التنمية والتقدم في وطننا العربي لا تحتمل ترف التعصب الايديولوجي، وأن دراسة كل حالة في كل مناخ تنموي تتطلب حصر محصلة المزايا والتكاليف من بعديها العام والخاص والحكم لها أو عليها دون تحيز.

أولاً: التنمية في الوطن العربي بين الأُمْنِيَة وواقع الحال

١ ـ التنمية الأُمْنِيَة

أعتقد بأن مفهوم التنمية في معظم أنحاء الوطن العربي قد اقتصر على استيراد اللفظ، ضمن جملة مستورداته المتنامية، من الخارج، أما المضمون فقد ظل في حكم الأُمنية التي يتغنى بها بعض المختصين. ذلك صحيح بغض النظر عن القانون العام أو الفلسفة الإقتصادية المعلنة لهذا القطر العربي أو ذاك. ولعل مراجعة بعض الإجتهادات في تعريف ومفهوم التنمية توضح الفارق ما بين الأمنية والواقع. ففي تعريفه للتنمية، يذكر علي الكواري أن «التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة انتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الإحتياجات الأساسية وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي»[١].

ويضيف يوسف صايغ بأن التنمية العربية لكي تندفع بقوة وثبات لا بد لها من الاعتماد على قواعد اقتصادية سليمة تتطلبها عملية النمو المتصل. ولكنها إضافة إلى ذلك تحتاج إلى ركائز ثلاث هي زوايا المثلث الحرج[٢]. وزوايا ذلك المثلث الحرج من وجهة نظره هي «الحرية والتعبير الديمقراطي عن الإرادة العامة»، «العدالة الاجتماعية والاقتصادية»، و «الوحدة بين الأقطار العربية وإن كانت مرحلية تبدأ بالتعاون مروراً بالتكامل والاندماج ثم تنتهي بالوحدة».

ومن واقع أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها يؤكد حامد عمّار أن المتطلبات الاساسية لهذا الإنسان لكي يكون فاعلاً لا بد وأن تغطي خمسة أبعاد هي «إشباع الحاجات الإنسانية للنمو

---

(١) علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» في: حسين عادل [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

الجسدي»، «إشباع الحاجات الإجتماعية والثقافية»، «إشباع الحاجات النفسية»، «مدى القدرة على المشاركة في الحياة العامة»، و «مدى القدرة على إشباع الحاجات المعنوية مثل حرية التعبير دون كبت والقدرة على الفعل والتأثير والإبداع... الخ»[٣].

وما تقدم ليس حصراً لفهم يقتصر على بعض المهتمين بقضايا التنمية، وإنما مثال ظني أن معظم المهتمين بتلك القضايا في الوطن العربي على اختلاف انتماءاتهم الفكرية يتكلمون في سياقه. والتنمية ـ في حدود فهم المهتمين وليس الرسميين أو وسائل الإعلام الرسمية ـ هي عملية تحول هيكلي حضاري يتطلب نمواً كمياً إرادياً مستمراً كأحد مكوناته، ولكن في سياقه لا بد من أن تكون المحصلة تحولاً نوعياً لجميع مناحي الحياة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ويساوي ـ نسبياً ـ في توزيع منافع وأعباء ذلك التحول. وما لم يعمل هذا التحول على إشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الإنسان الدنيا ـ غذاء وكساءوسكن مثلاً ـ والعليا ـ حقه في المشاركة في صنع القرار وابداء الرأي دون عقاب أو خوف مثلاً ـ فهو تحول قاصر لأنه أهمل الدور الأساسي في صناعة الإنسان على المدى الطويل وهو الضمان الأساسي ليس لاستمرار التحولات الايجابية فقط، ولكنه ضرورة لبقاء أمة في الضوء، في المقبل من الزمن، ضمن صراع المصالح بين الكتل في عالمنا المعاصر. ولعل ذلك ما حدا بيوسف صايغ كي يضع الوحدة ضمن زوايا المثلث الحرج، ولم يفعل ذلك كما نص صراحة ـ ولعلي أتفق معه ـ من منظور أو اتجاه أو رغبة سياسية ذاتية، ولكن ضمن ضرورات متطلبات التنمية وربما البقاء. والتنمية في هذا السياق، وإن شملت النمو ضمن متطلباتها، وهو ذلك التراكم الكمي في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي سواء أكان إرادياً أم غير إرادي، فهي ليست النمو، وهذا يستثني بلدان النفط أو معظمها أثناء فترة المد في أسعار النفط. والواقع أن يوسف صايغ، وهو محق، يتكلم عن إمكان تحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع تباطؤ عملية التنمية أو تعثرها في الوقت نفسه، وذلك ما لم يصاحبها تبدلات جوهرية من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسسية[٤].

٢ ـ نماذج من التراكم الكمي للموارد في الوطن العربي

ولن أقوم بحصر لتلك الموارد ولكن يكفي الكلام عن أهمها، والغرض هو التأكيد على أن التنمية الأمنية لها ما يسندها من واقع التراكم الكمي لتلك الموارد. وفي عالم الكتل الاقتصادية ومراجعة تلك الكتل لمسارها وتصحيحه أو الاجتهاد في محاولة تصحيحه ـ الصين، أوروبا الغربية، الاتحاد السوفياتي مؤخراً ولاحقاً في حدود اجتهادي الولايات المتحدة ـ فإن الأمل في تنمية ضمن الفهم السابق على المستوى القطري في المدى البعيد لا أجدها ممكنة لمعظم الأقطار العربية، وأميل إلى قول جميعها.

أ ـ الموارد البشرية

ولو بدأنا بالموارد البشرية نجد أن في الوطن العربي اليوم حوالى ٢٠٠ مليون من البشر، ويذكر عبد الله عبد الدائم أن العدد سوف يصل إلى ما بين ٢٨٠ ـ ٣١٠ ملايين في عام ٢٠٠٠

---

(٣) حامد عمّار، «العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية،» ورقة قدِّمت إلى: ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ٥ ـ ٦.

(٤) حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، ص ١٠٢.

وذلك يعتمد على معدلات النمو الإفتراضية علماً بأنها كانت حوالى ٣,٢ بالمائة للفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، في حين كان متوسط العالم للفترة نفسها حوالى ١,٧ بالمائة ومتوسط الدول الصناعية ٠,٦ بالمائة[٥]. ويذكر حامد عمار أن عدد سكان الوطن العربي سيكون في عام ٢٠٢٥ أكثر من سكان الاتحاد السوفياتي بحوالى ١٠٠ مليون، وأكثر من سكان الولايات المتحدة بحوالى ١٥٠ مليوناً[٦]. ويضيف عبد الدائم بأن ٤٥ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي دون سن ١٤ سنة وحوالى ٥٧ بالمائة منهم دون سن ٢٠ سنة. وبقدر ما يعنيه ذلك من ارتفاع نسب من هم في سن الإنتاج والنشاط، وهي النسب المنخفضة حالياً بسبب تركيبة السكان وعزوف المرأة، بقدر ما يعنيه ذلك من أهمية التنمية الأمنية لاستيعاب هذا القدر من البشر. فبقدر ما هم مرشحون لدخول سوق الإنتاج والعمل، بقدر ما يعنيه قصور سوق الإنتاج والعمل عن استيعابهم وقصور حركة البناء في المجتمع عن توفير حاجاتهم الدنيا والعليا من ارتفاع في معدلات البطالة ومزيد من عدم الإستقرار في جميع أنواعه. وهذا يعني أنه لو أردنا أن نحافظ على متوسط مستوى المعيشة الحقيقي ثابتاً للوطن العربي، لا بد لنا وأن نحقق معدلات زيادة في الإنتاج تساوي على الأقل معدلات النمو السكاني أي حوالى ضعفي متوسط العالم. ولو استبعدنا أقطار النفط الغنية في المدى القصير فإن الحاجة سوف تعني تحقيق معدلات نمو أعلى. أما إذا أوغلنا في الطموح في محاولة تصور ارتفاع مستويات المعيشة ومحاولة تضييق شقة الفارق المتزايد مع الشعوب الأكثر تقدماً، فإن الأمر يتطلب معدلات نمو وتحولات تنموية بأسرع مما هي عليه في تلك الدول الأكثر تقدماً. وإذا ما استثنينا حالة الغنى الظاهر لبلدان النفط والناتج عن استهلاك أصل زائل، فإن الموارد البشرية من حيث العدد والتركيب العمري ووجود الحاجة الملحة يمكن أن تمثل دافعاً للتنمية إذا ما نظرنا إلى الأمر لأطول من المدى القصير.

ب ـ الأرض والموارد المائية

يذكر سعيد محمد أبو سعدة أن مساحة الوطن العربي تبلغ حوالى ١٤ مليون كلم^2 بطول متوسط ٨٠٠٠ كلم وعرض متوسط ٤٠٠٠ كلم[٧]. وبذلك يكون الوطن العربي الثاني في المساحة بعد الإتحاد السوفياتي. وتذكر جامعة الدول العربية أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١٩٨,٢ مليون هكتار، ٣٠ بالمائة منها في السودان البلد الذي يفتقر إلى كل ما عداها، و٣٨ بالمائة في كل من الجزائر والمغرب[٨]. أي أن ٦٨ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة في ثلاثة أقطار عربية من أصل حوالى اثنين وعشرين قطراً عربياً حتى وقتنا الحاضر. ومع ذلك تقدر دراسة حاجتنا إلى حوالى ٢٥٠ مليار دولار لمستورداتنا من المواد الغذائية حتى عام ٢٠٠٠، بينما تقدر حاجتنا إلى حوالى ٢٥ مليار دولار (١٠ بالمائة من قيمة مستورداتنا) لإحداث التنمية المطلوبة لهذه الموارد على المستوى القومي. ويضيف حسن فهمي جمعة أرقاماً أكثر تفاؤلاً، إذ يذكر أن الأراضي الصالحة

---

(٥) عبد الله عبد الدائم، «التربية وتنمية الموارد البشرية،» ورقة قدّمت إلى ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٦) عمّار، «العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية،» المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(٧) سعيد محمد أبو سعدة، **تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي** ([د.م.]: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٩٦.

(٨) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برامج الأمن الغذائي** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٠)، ج ٢: **الموارد الطبيعية**، ص ١ ـ ٤.

للزراعة في الوطن العربي تبلغ ٢٣٦ مليون هكتار لا يستغل منها سوى ٤٦ مليون هكتار، أي حوالى ١٩ بالمائة فقط من إجماليها، وأنه يمكن زيادة الموارد المائية السطحية من ١٣٩ إلى ٢٠٢ مليار متر مكعب بالتحكم في فواقد الأنهار، وزيادة المستغل من المياه الجوفية من ١٢ مليار إلى ٢٥ مليار متر مكعب سنوياً[٩]. ويخلص إلى أنه في حال الحكم على الوطن العربي كوحدة، سيكون حجم الموارد الطبيعية، سواء الأرضية أو المائية، كافياً لسدّ حاجات الأمة العربية في المستقبل القريب والبعيد. وينقل سعيد محمد أبو سعدة، عن ورقة للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة وهو إحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية تقديرات أعلى[١٠]. فبينما تذكر المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن مجموع المياه التي يمكن استخدامها في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ تبلغ حوالى ٢٩٣ كلم^3/ سنة، يذكر المركز أن كمية تلك المياه تبلغ ٣٦٥ كلم^3/ سنة. وهذه تزيد بحوالى ٢٥ بالمائة عن تقديرات المنظمة. وهذا مع تقديرات مدير منظمة الزراعة عن الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي وحدة واحدة، تعطي صورة أكثر تفاؤلاً عن احتمالات المستقبل بالنسبة إلى هذين الموردين.

ج ـ النفط

ولعل الوجه الآخر للنفط هو حاجة التنمية إلى أحد العناصر المهمة من عناصر الإنتاج ـ الإنسان والأرض ورأس المال ـ أي تحويله السهل إلى أصل نقدي بالدولار الأمريكي إذ تمثل حصيلة صادرات النفط حوالى ٩٠ بالمائة من قيمة الصادرات العربية في عام ١٩٨٥. والغرض هنا هو حصر هذا المورد وتقديم بعض البيانات الأولية الحديثة عنه قبل البدء لاحقاً بنقد طريقة التعامل معه. ففي أرض الوطن العربي أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من هذه المادة ـ ٥٧ بالمائة ـ كما في نهاية كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٨٧ ـ إذ يبلغ إجمالي ذلك الاحتياطي الثابت في العالم حوالى ٨٨٧ مليار برميل، منه حوالى ٥٠٧ مليارات برميل في المنطقة العربية. وتوزيع هذا الاحتياطي فيما بين الأقطار العربية يضع ٩٣ بالمائة[١١] منه في أقطار قليلة السكان يُشكل سكانها حوالى ١٧ بالمائة من سكان الوطن العربي، ولسنا نتكلم هنا عن حاملي جنسياتها ولا حتى عن العرب منهم، وإنما عن إجمالي خليط السكان فيها. وفي المقابل تفتقر تلك الأقطار إلى عناصر الإنتاج الأخرى القابلة للمزاوجة مع فائض النفط أو حصيلته. ولعل الأهم من الوضع السكاني الحالي هو وضع تصور لمستقبل توزيع هذه الثروة بافتراض ثبات الإحتياطي النفطي وكل من مستوى الإستهلاك ـ ٦٠ مليون برميل يومياً ـ والإنتاج وهي فرضيات تعطي مؤشراً وليست بالضرورة واقعية، إذ إن مستوى الإنتاج للدول الأخرى خارج الوطن العربي كوحدة ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مثلاً، ١٢ مليون برميل/ يوم و٨,٥ مليون برميل/ يوم على التوالي ـ لا يتناسب إطلاقاً مع نسبة ما لديها من إحتياطي. وهذا يعني مزيداً من تركيز تلك الثروة في الوطن العربي في أقطار قليلة السكان على الحافة الشرقية له، ومزيداً من فقدانها في بقية العالم وفي زعامة الكتلتين علماً وقوة. والرسمان البيانيان رقم (١) و (٢) يشرحان تلك التطورات، والجدول رقم (١) يوضح قيمة تلك الإحتياطات بالدولار الأمريكي عند ثلاث فرضيات للأسعار ١٥، ٢٠

---

(٩) حسين فهمي جمعة، المصدر نفسه، المقدمة.

(١٠) أبو سعدة، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١١) انظر: *Oil and Energy Trends*, vol. 12, nos. 10, 12, 16 and 18 (December 1987), and *Oil and Gas Journal*, vol. 85, nos. 28 and 52 (December 1987).

و٢٥ دولاراً للبرميل. ويتضح من الرسم البياني رقم (٢) أن حلول نهاية القرن تعني خروج مناطق العالم الأخرى من سوق الإنتاج وحلول الوطن العربي ـ البلدان المطلة على الخليج ـ وإيران محلها، إذا افترضنا أن الدول الأخرى سوف تنتج نفطاً حتى ينتهي احتياطها، وأن الانتاج سيتوزع بنسبة مساهمة كل قطر في الاحتياطي الثابت. وهذا الوضع لا بد وأن يرتب بعض الحقائق التي لا بد للعالم أن يتعامل معها، والأهم أنه لا بد وأن يرتب بعض الحقائق في التعامل مع مختلف البدائل المحتملة لما لتلك الثروة من أهمية وذلك حال وضع أي تصور لمواجهة عملية البناء التنموي.

جدول رقم (١)
القيمة الإفتراضية لاحتياطي النفط العربي (١٩٨٧)
(مليار دولار أمريكي)

١٥ دولاراً للبرميل	٢٠ دولاراً للبرميل	٢٥ دولاراً للبرميل
٧,٦٠٥	١٠,١٤٠	١٢,٦٧٥

شكل رقم (١)
انتاج واحتياطي نفط العالم ـ ١٩٨٧

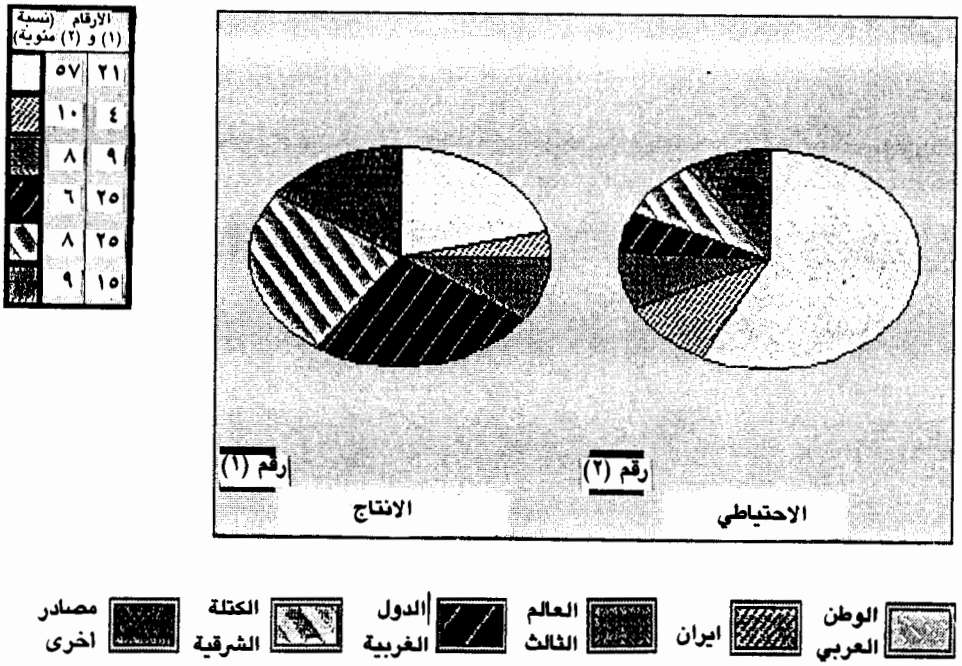

شكل رقم (٢)
التوزيع المرسوم لانتاج النفط
(مليون برميل/ يوم)

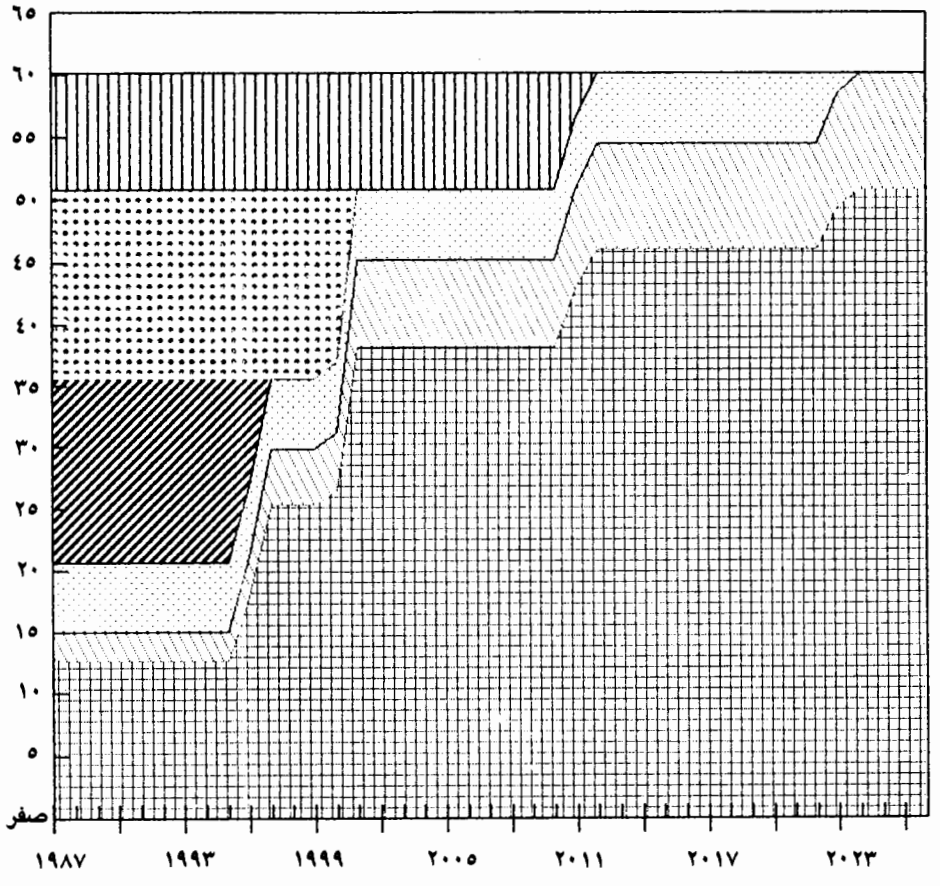

على افتراض الحفاظ على مستويات الانتـاج الحاليـة حتى استنفاد الاحتيـاطي، وعلى أن تغطي الفـرق الأقطار العربية وايران.

٣ ـ التنمية وواقع الحال

التنمية كما تم تعريفها ليست مجرد عملية تراكم كمي موجب في الناتج القومي الإجمالي، وإن كان ذلك مقبولاً في دول العالم المتقدم لأنها حققت ما عداها، فهو غير مقبول في دول العالم النامي تجاوزاً. والتنمية ليست تنمية اقتصادية فقطولكنها نقلة حضارية، إقتصادية، إجتماعية تضمن استمرار حالة التقدم الذاتي بفعل تغيير إرادي واع. والتنمية مشاركة عادلة في الأعباء والمزايا ومشاركة فاعلة في سلطة اتخاد القرار وحرية في الرأي والبحث وإطلاق القدرات دون عقاب أو تعسف أو خوف. والتنمية لا يمكن أن تكون قطرية للغالبية العظمى من الأقطار العربية،ومرحلياً ـ على الأقل ـ يُفترض أن يكون نتاج برامج التنمية القطرية في اتجاه مزيد من الإندماج العربي وليس العكس. وأهم مؤشراتها هو ذلك التحول النوعي في الإنسان هدفها ووسيلتها، وضمان أمنه الفردي والجماعي حاضراً، والأهم إطمئنانه إلى البناء الإيجابي عليه في مستقبله.

وسواء استشهدنا بالظواهر العامة أو ببعض الأرقام أو حتى بآراء المختصين والمتابعين لقضايا التنمية العربية، فإننا نجدها جميعاً تشير إلى حالة من التردي، أو في أحسن الأحوال السكون، والذي يعني التردي النسبي واتساع الهوة بين المتقدمين ومن يحاولون لحاق الركب. ولعل عرضاً انتقائياً لبعض هذه الظواهر والأرقام والآراء يعزز وجهة النظر تلك. ولعل ذكر بعض الأمثلة مفيد. يذكر التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أن التجارة العربية البينية قد حققت إنخفاضاً في عام ١٩٨٥ قياساً على عام ١٩٨٤، وانخفاضاً عن الذروة التي بلغتها في عام ١٩٨١[١٢]. ويقدر حجم التجارة البينية في حدود ٧,٤ بالمائة من حجم التجارة الخارجية للوطن العربي مجتمعاً، وهذا يضعه في المرتبة الثالثة بعد دول العالم المتقدم ودول العالم النامي الأخرى. أما هيكل التجارة الخارجية العربية فهو يتصف بالإختلال الشديد إذ تبلغ صادرات النفط (ومعظمه خام) حوالى ٩١ بالمائة من إجمالي قيمة الصادرات العربية، في حين تشكل السلع الصناعية حوالى ٦٠ بالمائة من قيمة واردات السلع للأقطار العربية، وتمثل واردات الغذاء حوالى ١٨ بالمائة منها. وهذا مؤشر على ضعف العلاقات التجارية العربية، وعلى عجز برامج التنمية من منظور قطري أو قومي عن إضافة بعض التعقيد والقيم المضافة إلى الموارد الأولية، وإلى مقدار التبعية القطرية والقومية العربية للآخرين وهي إحدى معضلات التنمية في عصرنا الحاضر. ويذكر عبد الوهاب الأمين أن مديونية الوطن العربي الخارجية تبلغ حوالى ١٠٤ مليارات دولار عام ١٩٨٦، وأعتقد بأن هذا الرقم لا يشمل الديون العسكرية ولا يشمل الديون غير المعلنة لبعض تلك الأقطار. وان حوالى ٨٦ بالمائة منها تخص أربعة أقطار عربية هي الجزائر ومصر والمغرب والسودان، وتساوي أعباء خدمة الدين حصيلة الصادرات المنظورة لكل من مصر والمغرب[١٣].

أما انتقال الإنسان ـ أهم عناصر الانتاج ـ فدونه حدود عربية هي الأقسى في تقديري، ورغم تميز العربي باللغة والعادات والتقاليد، إلاّ أن عوامل أخرى عملت على الحد من انتقاله إلى دول الاستقبال. وتشير دراسة لعلي الموسى إلى أن النمو في العمالة في دول الإستقبال كان لمصلحة الدول غير العربية منها، وأن معدلات العمالة العربية ـ غير المحلية ـ إلى العمالة الأجنبية كان ١:١ في

---

(١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، تحرير صندوق النقد العربي (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٧)، ص ٢١٢ ـ ٢٢٣.

(١٣) A. Al-Amean, «The External Debt Problem of the Third World Countries,» *IBK Papers*, no. 28 (May 1988), pp. 18-19, Table 4.

الكويت، ٣:١ في البحرين، ٦:١ في الامارات العربية المتحدة[١٤]. ولعل أهم المبررات لمثل هذا التوجه تكمن في ثلاثة، وهي ما يسمى تجاوزاً بالتنمية وهو نمط المشروعات المظهرية المكلفة والتي تناسب قدرات عمالة جنوب شرق آسيا؛ ورخص الأيدي العاملة في غرب آسيا؛ ولأسباب أمنية لحماية الغنى الظاهر قصير الأمد، وهو سبب قاصر. كان هناك تمييز ضد العمالة العربية المسيسة. وضمن التركيبة السكانية الحالية تتكون بعض أقطار الخليج من مجموعة أقليات ليس أهمها السكان المحليين ولا غالبيتها عربية وهو نمط تنمية يهدد هويتها. وأعتقد لو أن الحرب العراقية ـ الإيرانية سارت في غير الإتجاه الذي وصلت إليه، لانعكست تداعياتها السلبية بشكل جوهري على تلك الأقطار.

أما حركة انتقال رأس المال لأغراض الاستثمار المشترك فغني عن القول حال الاتفاقات والمنظمات والمشروعات العربية المشتركة. ورغم خطورة التعميم هناك مؤسسات قطرية وقومية جادة. إلّا أن حجم عملياتها لا يدعو إلى كثير من التفاؤل لتحقيق ما يكفي من التكامل والتعاون العربي. ويشير تقرير حول مناخ الإستثمار في الأقطار العربية لعام ١٩٨٧، إلى أن اجمالي الإستثمارات الخاصة، فيما بين الأقطار العربية، والتي تم الترخيص لها عام ١٩٨٧، قد تراجع بنسبة ٣٦,٩٩ بالمائة عما كان عليه عام ١٩٨٦[١٥]. وتشير نتائج استبيان قامت به مؤسسة لرجال أعمال ومستثمرين عرب إلى أن مناخ الإستثمار خلال العام المنصرم قد تحسن في قطرين عربيين وتدهور في أربعة، وبقي على ما هو عليه في خمسة عشر قطراً عربياً.

ورغم ما ذكرته التقارير حول توافر الأرض والموارد المائية في الوطن العربي، فإن الفجوة الغذائية تتسع بمرور الزمن ولم تحقق تنمية واقع الحال القطري منها، والقومي، أمن القطر أو الوطن الغذائي. وتمثل الواردات من الغذاء كما ذكرنا حوالى ١٨ بالمائة من قيمة واردات الوطن العربي عام ١٩٨٤. ويحدد حامد عمّار حجم تلك الفجوة رقمياً فيذكر بأن نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من القمح ستنخفض من ٤٣ بالمائة عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، إلى ٢٥ بالمائة عام ٢٠٠٠. وستنخفض بالنسبة إلى الأرز من ٧٦ بالمائة إلى ٤٧ بالمائة، وإلى السكر من ٣٣ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة وإلى اللحوم الحمراء من ٨٠ بالمائة إلى ٦٧ بالمائة وذلك خلال الفترة نفسها[١٦]. ونموذجاً لعدم التعاون العربي في هذا الحقل كانت تجربة زراعة القمح في السعودية لتنتج حوالى ضعفين ونصف الضعف حاجتها للإكتفاء الذاتي منه، ويصدر بعض فائضه إلى سهول أوكرانيا في الاتحاد السوفياتي. والمشكلة أن السعودية تفتقر إلى الأيدي العاملة والأراضي الصالحة للزراعة ومخزون المياه وحاجة القمح إلى كميات أكبر منه نتيجة جفاف الطقس. ويذكر محمد علي الدمشاوي أن التوسع في زراعة القمح مبرره سياسة الدعم التمييزية له (إذ تشتريه الحكومة بحوالى ٢,٥ ريال للكيلو مباشرة من المزارع ويبلغ سعر الكيلو واصلاً ميناء جدة حوالى ٧٧ هلله أي ٠,٧٧ من الريال وذلك إضافة إلى القروض الميسرة ودعم البذور وتسهيلات الآلات والمعدات)[١٧]. هذا وقد بلغت المساحة المزروعة بالقمح حوالى ٣٢ بالمائة من المساحة المزروعة وتستهلك ٤٢ بالمائة من

---

(١٤) علي الموسى، «السياسة السكانية ومستقبل التنمية،» ورقة قدّمت إلى منتدى التنمية، البحرين، ١٩٨٥ (ورقة غير منشورة).

(١٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٧** ([د.م.: د.ن]، ١٩٨٨)، ص ٣٠ ـ ٣٥.

(١٦) عمّار، «العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية،» ص ١٧.

(١٧) محمد علي الدمثاوي، «السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية: الانجازات ـ الملامح ـ قيود التوسع (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت، شباط/ فبراير ١٩٨٧.

مصادر المياه المتاحة للزراعة. ويضيف سعيد محمد أبو سعدة أن اتخاذ قرار بـزراعة الحنطـة في منطقـة جافـة يتطلب توفـير ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ طن من المياه لإنتـاج كل طن من الحنطـة[١٨]، أي أن النتيجة ليست عدم إستفادة من فائض عمالة ومياه عربيـة فقط، ولكن تصديـر جزء من مخـزون النفط في شكل دعم لزراعة قمح للتصدير ومخزون شحيح من المياه من صحراء الجـزيرة العـربية إلى أوكرانيا. وهذا مجرد مثـال على غيـاب التخصص بحكم المزايـا النسبية وانعـدام الإستخدام الأمثل لجانب من الموارد، وهدر لجانب آخر منها.

وتشير دراسة أعدت من قبل حكوميين كبار في الولايـات المتحدة، ونشرهـا مركـز الدراسـات الـدولية والإستـراتيجية في واشنطن، إلى أن المـاء، وليس النفط، سيكون مصـدر القلق الرئيسي في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٠، وأن مواجهته تتطلب تعاوناً سياسياً واقتصادياً كبيـراً لا يوجـد أمـل كبير بتحقيقـه[١٩]. وبغض النظر عن وجـود باعث سيـاسي وراء التقـريـر، أو بـاعث سيـاسي اقتصادي وراء خطة أنابيب السلام التركية لتزويد جزء من الشرق العربي وأقطـار الخليج بـالمياه بتكلفـة للمشروع تبلغ ٢٠ مليـار دولار، فهي تصلح مؤشـراً حول ضرورة التعـاون العربي، ورفـع القدرة التفاوضية تجاه الغير، ووقف الهدر في ذلك المورد.

أما الإنسان وموقعه في تنمية الأمر الواقع فهو لا يحتل أول سلم الأولويات في دوره أو تلبيـة حاجاته الدنيا والعليا. ورغم أن إحصاءات التقرير الإقتصادي العربي الموحد تشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإنسان العربي يبلغ حوالى ٢٠٠٠ دولار، وهو معدل يفوق الكثير من الدول النامية واللاحقة لركب التقدم، إلّا أن هناك ثلاثة محاذير تقلل من أهميتـه. أولها: ان النمط التقليدي ـ نمط المنظمات الدولية ـ للحسابات القـومية لا يصلـح للدول أحـادية مصـدر الدخل الذي يتحصل من استهلاك أصل زائل. ولا بد والحال كذلك من حساب معـامل حجم كبـير لستة أقطار نفطية عربية هي أقطار مجلس التعـاون الخليجي، التي يساهم نـاتجها المحـلي بحوالى ٤٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العربي لعـام ١٩٨٥، ومعامـل أصغر لثـلاثة أقطـار أخرى هي العـراق وليبيا والجزائر. والنتيجة أن متوسط نصيب الفرد العربي أقل بكثير مما تظهره الحسابات القومية المنشـورة، وكذلـك مستواه المعيشي من منظـور تنموي طـويل المـدى نتيجة الشـك في استمـراره؛ وثانيها: ان طبيعة توزيع الناتج المحلي على افتراض قبول أرقامه تعطي حوالى ٧ بالمائـة من اجمالي سكان الوطن العربي حوالى ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي العربي. وحقيقة الأمر أن هذا المتـوسط في حال تقسيمه يضـع الإنسان العـربي في بعض المناطق تحت خط الفـاقة، وإنسـان آخر فـوق خط التخمة. ولا مجال والحال كذلك لقبول المتوسطات كمؤشرات على مستوى معيشة الإنسان العـربي؛ وثالثهـا: ان نصيب الفرد من الناتج المحلي القطـري تعامـل مع متـوسط حسابي بسيط لا يعكس بأي الأحوال حقيقة توزيع الدخـل في ذلك القطـر. وقد يؤدي حسـاب مؤشر توزيـع الدخـل ـ مثل مؤشر جني ـ إلى انطباع مختلف تماماً يظهر مدى استئثار القلة بالدخل والثروة وبالتبعيـة والنفوذ والاستحواذ على ثمرات التنمية وتوزيع أعبـائها. وقـد نصل إلى نتيجـة مؤادها أنـه إلى جانب مـا نعرف عن قصور تنمية الأمر الـواقع لكثـير من الحاجـات الأساسيـة ـ غذاء وملبس وسكن وحـد أدنى من التعليم والخدمة الصحية ـ في الأقطار غير الغنية، هناك معلومـة إضافيـة لا نعرفهـا عن حالات مشابهـة في أقطار تبـدو غنية، أو أن ضمـان استمرار الحـال مع زوال أصـل محدود دون

---

(١٨) ابو سعدة، **تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي**، ص ٤١.

(١٩) «Crying Out for Water in Desert,» *Financial Times* (29 February 1988).

إبداله بمصدر متجدد قد يقود إلى تلك الحالة. أما الحاجات العليا ـ حق إبداء الرأي والمشاركة في القرار السياسي وحرية البحث مثلاً ـ فهي قضايا تجمع السلطة في الأقطار العربية على عدم تبنيها وإنْ تفاوتت درجاتها. وهذا التوجه، إلى جانب كونه يزيد من تفكك الجبهات الداخلية ونزوع الأفراد إلى التطرف، ويدفع إلى سلطة اتخاذ القرار أقل البشر التزاماً وقدرة وأكثرهم عنفاً عند الضرورة، فهو لا يساهم أيضاً بشكل إيجابي في صناعة الإنسان الذي يحترم ذاته وقدراته ويكون صالحاً لعجينة التنمية الأمنية. بل على العكس من ذلك يقوض هذه الاحتمالات، ويجعلنا، قطرياً وقومياً، عرضة للتخلف المطلق أو النسبي في الصراع من أجل التقدم. فالإنسان القاصر والمرعوب دائماً لا يرجى وراءه إبداع وبناء. ونظرة على تقرير منظمة العفو الدولية تعطي انطباعاً غير مشرف عن حال الإنسان في وطننا العربي، وتفوقنا من حيث عدد الصفحات وعدد المعتقلين ونماذج وأنماط معاملة السجناء[٢٠].

والأمن الفردي والقطري والقومي مستباح رغم كثرة إتفاقاته والتغني به وهدر الموارد في الصرف على أجهزة الأمن ونفقات التسلح. فمن ارتفاع معدلات الجريمة الموثق منها وغير الموثق، إلى الصراع الاجتماعي والسياسي الطائفي والديني والعرقي وحتى الحروب الأهلية، إلى صراع الحدود بين الأقطار العربية والذي يتطور بين الحين والآخر إلى نزاعات مسلحة، وإلى استباحة الأمن العربي، ونماذجه كثيرة مثل احتلال لبنان، ضرب المفاعل النووي العراقي، ضرب مقر المنظمة في تونس، حرب السنوات الثماني بين العراق وإيران، وانقسام العرب في وقوفهم مع أي الأطراف، إلى اغتيال رموز عربية مثل «أبو جهاد» و «ناجي العلي».

أما النفط العربي فقد احتاج تصحيح أسعاره إلى حرب ذهب ضحيتها من ذهب وذلك عام ١٩٧٣، واحتاج التعديل الثاني إلى ثورة شعبية على حافة أكبر مخزون للنفط في العالم (٦٤ بالمائة من الإحتياطي الثابت). ومنذ التاريخ الأول، ورغم زيادة أسعار النفط بأربعة أضعاف في المرة الأولى وثلاثة أضعاف في الثانية، إلّا أن الصراع كان على أشده بين العرب أنفسهم، داخل الأوبك، للحصول على مزيد من الحصص، لحاجة لا يبررها منظور تنموي، وأدت إلى نمو موجب كبير في الزمن القصير وتنمية سالبة. والنتيجة أن برميل النفط، فقد منذ عام ١٩٨١ حوالى نصف سعره النقدي، وحوالى ثلاثة أرباع سعره الحقيقي مقوماً بقيمته الشرائية للسلع المصنعة. ومعنى ذلك أننا لا بد وأن ننتج المزيد من النفط للحصول على كم أقل من الإيرادات وكم أقل من السلع لتلك الإيرادات. وعلى العكس من ذلك كان أهم بنود استراتيجية وكالة الطاقة الدولية المعلنة، وذلك عند إنشائها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤، الحصول على أكبر قدر من النفط بأقل الأسعار وذلك عندما تشح الإمدادات النفطية قبل نهاية القرن، ونجحت باستخدام كل الوسائل، المشروع منها وغير المشروع، في تحقيق تلك الغاية. ومستقبل النفط يحمل احتمالين، إما كشف بديل له كطاقة، وهذا سوف يصيب المنطقة العربية و٩٠ بالمائة من قيمة صادراتها نفط بمفاجأة غير سارة، أو تصبح المنطقة العربية الوحيدة الحاضنة للنفط بما يعنيه ذلك من إحتمالات الصراع عليها. والإحتمالان يجب أخذهما على محمل الجد، إذا كان لا بد من التفكير من منظور تنموي طويل المدى وسليم، وهذا على أي الأحوال ما لم يحدث حتى الآن.

وحتى لا يأخذ تقويم تنمية الأمر الواقع بعداً شخصياً أو إجتهاداً فردياً، أستعير هنا خلاصة جدل يتبناه محرر ندوة حول التنمية المستقلة شارك فيها ستة عشر مختصاً عربياً وتبناها

---

(٢٠) **تقرير منظمة العفو الدولية** (لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، ١٩٨٧).

مركز دراسات الوحدة العربية. ويذكر نادر فرجاني في المقدمة، أن الندوة اتسمت بقدر من المعاناة يفوق الحد المعتاد في المنتديات العربية الجادة[٢١]. ويرجح أن ذلك يعود إلى ثلاثة عوامل يهمنا هنا أولها وثالثها. أولها، كان الإحساس بتسارع التردي في التنمية على المستويين القطري والقومي في السنوات الأخيرة، وسيادة التوقعات باستمرار هذا التردي في المستقبل المنظور؛ وثالثها، كان خفوت الأمل في توافر البنى الإجتماعية والسياسية القادرة على تحمل نطفة الخلاص وأن تنميها، وتنمو بها، على درب التنمية المستقلة في الوطن العربي. وعلى الرغم من اعتقادي بأن التنمية المستقلة التي قصدها الباحثون ليست قضية مطلقة وإنما قضية نسبية، فهناك في الأدبيات الاقتصادية الحديثة ما يثبت أن العالم يسير نحو مزيد من التبعية المتبادلة بشكل مباشر ـ نمو التجارة الدولية ـ أو بشكل غير مباشر ـ أثر السياسات المحلية في بعضها البعض ـ إلّا أن تعديل الإختلالات الهيكلية في تلك العلاقة وتخفيف حدة التبعية وزيادة معدلات التبادل البيني تصلح هدفاً لتلك التنمية.

خلاصة: يبدو أن استخدام مصطلح التنمية شائع، وقد تقودنا الممارسة الفعلية إلى حكم يقبل أو لا يقبل نسبته إلى ذلك المصطلح. وفي محاولة للتمييز بين الأُمنِيَة وما يسندها من تراكم كمي وحجة، كانت عملية المراجعة للتجربة العربية في التنمية من منظور قومي بشكل ظاهر، ومن منظور قطري بشكل ضمني. وكانت الخلاصة أن تجربة التنمية العربية غير مشجعة ولا يدعو مستقبلها إلى الكثير من التفاؤل، وتقديري أن الهامش بين التصريح السياسي والالتزام السياسي بمتطلباتها سيظل منحازاً لمصلحة مزيد من القطرية، وسيظل على المستوى القطري دون مستوى الوعي الكافي، ومحكوماً بقضايا المدى القصير وردود فعلها.

بهذا العرض، نكون قد غطينا ـ إجتهاداً ـ الشق الأول من موضوع المحاضرة أي التنمية من أرض الواقع، والغرض هو تشخيص الأرضية التي يفترض أن تحمل بذرة العمل لأي نهج، ونستطيع بذلك عرض اجتهادنا ـ ضمن محاذير أخرى ـ لحدود التغير العام الناتج عن الدعوة إلى نهج جديد. ومدخل القسم الثاني سيكون بالتبعية مبنياً على خلاصة القسم الأول، أي أن التحول من القطاع العام إلى الخاص، والعكس، ليس تجربة بمعزل عن الظروف المحيطة بها، ولا يمكن الحكم على الأثر الإيجابي لها في التنمية دون مناخ عام ملائم يرعاها. وضمن المناخ العام الذي ناقشناه لا بد وأن نقصر أفضل توقعاتنا على تحسن جزئي وليس تحولاً في مسار التنمية.

ثانياً: دور القطاع الخاص في التنمية

١ ـ اختيار النهج

خلصنا من القسم الأول إلى أن التحول إلى القطاع الخاص لن يكون حلاً لمعضلة التنمية العربية ولكنه مطالبة بتحسين أداء قد تؤدي غرضها أو لا تؤديه. ولإلقاء بعض الضوء على مدى القناعة والإلتزام السياسي به لا بد أولاً من إلقاء بعض الضوء على تاريخ الوطن العربي المعاصر ودور أحداث هذا التاريخ في تبني هذا النهج أو ذاك. فقد ارتبط النهج الإقتصادي لهذا القطر أو

---

(٢١) نادر فرجاني [وآخرون]، **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٢.

ذاك ـ أو القانون الإقتصادي العام ـ بنمط القيادة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية.

فالأقطار التي ارتبط نظامها السياسي بالنمط التقليدي، أي وراثة القيادة السياسية، احتفظت بالنهج الاقتصادي ظاهراً دون تغيير جوهري، وتبنت النهج الرأسمالي. ربما بالدرجة الأولى لأن التغيير في الإتجاه الآخر شعار المعسكر الآخر، وتغيير بهذا الحجم تنازل يطرح عملية التغيير السياسي ويغير في موازين التحالف السياسي الداخلي. وتحويل بعض المؤسسات الذي تمّ إلى القطاع العام، أو قيام القطاع العام بإنتاج وتسويق بعض السلع والخدمات في تلك الأقطار، حدثا إما لعدم الرغبة أو لعدم القدرة لدى الآخرين على القيام بذلك، أو نزولاً عند ضغوط سياسية، وأكثر تحديداً في حقبة المد السياسي للمعسكر العربي الآخر.

أما تلك الأقطار التي تبنت النهج الاشتراكي فهي تلك الأقطار التي حدثت فيها مقاومة شديدة للقوى الإستعمارية، أو تغيير عسكري لنظام الحكم التقليدي. وقد تبنّت نهجاً مغايراً لنهج الدول الإستعمارية ونبذت نظام الملكية الخاصة للشك في ارتباط كبار الملاك والرأسماليين بالمستعمر أو نظام الحكم التقليدي، وارتبطت أنظمة الحكم الجديدة ـ شعاراً على الأقل ـ بالأغلبية.

وفي كلتا الحالتين لم تكن القناعة في النهج من وحي القدرة على تحقيق التنمية من المنظور الذي تحدثنا عنه في بداية القسم الأول هي الحكم في ترجيحه. لقد كان النهج في معظم الأحوال خياراً سياسياً بحتاً وكذلك كان التعديل فيه جزئياً أو كلياً. ولعل تجربة مصر في السبعينات مثال على تلك التحولات. وسيادة نهج يتراوح ما بين دور مطلق للقطاع العام أو العكس أو ما بينهما على اختلاف درجات المشاركة، يحتاج إلى أكثر من سياسي أو قيادة سياسية أو مجموعة من العسكريين لفهم تجارب العالم الناجحة في النهجين والسياق التاريخي لها والقوى الفاعلة فيها ومعرفة تفصيلية بالظروف الذاتية، ورغبة في التضحية وإنكار الذات.

ولعل أطرف ما ذكر حول استعارة تاريخ أمم أخرى تحت وهم وحدة التاريخ العالمي دون مراعاة للسياق التاريخي الذي نشأت فيه التجربة والتغيرات السائدة حينها، ما ذكره عادل حسين عن استعارة حتى الألقاب، إذ يذكر «فنحن بعد أن نطلق على رجال أعمالنا إسم برجوازية نبدأ في محاسبتهم باعتبارهم برجوازية فعلاً، ونبدأ في التساؤل لماذا فعلوا كذا ولم يفعلوا كيت وفق السيناريو المتوقع، أي السيناريو الغربي! وحين يصيبنا الإحباط نبدأ في استخدام أوصاف إضافية لتحديد صفة رجال الأعمال هؤلاء، فهم أحياناً «برجوازية عميلة» وأحياناً «برجوازية رثة» وأحياناً «برجوازية طفيلية»... الخ. وهذه النعوت كلها مركبة تركيباً غير منطقي، فأنت حين تطلق على شخص صفة أو تشبيهاً ما، تقصد الدلالة على مضمون معين فإذا خلعت عليه صفة الأسد فأنت تقصد الدلالة على شجاعته مثلاً، وإذا ثبت بعد ذلك أنه ضعيف أو جبان، فلن تقول إنه أسد جبان، ولكن ستنزع عنه صفة الأسد أصلاً، ستقول إنه فأر أو تصفه مباشرة بما يستحقه»[٢٢].

وأعتقد أن هذه حقيقة بشكل عام على معظم تجاربنا سواء نسبت إلى هذا النهج أو إلى ذاك، فالعيب ليس بالضرورة في النهج، وإنما في الإنسان الذي يتبناه شكلاً، وفي الظروف والمعطيات المتوافرة. وعلى أي الأحوال نجح النهج الرأسمالي، «سيادة القطاع الخاص»، في الوصول بالحضارة الغربية إلى ما وصلت إليه رغم أنه تميز باستغلال الشعوب الأخرى؛ ونجح النهج الإشتراكي «سيادة القطاع العام» في تحقيق تنمية مميزة في كل من الاتحاد السوفياتي، الغارق في التخلف النسبي، والصين الشعبية وهي البلد الذي باع فيه البشر أطفالهم تحسباً من موتهم

---

(٢٢) حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، ص ١٤.

جوعاً. وفشل النهجان في تحقيق القدر المطلوب من التحول التنموي في الوطن العربي، وإن تحقق نمو هنا وهناك حقيقي في جزء منه، وغير حقيقي في جزئه الآخر مثل ما حدث في اقتصادات النفط، والسبب أنه في الحالتين لم يكن قرار قناعة وإنما كان خياراً سياسياً لا يتعداه إلى فهم متطلبات التنمية، يحوله إلى إرادة سياسية واعية وملتزمة. ولعل هذا هو التحفظ الثاني بعد تحديد مضمون التنمية السائد في الوطن العربي في القسم الأول، وبالتبعية حدود دور القطاع الخاص عند قياس أدائه العام أو أثره في التنمية. وهذه دعوة إلى النظر في النهج دون تحيز مسبق وتصور أن التحول ليس غاية أو هدفاً يحقق ما يعجز السحر عن تحقيقه. ودراسة كل حالة على حدة من حيث الأداء المالي والأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي قد يعطي مردوداً أفضل بدلاً من الإستمرار في ممارسة التجربة والخطأ بالانحراف ١٨٠ درجة.

٢ ـ دور الايديولوجيا ومرحلة التقدم في تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص

وحقيقة العالم الذي نعيشه، تجعله عالماً محكوماً من ايديولوجيتين يفرق بينهما صراع للمصالح يسخن ويبرد ضمن حدود ولكنه لا يختفي. وتقع دول العالم الثالث ضمن هذا الصراع، فتتأثر به كثيراً ولا تؤثر فيه سوى بالقليل. وقد يأخذ هذا الصراع، ظاهراً، نزاعات مسلحة وغير مسلحة ـ بشكل مباشر وغير مباشر ـ وقد تنتهي تلك النزاعات ضمن حدود معلومة من الوقت، ولكن يبقى الصراع الايديولوجي هو صراع المصالح والنفوذ بعيد المدى. والدعوة إلى أي من الايديولوجيتين يجب ألا نفترض براءتها عندما تأتي من أي من المعسكرين، ففيها الكثير من عدم الفهم بخصوصيات ومجتمعات العالم الثالث، وفيها الكثير من فن التسويق والتشويق بهدف إلحاقها بركب ايديولوجيتها. ولا يعني ذلك التطرف ورفضهما جملة وتفصيلاً، ولكنه يعني أخذ خصوصية تلك المجتمعات في الإعتبار، وإعمال قوى العقل في القبول والرفض لما يستهدفنا منها. وما دام موضوعنا هو دور القطاع الخاص في التنمية، فمن الواجب الوعي بأن حماس المؤسسات الدولية لمثل هذا التحول ليس بالضرورة حماساً فنياً يعرف ما هو تماماً صالحاً وتماماً طالحاً لدول العالم الثالث والوطن العربي جزء منه[٢٣]. ففيه بعض من عدم الفهم، وبعض من ممارسة التجربة والخطأ، وبعض من الوعي بأهداف الدول التي تساهم في الحصة الأكبر في تلك المؤسسات. ورغم نفي السيد وليم ريري نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل والتنمية لتلك العلاقة، إذ يذكر «ان من الخطأ أن نتصور ـ كما يفعل الكثيرون في اعتقادي ـ أن ما تلقاه المؤسسة من دعم قوي من جانب بلدانها الأعضاء هو انعكاس اللون السياسي لبعض الحكومات الغربية، أو لنصيبها في ملكيتها. فالإعتراف الجديد بأهمية القطاع الخاص في التنمية أكثر عمومية ونحن نجده في كثير من البلدان في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية»[٢٤]. إلاّ أن الحياد يتطلب معاونة الدول في البحث عن نصيب القطاع الخاص والعام في مشروعاتها بحساب إحتمالات النجاح في تحقيق أهداف تنموية وليست بالضرورة مالية فقط ـ وذلك دون تحيز سوى لاحتمالات تنمية أفضل. ولعل تجارب اليابان وكوريا الجنوبية في تبني بعض الصناعات والمشروعات الأساسية من قبل القطاع العام في أول مراحل التنمية، ثم تحويلها رابحة منتجة

---

(٢٣) فرجاني [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٧.

(٢٤) وليم ريري، «التنمية من خلال القطاع الخاص،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٢، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٣.

وضمن ضوابط عامة إلى القطاع الخاص، تجارب تستحق الإحتذاء ضمن وصفة المؤسسات الدولية[٢٥]. وفي تجربة حديثة لكوريا الجنوبية، وهي المثال في العالم الثالث الذي يشار إليه في نجاح النهج الرأسمالي في تحقيق معدلات تنمية عالية، كان تحويل خمسة بنوك كبرى من حكومية إلى القطاع الخاص في بداية الثمانينات محكوماً بشروط تكاد تبقيها قطاعاً عاماً[٢٦]. فقد اشترطت الحكومة ألّا تمتلك أي جهة أكثر من ٨ بالمائة من أسهم أي من تلك البنوك، واشترطت موافقة وزارة المالية على منح قروض للشركات الكبرى من قبل البنوك وقرارها نهائي، واشترطت قيامها بتعيين رئيس البنك. وما زالت الحكومة تستخدم سلطتها في التحكم بتوزيع التمويل لخدمة برامجها التنموية وهذا أقرب إلى التخطيط المركزي منه إلى تحكيم قوى السوق. ورغم كثرة ما قام به البنك الدولي من النصح والمساعدة في الدراسة والتسويق والتمويل والمساعدة الفنية في تحويل مؤسسات القطاع العام إلى الخاص، لم تشر ماري شيرلي ـ وهي إحدى اقتصاديي البنك الدولي ـ في مقالة لها إلى حالة واحدة تستحق النصح، بالعكس[٢٧]، وعلى أي الأحوال، فإن الدعوة إلى حيادهم دعوة إلى مثالية لا أظنها واقعية ولا أظنهم سوى من البشر. ورغم أنهم يستخدمون أمثلة عن كفاءة الأداء بعد التحول ـ ولم تذكر أمثلة لحالات معاكسة ـ إلّا أن كفاءة الأداء محكومة بزيادة الإنتاج. وقد يزيد الإنتاج نتيجة المرونة في اتخاذ القرار أو الإستخدام الكثيف لرأس المال على حساب العمالة، أو القدرة على استعمال كم أكبر من القطع الأجنبي، ولكن قد لا يكون الإنتاج أساسياً للبلد، وقد يترتب عليه معدلات أكبر من البطالة وكلفة اجتماعية سياسية، وقد لا يكون التقيد بالنظم ومعايير التلوث ذلك التقيد الكامل. أو بمعنى آخر قد يكون أداءً مالياً أفضل ولكنه أداء اقتصادي واجتماعي أقل كفاءة، وتكون مساهمته أو محصلة مساهمته في عملية البناء التنموي سالبة، على الرغم من مساهمته ايجاباً في التراكم الكمي للناتج المحلي، أي في عملية النمو.

والنتيجة الأخيرة لا تُحسب على الدول المتقدمة التي بلغت ما بلغته من مراحل التقدم، فعندما تدعو حكومة تاتشر في بريطانيا إلى إعادة تحويل «الخطوط الجوية البريطانية» أو «بريتش بتروليوم» إلى القطاع الخاص فهي تتكلم من واقع مختلف تماماً. فلو حققت أي من الشركتين نمواً موجباً في أدائها المالي فإن ذلك معظم ما تحتاجه بريطانيا للإدعاء بأنها حققت معدلات تنمية موجبة. فقد حققت بريطانيا عملية بناء الإنسان وترتيب حقوقه وواجباته الدنيا العليا، وبناء البنى الأساسية، ومستوى التقدم التقني، ووحدات الإنتاج السلعي والخدمي، ومستوى التشبع والفهم ونتاج التجربة للفلسفة الاقتصادية السائدة في ظل نظام السوق... الخ. وأي تراكم كمي إنما يزيد من حركة التراكم النوعي على ما تقدم سواء بشكل مباشر داخل الشركة أو بتخفيف الدعم أو زيادة حجم الوعاء الضريبي لمصلحة الحكومة. إلى جانب أن أداء تلك الشركات يظل محكوماً بنظم

---

(٢٥) بول صمويل، «التحويل إلى القطاع الخاص والقطاع العام،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٢، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٤٣. ويذكر كيف تولّت حكومة كوريا الجنوبية الصناعات الأساسية مثل تكرير النفط والحديد والصلب وصناعة الآلات، ثم باعتها للقطاع الخاص حالما تحققت ربحيتها، واستخدمت الأموال لتمويل الصناعات الأخرى.

(٢٦) انظر مثلاً: *Far East Economic Review* (21 August 1986), p. 66.

(٢٧) Mary Shirly, «Promoting the Private Sector,» *Finance and Development* (March 1988), p. 43.

وتحت العنوان الرئيس للمقالة «الترويج للقطاع الخاص،» تذكر الكاتبة انه بتعاون الحكومات الأعضاء يقوم البنك الدولي بالمساعدة بغرض تقوية دور القطاع الخاص.

وقوانين مستقرة ومحترمة في معظم الأحوال ـ مراقبة الاحتكار مثلاً ـ الأمر الذي يخفف كثيراً من إحتمالات الإنحراف التـي قد تؤثر سلباً في مساهمة الشركة أو الشركات في عملية البنـاء التنموي. ومن جانب ثالث، تأخذ العمليات في الإتجاهين في الدول المتقدمة مداها عـلى مستوى الجـدل الفني والجدل العام. والمناخ العام يساعد على مثل هذا الجدل، وجماعات الضغط تأخذ حريتها في موازنة المزايا والتكاليف، ومستوى الوعي يحرك الجميع للدفاع عن مصالحهم وذلـك عند بحث كـل حالـة عـلى حدة. ونقـابات العمـل والفنيين عـلى مختلف تخصصاتهم، ومجلس المـدينة أو الحي، وعـامة الناس، الأمر الذي يعني أن لكل قـرار خطأ كلفـة. ومن الصعب جداً أن يكـون القرار هـو مجرد ركوب موجة أو نزوع إلى رغبة فرديـة تملك سلطـة القرار. والـوضع في دول العـالم الثالث يختلف جوهرياً، قياساً على ما تقدم، الأمر الذي يجعل المقابلة بين العالمين واستخـدامها حجـة للدعـوة، قضية ليست ذات معنى كبير.

ومـع ذلك هنـاك في العالم الأول من يعتقـد بوجـود بعض المـزايـا للقطـاع العـام في بعض المجالات، مثل الخدمات الأساسية وحصوله على تكلفة أرخص في التمويل لانعـدام المخاطر الأمـر الذي يخفض من تكلفة المشروع، كما أن هناك حدوداً في بعض الحقول لقدرة القطاع الخـاص على التوسع[٢٨]. ويضيف آخرون أن هناك فروقاً رئيسية في مبررات وحدود التحول إلى القطـاع الخاص حتى بين الدول المتقدمة ذاتها، وهي تعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف النظم والقوانين[٢٩]. ويـلاحظ من ذلـك أن مرونـة الشركات الفـرنسية المؤممـة في عهد الاشتـراكيين أكثر، في الإدارة ونسبـة المساهمة والقدرة في الحصول على التمويل ومقاومة الضغط السياسي، منهـا في بريطانيا. وبالتبعية فإن الحجج والأهداف والنتائج تختلف حتى بين الدولتين المنتسبتين إلى العالم الأول.

ولا بـأس، بعد مـا تقدم، أن نلقي نظـرة على التجـربة الأم في عمليـة التحـول إلى القطـاع الخاص، التي يقول فيها الرئيس ريغان في مقدمة تقريـره الاقتصـادي لعام ١٩٨٨ «أن العـالم من القارة إلى القارة ينظر بالتقدير والإعجاب لمزايـا التحول إلى القطـاع الخاص، والحـد من دور الحكومـة». وتقدم إيما روتشايلد تقويماً للتجربة الأمريكية في عقد الثمانينات أو تجربة ريغان، وتقول مـا ملخصه أن التجربة لم تنجح لمبررات ثلاثة رئيسية: **أولها**، أن التقرير الاقتصادي، الـذي يغطي الفتـرة حتى عام ١٩٨٧ ويتكلم عن أطول فترة رواج اقتصادي منـذ الحرب العـالمية الثـانية، لم يكن دقيقـاً في تقدير كشف إنجازاته. فالتقرير يذكر أن مستويات المعيشة الحقيقية محسوبة بالإرتفاع في نصيب الفرد من الناتج القومي قد بلغت ٣,٢ بالمائة في السنة، وأن معدلات التضخم قد هبطت من رقمين إلى حوالى ٤ بالمائة سنوياً، وأن فرص العمل الجديدة ازدادت بحوالى ١٥ مليون فرصة عمل. ولكن بحساب معدل نصيب الفرد منذ نيسـان/ ابريـل من عام ١٩٨١، أي بـداية تسلم ريغـان للحكم، نجد أن الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج القومي كانت ١,٨ بالمـائة في المتـوسط مقابـل ١,٩ بـالمائـة في المتوسط للفتـرة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠. وان معدل التضخم كـان ٤,٦ بالمـائة في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٨٢ ولم يكن برقمين كما يذكر التقريـر. وان فرص العمل الجديدة منذ بداية حكم ريغـان كانت ١٢,٢ مليـون فرصـة، حوالى ٩٣ بـالمائـة منها فـرص في أعمال ضعيفـة الإنتاجية وذلك مقابل ٥٨ بالمائة من النـوعية نفسهـا ضمن فرص العمـل الجديـدة في عهد كـارتر

---

(٢٨) انظـر مثـلاً: Charles B. Blankart, «Limit to Privatization,» *European Economic Review* (1988), pp. 346-351.

(٢٩) انظـر مثـلاً: Soul Estrin and Virgine Perotin, «The Regulation of British and French Nationalized Industries,» *European Economic Review* (1988), pp. 361-367.

للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠؛ **وثانيها**، ان ما ذكر من مبادىء لتلك السياسة في التقرير الاقتصادي الأول للحكومة من ضرورة خفض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لم يتحقق، بل على العكس من ذلك ازداد دور الحكومة وأثرها نتيجة تفاقم مديونيتها الناشئة عن زيادة نفقاتها لأرقام قياسية وهذا ينسحب على الداخل والخارج؛ **وثالثها**، ان التكلفة الاجتماعية والسياسية كانت كبيرة لتحقيق لا شيء تقريباً[٣٠]. ومن مؤشراتها أن هناك ٣١,٣ مليون أمريكي دون تأمين صحي، وأن معدل وفيات الأطفال في وسط حي هارلم في ولاية نيويورك أعلى من مثيله في ماليزيا، وأن هناك ١٢,٣ مليون طفل أمريكي يعيشون حالة فقر، و٢٨ ألف دون مياه جارية في جزء من الباسو و٥٣ ألف شخص دون شبكة مجاري، وتحيز السياسة لمصلحة من يملكون في السياسة الضريبة باعَدَ من توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. وتضيف الكاتبة أن مثل هذه التكاليف لم تكن حكراً على الولايات المتحدة وإنما أرادت نشرها من خلال المؤسسات الدولية ـ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ ومثال ذلك ما حدث في المكسيك من تخفيض الاستثمار الحكومي في التعليم والصحة وما حدث في سري لانكا من تخفيض دعم المواد الغذائية، تحت ضغوط هاتين المؤسستين.

وينتهي ملخص جزئي لتقويم الكاتبة لسياسة التحول إلى القطاع الخاص ونقد التجربة في معقلها. ولسنا هنا نتبنى رأي الكاتبة، ولكن ما تذكره من حجج وأرقام ـ ويذكره آخرون ـ يجعلنا على الأقل نتردد في إصدار شهادة نجاح مطلق لتلك السياسة في معقلها، ناهيك عن تبنيها وتجربتها في ظروف مخالفة دون إعمال قوى الفكر فيما لها وعليها.

٣ ـ دور القطاع الخاص من خلال بورصات الأوراق المالية

عودة مرة أخرى إلى التنمية، لقد كان ابتداع أسواق المال محاولة من الفكر الرأسمالي للتوفيق وتسهيل مهمة صاحب الفكرة والمشروع في الحصول على تمويل من صاحب فائض الأرصدة النقدية. وانعكاس هذا التزاوج على استخدام أفضل للموارد الأخرى المعطلة بما يترتب عليه من عمالة أعلى ودخل أكبر. واختصت أسواق المال بالتمويل، طويل ومتوسط الأجل، سواء في شكل شركة أياً كان انتاجها، أو شكل سندات حكومية وبخاصة لتمويل مشروعاتها المختلفة. ويفترض أن تكون محصلة العائد المتوسط في تلك الأسواق، باختلاف طرق حسابه، أعلى من الاستثمار المضمون في شكل ودائع على فترة معلومة من الزمن. وإمعاناً في إغراء المدخرات الخاصة في تمويل التنمية، وحتى لا يقف عامل الوقت وحتمية انتظار حامل السند أو السهم عائده السنوي أو انتهاء عمر المشروع، ابتدع نظام تداول تلك الأوراق بشكل يومي، بسعر موحد ومعلوم، مع ضمان سيولتها بغض النظر عن السعر الذي يتغير بتغير الهامش بين سعر البيع وسعر الشراء تبعاً لحالة النشاط في السوق. ولضمان حقوق حامل السهم فرضت قيود على التداول غير المشروع، وأنماط للإفصاح عن المعلومات، وأدوات لقياس الأداء، وحقوق للرقابة والتفتيش. والغرض هو ضمان حقوق الأفراد وحماية إحدى القنوات المهمة لتمويل التنمية. ولم تتطور بورصات العالم دفعة واحدة، فقد بدأت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا فيما يشبه المقاهي ولكنها تطورت مع مرور الزمن وأصبحت احد معالم الدول المتقدمة ومؤشرات لأداء اقتصاداتها واجتذبت أموالاً محلية، وبشكل متزايد خارجياً. ويفترض من هذا المنظور أنها أدت دورها في تسريع التنمية في تلك الدول ولم يكن ابتداعها ضمن النهج الرأسمالي في التنمية دون جدوى.

---

(٣٠) انظر مثلاً: *New York Review* (June 1988), pp. 46-53.

ولكن، لكي تصل أسواق المال تلك إلى ما وصلت إليه في خدمة دولها في ظروف مختلفة والتطور معها أحياناً، فقد مرت بتجارب مريرة وأليمة[٣١]. وقد أفرزت أزمة عام ١٩٢٩ شبكة القوانين والأنظمة التي تحكم العمل في بورصات العالم المتقدم في زمننا الحاضر. ومع ذلك فقد نسي العالم الدرس لبعض الوقت رغم التكاليف العالية لتلك الأزمات، وذلك في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٨٦ و١٩ تشرين الأول/ اكتوبر من عام ١٩٨٧ حيث فصل ارتفاع مؤشر داوجونز بحوالى ١٠٠٠ نقطة ـ أكثر من ٥٠ بالمائة ـ ما بين الأسعار السوقية للشركات، وإنتاجية وربحية كل منها.

ويذكر جون غالبريث[٣٢]، في مقدمة كتابه حول موضوع سقوط عام ١٩٢٩، بأن أسواق المال تحمل ضمن آلياتها الذاتية بذور الأزمة. ففي أحوال الرواج يندفع الناس بجميع مستوياتهم إلى التبعية للسوق تحت وهم ارتفاع الأسعار إلى الأبد بغض النظر عن أوضاع الشركات، التي بدورها تحقق أرباحاً ورقية في محافظها. وعندما يقرر البعض الخروج، ربما بعد قضاء عطلة طيبة في نهاية الأسبوع، تحدث الكارثة. يساعد على ذلك وجود فكر سياسي خاطىء ـ «هوفر عام ١٩٢٩» و «ريغان عام ١٩٨٧» ـ وظروف اقتصادية مؤاتية وفكر اقتصادي خاطىء ـ ما بعد الحرب العالمية الأولى وركود عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، إضافة إلى سيطرة الفكر النقدي واقتصادات العرض. ويلوم بالتحديد آرثر لافر وملتون فريدمان دعامة المدرسة النقدية. فتخفيض الضرائب بدعوى تشجيع الإستثمار من قبل الرواد وارتفاع نفقات التسلح زادا عجز الميزانية إلى رقم قياسي. وسياسة نقدية متشددة رفعت من معدلات الفائدة على الدولار والطلب عليه بالتبعية الأمر الذي رفع أسعار صرفه. وهكذا شجع سعره في إعانة الواردات وهي سلع عندما يتعود عليها الإنسان يصعب تخليه عنها، وهكذا بلغ عجز الميزان التجاري أرقاماً قياسية. والمهم أن الأموال التي وفرها دافعو الضرائب، والتي جاءت من الخارج، لم تذهب إلى استثمار تنموي حقيقي وإنما توجهت إلى سوق الأوراق المالية وأججت حمى المضاربة على أسعار الأسهم، فكانت الأزمة.

وأسواق المال العربي ليست استثناء، والواقع أن آليات الأزمة في أقطار الخليج أثناء حقبة المد النفطي كانت أقوى من تلك الآليات في دول العالم المتقدمة. وفي الكويت ـ على سبيل المثال ـ حدثت ثلاث أزمات في حوالى عقد من الزمن وفي الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢. ولعل السبب الأساس أعمق بكثير من شكل السوق وحجم التداول فيه وعدد شركاته. فالسبب يكمن في وجود فائض في الأرصدة النقدية مقابل عجز في الفرص الاستثمارية نتيجة صغر المساحة والسوق والبشر... الخ. وفي ظل سياسات مالية، ونقدية توسعية، ناتجة عن زيادة في الإيرادات النفطية، وغياب بعض الضوابط والقوانين والنظم وتراخي الأخرى في أوقات الرواج، تكون سوق الأوراق المالية مرشحة دائماً للأزمات. أما محصلة مساهمتها في عملية البناء التنموي فظني أنها في أوقات، ما يسمى بالرواج ـ فترة المناخ ـ كانت سالبة. فقد استقطبت الاهتمام الرسمي واستخدمت المؤشر على سلامة الأداء الاقتصادي، واستقطبت الجهد البشري جسداً وذهناً، ورفعت تكاليف

---

(٣١) انظر مثلاً: Charles Poor Kindleberger, *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises* (New York: Basic Books, 1978), pp. 210-217.

ويحلل الكتاب تلك الأزمات المالية والتي فاقت الـ ١٥ في مختلف الدول بدءاً «فقاعة ساوث سي» في بريطانيا ١٧٢٠ والتي كان من ضحاياها «اسحاق نيوتن» و «فقاعة المسيسيبي» في فرنسا في العشرينات من القرن الثامن عشر وحتى أزمة عام ١٩٢٩ والتي أودت بالمستقبل السياسي للرئيس الأمريكي «هوفر» ومجموعة مستشاريه.

(٣٢) John Kenneth Galbraith, *The Great Crash 1929*, 6th ed. (Boston: Houghton Mifflin Co., 1988).

المعيشة، وزادت من سوء توزيع الدخل، وحولت الجهود الانتاجية للشركات إلى المضاربة في سوق الأسهم لفرق هامش الربحية. وعندما يحدث ذلك ثلاث مرات في عقد واحد، ويتكرر بين الحين والآخر، يصبح قاعدة. والأهم من وجهة نظر ندوتنا الحالية، أن هذه الأزمات قد ساهمت بشكل كبير في تحويل الملكية إلى القطاع العام الذي حدث برغبة القطاع الخاص بل بدعوته وإلحاحه. فاشترت الحكومة في أزمة عام ١٩٧٧ ما قيمته حوالى ٥٥٠ مليون دولار من الأسهم، واشترت بشكل مباشر ما قيمته حوالى ٢٥٠٠ مليون دولار من الأسهم في أزمة عام ١٩٨٢. وأصبح القطاع العام يملك حوالى ٥٠ بالمائة من أسهم الشركات المسجلة في السوق، ولأنه لا يملك القدرة على إدارتها ولم يخطط لذلك فلم يوفق في إدارتها أيضاً. وقد أفرزت الأزمة الأخيرة مجموعة من النظم والضوابط ولكنها تتعرض لضغوط خارجية بين الحين والآخر كلما لاحت فرصة لتكرار فورة النشاط.

وفي المقابل، وبالنظر إلى بعض المؤشرات لبورصات عربية أخرى في بلدان عجز رأس المال العربي، يبدو أن مستوى النشاط يأخذ البعد الآخر للتطرف أي انخفاض مستواه. وهذا لا يعني أن حدوث أزمة فيها سيكون أقل تكلفة بكثير عند المقابلة النسبية لحجم المدخرات المتاحة، ولكنه يعني أن دورها في تمويل التنمية يظل محدوداً، وآلية صناعة الأزمة فيها أقل فعالية أيضاً. ولعل ضعف تلك البورصات يعود في جزء منه إلى المناخ الاستثماري السائد، وإلى ضعف وعاء المدخرات وإلى مستوى الوعي السائد. والجدول رقم (٢) يعرض لقيمة كل من الإصدارات الأولية وقيمة التداول لِعَينة من البورصات العربية لمجرد المقابلة. وفي مصر، يشير محمد حامد محمد، رئيس بورصة القاهرة، إلى أن جملة رؤوس أموال الشركات المسجلة في حدود ٢ مليار جنيه مصري، وأن حجم التداول في الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٨٧ كان في حدود ٢٩٠ مليون جنيه مصري، أي في حدود معدل سنوي ٣٥٠ مليون جنيه مصري أو حوالى ١٧٥ مليون دولار أمريكي أو حوالى ٦ بالمائة من قيمة التداول في بورصة الكويت للفترة نفسها[٣٣].

ومن الجدول رقم (٢)، وما تشير إليه أرقام بورصة القاهرة يتضح أن دور أسواق المال العربية القطرية في تمويل التنمية ـ دور القطاع الخاص ـ إما معطل ويميل إلى الخطورة في أهدافه ونتائجه، كما في حالة الكويت، وربما السعودية في تجربتها الجديدة، والبحرين في المقبل القريب؛ وإما ضعيف في الأقطار التي لديها عجز في رأس المال ولا يفي بحاجات التنمية لتلك الدول. وهذا العجز في العينتين من الأسواق ناشىء في جزء كبير منه عن عجز النموذج القطري في التنمية. وحل الاشكال بمزاوجة الفائض من رأس المال العربي الذي يسبب المتاعب، بفائض الحاجة والموارد الأخرى في أقطار العجز، دونه معيقات من صنع الإنسان العربي ـ في سلطة اتخاذ القرار. فدونه حدود جغرافية وحدود اجتماعية وسياسية، وحدود قانونية وبيروقراطية، وأشكال من الفساد وعدم الوعي البشري. وسيظل في حدود اجتهادي دور القطاع الخاص ـ والقطاع العام ـ محدوداً من حيث قدرته على المساهمة في التنمية من خلال البورصات وغيرها، ليس لعدم وجود حاجة إلى هذا الدور، ولا لأنه غير قادر، ولكن لأن التنمية أو الأرض الصالحة للزراعة ليست بالحجم ولا بالنوعية القادرة على احتضان بذرته كما يجب.

---

(٣٣) ندوة أهمية المعلومات والافصاح عنها في البورصات العربية، القاهرة، ١٥ ـ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص ١٤.

جدول رقم (٢)
الإصدارات الأولية والتداول في بعض البورصات العربية، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧
(مليون دولار أمريكي)

القطر / السنة	الكويت	المغرب	الأردن
(١) ١٩٨٥			
الاصدارات الأولية			
ا ـ اسهم	—	١٨,٠	٢٩
ب ـ سندات	(*)٣٥	٠,٢	٧٨
التداول:			
ا ـ اسهم	٤٠٢,٠	١٣,٠	١٨١
ب ـ سندات	—	٩,٠	١٠
(٢) ١٩٨٦			
الاصدارات الأولية			
ا ـ اسهم	—	٣٩,٠	٣٣
ب ـ سندات	(*)٤٨	٠,٣	١٠٠
التداول:			
ا ـ اسهم	١٣١٦	٩,٠	٣٠٢
ب ـ سندات	—	٢٧,٠	٧
(٣) ١٩٨٧			
الاصدارات الأولية			
ا ـ اسهم	—	٤٢	٨٦
ب ـ سندات	(*)٣٨٩	٠,٢	٩٤
التداول:			
ا ـ اسهم	٣٠٧١,٠	٩,٠	٤٥٠
ب ـ سندات	—	٤١,٠	٣

(*) لا تشمل السندات التي أصدرتها الحكومة الكويتية لتمويل عجز الميزانية وكانت مع أذونات الخزانة والتي كانت في حدود ١٤٠٠ مليون دينار كويتي ـ ٤٧٥٠ مليون دولار أمريكي ـ وذلك في حوالى سنة واحدة.

ـ استخدمت أسعار التحويل في نهاية كل فترة بين العملة المحلية والدولار الأمريكي وذلك من نشرات مختلفة من *I.M.F., I.F.S.*

المصدر:

التقرير السنوي لسوق الأوراق المالية بالنسبة إلى الكويت والإتصال المباشر ببورصتي المغرب والأردن.

الخاتمة

منذ بدء الخليقة ولا يزال، يعيش عالمنا صراعاً يكون فيه البقاء إما للأصلح وإما للأقوى، وتباعاً إنقرضت أنواع من الحيوان والنبات وذلك بعد سيطرة الإنسان على هذا العالم. ويبدو أن

عالم المستقبل سوف يحكمه صراع بين قدرة العقل وغريزة التكاثر، فإن تغلبت قدرة العقل في إيجاد مخارج للإكتظاظ العام نتيجة أزمة التكاثر وشحة الموارد، استمر الحال ضمن تقسيم البشر إلى عالم أول وثانٍ ـ وتأدباً ـ ثالث. أما إن تغلبت غريزة التكاثر على قدرة العقل فإن ممارسة البقاء للأصلح الأقوى سوف تطال هذه المرة ـ وأكثر تحديداً سوف تبدأ مع ـ تلك الأمم المتخلفة ضمن المصنف الثالث، أو تلك التي تحوز على موارد لا تستطيع تنميتها أو الدفاع عنها.

لذلك كان القسم الأول محاولة لتشخيص حال التنمية وسيلتنا للتقدم، والذي كان خلاصته أننا في أحسن الأحوال نمضي إلى التخلف بشكل نسبي وفي أسوئها بشكل مطلق. فالتنمية تحتاج إلى أبعد من النظرة القطرية الضيقة والنظر إلى بعدنا القومي، وواقع الحال لا يسير في الاتجاه نفسه. والتنمية تتطلب احترام وتوفير حاجات الإنسان الدنيا والعليا، وواقع الحال يضع الإنسان وصناعته في ترتيب بعيد في سلم الأولويات. والتنمية تتطلب أفضل الإستغلال للموارد الشحيحة أصلاً، وواقع الحال يوحي باستخدام متناثر وغير رشيد لتلك الموارد. والتنمية تفترض أن يكون المستقبل أفضل من واقع الحال، ولا يبدو الأمر كذلك رغم كثرة اتفاقاتنا على الورق. بل إن المستقبل يثير شكوكاً حول أهم عناصر الانتاج، الانسان، استغلال الأرض، الماء، والنفط الذي يمثل ٩٠ بالمائة من الصادرات المنظورة في الوطن العربي. ولا بد من عمل جادلاستصلاح التربة ـ التنمية ـ إذا رغبنا في دور فاعل ومؤثر للقطاع الخاص، وفيما عدا ذلك سيكون دوراً محدوداً في أحسن الأحوال.

أما القسم الثاني، فقد كان محاولة للفصل بين النهج المتبنى رسمياً ـ سيادة القطاع العام أو سيادة القطاع الخاص ـ والقناعة بذلك النهج بعد دراسة الظروف والمتغيرات. وكانت خلاصة القسم الأول أن خيار النهج كان خياراً سياسياً ولم يكن قناعة تنموية في أقطار النهجين. لذلك نجح النهجان في دول أخرى وفشلت التجربة العربية معهما. وفي القسم الثاني منها حاولنا أن نشكك في دعوة دول العالم الأول إلى التحول إلى القطاع الخاص، ليس لتخطئتها من الأساس ولكن ضرورة اختبارها بشكل متوازن ومن منظور تنموي، فنحن لا نملك فائض الوقت لنمارس ترف التجربة والخطأ. وحقيقة الصراع الايديولوجي وترويج الايديولوجية بتحيز حقيقة لا تحتاج إلى كثير من الإثبات. وعدم ركوب موجتهم واستقلالية وتوازن قرارنا شرط لنجاح التجربة. وتنسحب الدعوة إلى التوازن والمراجعة على تعميم تجارب دول العالم الأول، وتبنّي نتائجهم للمساعدة في ترشيد قرارنا لاختلاف كلي في مرحلة التقدم بينهم وبيننا. وفي قسمها الثالث حاولنا أن نعرض لدور القطاع الخاص في التنمية من خلال البورصات، وحددنا مفهوم دورها في الفكر التنموي الرأسمالي وآلية عملها والمخاطر المحتملة لها. وعرضنا لنموذجين من دور تلك الأسواق في أقطار الفائض والعجز العربي، لنحدد كيف أنها في الحالتين لا تقوم بدورها كما يجب، ليس لقصور في الدور أو عجز لدى القطاع الخاص، ولكن لقصور في نموذج التنمية القطري وتخلف البعد القومي للتنمية.

وفي الختام، أود أن أكرر بأن هذا العرض قد يكون غير متوازن، أو لا يكون قد أعطى لكل طرف ـ وأكثر تحديداً القطاع الخاص ـ حقه. ولكن ذلك ينسجم مع هدف الورقة التي يعتقد كاتبها أن هناك قضية كلية، ليس لأحد فينا أمر أو دور ايجابي حقيقي دونها، وهي قضية التفكير الجاد بقدرنا، وأن هذا الموضوع بالذات ـ التحول إلى القطاع الخاص ـ قد أخذ زخماً في اتجاه واحد منذ منتصف العقد الماضي وكان لا بد من الدعوة إلى عودة التوازن إليه بطرح المحاذير □

الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية(*)

د. باقر سلمان النجار

أستاذ علم الاجتماع
المساعد ـ جامعة البحرين.

«لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في امكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وارضاع الأولاد، وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال، ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية، وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات، وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم، ومن هنا أيضاً، اتى البؤس الذي يلتهم مدننا»(١).

ابن رشد

مقدمة

قد يكون من الصعب هنا تناول مشكلة الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية كمتغير منفصل عن بنية المجتمع العربي وعلاقات القوة السائدة فيه. كما أنه لا يمكن فصل حقوق المرأة العربية بعيداً عن مضمون وحقوق الانسان العربي ككل؛ امرأة كان أم رجلاً.

وتفترض هذه الدراسة مسبقاً، أن الفهم الصحيح لمنظومة الحقوق الاجتماعية للمرأة في المنطقة العربية لا يستقيم بعيداً عن مجمل التحولات التي أصابت المجتمع العربي خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، كما لا يمكن فهمها منفصلة عن دور وتأثير القوة الاجتماعية الجديدة أو الجديدة/ القديمة التي طبعت بصماتها على كل ركن من أركان الوطن العربي. ونحن هنا قد نشارك البعض قوله إن الحقوق الاجتماعية، أو بتعبير أكثر دقة، ان الوضع الاجتماعي للمرأة، أو لنقل بعض المؤشرات التحررية لهذا الوضع، قد شهدت نكوصاً كبيراً خلال الحقبة ونصف الحقبة السابقتين. وما يجب أن نتذكره دائماً أن هذه التغيرات «النكوصية» التي خضعت لها المرأة

(*) في الأصل ورقة قدِّمت إلى: ندوة المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، ١٣ ـ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

(١) انظر أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **الطبيعيات**، نقلاً عن: هيثم مناع، **المرأة في الإسلام** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٤.

العربية، والتي سمِّيت في بعض الأدبيات مؤشراً للتراجع والنكوص، اعتبرها البعض الآخر دليل «صحوة» وعودة للواقع الصحيح. إلّا أن هذه «الصحوة» لم تعد تعني الاتجاه ضد التصورات الغربية فقط، وانما الانحسار أيضاً نحو التشكلات القرابية التقليدية أو لنقل الأطر المرجعية المباشرة؛ العائلة والقبيلة والجماعة المذهبية. إلّا أن ما يجب أن نعيه أن هذه «العودة» أو «الصحوة» لا يمكن لها أن تتم في أطرها التقليدية الخاصة من حيث انها، أي هذه الوحدات أو الأطر، هي الأخرى قد انعتقت ولو جزئياً من تقليديتها بفعل التغير/ التغيرات التي أصابت المجتمع وبالتالي وحداته القرابية والمذهبية[٢].

ومن الحق القول، إنه من الصعوبة بمكان التحدث عن المرأة العربية بعيداً عن التكوينات الاجتماعية العربية التي قد تكون متباينة أحياناً رغم قواسم اللغة والثقافة، وربما الدين، المشتركة، من هنا باتت المرأة ملتحمة بتلك التكوينات الاجتماعية، وبالتالي المنظومات الثقافية القائمة في الوطن العربي. فثقافة المغرب العربي، والتي تعتبر أكثر تغريباً، أو التصاقاً بالثقافة الغربية من غيرها، وكذلك ثقافة وادي النيل التي ربما تدخل ضمنها ثقافة الشام وثقافة وادي الرافدين، اضافة إلى الثقافة النفطية الخليجية، قد قادت حتماً إلى أنماط مختلفة من الأوضاع الاجتماعية للمرأة العربية، وبالتالي إلى حصولها وممارستها لما سميناه هنا بالحقوق الاجتماعية للمرأة[٣].

أولاً: المجتمع العربي: نماذج وتشكيلات متباينة

لسنا معنيين هنا بوضع تصور للتشكيلات العربية القائمة، فمثل هذا العمل من الضخامة والتعقيد بحيث يحتاج لتضافر الكثير من الجهود على مستوى المنطقة العربية لبلوغه، رغم بعض المحاولات الفردية والرائدة في هذا المجال[٤]. وما عنيناه هنا هو على وجه التحديد اختبار مدى تفاعل «الأنماط التنموية» المتبناة وكذلك التشكيلات الثقافية السائدة مع قضية المرأة العربية، أو بالأحرى انعكاساتها ـ أي هذه الأنماط والنماذج ـ عليها. نموذجان من التحديث، ولن أقول «التنمية»، خضعت لهما المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

١ ـ نموذج التحديث أو «التنمية» الوطنية الذي اجتاح المنطقة العربية عقب الحرب العالمية الثانية وبداية حصولها على استقلالها السياسي والذي يمثله بشكل واضح نموذج «التنمية المصرية» في الحقبة التي أعقبت حرب عام ١٩٥٦ حتى حرب عام ١٩٦٧. ويتميز هذا النموذج اقتصادياً، بمحاولات الاعتماد على الذات وتبني تجربة الصناعات الثقيلة والتأميم[٥]، وسياسياً

---

(٢) Juliette Minces, *The House of Obedience: Women in Arab Society* (London: Zed Press, 1982), p. 24.

(٣) انظر مثلاً: Lois Beck and Nikki Keddie, *Women in the Muslim World* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 5.

(٤) انظر في هذا المجال، في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة العمل العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي** (الكويت: المعهد، ١٩٨١)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ونادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

(٥) لمزيد من التفاصيل حول التجربة الناصرية في التنمية، انظر: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر في ربع** =

بمرونة محدودة وأوتوقراطية بوليسية، وليبرالية اجتماعية تميزت بانفتاح على الثقافة الغربية وربما تبني بعض أنماط الحياة الغربية، وخصوصاً في أوساط الطبقات العليا و «الانتلجنسيا» المرتبطة بها، وبقبول، لم يُعين إلّا أنه مقنّن، بدور ومكانة جديدة للمرأة، تمثلا في حصولها على بعض من حقوقها الاجتماعية في التعليم والعمل والمشاركة السياسية المحدودة. بشكل عام، تميزت هذه المرحلة، وبحكم ليبرالية الفكر الاجتماعي القابض، ولن نقول السائد، بتغير واضح في دور ومركز المرأة في المجتمع العربي وكذلك في ممارستها لبعض حقوقها الاجتماعية، والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

ـ حصول المرأة، وخصوصاً الحضرية منها، على قدر وافر من التعليم كمّاً، وبدرجة أقل نوعاً، الأمر الذي انعكس بالتالي على تشكل ما يمكن تسميته بجماعات الضغط النسوية، المطالبة بحقوق أوسع للمرأة العربية. وارتفعت مثلاً في مصر نسبة من يعرفن القراءة والكتابة من ٤ بالمائة عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٠ بالمائة في نهاية الستينات، كما ارتفع عدد الحاصلات على مؤهلات جامعية من ١ بالمائة إلى ٤ بالمائة للفترة ذاتها. أما في التعليم الجامعي، فقد ارتفع عدد الطالبات من ٤٠٠٠ طالبة إلى ٥٠,٠٠٠ طالبة ما بين عامي (١٩٥٢ و١٩٧١). وبالمثل يمكن الحديث عن نوعية التعليم، حيث ارتفع عدد الدارسات في كليات الهندسة من ١١ طالبة إلى ٢٢٨٠ طالبة، وفي كليات الطب من ٧٣٠ طالبة إلى ٧٥٠٠ طالبة في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠[٦].

ـ وبناء على ما سبق، فقد ازدادت معدلات مساهمة المرأة، وبأجر، في سوق العمل الحديث، كما احتلت نتيجة لذلك مناصب تنفيذية عليا. وبشكل عام فإن الإحصاءات المتوافرة حول التجربة الناصرية تشير إلى أن عدد العاملات بأجر خارج المنزل قد ارتفع من أقل من ٣ بالمائة من الاجمالي العام للقوى العاملة قبل عام ١٩٥٢ إلى ٦,٥ بالمائة عام ١٩٦٠، وإلى ٩,٢ بالمائة عام ١٩٧٦. وعلى المستوى القطاعي فإننا نجد ازدياداً في عدد العاملات في القطاع الصناعي ـ على سبيل المثال ـ من ٠,٦ بالمائة عام ١٩٤٧ إلى ٣,٥ بالمائة عام ١٩٦١[٧].

ـ صدور الكثير من التشريعات الاجتماعية السياسية التي أعادت للمرأة بعض حقوقها الأسرية والزوجية بصدور قوانين الأحوال الشخصية في بعض البلدان كالعراق، أو التعديلات التي تم الحاقها بالقوانين الأخرى (قانون الأحوال الشخصية المصري)، كإلغاء نظام بيت الطاعة... الخ، وكذلك في حصولها على بعض الحقوق السياسية أسوة بالرجل ومنها حق الترشيح والانتخاب وشغل الوظائف العامة على كل مستويات جهاز الدولة.

٢ ـ أما النموذج الآخر فهو الذي يمكن تسميته تجاوزاً بـ «النمط النفطي للتحديث» وهو ما نحن بصدد معالجته بصورة أوسع، من حيث عمق مصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. ورغم أن البعض يذهب لاعتبار هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ نقطة البدء في تشكل هذا النمط/ النظام، إلّا أننا مع ذلك نعتقد مع الآخرين أن النفط، وتصاعد أسعاره منذ خريف عام ١٩٧٣، هما المحرك القوي والفاعل ليس في تشكله فقط وإنما في مصاحباته أيضاً.

= قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: **دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي** (بيروت: معهد الانماء العربي؛ طرابلس (ليبيا): الهيئة القومية للبحث العلمي، ١٩٨١). انظر أيضاً: عادل حسين، في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٦) انظر: سعد الدين ابراهيم، «المشروع الاجتماعي لثورة يوليو»، في: المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

وتمثلت هذه في نموذج العلاقة التي نشأت بين الأقطار العربية من ناحية والدول الغربية ودول العالم الثالث من ناحية أخرى؛ وكذلك في بروز الكثير من القوى الاجتماعية والسياسية الكامنة أو الجديدة أو الجديدة/ القديمة، اضافة إلى تلك العلاقة التي نشأت في المنطقة العربية بين أقطار الأغنياء وأقطار الفقراء[٨] والتي تشبه في بعض سماتها تلك العلاقة التي ربطت بين دول الشمال ودول الجنوب؛ وفي التحولات التي أصابت كل قطر من أقطار المنطقة العربية وغيرت بالتالي من أنماط التفكير؛ وكذلك في سلوك الفرد والجماعات. ولا نود هنا إعادة أطروحاتنا السابقة حول سمات هذه المرحلة[٩]، إلّا أن ما نود أن نؤكده هو أن القضية التي نعالجها لا تنفصل عن أنماط التنمية المتبناة في المنطقة العربية، سواء في تلك النجاحات «النسبية» التي حققتها بعض الشيء في نهاية عقد الخمسينات وحتى منتصف عقد الستينات، أو في اخفاقاتها وعجزها عن تحقيق أهدافها في التنمية المستقلة كما كشفت عنه الأعوام الأخيرة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تحولات الحقبة الحالية وارتباطها بالنفط لم تكن محض مصادفة. فكما قاد الفكر الاجتماعي القومي عملية التغيير في العقدين الخامس والسادس، قاد «الفكر النفطي»[١٠] عملية التحول في العقدين السابع والثامن... ولكن إلى أين...؟. فالأحداث السياسية والاقتصادية وربما الاجتماعية التي عاشت غمارها المنطقة العربية في الحقبة السابقة قد تزامنت ولربما ارتبطت بالنظام الجديد لتقسيم العمل على الصعيد الدولي، وكذلك ببروز الملامح العامة للنظام الاجتماعي العربي الجديد التي يمكن تحديدها في ما يلي: (١) انقسام بلدان المنظومة العربية بفعل عامل النفط إلى بلدان اليسر مقابل بلدان العسر. إذ تعاظم دور الأولى بفعل الزيادات الكبيرة في مداخيلها نتيجة لارتفاع أسعار النفط وبالتالي تعاظم تأثيرها في المستوى العربي الاقليمي وكذلك في مستوى دول العالم الثالث ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالمنظومة النفطية؛ (٢) ضمور القوى القومية وقوى الستينات النشطة مقابل البروز القوي للقوى المحافظة والسلفية؛ (٣) الإحباطات التي واجهتها مشاريع التنمية في بلدان الشمال العربية (مصر والشام والجزائر)؛ (٤) تنامي قوة الاتجاه المعتقد بإمكانية فرض الحل السلمي للصراع العربي - الاسرائيلي؛ (٥) تعزيز سياسة الاعتماد على الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على صعيد المرأة، فإن هذه المرحلة قد شهدت بعض التراجع على صعيد مكانة المرأة وممارستها لحقوقها الاجتماعية والسياسية، وتغيراً في اتجاهات المجتمع تجاه المرأة وخصوصاً فيما يتعلق بذلك الدور الذي لعبته في المرحلة الأولى، متمثلاً في تنامي الاتجاه الداعي إلى التحجب الذي يكاد أن يستقطب قطاعاً واسعاً جداً في أوساط نسوة المدينة كما الريف، وإلى العدول عن المطالبة بالمساواة في العمل والشؤون الأسرية، وربما الركون عن العمل اعتقاداً منها أو لربما من أصحاب الاتجاهات السلفيةالجديدة بأن العمل والمساواة في الشؤون الأسرية[١١] خروج عن تعاليم

---

(٨) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٦ - ١٧.

(٩) باقر النجار، «المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي: حالة المرأة العربية الخليجية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٣، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٥).

(١٠) اجزنا لأنفسنا اطلاق هذا التعبير للإشارة إلى أن الفكر الاجتماعي النفطي هو «ذلك الفكر السلفي الذي يتميز باتجاهاته السياسية الداخلية وتبعيته الاقتصادية للغرب».

(١١) المسائل الأسرية غير المنصوص عليها في القرآن والتي هي في جلها اجتهادات فقهية قابلة للاصابة والخطأ.

الدين. ولربما يأتي الرجوع هنا عن قانون الأحوال الشخصية المصري المسمى بـ «قانون جيهان»، رغم كل ما يقال حول ملابسات اصداره، دليلاً على قوة الاتجاهات السلفية المتأصلة في مجتمع المرحلة الأخيرة. هذه القضايا وغيرها سنتناولها بشيء من التفصيل في الصفحات المقبلة. وكما أشرنا سابقاً، فإن تناول مسألة المرأة في الوطن العربي يجب أن يكون في هدي ذلك التنوع والاختلاف في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين وحداته الجغرافية، وكذلك الاختلاف القائم على المستوى القطري، كالاختلافات القائمة، والتي قد تبدو صارخة أحياناً، بين المراكز المدينية ـ الحضرية والمناطق الريفية والبدوية. وفي ضوء ذلك، يمكن تقسيم وحدات المجتمع العربي من حيث مواقفها من المرأة إلى ثلاث مجموعات: **المجموعة الأولى** وتمثلها الأقطار التي تبنت أنظمة اجتماعية متقدمة على صعيد المرأة تماثل في ذلك بعض الأنظمة والتشريعات الغربية، وهي على وجه التحديد التشريعات الأسرية التونسية والصومالية[١٢] والعراقية وتشريعات اليمن الديمقراطية. وما يمكن الإشارة إليه بخصوص هذه الأقطار، وبالتحديد تونس وهي البلد العربي الأكثر أخذاً بنموذج التغريب هو أنها تواجه بعض المعارضة رغم سياسة التغريب التي ما زالت مستمرة وقائمة. ففي ظل تنامي قوة التجمعات والقوى الاسلامية والسلفية الجديدة واندحار، أو لِنقلْ ضمور القوى العلمانية سواء نتيجة لغياب المناخ المساعد على نموها أو نتيجة لعجز أطروحاتها عن مقاربة الواقع، فإنها، أي تونس، هي الأخرى لن تشذ عن الركب العربي الاسلامي العائد إلى الأصول «الصحيحة» والتراث «الأصيل».

أما الجزء الآخر من هذه المجموعة وهو بالتحديد العراق واليمن الديمقراطية، فرغم تقدمية نصوصه التشريعية، إلاّ أنها عاجزة عن التحقيق، وخصوصاً كلما ابتعدنا عن المدينة، بفعل تخلف البنية القيمية السائدة في المجتمع أو لنقل «تقليديته المغرقة». أي بمعنى آخر انه رغم «تقدمية» الأطروحات الايديولوجية والنصوصية في هذه المجتمعات، فإن دور المرأة ومكانتها وربما ممارستها لحقوقها السياسية الدستورية ما زالت منتقصة ومحددة بالتقسيم النوعي للعمل نتيجة لتخلف تحول البنية القيمية وتباعدها عن تحولات البنية المادية. وربما يفسر صراع القوى السياسية الأخير في اليمن الديمقراطية، كما هو في الكثير من دول العالم الثالث، الذي أخذ في بعض مضامينه أبعاداً قبلية وتقليدية، عجز المنظومات النظرية الجاهزة عن مقاربتها للواقع أو في مساهمتها في حل الكثير من الاشكالات المجتمعية المعاصرة[١٣].

وبشكل عام فإن وضع المرأة في هذه البلدان قد خضع بعض الشيء لتغيرات أقرب إلى «الجذرية» في حصول المرأة على الكثير من حقوقها الاجتماعية، كحق العمل، وحق اختيار الزوج والطلاق... الخ، اضافة إلى الحقوق السياسية المتمثلة في التصويت والترشيح، وتتميز المرأة في هذه المجموعة، وخصوصاً تونس وربما لبنان، بتمثلها للكثير من القيم الكونية الغربية وخصوصاً في

---

(١٢) ما لدينا من معلومات حول المثال الصومالي يشير إلى أنه رغم التقدمية البالغة للتشريعات الصومالية تبقى نصوصها عاجزة عن التطبيق على أرض الواقع نتيجة للطبيعة القبلية للمجتمع وكذلك نتيجة لواقع الفقر والتخلف مقابلة بالكثير من الأقطار العربية الأخرى.

(١٣) هذا لا يعني قبولنا بالنموذج السلفي أو النموذج السلفي ذي الرتوش المعاصرة... وإنما ما ندعو إليه نوع جديد قد يأخذ بعض من تعاليم «النموذج السلفي إلاّ انه نموذج عصري له خصوصية المنطقة العربية، وهو مشروع حضاري عربي متجاوز للأطر التقليدية السلفية ونابع من واقع الحاجة المجتمعية ومستقل في مضامينه الايديولوجية».

المناطق المدينية الحضرية عنها في المناطق الريفية والبادية التي ما زالت علاقاتها قائمة ومستمدة من النسق القيمي التقليدي السائد.

أما **المجموعة الثانية** من الأقطار العربية فيمثلها في ذلك النموذج المصري والأردني والسوري، وتتسم هذه المجتمعات بشكل عام بتنامٍ نسبي للحضور النسائي على المستويين العام والخاص. كما تتميز تشريعاتها ببعض المرونة الاجتماعية، إلّا أنها في الكثير من مضامينها متأثرة بقوة النسق الديني السائد. ورغم أنها مثلت طليعة المجتمعات العربية في المرحلة السابقة، التي تبنت فيها سياسات يمكن أن يقال عنها إنها أكثر ليبرالية تجاه المرأة وخصوصاً على صعيد التعليم والعمل والمشاركة السياسية وربما في بعض التشريعات الأسرية، إلّا أنها وفي الفترة الأخيرة، بدأت تتخلى وبفعل تنامي قوة التجمعات الدينية عن الكثير من أطروحاتها السابقة. وتُمثل خطوة إلغاء قانون الأحوال الشخصية المصري لعام ١٩٧٩، والمعروف بـ «قانون جيهان» ضربة للحركة الحقوقية النسوية في مصر، وكذلك الغاء مقاعد النساء في مجلس الشعب المصري، وتوجهاً جديداً مغايراً إن لم يكن معاكساً لتوجهات حركة الستينات، ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي فحسب، وإنما شمل فيما شمل الجانب الاجتماعي. وكما يبدو فإن مجتمعات هذه المجموعة بدأت تتمثل الفكر الوسطي وربما السلفي أحياناً فيما يتعلق بموقفها من المرأة. وعموماً فإن الموقف العام في مجتمعات هذه المجموعة يتميز بنظرة متحررة نسبياً قابلة بعمل المرأة، ولكن وفق الشروط التي يحددها المجتمع[١٤]؛ والقيم والعرف العام، أي في الأعمال التي لا تتعارض مع وضع المرأة كأنثى، اضافة إلى إعطائها بعض الحقوق الاجتماعية الأخرى في التعليم والخيار الزواجي. فالمرأة هنا متحررة ونقيض ذلك، ومتساوية بعض الشيء مع الرجل، ولكن في النصوص القانونية. فالتساوي في الحقوق والواجبات يتم وفق القبول المجتمعي، أو لِنقل وفق موقف عنصر الانتاج الأول في المجتمع: الرجل.

وأخيراً فإن **المجموعة الثالثة** من هذه المجموعات تمثلها مجموعة الأقطار النفطية الخليجية. وبعض هذه المجتمعات (كالبحرين والكويت مثلاً) يلتقي مع المجموعة الثانية في بعض من مواقفها «المتحررة» من المرأة ويلتقي مع الوحدات الجغرافية الأخرى لهذا النظام العربي الفرعي في الكثير من الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أي بتعبير آخر، انه رغم بعض الاختلافات بين الوحدات الجغرافية المختلفة لهذا النظام، التي قد تبدو صارخة أحياناً، إلّا أن عناصر التقارب والاندماج فيما بينها أكثر من عناصر التنافر. وينقسم هذا النظام/ المجموعة إلى أغلبية محافظة اجتماعياً وسياسياً، وأقلية مرنة اجتماعياً، وليبرالية نسبياً، من حيث الاتجاه السياسي[١٥]. ويتميز البعض منها بسيادة الفكر الاجتماعي السلفي الذي ينطلق أو يدعم بالكثير من اجتهادات وأطروحات دينية تتنافر مع الواقع الاقتصادي المعاش الذي يأخذ بالكثير من سمات النظام الرأسمالي الغربي، أو بالأحرى سمات الرأسمالية التابعة، وكذلك يتسم الفكر الاجتماعي

---

(١٤) انظر: هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» في: علي شلق [وآخرون]، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، ص ٢٧٠.

(١٥) باقر النجار، «معوقات الاستخدام للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وامكانيات الحل؟» في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية (الكويت، ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)**، (الكويت: المعهد ١٩٨٦)، ص ٦.

السائد في بعض، إن لم يكن كل، وحدات النظام بمعاداته لأي تحول نوعي في واقع المرأة وكذلك في المجتمع. ويضفي هذا الفكر في موقفه من المرأة نوعاً من «القدسية» التي تفسر على أنها مستمدة من «التعاليم الدينية». أي ان المرأة هنا قد يسمح لها بالتعليم والعمل ولكن في الحدود التي يرتضيها المجتمع و «العرف العام» و «التعاليم». فلها أن تكون ـ أي المرأة ـ ولكن في الحدود التي يرتضيها المجتمع ويجب ألّا تحيد عنها، فإن فعلت «فهي من المارقين». وكما قال البعض: «إن قوة الجانب القيمي من الثقافة (في هذه المجتمعات) الضابط للسلوك الاجتماعي، قد استمد أساساً من ارتباطه أو ربطه بالقيم الدينية وبنظام توزيع القوة في المجتمع. أي أن جماعات القوة في المجتمع، الاقتصادية والسياسية والفكرية، تؤثر في الطريقة التي يخضع لها أفراد المجتمع لهذه الثقافة. فالثقافة بشكل عام تتضمن عناصر قيمية «خارقة» تحتكر من قبل فئة اجتماعية أو سياسية صغيرة ـ حيث توظفها بالطريقة التي لا تجلب أي ضرر لنصيبها وقوة تأثيرها في المجتمع»[١٦].

ومرة أخرى نعيد ونكرر أنه على الرغم من أن التغيرات البنيوية في القاعدة الاقتصادية والاجتماعية تظل شرطاً لا بد منه لتنفيذ التشريعات القانونية ولتغيير أشكال الوعي من عادات وتقاليد وأعراف وقيم أخلاقية... الخ، إلّا أنها في الوقت ذاته ليست شرطاً كافياً، إذ تبقى لأشكال الوعي استقلاليتها النسبية وقوانين حركتها الخاصة، وهذا ما يؤكده واقع المجتمعات العربية. فهناك بلاد قطعت شوطاً في التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية بينما ظلت الأعراف والتقاليد وأسلوب الحياة اليومية للعامة فيها متخلفة عن ذلك... ومجتمعات أخرى تسبق فيها التشريعات وربما أنماط التفكير والسلوك واقع البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية... أي أن التحولات في البنى الأساسية الهيكلية في المجتمع ليست شرطاً وحيداً لتغيير أشكال الوعي المختلفة وربما تلعب في حالات كثيرة دور المعطل في انضاج علاقات البنى الهيكلية. أي ما يجب تذكره دائماً أن حركة أشكال الوعي هذه لا تفهم بانفصالها عن حركة التقدم الاجتماعي، بل في وحدتها الجدلية مع هذه الحركة، الأمر الذي يتطلب ربط التغيّرات التشريعية والنصوصية القانونية بالتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية[١٧].

خلاصة القول ان هذا التشكيل المتباين والمتناقض أحياناً من حيث طبيعته، وكذلك من حيث طبيعة القوى السائدة فيه قارب حقوق المرأة في بعضها من حقوق الرجل، وساوى بين حقوقها في بعضها الآخر من حقوق الاقنان أي في نفي حقوقها، لذلك ارتبطت حقوق المواطنيه في أغلب المجتمعات العربية إن لم يكن كلها بالرجل، وحجب ذلك عن المرأة.

من هنا جاءت مناقشتنا للتغيرات التي خضعت لها المنطقة العربية، وكذلك تباين تشكيلاتها الاجتماعية والاقتصادية القائمة في علاقتها بالمرأة كشرط أساسي لفهم ما سميناه هنا بمنظومة الحقوق الاجتماعية للمرأة في المنطقة العربية.

ثانياً: المرأة في المجتمع العربي: الحق الضائع

لم تكن الحقبة النفطية، ليس لمسألة المرأة فقط وانما بالنسبة إلى المسألة العربية ككل، حقبة انجازات أو انتصارات عظيمة، بقدر ما كانت مرحلة نكوص شامل وتراجع للمجتمع العربي عن

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(١٧) خضر زكريا، «عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٣ (خريف ١٩٨٦)، ص ١١٤.

تحقيق أهدافه في الاستقلال والتنمية. بعض من ذلك التراجع الذي انطبعت بعض بصماته على علاقة التعليم بالمرأة، وكذلك في حصول المرأة على بعض من حقوقها الأسرية والزواجية، أو في ممارستها لحقوقها، إن وجدت حقاً هذه الحقوق.

١ ـ المرأة وحق التعليم

البلدان العربية قاطبة تنص سياساتها التربوية، وكذلك نصوص دساتيرها، على حق المرأة وتكافؤ فرصتها في التعليم بالرجل. والذي يقال دائماً ان هذا الإقرار بتكافؤ الفرص التعليمية للمرأة قد استمد من التعاليم الدينية و «ايمان شديد» بمبادىء الديمقراطية والعدالة والمساواة..!! ويخضع تعليم المرأة، في حدوده وكيفية ممارستها له وجهة الولاية عليه، لذلك التباين في قوة تأثير النسق القيمي من عادات وتقاليد وأعراف وكذلك لمفهوم الدين وقوته في المجتمع. والاتجاه السائد الآن في المنطقة العربية هو أن تتمتع المرأة بالتعليم في جميع مراحله وليس بالضرورة في كل أقسامه. فللمرأة أن تتعلم وتكتسب المعرفة، ولكن تلك المعرفة التي يقرها «الدين» وتُهَيِّئُها لأن تكون أماً ومواطنة صالحة في المجتمع[١٨].

ولم يكن من السهل على المرأة العربية الالتحاق بالتعليم النظامي، إذ وقف الكثير من التقاليد الاجتماعية وبعض رجال الدين ضد التحاق الفتيات بالمدارس، اضافة إلى فقدان الاهتمام الرسمي في بادىء الأمر. لذا فقد بدأ تعليمهن متأخراً عن تعليم الذكور، الأمر الذي انعكس بالتالي على تطور التعليم «النسوي» كمّاً ونوعاً[١٩]. وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشرات الكمية تشير إلى تزايد أعداد الدارسات مقابل الدارسين، وإلى تساوي فرصهن ـ نسبياً ـ مع فرص الذكور. وقد حققت الأقطار العربية تطوراً كبيراً في مجال تعليم البنات خلال العقد الأخير (١٩٧٠ ـ ١٩٨٣). ففي المرحلة الابتدائية مثلاً قفزت نسب إلتحاق البنات من ٣٦,٦ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى ٤١,٦ بالمائة عام ١٩٨٣. إلاّ أن معدلات الإلتحاق هذه ما زالت منخفضة في بعض الأقطار العربية، حيث إنها لم تتجاوز ١٦ بالمائة من مجموع الملتحقين بالتعليم الابتدائي في اليمن العربية و٢٦ بالمائة في اليمن الديمقراطية (انظر الجدول رقم (١)). ومن المهم الاشارة إلى أن منظومة البلدان النفطية، والبلدان ذات الارتباط المباشر بها، قد حققت رغم حداثة التعليم فيها ـ وذلك نتيجة للعامل الاقتصادي وصغر الحجم السكاني المحلي ـ توسعاً كبيراً في تعليم الاناث، إذ بلغت نسب الملتحقات منهن في التعليم الابتدائي مثلاً في عام ١٩٨٣ في الكويت[٢٠] ٤٩ بالمائة، وفي الأردن ٤٨ بالمائة وفي ليبيا ولبنان وقطر ٤٧ بالمائة وفي دولة الامارات ٤٨ بالمائة (انظر الجدول رقم (١)) وفي دولة البحرين ٤٩,١ بالمائة عام ١٩٨٥[٢١]. ومن المهم الاشارة إلى أن بعض البلدان النفطية قد

---

(١٨) انظر: شيخة المسند، «تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي،» ورقة قدِّمت إلى: ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية، جامعة قطر، ١ ـ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

(١٩) بدأ تعليم المرأة في عموم المنطقة العربية متأخراً عن تعليم الذكور ويشير أحد تقارير اليونيسكو أن بعض الدول التي ترعى باهتمام تعليم المرأة كالأردن وتونس قد بدأ فيهما تعليم المرأة سنين بعد تعليم الذكور، وفي قطر بدأ تعليم البنات بشكل رسمي عام ١٩٥٧. انظر: المصدر نفسه.

(٢٠) هي أعلى النسب العربية على الاطلاق.

(٢١) **المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٥** (البحرين: الجهاز المركزي للاحصاء، ١٩٨٦)، جدول رقم ٦٠٣، ص ١٧٣.

ارتفعت فيها نسب التحاق البنات بالتعليم الابتدائي بشكل كبير، إذ قفزت نسبة التحاق الطالبات بالتعليم الابتدائي في العراق من ٢٩ بالمائة إلى ٤٦ بالمائة، وفي سلطنة عمان من ١٤ بالمائة إلى ٤٢ بالمائة في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٧٠ و١٩٨٣) على التوالي (انظر الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

نسبة التحاق الاناث إلى المجموع الكلي للطلاب في التعليم الابتدائي في الأقطار العربية في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ (نسب مئوية)

السنة / البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الأردن	٤٤	٤٧	٤٨	٤٨
الامارات العربية المتحدة	٣٨	٤٥	٤٨	٤٨
البحرين	٤٢	٤٤	٤٦	٤٧
تونس	٣٩	٣٩	٤٢	٤٤
الجزائر	٣٨	٤٠	٤٣	٤٣
السعودية	٣١	٣٦	٣٩	٤١
السودان	٣٨	٣٦	٤٠	٤١
سوريا	٣٦	٤٠	٤٣	٤٥
الصومال	٢٥	٣٦	٣٦	٣٦
العراق	٢٩	٣٣	٤٦	٤٦
عمان	١٤	٢٧	٣٤	٤٢
قطر	٤٥	٤٨	٤٨	٤٧
الكويت	٤٢	٤٦	٤٨	٤٩
لبنان	٤٥	٤٨	٤٧	٤٧
ليبيا	٤٧	٤٦	٤٨	٤٧
مصر	٣٨	٣٨	٤٠	٤٢
المغرب	٣٤	٣٦	٣٧	٣٨
موريتانيا	٢٨	٣٦	٣٥	٣٦
اليمن الديمقراطية	٢٠	٣١	٢٨	٢٦
اليمن العربية	٩	١١	١٢	١٦
المجموع	٣٦,٦	٣٨,١	٤٠,٤	٤١,٦

المصدر: شيخة المسند، «تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية، جامعة قطر، ١ ـ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، ص ٢١.

أما فيما يتصل بنسب التحاق الفتاة بالمراحل التعليمية اللاحقة للتعليم الابتدائي فإنها تظل أقل منها بالنسبة إلى المرحلة الأولى، إذ تتناقص هذه النسب كلما ارتفع المستوى التعليمي. ومع أن المتوسط العام لالتحاق الاناث بالتعليم الثانوي ارتفع من ٢٦,٥ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى ٣٧,٢ عام ١٩٨٢ (انظر الجدول رقم (٢))، إلّا أنه بقي مع ذلك أقل من النسب المحققة في حالة التعليم الابتدائي. وبالمثل نجد هنا أيضاً أن البلدان النفطية والبلدان العربية ذات الارتباط بالمنظومة النفطية قد حققت أعلى نسب التحاق في هذه المرحلة، بينما استمرت معدلات التحاق الاناث في هذه المرحلة في اليمن العربية واليمن الديمقراطية منخفضة ومقاربة لمعدلات الالتحاق في المرحلة

جدول رقم (٢)

نسبة التحاق الاناث إلى المجموع الكلي للطلاب في التعليم الثانوي في الأقطار العربية في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (نسب مئوية)

السنة / البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٣٤	٤١	٤٦	٤٨
الامارات العربية المتحدة	١٩	٣٨	٤٥	٤٧
البحرين	٤٤	٥٠	٤٧	٤٨
تونس	٢٨	٣٥	٣٩	٤٠
الجزائر	٢٨	٣٤	١٩	—
السعودية	٢٠	٣٣	٣٨	٣٩
السودان	٢٨	٣١	٣٨	٤١
سوريا	٢٧	٣٢	٣٧	٣٨
الصومال	٢١	٢٤	٢٧	٣٤
العراق	٢٩	٢٩	٣٢	٣٥
عمان	١٨	٢٥	٢٧	٣٢
قطر	٣٣	٤٨	٥٠	٥١
الكويت	٤٢	٤٦	٤٦	٤٧
لبنان	٤٠	—	٥١	٥٢
ليبيا	١٨	٣٤	٤١	٤١
مصر	٣٢	٣٤	٣٦	٣٩
المغرب	٢٨	—	٣٨	٤٠
موريتانيا	١١	٢١	٢١	٢٤
اليمن الديمقراطية	٢٧	٣١	٣٨	٣٥
اليمن العربية	٣	١٠	١٢	١٣
المتوسط العام	٢٦,٥	٣١,٣	٣١,٨	٣٧,٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٢.

الابتدائية (انظر الجدول رقم (٢)). وسجلت معدلات الالتحاق النسوي في التعليم العالي والجامعي ما نسبته ٣١,١ بالمائة من المجموع الكلي لطلبة هذه المرحلة[٢٢]. وعند المقابلة نجد أن المعدل العام لنسب التحاق الاناث في الأقطار العربية في التعليم الثانوي وكذلك في المرحلة اللاحقة له (انظر الجدول رقم (٣)) أقل منه في حالة «الدول النامية» الأخرى والدول المتقدمة، حيث انها كانت في حالة الأولى ٣٧ بالمائة للتعليم الثانوي و٣١ بالمائة للتعليم العالي والجامعي بينما هي ٤٠ بالمائة

جدول رقم (٣)

نسبة التحاق الاناث إلى المجموع الكلي للطلبة في المراحل التعليمية ما بعد الثانوي في الأقطار العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (نسب مئوية)(*)

السنة / البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
الأردن	٣٠	٣٢	٤١	٣٩
الامارات العربية المتحدة	—	—	٤٨	٥١
البحرين	٥٢	٥٣	٤١	٤٧
تونس	٢١	٢٦	٣٠	٣٢
الجزائر	٢١	٠٠	٢٧	٣٣
السعودية	٨	٢٠	٢٨	٣٢
السودان	١٢	١٦	٢٦	٢٨
سوريا	٢٠	٢٥	٣٠	٣٢
الصومال	١٣	١٠	—	—
العراق	٢٢	٣٣	٣٢	٣٢
عمان	—	—	—	—
قطر	—	٥٧	٦٢	٥٧
الكويت	٤٨	٥٦	٥٨	٥٥
لبنان	٢٤	٣٦	٣٧	٣٧
مصر	٢٦	٣٠	٣٢	٣٤
المغرب	١٧	١٩	٢٥	٣٢
موريتانيا	—	—	—	—
اليمن الديمقراطية	٢٨	٢٢	٥٢	٥٢
اليمن العربية	١٩	٣١	٣٢	٣١

(*) لا تدخل في عدادها الطلاب الذين يدرسون في الجامعات في الخارج وحيث تتميز جامعات بلدان الخليج بزيادة اعداد الاناث على الذكور حيث تتجه نسبة كبيرة من الطلاب الذكور إلى الدراسة في الخارج.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

---

(٢٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦)، ص ٣٢٤.

و٣٦ بالمائة في دول العالم الثالث، و٤٨ بالمائة و٥١ بالمائة في الدول الصناعية. وبالمقابل كانت معدلات النمو في أعداد الملتحقات بالتعليم العالي في الأقطار العربية في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) أعلى من تلك في الدول النامية، إذ بلغت حوالى ٩,٤ بالمائة في الأولى مقابل ٧ بالمائة في الثانية[٢٣]، الأمر الذي يدل على التوسع الكبير الذي خضع له التعليم العالي، وبالتحديد في البلدان النفطية، وبالتالي زيادة الفرص المتاحة للمرأة.

أما من حيث التوزيع النوعي للدارسات، فإن الأرقام المتوافرة تشير إلى تكدس الدارسات في الأقسام الانسانية وإعداد المدرسين والعلوم الاجتماعية والسلوكية عنها في أقسام العلوم البحتة والدراسات التطبيقية. وبلغت نسب الملتحقات في هذه التخصصات حتى عام ١٩٨٣ حوالى ٤٠ بالمائة في الجزائر و٤٦ بالمائة في مصر و٤٣ بالمائة في الأردن و٢٦ بالمائة في تونس و٤٠ بالمائة في الكويت. أما الدراسات الطبية المساعدة فهي الأخرى مجال استقطاب نسوي، إذ تصل نسب الملتحقات بها حوالى ٢٢ بالمائة في الجزائر و١٠ في مصر و٨ بالمائة في الأردن و٢٠ بالمائة في تونس و٧ بالمائة في الكويت. وبالمقابل نجد أن نسبة الاناث المسجلات في أقسام الرياضيات والكمبيوتر ضئيلة جداً، إذ تقدر بحوالى ١ بالمائة في الجزائر، ٥,١ بالمائة في مصر و٤ بالمائة في تونس و٤ بالمائة في الكويت[٢٤].

وبتجاوز لعبة الأرقام أو باعتمادها نخرج بمحصلة مؤداها أن التعليم بمستوياته وبتفرعاته النوعية المختلفة ما زال محتكراً من قبل الرجل. وهذا يعود إلى عدة أسباب بعضها جاء ذكره وبعضها الآخر يعود إلى تخلف تعليم النساء في الريف عنه في المدينة لأسباب قد يكون محورها قوة الأنساق القيمية والدينية السائدة، وكذلك نتيجة لطبيعة الأنماط الانتاجية السائدة في الريف التي رغم الاندماج النسوي الكبير فيها تنفي الحاجة إلى أي شكل من أشكال التدريب أو التعليم الحديث. أما في بعض المجتمعات النفطية، فإنه رغم تيسر تعليم النساء إلّا أن هذا التعليم قد لا يكون ذا أهمية على الصعيد العملي في المرحلة اللاحقة؛ مجالات العمل لهن محددة في نطاقات اتفق على اعتبارها «مقدسة»، الأمر الذي أدى إلى نوع من التكدس الوظيفي وإلى قلة في الانتاجية.

من ناحية أخرى، فإنه من المهم الإشارة إلى أن تبني قوانين وسياسات تعليمية نسوية تتسم بالليبرالية لم يمنع أن تحدد مجالات التعليم بحدود وقوانين التقسيم النوعي للعلم. ما زال تعليم المرأة في مناهجه وتفرعاته في عموم المنطقة العربية يختلف عن تعليم الأولاد. فتعليم البنات يهدف منه، اعداد «زوجات صالحات». لذلك جاء التركيز في المقررات الدراسية لتعليم البنات في المراحل السابقة لمرحلة التعليم العالي على التدبير المنزلي، أو تلك المقررات التي تعد المرأة للأعمال «الخفيفة»[٢٥]، اضافة إلى ذلك يحجب بعض البلدان النفطية عن طالباته حق الانخراط في بعض التخصصات العلمية في التعليم الفني، وكذلك في التعليم الجامعي. فمثلاً في الوقت الذي يتاح فيه للنسوة في الجامعات البحرينية والكويتية الدخول في كل التخصصات التعليمية المطروحة[٢٦]، تحدد

(٢٣) انظر: المسند، «تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي،» ص ٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٥) انظر: هشام نشابة، «نظرة مستقبلية للتربية والتعليم وعلاقتهما بمشكلات المرأة العربية واسهامها بعملية الانصهار القومي،» في: شلق [وآخرون]، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٣٧.

(٢٦) يحجب عن المرأة في الخليج حق الدخول في المعاهد الدينية وكذلك في المدارس الصناعية وتؤهل عوضاً عن ذلك في مجالات الخياطة والنسيج والطباعة.

لهن جامعة الامارات العربية المتحدة الدخول في بعض التخصصات، وخصوصا على صعيد الكليات العلمية وكلية الهندسة: «فنحن نتيح لهن الدراسة في التخصصات الهندسية التي تكون أقرب إلى وضعهن كأنثى»[٢٧]!!. بالمقابل تمتنع الجامعات السعودية وجامعة قطر عن قبول الطالبات في كليات الهندسة وبعض التخصصات العلمية، وربما الدينية الأخرى[٢٨]. فتعليم الفتاة هنا لا تقتضيه الحاجة المجتمعية أو يفرضه دورها، الذي يفترض، أن يكون متنامياً في المجتمع، بقدر ما هو ـ أي التعليم ـ زينة تتحلى به المرأة وتتباهى. أي بمعنى آخر ان تعليم المرأة صمم لكي يُهَيِّئَها لأن تصبح ربة بيت وزوجة مطيعة، أكثر مما يهيئها لدخول سوق العمل. كما أن مضامين الكثير من الكتب المدرسية لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعّال ونشط اقتصادياً واجتماعياً، إذ غالباً ما تصورها كامرأة ملتزمة بدورها «الرئيسي والتاريخي»: الانجاب والأمومة[٢٩].

اضافة إلى ذلك فإن الأرقام المتوافرة حول انخراط المرأة في التعليم العالي في البلدان العربية، وبالتحديد البلدان النفطية التي تفوق أعداد الطلبة الذكور، والتي قدرت بحوالى ٦٧ بالمائة من الاجمالي العام لأعداد الدارسين في الجامعات الخليجية، البحرين والكويت والامارات وقطر لعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، قد دفعت البعض إلى القول إن عطاء المرأة الخليجية في مجال التعليم أعلى من عطاء الرجل. اضافة إلى ذلك تنخفض في أوساطها نسب التسرب والرسوب الأمر الذي يؤكد الهدر القليل والانتاجية العالية إذا ما قورنَّ بالذكور من الطلبة[٣٠]. إلّا أن التساؤل المطروح هو هل استطاع هذا الإنجاز أن يغير من ذات المرأة في شيء..؟ أو أن يدفعها بالخروج من دائرة قيم الرجل وأعرافه، وربما تشريعاته ليس في منطقة الخليج فحسب وانما في عموم المنطقة العربية..؟ البعض يقفز للإجابة والقول إن التعليم قد خلق من المرأة في مجتمعنا العربي انساناً جديداً، مستقلاً وذا ارادة واعية[٣١]. وقد نشارك البعض هذا الرأي ونضيف ان التعليم قد ساعد الرجل كما المرأة في ولوج سوق العمل الحديث وفي مرونة التحرك، نسبياً، في الموروثات الاجتماعية القائمة، إلّا أنه فشل في إحداث تغيير نوعي في ذات المرأة كما الرجل، ما زال الاثنان ولربما المرأة بصورة أكبر، مشدودين لـ «الذات التقليدية» الحافظة لتوزيع القوة في المجتمع، فلا الرجل يرغب في أن يثور عليها، إذ بها تتحقق استمرارية هيمنته، ولا المرأة تتجاسر بالتمرد عليها. أو كما قال البعض قبل أكثر من عقد من الزمان: «رغم أن واقع المرأة في المجتمع العربي الحديث، ودورها قد تغيرا كثيراً عن السابق وخصوصاً مع مطلع هذا القرن، إلّا أن هذا التغير لا يزال محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفه... ومحدود الانتشار بالنسبة للقطاع النسائي... وما زال المجتمع العربي يسوده الانغلاق فكراً وممارسة»[٣٢].

---

(٢٧) من حديث لعميد كلية الهندسة بجامعة الامارات لوفود الجامعات الخليجية، آذار/ مارس ١٩٨٦.

(٢٨) يقتصر القبول في جامعة البترول والمعادن، وهي من الجامعات المتقدمة تقنياً، في السعودية على الذكور.

(٢٩) باقر النجار، **ملاحظات منهجية لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة البحرينية** ([د.م.]: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٨٦)، ص ٩.

(٣٠) Shaikha Al-Misnad, «The Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait and Quatar With Special Reference to The Education of Women and Their Position in Modern Gulf Society,» (Ph.D. Thesis, University of Durham, 1984), p. 498.

(٣١) انظر: علي تقي، «المرأة البحرينية في التعليم والعمل،» في: **دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي** (الكويت: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٧٥)، و Al-Misnad, Ibid.

(٣٢) سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، تقديم ابراهيم بدران (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ٩.

وخلاصة القول، إن التعليم كنظام اجتماعي، وباستخدام التعبير البارسونزي (الكهنوتي)، جاء «ليتكيف» إن لم يكن لينسجم في وظائفه مع وظائف حاجات بنية المجتمع وعلاقاتها ذات الحساسية الشديدة نحو المرأة.

٢ ـ الحقوق الأسرية والزواجية: المشكل التاريخي

أما على الصعيد الأسري، فإن التشريعات العربية رغم تباينها الواضح بين «تقدمية» و «مقننة» للأعراف والقيم السائدة وانتقائها.. إلّا أنها مع ذلك بوضعها الحالي تمثل ذلك الإشكال المجتمعي العميق الذي يعيشه المجتمع العربي بين الرغبة في الأخذ بأنماط وقيم «الحداثة» ولكن ضمن الأطر التقليدية. أو لِنقل بتعبير آخر، إن الكثير من هذه التشريعات رغم حداثة بعضها الظاهري إلّا أنها، وفي أغلب الحالات جاءت لا لتغير وإنما لتكرس من قوة الكثير من القيم والأعراف التقليدية السائدة في المجتمع، والمحددة لتوزيع القوة في المجتمع على الأساس (النوعي) الجنسي وكذلك الأسس الاجتماعية الأخرى (الطبقة، العائلة، الدين... الخ)، ولتعطي الرجل دور السيادة والريادة وللمرأة التبعية والدونية. ومثال على ذلك قانون الأحوال الشخصية التونسي، فرغم عصريته مقابلة بالكثير من القوانين العربية الأخرى من حيث تحريمه لتعدد الزوجات أو تنظيمه للطلاق، إلّا أن ذلك لم يمنعه من تكريس وضع قائم في معظم الأقطار العربية، وهو سيادة الرجل وتبعية المرأة في الحياة الأسرية، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (٢٣) من القانون، «.. وعلى الزوجة أن ترعى زوجها باعتباره رئيس العائلة وتطيعه فيما يأمرها به»[٣٣]. أما المشروع الكويتي فيذهب إلى أن «الطاعة من اهم الواجبات التي يلقيها عقد الزواج على الزوجة وإذا امتنعت عن طاعة زوجها يكون من حق الزوج مطالبتها بالطاعة[٣٤] وإذا امتنعت تعتبر ناشزاً وتسقط عنها النفقة..»[٣٥] فهذه النصوص وغيرها الكثير في القوانين العربية جاءت لتكرس من سلطة الرجل وتفوق مكانته وعلى دونية المرأة ومن ثم تبعيتها[٣٦].

ويكاد معظم قوانين الأحوال الشخصية العربية أن ينفي عن المرأة الحق المباشر في عقد الزواج بنفسها. إذ تنص المادة (١) مثلاً من قانون الأحوال الشخصية الجزائري على أن «يتولى زواج المرأة وليها وهو ابوها فأحد اقاربها الأولين، والقاضي ولي لمن لا ولي له». كما جاء في الفصل الثاني عشر المادة (٢) من القانون المغربي أن «لا تباشر المرأة العقد ولكن تفوض لوليها ان يعقد عليها»[٣٧]. ولا يشذ ما

---

(٣٣) عزي الشابي، «مداخل حول بعض مكاسب المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية ومدى مساواتها الحقيقية للرجل،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الخامس عشر لاتحاد المحامين العرب، تونس، ٣ ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

(٣٤) يصل الأمر في بعض الحالات أن تُؤمر الزوجة بإطاعة زوجها بواسطة الشرطة، إذ وصل الحد في إحدى القضايا المنظورة أمام محاكم البحرين إلى أن يصدر القاضي الشرعي أمراً بإقالة الزوجة من وظيفتها وسحب رخصة سوقها والحاقها ببيت الزوجية.

(٣٥) هيا الخليفة، «أحكام الأسرة في الخليج العربي: بين رواسب الجذور ومقتضيات الحاضر،» ورقة قدّمت إلى المؤتمر الاقليمي الرابع للمرأة في الخليج العربي، مسقط، ١٥ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، ص ٢٣.

(٣٦) هنا جاءت القوانين لا لتعطي المرأة جزءاً من حقوقها وإنما لتعزز من التمييز بين الجنس بقوة القانون المستمدة من التشريع.

(٣٧) ليلى معروف، «المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية: نظرة مقارنة ونقدية،» ورقة قدّمت إلى المؤتمر الدولي عن المرأة العربية والافريقية والمتغيرات الاجتماعية السياسية، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٥، ص ٨.

هو معمول به في الخليج عن ذلك إذ تنص المادة (٢٩) من القانون الكويتي على أن «يبرم عقد زواجه بنفسه» أما الزوجة فقد أناط القانون أمر تزويجها إلى الوالي، فالوالي هو الذي يبرم عقد زواج من تحت ولايته. ولم يشترط المشروع الكويتي أن يكون عقد الزواج بقبول ورضا البنت، وإنما أعطى الحق كل الحق للولي في أن يزوجها ولربما دون رضاها. ورغم أن المشروع الكويتي قد أعطى البنت بعد تجاوز سن الخامسة والعشرين حق تزويج نفسها، إلّا أن كل حالات الزواج التي تم ابرامها في خارج الكويت قد تم ابطالها لافتقادها لشرط قبول الولي، حيث تنص المادة (٣٠) من القانون الكويتي: «الثيب أو من بلغت الخامسة والعشرين من عمرها الرأي لها في زواجها ولكن لا تباشر العقد بنفسها ولكن ذلك لوليها»[٣٨]. وكما هو معروف فإن حالات كثيرة من حالات الزواج وخصوصاً تلك التي تمت في الخارج قد تم ابطالها وبقوة الشرطة وذلك لافتقادها إلى شرط التكافؤ الاجتماعي (القبلي أو الطبقي) وكذلك التوافق المذهبي. ورغم أن المشروع الكويتي قد فوض أمر تزويج الفتاة للقاضي، إلّا أنه في الوقت نفسه قد أعطى القاضي حرية القبول أو الرفض[٣٩] وفي الغالب فإن الرفض سيكون من نصّيبها. إذ ليس له أن يأمر بما لا يرضى به. فالقانون، كنظام اجتماعي بقدر ما هو منظم للعلاقات الاجتماعية، وشرع ليحل الكثير من المشكلات الاجتماعية، فإنه هو كذلك المكرس لقوة بعض الجماعات، وبفعل القانون، على بعضها الآخر.

ويأخذ الوضع في البحرين ـ التي تفتقر إلى قانون الأحوال الشخصية ـ منحىً أبعد من ذلك بكثير، إذ تخول الأحكام الأسرية المعمول بها الولي، وخصوصاً في المحاكم السنية، وربما بالتهديد والاكراه في حالة المحاكم الجعفرية، عقد زواج البنت دون شرط موافقتها: «إنه إذا تم ابرام العقد من قبل الولي دون استئذان البنت فإنه ليس لهذه الأخيرة الحق في المطالبة بإبطال عقد الزواج رغم عدم أخذ موافقتها عليه»[٤٠].

ويكاد أن يتفق المشروع الجزائري، مع ما هو معمول به في سوريا والبحرين وربما الكثير من الأقطار العربية الأخرى على حجب حق المرأة في تزويج نفسها، إذ ينص القانونان الجزائري والسوري مثلاً على «حق الأب في منع بنته البكر من الزواج إذا كان المنع في مصلحتها»[٤١] أما في البحرين فهو ليس بأحسن حال من الكويت إذ «لا تمتلك البنت العاقلة الرشيدة الحق في تزويج نفسها إذا امتنع الولي عن ذلك، كما أن المحاكم لا تحكم بتزويجها دون موافقة وليها»[٤٢]. وإذا كان لمحاكم الشرع في الكويت الحق في إبطال أي عقد زواج بين زوجين تم عقده في الخارج إذا اعترض الولي على ذلك، فإن محاكم الشرع البحرينية تشهد على تعرض الكثير من حالات الزواج للفسخ، والأزواج للمقاضاة، وربما التنكيل من جراء تجاسرهما والخروج عن «العرف العام» وتحقيق رغبتهما خارج إطار رغبة «الجماعة»، أو لنقل خارج اطار رغبة الجماعة مالكة القوة[٤٣]... فللفرد (المرأة) الخضوع، وللجماعة (الرجل) السيادة.

ومن المفيد هنا الاشارة، إلى أن الكثير من العائلات العربية الارستقراطية تتجاوز علاقة

---

(٣٨) انظر: **قانون الأحوال الشخصية الكويتي**، الباب الثاني، المادة (٣٠).

(٣٩) المصدر نفسه، المادة (٣١).

(٤٠) الخليفة، «أحكام الأسرة في الخليج العربي: بين رواسب الجذور ومقتضيات الحاضر،» ص ١٨.

(٤١) معروف، «المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية: نظرة مقارنة ونقدية،» ص ٨.

(٤٢) الخليفة، المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤٣) يرفض قضاة الشرع أو معرقلوه أحياناً تزويج الشابين المختلفين من حيث الأصل الاجتماعي (الوضع القبلي) والمذهب رغم موافقة ومباركة أهلهما ذلك.

الإكراه في الزواج هذه، بتزويج بناتها «المتعلمات» و «العصريات» وخصوصاً عندما يكون الآباء «عصريين» من أزواج تتوافر فيهم «شروط البنت وذوقها»، لكن ليس من المقبول أن تقدم هذه الفتاة لعائلتها شاباً ترغب في الزواج منه. ببساطة ستبحث الأم أو من ينوب عنها، عن عريس أقرب إلى طموحات ابنتها وليس أكثر[٤٤].

ورغم أن الطلاق في حد ذاته غير ما يسعى إليه المجتمع، إلّا أنه، وفي الوقت ذاته، قد يمثل نهاية وحلاً للكثير من المشكلات التي قد تنشأ بين الزوجين، وهو حق أقرته الشريعة ونصوص بعض التشريعات العربية للمرأة وبالتحديد القانونان العراقي والسوري اللذان نصا على أن الطلاق يتم بإيقاع من الزوج أو الزوجة إن وكلت أو فوضت به[٤٥]. وكما يبدو، فإن هذا الحق المنصوص عليه قلما وجد طريقه إلى عالم التطبيق[٤٦]. وبقي حق المرأة في ذلك ضائعاً كما الحقوق الأخرى. فالرجل في هذا الموقف كما في المواقف الأخرى هو السيد وهو صانع القوانين الحافظة لامتيازاته التاريخية، وإن لم يفصحها نصاً فقد أفصحها على أرضية الواقع. ولا يخفى عليكم مدى الاشكال المجتمعي الذي تعيشه كل التشريعات الأسرية العربية. ففي الوقت الذي تتقبل هذه المجتمعات، وربما مرغمة أحياناً، المرأة كقوة عمل أساسية في سوق العمل وتؤكد على دورها الاجتماعي والفكري، وبالتالي قدرتها على المشاركة في صناعة القرار، فإن التشريعات الأسرية العربية تنفي عنها ذلك وتعاملها معاملة المعتوه: فاقد الرجاحة والقدرة على التمييز. هذا الإشكال المجتمعي الذي نعيشه، هو في الواقع تعبير جلي عن المأزق الحضاري الذي تعيشه المجتمعات العربية بشكل عام.

ومن المفارقات العجيبة هنا، إنه في الوقت الذي ناضل فيه جيل من النسوة العربية ـ اضافة إلى تفاعل متغيرات متعددة منها التعليم ـ من أجل تأكيد أحادية الزوجة ورفض تعدد الزوجات، يطالب الجيل النسوي المعاصر وبالتحديد في منطقة الخليج العربي بالعودة إلى نظام التعدد أو على الأقل تشجيع الأخذ به كأحد أساليب محاربة العنوسة. وبالفعل دفع بعض النساء الكويتيات لانشاء تجمع نسائي ـ سرعان ما فقد القبول المجتمعي ـ سمي بـ «جمعية محاربة العنوسة»، طافت عضواته البيوت محاولة منهن لإقناع الزوجات بقبول زواج أزواجهن من «الأخريات المسلمات» اللاتي لم يتزوجن ويرغبن فيه، اضافة إلى ذلك، فقد لوحظ أن هناك اتجاهاً بقبول ظاهرة التعدد في أوساط البعض، ولن نقول الكثير، من أصحاب الأطروحات الليبرالية، أو الذين يفترض أن يكونوا كذلك، فيما يتعلق بقبول الزواج من المتزوج. هذا القبول على الرغم من ضآلة اتجاهه، فإنه باعتقادنا ما هو إلّا افراز لذلك النكوص الفكري الذي خضعت له المنطقة العربية، أو لِنقل بالشعور بعدم مصداقية الكثير من أطروحات المرحلة السابقة: السياسية والاجتماعية. فأطروحات مساواة المرأة، وكذلك قد يكون ممارستها لبعض حقوقها السياسية والاجتماعية، كانت كما التغيرات الأخرى التي أصابت المنظومة القيمية العربية محدودة الأثر من حيث العمق والممارسة، وسرعان ما تم التخلي عنها في المرحلة التي تلت. وأخيراً فقد جاءت كل التشريعات العربية لتؤكد على عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث أكثر ما هي لـ «ترشده» أو لِنقل لتأخذ في الاعتبار الكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة التي خضع لها المجتمع

---

(٤٤) Minces, *The House of Obedience:Women in Arab Society*, p. 30.

(٤٥) معروف، «المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية: نظرة مقارنة ونقدية،» ص ١٨.

(٤٦) الكثير من المحاكم هنا توافق على طلب المرأة بالتطليق بشرط أن يتم خلعاً.

العربي وكذلك في تنامي الدور الاقتصادي للمرأة وكذلك في أعبائها الاقتصادية التي تقارب في ذلك أعباء الرجل[٤٧].

الخاتمة

لقد اختلفت الآراء في تفسير «الردة» العربية المعاصرة من كونها نتيجة لفشل الحركات القومية العربية وعجزها عن مواصلة دورها التاريخي نظراً إلى طبيعتها النخبوية البرجوازية، والتصاقها بالظاهرة التي منحتها النور (أي المجتمع العربي)[٤٨]، هذا من ناحية، أو إلى كونها محصلة لهذا البروز القوي للقوى العربية المحافظة والسلفية من ناحية أخرى. ورغم أن الظاهرة الأولى قد انعكست في انعتاق المرأة من عزلتها الاجتماعية والاقتصادية وتوجه عام للمشاركة، إلّا أن الظاهرة الثانية قد مثلت عودة جديدة للعزلة، والحديث من وراء النقاب وتخلياً واضحاً عن حقوق تم اكتسابها. فالعمل بالنسبة إلى هؤلاء لا يتم إلّا بموافقة الزوج وكذلك على عدم تعارضه مع الدور التاريخي للمرأة كزوجة وأم. وتصرح امرأة شابة أنه لم يحدث لها ان اعتقدت أن النساء كان لهن حق اختيار أزواجهن: «فنحن معشر النساء لا نملك الخبرة التي يملكها الرجال، ويمكن لأبي أن يحكم على رجل بطريقة أفضل مني»[٤٩].

وتكاد معظم الدراسات هنا أن تتفق على اعتبار ظاهرة التزيّي الاسلامي، مؤشر رفض لحالة الانغماس في الفكر والثقافة الغربية[٥٠]، وإن كنا نشاطرها في ذلك بعض ذلك الرأي، إلّا أننا نرى ونتساءل، أن «استئناف التزيي به [بالنقاب] اليوم، رغم كل مضموناته التي تدل على التمسك بنظام قانوني وديني، غير واضح، يضع المرأة في مرتبة ادنى، ويقيم تفرقة ضدها، يبدو في بعض وجوهه على الأقل نذير سوء لا تخطئه العين»[٥١]. إن المصاحبات غير المرئية للتوجه النسائي الجديد، ليس فيما سبق ذكره ـ وهي ذات أهمية كذلك ـ «وانما في الدعم الذي بدأ يحصل عليه النظام الأبوي العربي، وتنازل المرأة الضمني عن أي تحليل واع له باعتباره نظاماً يعم المجتمع كله، قانونياً واقتصادياً وثقافياً من أجل حرمان النساء مما يجب أن يكون حقوقاً انسانية لهن»[٥٢].

ومرة أخرى نعيد ونكرر أن البحث عن المطلب الحقوقي النسوي في مجتمع يفتقر إلى العدالة هو بحث ضائع. فالمجتمع الذي يفتقر إلى المساواة وفي بعض الحالات إلى شتى أشكال الحرية والديمقراطية عاجز وسيعجز عن تحقيق المطلب الحقوقي النسوي ما لم يرتبط بتحول نوعي في العلاقة البنيوية للمجتمع العربي. فتحرر المرأة وممارستها لحقوقها الاجتماعية رهن بتحرر الرجل وانعتاق المجتمع من واقع التخلف بكل رموزه الانتاجية والثقافية. وأمام عجز المنظومات الفكرية السائدة، «القومية» و «السلفية» و «السلفية المعاصرة» عن عتق المجتمع العربي من مأزقه الحضاري، فهل يكون البحث عن البديل اللامعروف مطلباً، أم العدول والركون للخيارات الجاهزة الحل؟ □

---

(٤٧) الشابي، «مداخل حول بعض مكاسب المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية ومدى مساواتها الحقيقية للرجل».

(٤٨) فاطمة المريسي، **نساء الغرب** (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٥)، ص ٤٤.

(٤٩) ليلى أحمد، «المرأة العربية في العقد القادم،» في: **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (ندوة)**، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٩٦.

(٥٠) انظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**؛
John A. Williams, «A Return to The Veil in Egypt,» *Middle East Review* (Spring 1979),and Farah Azari, *Women of Iran: The Conflict With Fundamentalist Islam* (London: Ithaca, 1983).

(٥١) احمد، «المرأة العربية في العقد القادم،» ص ٢٩٥.

(٥٢) المصدر نفسه.

المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية

شهيدة الباز

باحثة في الاقتصاد السياسي للتنمية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مصر.

إن التصدي لأي محاولة معرفية لواقع المرأة العربية من أجل تطويره، يستلزم التصدي لواقع المجتمع العربي وقدراته على التطور، فهناك علاقة جدلية تربط بين المرأة العربية ومجتمعها تأثراً وتأثيراً، ومن ثم تعتبر معرفة آليات التغير والتغيير في المجتمع ودور المرأة في هذه العملية، شرطاً أولياً للوصول إلى ما تهدف إليه من تطوير وتحرير للمرأة والمجتمع.

ومما لا شك فيه أن تغيرات كثيرة طرأت على وضع المرأة العربية في الحقبة النفطية. وقد شملت هذه التغيرات البناء المادي لحياتها، كما شملت أيضاً البناء غير المادي. وفي هذا البحث سوف يكون التركيز على الجزئية بنظام القيم الاجتماعية في الحقبة النفطية وإن كان لا يمكن الفصل بينه وبين الهياكل الاجتماعية الأخرى وآليات التفاعل بينهما.

ونبدأ بتعريف ما نعنيه بالقيم الاجتماعية بأنها مجموعة من المعتقدات التي تتّسم بقدر من الاستمرار النسبي، والتي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها. وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي. وتكشف القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والفعلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة[1]، ونحو الآخرين ونحو أنفسهم، وتسوغ مواقعهم وتحديد هويتهم ومعنى وجودهم؛ وفي جميع الحالات تشكل القيمة مقياساً يوجه سلوكنا فنعتمده في عمليات اصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتسويغ والاختيار بين البدائل في المناهج والوسائل والغايات[2].

(١) انظر: محمد علي محمد، «مفهوم القيم الاجتماعية: الأسس النظرية والمؤشرات الاجرائية،» في مشروع بحث: **أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية: المفاهيم الأساسية ومنهج البحث** (القاهرة: المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢)، ص ٤٣.

(٢) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٢٤. انظر أيضاً في تعريف القيم: ملك زعلوك، «القيم الاجتماعية والثقافية وأثرها على دور المرأة في عملية التنمية،» **اليقظة العربية**، السنة ٣، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

وتميز العلوم الاجتماعية عادة بين القيم ـ الوسيلة، والقيم ـ الغاية. وفي الحالتين توجه القيم سلوك الانسان وتنظم علاقاته بالآخرين وبالواقع وبالزمن وبنفسه. وفي علاقته بالواقع تحثه القيم على السعي والجهاد في سبيل السيطرة على الواقع وتغييره، أو على العكس على القبول به كما هو والتلاؤم معه(٣).

والقيم الاجتماعية التي سوف نتعرض لها هي التي يتبناها أشخاص مجتمع ما في نطاق منظومة أو نسق يظهر ترتيباً معيناً للقيم. ويتأثر هذا النسق ـ حيث ينتظم مع غيره في سياق اجتماعي ـ بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع.

وليس بالضرورة أن يشارك كل الأفراد أو الجماعات في القيم نفسها، فقد تفاضل جماعة معينة بين أنواع القيم الثقافية طبقاً لمصالحها الاجتماعية؛ وعلى ذلك يمكن ملاحظة ورصد القيم الظاهرة في هذه العلاقات الاجتماعية كانعكاسات مركزة للمصالح المتباينة والمتناقضة التي تخص كل جماعة. فمثلاً في مجتمع طبقي يبرز وجود قيمة الكفاءة الموروثة للبعض دون الآخر، يصبح هذا الاعتقاد أساساً للمفاضلة بين مصالح فئات عن أخرى أو تميز طبقة دون طبقة بهذه المصالح، رغم أنها ملكٌ للجميع. مثل الثروة النفطية، التي دعمت العوامل الاقتصادية والسياسية التي صاحبت نشأتها ببعض القيم التقليدية من أجل استفادة بعض أفراد العائلات الممتدة من عائدات الثروة النفطية لزيادة قوتهم وسلطتهم ونفوذهم الأمر الذي أدى إلى تراكم في ثروات هذه العائلات وتراكم في قوتهم ونفوذهم(٤).

كذلك هناك البعض الذي ينظر إلى القيم على أنها مطلقة أكثر منها نسبية، فهي حسب المفهوم الغيبي، منزلة وتصلح لكل زمان ومكان وليست منبثقة عن أوضاع اجتماعية محددة، ومن ثم تتغير بتغير هذه الأوضاع. وقد تمتد هذه النزعة عند الغيبيين إلى المجالات غير الدينية فتظهر أيضاً في السلوك والمعتقدات السياسية والتربوية وغيرها، حيث يلاحظ الميل لعدم التمييز بين الوسائل والغايات، فيسود الجمود والشكلية وعدم المرونة وعدم التسامح تجاه المواقف الأخرى، كذلك عدم التمييز بين الأفكار والواقع المعاش، فيفكرون في عالم ويعيشون في عالم آخر، وتنشأ فجوات بين القول والفعل وبين طرق التربية وحاجات المجتمع، وبذلك تصبح الأفكار السياسية أثراً مطلقاً مثلها مثل الأفكار الدينية(٥).

ويتميّز هذا النوع من القيم بأنها سلفية أكثر منها مستقبلية، ويظهر ذلك في شغف السلفيّ بأمجاد الماضي، وعودته إليه في الأزمات فيستمد منه اكتفاء نفسياً ينسيه الواقع ويحول فشله إلى انتصار؛ ويظهر أيضاً في عدم الميل إلى التخطيط للمستقبل البعيد، وإلى تحديد الأولويات وتقييم الأمور حسب مدى تطابقها مع الأعراف والتقاليد والنصوص، وليس حسب تحليل دقيق لعناصرها ومسبباتها ونتائجها التي نتوصل إليها من خلال البحث الموضوعي المستقل.

وتسود أيضاً القيم القدرية بين هذا النوع من التفكير، وهي القيم التي تتصارع مع القيم التي تؤمن بالإرادة الإنسانية الحرّة. وهذه القيم القدرية تشجع على الاستسلام والقناعة والقبول،

---

(٣) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

(٤) انظر: صلاح عبد المتعال، «مدخل عام لمشروع البحث،» في مشروع بحث: **اثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية: المفاهيم الأساسية ومنهج البحث**، ص ١٨.

(٥) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

فلا يواجه الانسان التحديات التاريخية بالانكار والحذر، بل يتمسك بفضائل القناعة والصبر وراحة البال واستمرارية العيش والمبايعة والتبعية. كذلك تلجأ هذه الأوساط إلى التعامل مع الفروق الطبقية ومعالجتها باللجوء إلى قيم الرحمة والاحسان، أكثر من اللجوء إلى قيم العدالة التي تنطلق من ضرورة ازالة هذه الفروق واعتبار المواطن مظلوماً وليس موضوع احسان الأمر الذي يكرس وضعه الطبقي بدلاً من أن يغيره[٦].

وتشدد القيم الاجتماعية البرجوازية المرتبطة بالتكوين الرأسمالي السلعي على التحديث واقتباس التقنية والاستهلاك الترفي، وتتمسك بمفهوم خاص بالحرية لا يتعلق بتحرر العقل والنفس، بقدر ما يعني عدم تدخل السلطة في شؤونهم، انطلاقاً من مقولة الاقتصاد الحر الذي يؤمن للأغنياء والأقوياء أن يصبحوا أكثر قوة وثراء، ويجعل الضعفاء والفقراء أقل قدرة على المنافسة وتنمية امكاناتهم، وبالتالي أكثر ضعفاً وفقراً. ويترسّخ عند هذه الطبقات قيمة الملكية الخاصة التي يجب أن يكرس المجتمع لحمايتها[٧]. وفي مقابل ذلك تستمد الطبقات الفقيرة من الدين عزاء خاصاً، فتتعلم منه الصبر والايمان والطاعة والامتثال الخارجي، الأمر الذي يساعد على التعايش مع القوى الخارجية التي تهددها باستمرار، فتصبح حياتها انشغالاً دائماً بسر حاجاتها اليومية الأساسية[٨].

وتشغل القيم الاجتماعية مكانها كجزء من البناء الفوقي في التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع. وترتبط ارتباطاً جدلياً بالبناء الأساسي الذي تحدده علاقات الانتاج في مرحلة تاريخية معينة. وقد تتمتع منظومة القيم بقدر من الاستقلال النسبي فلا يتم التغير فيها في الوقت نفسه مع التغير في الأساس المادي، وهي تؤثر بدورها في مدى سرعة تغير هذا الأساس واتجاهه.

ومن هنا يتضح لنا منطق العلاقة بين التغير في منظومة القيم الاجتماعية، والحقبة النفطية، التي كان لها تأثير كبير في التكوين الاجتماعي الاقتصادي للوطن العربي كله. فإذا كان هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى معرفة تطور نظام القيم في هذه الحقبة، فإنه من المنطقي أن نعرض للواقع الاجتماعي الاقتصادي لهذا الوطن.

لقد أصبحت للوطن العربي خصوصيته الواضحة إلى جانب السمات العامة لدول العالم الثالث التابعة، منذ الحقبة النفطية التي بدأت بعد سيطرة الأقطار العربية على ثرواتها النفطية في أوائل السبعينات والارتفاع في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب عام ١٩٧٣.

لقد أحدثت هذه الحقبة تحولات نوعية اقتصادية واجتماعية وسياسية في الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، وأصبحت الطفرة في عائدات النفط عاملاً حاسماً في تشكيل هيكل الاقتصاد العربي وعلاقاته الاقتصادية في الداخل والخارج، وأصبح النفط ضابطاً لأنماط التنمية داخل الوطن العربي كله؛ فقد انتقل جزء من الموارد المالية النفطية الهائلة إلى البلدان العربية غير النفطية عن طريق حركات العمالة ورأس المال. كما أحدثت الطفرة تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة وواسعة النطاق في الوطن العربي كله. فلقد انفتح الاقتصاد العربي أمام رأس المال الأجنبي والمحلي، وانتقل رأس المال العربي لأول مرة للتصدير إلى السوق المالية العالمية، وقامت صناعات

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

حديثة وضخمة مرتبطة بأنماط التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد العالمي.

ورغم ذلك فقد ظلت أغلبية القوى العاملة مشغولة في الزراعة، التي تستوعب ٦٠ بالمائة منها، بينما لم تستوعب الصناعة التحويلية سوى ٩,٨ بالمائة من قوة العمل. ورغم هذه النسبة العالية من العمالة في الزراعة فقد تخلفت الزراعة العربية، وتفاقمت الفجوة الغذائية، وزاد اعتماد الأقطار العربية على الاستيراد والمعونات من أجل توفير الغذاء.

وهكذا أسفرت الحقبة النفطية عن أشكال جديدة من التبعية، وصار اقتصاد المنطقة العربية أكبر اقتصادات العالم الثالث اندماجاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال الشركات والبنوك المتعددة الجنسية، وانغمس في تنمية روابط التكامل مع السوق العالمية عن طريق التنمية القطرية المنعزلة عربياً. وانقسمت الأفكار العربية في الحقبة النفطية إلى مجموعتين، مجموعة مصدرة لرأس المال ومجموعة مصدرة للعمالة. ونشأ تقسيم عمل اقليمي هو أقرب إلى التقسيم الاجتماعي بين العمل ورأس المال في المجتمع الواحد. ووصلت هجرة العمالة إلى أعلى نسبة في العصر الحديث، حيث بلغت في بعض البلدان العربية غير النفطية نسبة تصل إلى ٧٢,٤ بالمائة من حجم القوة العاملة فيها. لقد أصبح الاقتصاد العربي في الحقبة النفطية أكثر طفيلياً وريعياً منه في أي وقت مضى، وأصبح طابع الانتاج فيه طابعاً عارضاً. وأصبح كذلك مرتبطاً بالأسواق التي يصرف فيها النفط والتي تنفق فيها أموال النفط دون أي قدرة على استقلالية الحركة والقرار(٩).

لقد كان لظهور النفط العربي ودوره في تبني سياسات تنموية تابعة للنموذج الغربي الرأسمالي وسياسات الانفتاح الاقتصادي، أثر كبير في أوضاع المرأة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكان لوقوع الاقتصاد العربي في أسر قانون الاقتصاد السلعي دور كبير في خلق نظام منظومة القيم السلعية التي تحكم وتنظم وتقوم وتبرر العلاقات الاجتماعية السلعية السائدة فيه. وسوف نتعرض في هذه الدراسة لبعض المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل منظومة القيم الاجتماعية السلعية المعبّرة عن هذه الحقبة التاريخية، مع اشارة خاصة لوضع المرأة في علاقتها بهذه القيم.

تتمثل هذه المتغيرات في:

١ ـ هجرة العمالة من الدول غير النفطية إلى الدول النفطية.
٢ ـ سياسات الانفتاح الاقتصادي.
٣ ـ ظاهرة المد الاسلامي السياسي.

ومن المهم أن نوضح هنا أن هذه المتغيرات مرتبط بعضها ببعض، وترتبط جميعها في علاقة جدلية بالطفرة في عوائد النفط وبزيادة اندماج الاقتصاد العربي في السوق الرأسمالي العالمي. وانه وإن كان يمكن ربط بعض القيم الاجتماعية الجديدة بأحد هذه المتغيرات، إلّا أنه لا يمكن الجزم بعلاقة السببية بينهما بانتفاء تأثير المتغيرات الأخرى، بخاصة وأن القيم الاجتماعية ترتبط بمتغيرات أخرى تاريخية ومذهبية وسياسية وتكنولوجية وغير ذلك من المتغيرات المجتمعية.

---

(٩) هذا الجزء عن واقع الوطن العربي كمثال عن المرأة العربية والتنمية كتبته الباحثة كجزء من ورقة أعدتها للجنة أوضاع المرأة في الوطن العربي بالأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب وقدّمت إلى: المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب بعنوان: «حول استراتيجية للنهوض بالمرأة العربية»، الكويت، ١٩٨٧، وهي منشورة في وثائق المؤتمر.

كان لهجرة القوى العاملة والسكان من البلدان العربية وإليها ـ بخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ ـ آثار عديدة في الوطن العربي بشكل عام، وفي المجتمعات المصدرة والمستوردة لقوى العمل بشكل خاص. وتختلف الآثار الاجتماعية لظاهرة هجرة وانتقال العمالة فيما بين الأقطار العربية، من قطر لآخر، بسبب اختلاف حجم الهجرة النسبي من بعض هذه الأقطار وإليها، واختلاف البنيان الاجتماعي، ومستوى التعليم والثقافة؛ كما تتأثر أيضاً باختلاف القوى العاملة الوافدة سواء من الناحية المهنية أو التعليمية، ونوعية النشاط الذي تمارسه أو التركيب الاثني لها[١٠]. وفي بداية انتقال القوى العاملة من البلدان المصدرة للعمالة إلى البلدان المستوردة لها، سادت النظرة الايجابية باعتبار أن التبادل بين عناصر الانتاج بين البلدان ذات الفائض المالي إلى البلدان ذات الفائض العمالي يوفر الظروف الملائمة لتنفيذ خطط التنمية التي تبنتها معظم البلدان العربية بعد ارتفاع أسعار النفط[١١]. ولكن بعد فترة من تطبيق هذه السياسة، اتضح أن الخروج من بلد المنشأ ليس خيراً كله وأن هناك آثاراً سلبية، كما سرت شكوك حول ما إذا كانت المحصلة النهائية للهجرة ايجابية أم سلبية من وجهة النظر المجتمعية. إن الهجرة وانتقال العمالة تتم من وإلى مجتمعات لها أنماطها الحياتية والثقافية وعاداتها وقيمها الاجتماعية وتركيبها الطبقي وتنظيماتها السياسية المختلفة، وقد تتصف البنى الاجتماعية والسياسية فيها بدرجة عالية من المحافظة والجمود، وقد تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المستخدمة وخلق توافق جديد بين العلاقات التي ستحدث وتلك التي كانت قائمة[١٢]. ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان امكانية الفصل بين آثار الهجرة وانتقال العمالة والسكان من ناحية وتأثير بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون قد حدثت في الفترة الزمنية نفسها.

وكذلك فإن المتغيرات الاجتماعية التي تفاعلت وشاركت في انتاج وتشكيل ثمار الحقبة النفطية، سلباً أو ايجاباً ارتبطت وتداخلت في حدوثها وأثارها ونتائجها مع المتغيرات الأخرى. ومثال ذلك، سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر. ففي نهاية الحقبة الناصرية، ومع تزايد النفقات العسكرية، تراجع معدل الاستثمار ومن ثم معدل الزيادة في الفرص الجديدة للعمالة. وبعد وفاة عبد الناصر بدأت الدولة في التراجع عن التخطيط الاقتصادي وعدلت عن السياسات الناصرية الخاصة بالقوة العاملة وبدأ الإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على الهجرة. وفي أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ بدأت الحكومة في تشجيع الهجرة بهدف التخفيف من حدة البطالة من ناحية، وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى. وهكذا مورست سياسة انتقال العمالة كجزء لا يتجزأ من سياسة الانفتاح.

كذلك بالنسبة إلى المد الاسلامي السياسي ـ أي استخدام الاسلام لتحقيق أغراض سياسية؛ فقد أدى اكتشاف النفط وارتفاع أسعاره إلى تضخم ثروة بعض البلدان الاسلامية التي رأت، في سبيل توطيد زعامتها في المنطقة اتخاذ الدين الاسلامي سلاحاً لخدمة هذه المصلحة، واستعملت في سبيل ذلك وسائل كثيرة منها شراء الكفاءات والعقول والذمم والأقلام، وتأسيس الجرائد والمجلات الدينية الآنية الفاخرة الطباعة، واستدعاء مفكرين أكفاء للكتابة فيها، على أن

---

(١٠) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٣١.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

تكون كتاباتهم في الاسلام متماشية مع الخط الذي تحدده لهم الدولة التي تستخدمهم[١٣]. وقد لجأت كذلك إلى التأثير في العمالة الوافدة لتبنّي الأفكار التي تخدم أهدافها السياسية ونشرها في البلد الأصلي بعد عودتهم، وترويج قيم معينة بشكل منتظم قد يأخذ شكل الحركات السياسية المنظمة المتخفية تحت ستار الدين. ومحصلة ذلك كله أن هذه المتغيرات المتشابكة والسياسات المنبثقة عنها، تعكس موقفاً متكاملاً يخدم ويكرّس علاقات الانتاج السلعية وما يرتبط بها من قيم يحكمها قانون الانتاج السلعي ـ أي القيم التي تخدم هدف تحقيق الحد الأقصى للربح في اطار تقسيم العمل الدولي ـ والذي يتحول فيه كل شيء إلى سلعة لها ثمن وصولاً إلى الإنسان، السلعة الرئيسية في النظام الرأسمالي. وينطبق ذلك بطبيعة الحال على المرأة في الوطن العربي، فقد أصابها ما أصاب غيرها سواء بالسلب أو الايجاب: وما يعنينا هنا هو محاولة معرفة العلاقة الجدلية بين منظومة القيم في الحقبة النفطية وبين المرأة العربية، آخذين في الاعتبار تداخل وتشابك المتغيرات الرئيسية الثلاثة كما ذكرنا سابقاً. وتكون الفرضية الأساسية للدراسة هي أن الحقبة النفطية قد كرست العلاقات السلعية وانتجت نظاماً سلعياً للقيم، أثر في وضع المرأة العربية ومنظومة القيم التي تحكمها، إلى أن أصبحت سلعة في حد ذاتها.

فبالنسبة إلى عمل المرأة كقيمة، نجد أن التطور الانتاجي والتحديث في البلدان العربية النفطية أدى إلى زيادة الطلب على العمالة. وقد لجأت بعض البلدان بعد فترة من فترات التطور إلى تشجيع مشاركة النساء في قوة العمل. وعلى الرغم من ذلك فإنه في البلدان النفطية العربية لا تزال قيمة عمل المرأة خارج البيت بشكل عام مرفوضة، ويفسر ذلك على أساس الوفرة المادية التي لا تجعل عمل المرأة مهماً بالنسبة إلى دخل الأسرة[١٤]. ويبدو ذلك من تحليل أرقام العمالة المحلية والوافدة في البلدان المستوردة للعمالة ومدى مشاركة المرأة في القوى العاملة. وتوضح بيانات التعداد في الكويت عام ١٩٨٠ أنه بينما كانت نسبة مشاركة الرجال الكويتيين في قوة العمل ٣١,٨ بالمائة، فإن نسبة مشاركة المرأة الكويتية كانت حوالى ٤,٨ بالمائة فقط، مقارنة بنسبة ١٦ بالمائة لغير الكويتيّات. وكذلك في البحرين، حيث توضح بيانات تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٨١ أن مشاركة الذكور من البحرينيين كانت ٤٣,٧ بالمائة بينما كانت نسبة مشاركة البحرينيات ١٠,٣ بالمائة و٢٦ بالمائة لغير البحرينيّات. ومن الملاحظ أن الكويت والبحرين هما أكثر البلدان تطوراً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة، وبتعليم المرأة بصفة خاصة؛ وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت نسبة مشاركة المرأة في الكويت في الحدود التقليدية لمشاركة المرأة العربية والتي تتراوح بين ٣ ـ ٥ بالمائة. وإذا كانت هذه الظاهرة تعود أصلاً إلى الموقف الفكري التقليدي في المجتمعات العربية وتحيزها ضد عمل المرأة خارج البيت فإن سهولة استجلاب الأيدي العاملة الرخيصة في هذه الحالة أيضاً تدعم النظرة التقليدية وتساعد على استمرار هذا التوجه[١٥]. وبشكل عام فقد أدت الثروة النفطية في البلاد المستوردة للعمالة إلى تدهور قيمة العمل. فنظراً إلى الوفرة المادية والاعتماد على الاستيراد، والاتجاه إلى منح مخصصات دون عمل بالنسبة إلى كثير من المواطنين في

---

(١٣) حسين احمد امين، **دليل الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧)، ص ٣٥٤.

(١٤) محمد الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج»، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ١١٥.

(١٥) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ص ١٦٠.

اطار توزيع عوائد النفط، تدهورت قيمة العمل في حد ذاته وانعدمت أخلاقياته[١٦].

ويضاف إلى ذلك ما يعكسه اعتماد المرأة في السعودية وبلدان الخليج على العمالةالآسيوية في الأعمال المنزلية وتربية النشء، من موقف ليس نحو مشاركتها في العمل المدفوع الأجر فقط، وإنما أيضاً نحو أي جهد يمكن أن تبذله في المنزل أو في تنشئة أطفالها، وإلقاء هذا العبء على مربيات أجنبيات من طبقة أخرى يتعرض كثير منهن للاستغلال الجنسي من أرباب العائلات[١٧]. ولا يمكننا أن نتجاهل في هذا المجال تأثير العمالة الآسيوية الوافدة، التي ارتفعت معدلاتها عن معدلات العمالة العربية الوافدة،في القيم الاجتماعية والثقافية والتوجه القومي لهذه المجتمعات، حيث إنها تنتمي إلى ثقافات مختلفة تماماً عن الثقافة العربية. وتظهر خطورة ذلك بشكل أوضح بالنسبة إلى تنشئة الأطفال، الأمر الذي يسمح بالتأثير في الصفات الشخصية والتكوين النفسي والثقافيللأجيال المقبلة، ويدعم هذا التأثير انتشار الأفلام الهندية والباكستانية في تلفزيون وسينما الخليج. ففي البحرين من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ عرض ٨٠١ فيلم هندي في مقابل ١٠٨ أفلام عربية[١٨]. ورغم أن الاحتكاك الاجتماعي بين العمالة المهاجرة إلى بلدان النفط والسكان المحليين محدود، إلّا أن ذلك لا يعني أن العمالة المهاجرة لا تؤثر في القيم الاجتماعية في البلدان النفطية. فمن المؤكد أن كل البلدان النفطية تتعرض لدرجة من النقل الحضاري، أي لإدخال أنماط سلوكية وعادات وتقاليد عن طريق الوافدين. وتتوقف أبعاد هذه العملية وآثارها على مدى التعددية السكانية ومدى تجانس تكوين مجتمع الوافدين ودرجة اختلاط المواطنين مع الوافدين[١٩].

أما بالنسبة إلى تأثير الحقبة النفطية في النظرة إلى عمل المرأة في البلدان غير النفطية فقد تداخلت فيه عوامل عدة. لقد أدت هجرة القوى العاملة المصرية بشكل عام إلى تدهور قيمة العمل والانتاجية في مصر بعد العودة، فالعامل في مصر ـ وينطبق ذلك على المرأة أيضاً ـ لم يستطع التكيّف بعد العودة بسهولة مع وضعه الجديد الذي يعني مرتباً أقل، ومن ثم كان يركّز جهده على الهجرة من جديد[٢٠]. ويفسّر ذلك بأنه نتيجة لتعوّد العامل الحصول على دخول لا تتناسب مع العمل الذي يؤديه وإلى تراجع قيمة العمل والاجتهاد قبل الهجرة. وكما يقول سعد الدين ابراهيم «إن حلم الكسب السريع وبريق السلع الاستهلاكية التي يمكن لهذه الأموال أن تشتريها، قد أصبح في السنوات الأخيرة جزءاً من الحلم الشعبي المصري»[٢١].

وقد تأثرت النظرة بعمل المرأة في مصر في هذه الحقبة أيضاً بأزمة النظام الرأسمالي؛ فبعد اجهاض وضرب المشروع القومي الناصري، وعقد الصلح مع اسرائيل، وتدهور امكانات التنمية

---

(١٦) انظر: حيدر ابراهيم علي، «ادماج المرأة في خطة التنمية: مشاكل وامكانيات،» ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية الثاني، ٢٨ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٨١، ص ٥٤.

(١٧) عبد الباسط عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٤٣.

(١٨) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ص ١٥٣.

(١٩) نادر فرجاني، «العمالة الوافدة إلى الخليج العربي: حجمها ـ مشاكلها ـ والسياسات الملائمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٦٣.

(٢٠) انظر: محمد السيد سليم، «أنماط هجرة العمالة إلى البلاد النفطية العربية،» في مشروع بحث: **أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية: المفاهيم الأساسية ومنهج البحث**، ص ٧٤.

(٢١) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ١٣٩.

الوطنية المستقلة الشاملة، عجزت الحكومة عن تدبير غذاء الشعب وعجز الهيكل الانتاجي عن استيعاب طاقات العمل، وظهرت طوابير العاطلين من الرجال والنساء. حينئذ ارتفعت دعوات عودة المرأة إلى البيت. ولقد واكب الاسلام السياسي الأزمة الاقتصادية للرأسمالية المصرية ليدعمها لحظة افلاسها، بخلق نماذج للمرأة بعيدة عن الواقع المطلوب تغييره، وخلق جزئية لحرف النضال عن الطريق الصحيح(٢٢).

وقد أدى ذلك إلى عودة إلى الوراء فيما يتعلق بقيمة عمل المرأة، حتى من وجهة نظر المرأة نفسها؛ فقد وقع كثير من النساء، نتيجة للضغوط الاقتصادية في النظام السلعي، في خطأ الخلط بين الظروف غير المؤاتية المحيطة بعمل المرأة ومبدأ العمل في حد ذاته، كما جنح المجتمع إلى تهميش عملها وجعله نشاطاً احتياطياً. وتبنت الكثيرات هذه النظرة التي لم تقتصر على غير المتعلمات فقط، بل انتشرت بين كثير من المتعلمات اللاتي فصلن بين التعليم والحصول على الشهادة وممارسة العمل بعد ذلك.

أما بالنسبة إلى القيم الاجتماعية الخاصة بمكانة المرأة بشكل عام في تلك الحقبة، فقد تطورت إلى الأسوأ؛ فالقيمة الأساسية في مجتمعات الخليج ما زالت أن الرجل هو الوصي على ملكية النساء؛ ولا تزال هذه المجتمعات تنظر إلى المرأة على أنها حامل شرف العائلة، وقد مورست عليها أشكال من العزل بسبب ذلك. وإذا كان شكل العزل قد اختلف نتيجة للتغير الاقتصادي الحديث، إلّا أن مضمونه ما زال كما كان، ويفسر البعض ذلك بأن ارتباط المجتمع بالسوق الغربية واعتماده على السلع المستوردة قد قلل من أهمية المرأة في الانتاج والخدمات، لذلك أصبح عزل النساء التقليدي أكثر عمقاً(٢٣).

وما زال تعدد الأبناء قيمة أساسية، وتفضيل الأبناء الذكور على الإناث شائعاً، ولا تستطيع المرأة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي إلّا بعد انجاب الابن الوارث. وتقاس قوة الأسرة عن طريق أبنائها من الذكور.

وفي إطار سيطرة هذه القيمة السلعية خضعت المرأة نفسها لديناميات السوق، فتصاعدت قيمة المهور ثمن المرأة ـ وبخاصة في الطبقات العليا ـ مما أوجد اتجاهاً نحو تأخر سن الزواج لدى الرجل والمرأة في المجتمعات الخليجية، حتى اضطرت الدولة للتدخل في بعض الأحيان ـ في الكويت ـ لوضع حد قانوني للمهور(٢٤).

أما بالنسبة إلى دور ومكانة المرأة وقيمة الارتباط الأسري في الدول المصدرة للعمالة، فقد تأثر بأشكال متعددة نتيجة تغير وظائف الأسرة. فحيث إن الجزء الأكبر من العمال المهاجرين يتألف من فئة الذكور من ٢٠ إلى ٤٠ سنة، فإن ذلك يعني انفصال عدد كبير من العائلات العربية عن عائلها لفترة قد تطول أو تقصر. ويظهر ذلك بشكل أوضح في الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين، حيث إن البلدان النفطية المستوردة للعمالة لا تسمح باصطحاب العامل لأسرته إلّا إذا زاد دخله عن حد معيّن، وفي هذه الحالات تضطر النساء إلى القيام بدور أساسي في الانتاج

---

(٢٢) صابر أحمد نايل، «قضية المرأة العاملة والرأسمالية المصرية،» **اليقظة العربية**، السنة ٢، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١١٤ ـ ١٢٨.

(٢٣) الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج،» ص ١٠٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(الفلاحة) وفي الاشراف على شؤون الأسرة وتصريف أمورها بما في ذلك تربية الأطفال وتنشئتهم في غياب الأب. وقد دعا ذلك عدداً من الباحثين العرب إلى الإشارة إلى ما سمي بتأنيث العائلات العربية في البلاد المصدرة للعمالة مما يتيح للمرأة مزيداً من السلطة وإثبات الذات.

وفي دراسة قام بها «خطاب والضعيف» على الأسرة الريفية المصرية عن «تأثير هجرة العمال على بناء الأسرة ودور المرأة» انتهى الباحثان إلى أن هجرة العمال من الرجال، في الحالات التي اضطر فيها الزوج إلى الاعتماد على زوجته وتحملت فيها الزوجة مسؤوليات جديدة، أدت إلى قيام علاقة أقرب إلى المساواة بين الزوجين[٢٥].

كذلك أشار الباحثان إلى حدوث تغيير في العلاقة بين الزوجة الريفية وحماتها، فقد أدت زيادة دخل الزوج المهاجر وتمتع الزوجة بالاستقلال الاقتصادي والسيطرة على التحويلات التي يرسلها زوجها، إلى تحرر الزوجة من السيطرة التقليدية للحماة[٢٦]. وقد أدى الدور الاقتصادي الاجتماعي الجديد الذي أخذت تلعبه زوجات المهاجرين إلى قيامهن بأعمال مختلفة كانت تعتبر دائماً من مسؤوليات الرجال، وأدى ذلك إلى اكتسابهن تصوّراً جديداً لأنفسهن تزيد فيه الثقة بالنفس، وبالكفاءة الشخصية، وإلى تمتعهن بمكانة أعلى نسبياً في نظر الزوج وعائلته. ومع ذلك ترى اليزابيث تايلور في دراستها عن «الهجرة المصرية وزوجات الفلاحين» أن سلطة الزوجة في هذه الشؤون غالباً ما تكون مؤقتة بعودة الزوج واستعادته لدوره[٢٧].

ومن الناحية الأخرى يرى البعض أن هجرة العمالة، سواء أكانت الزوج فقط أم الزوجين تاركين أولادهما في البلد الأصلي، تؤدي إلى حدوث تشوهات في المسلك الاجتماعي للأسرة، وإلى شيوع ظاهرة التفكك الأسري، وزيادة حالات الطلاق والانحراف وتعدد الزوجات، وفشل الأبناء في الدراسة وربما انحرافهم[٢٨].

وقد أشارت بعض البحوث التي تمت في الاقليم الشمالي بالسودان إلى التأثير السلبي في العائلة السودانية لغياب العائل، وإلى ارتفاع نسبة الطلاق في هذا الاقليم بسبب هجرة الزوج، وانه في عام ١٩٨٣ كانت ٤٠ بالمائة من حالات الطلاق في المحاكم قد تمت بسبب الخوف من الفتنة لغياب الزوج[٢٩]. وليس ببعيد عنا ما حدث من ظواهر جديدة في المجتمع المصري من جرائم قتل الأزواج والزوجات والآباء والأمهات، وقد كان القاسم المشترك في معظم هذه الجرائم الهجرة إلى بلدان النفط، الأمر الذي يعكس سيادة القيم الفردية التي تعتبر عاملاً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي السلعي.

---

(٢٥) جلال أمين واليزابيث تايلور عوني، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، تقرير بحثي/ مركز البحوث للتنمية الدولية، رقم ١٠٨ـ أ (كندا: مركز البحوث للتنمية الدولية، ١٩٨٦)، ص ١٧٦. انظر أيضاً: فاطمة خفاجي، «المرأة وهجرة العمالة في الريف،» في: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٨) ليلى الشال، «الأسرة المصرية وهجرة العمالة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية،» ورقة قدِّمت إلى المؤتمر الدولي للمرأة العربية والافريقية، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٨ شباط/ فبراير، ونشرت أيضاً في مجلة: **الحق**، السنة ١٦، العددان ٢ ـ ٣ (١٩٨٥)، ص ١٢٦ ـ ١٤٣.

(٢٩) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ص ١٦٩.

وقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي متضافرة مع نمو هجرة العمالة في الحقبة النفطية إلى هجرة عدد كبير من النساء للعمل في بلدان النفط، الأمر الذي كان له تأثير ملحوظ في قيمهن في الحياة، فتحولن إلى ساعيات وراء الأغراض الشخصية المادية الضيقة على حساب الروابط الاجتماعية والطموحات المتعلقة بالمجتمع ككل[٣٠].

وفي رأيي أن الحقبة النفطية مع سياسات الانفتاح الاقتصادي وسيادة الأفكار السلفية قد أدت إلى تراجع قيمة المشاركة السياسية والاجتماعية بشكل عام، حيث سادت القيم الفردية وقيم التغرّب عن المجتمع وقضاياه والاغراق في تحقيق الطموحات الشخصية القصيرة الأجل.

ومن القيم الاجتماعية التي برزت بشكل واضح في المرحلة النفطية، والتي تعد انعكاساً للعلاقات السلعية التابعة، الاغراق في الأنماط الاستهلاكية الجديدة. فإن هجرة العمالة تتم من بلدان ينخفض فيها الدخل الفردي إلى بلدان يرتفع فيها هذا الدخل نتيجة لارتفاع أسعار النفط وليس نتيجة لزيادة الانتاج والانتاجية، ويستخدم جزء كبير من الدخل في هذه البلدان في الاستهلاك الترفي الذي يعتمد بشكل يكاد يكون كاملاً على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، ويترتب على الهجرة وارتفاع الدخول الحقيقية في البلدان المستوردة للعمالة عنها في البلدان المصدرة لها، اتجاه الوافدين إلى تبني هذه الأنماط التي تتسم بالبذخ الشديد والمظهرية ومحاولة حيازة أحدث ما تقدمه البلدان الصناعية من مستحدثات، وتقوم العمالة المهاجرة بدور الوسيط المحلي في نقل النمط الاستهلاكي الترفي للمجتمعات المصدرة للعمالة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التغريب للمواطن العربي وعزله عن وسطه الاستهلاكي والانتاجي والمعيشي الطبيعي، ومن ثم التشويه المستمر لقيم المجتمع العربي[٣١].

وفي رأيي أننا نصل هنا إلى قمة منظومة القيم السلعية في الحقبة النفطية، وهي أنه نتيجة للضغوط الاقتصادية أو تنامي الاتجاهات الاستهلاكية، وإثارة الرغبات في الحصول على السلع والطموحات إلى الانتقال إلى طبقات أعلى، وسيادة قيم الفردية والسطحية ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وسيادة قيمة المال على كل قيمة أخرى، فقد وصلت نظرة المجتمع إلى المرأة ونظرة المرأة إلى نفسها في كثير من الأحيان إلى أنها سلعة يمكن أن تباع وتشترى. وتحققت قمة المأساة في الحقبة النفطية والانفتاح الاقتصادي، في ظاهرة الزواج التجاري، الذي بمقتضاه يبيع الزوج ابنته أو المرأة نفسها إلى أزواج ليس هناك ما يربط بينهم إلاّ وجود سلعة بيولوجية تباع لمن يدفع أكثر، سواء أخذ ذلك شكل زواج مقيد الأجل أو الوقوع في شرك عصابات منظمة لتجارة الرقيق وعلى المستوى المحلي والدولي. ومن المحزن أن هذه الظاهرة قد اتسعت لتشمل نساء متعلمات وعلى قدر من الثراء، ولكن تحكمهن علاقات السوق في مجتمع يعرف ثمن كل شيء ولا يعرف قيمة أي شيء □

---

(٣٠) انظر: انعام عبد الجواد، «هجرة النساء إلى الدول النفطية، الدوافع والآثار: دراسة استطلاعية على عينة من المهاجرات إلى الكويت،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي التاسع للاحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، ٢٠ آذار/ مارس ـ ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٤، ونقلاً عن: أمين وعوني، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، ص ١٩٨.

(٣١) محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تاثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على وضع الأسرة وأدوار الزوجة الريفية: دراسة ميدانية في قريتين بمحافظة الجيزة(*)

د. محمد أبو مندور
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة القاهرة.

د. محمد حلمي نوار
استاذ الاجتماع الريفي المساعد - كلية الزراعة - جامعة القاهرة.

أ. عزّة تهامي البنداري
باحثة مساعد بمعهد بحوث الارشاد والتنمية الريفية - وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي - القاهرة.

أولاً: أهداف الدراسة ومجال تناولها

تزايدت خلال الثمانينات الكتابات الخاصة بدراسة أثر الهجرة الخارجية، وبخاصة إلى البلدان النفطية، في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة إلى البلدان المصدرة للعمالة على وجه الخصوص. ولقد اتسع تناول الباحثين لظاهرة الهجرة إلى بلدان النفط في ظل تناميها بصورة ملفتة للاهتمام، منذ منتصف السبعينات إلى الحد الذي بدأ يثير الانتباه حول أبعادها القومية والقطرية والفئوية والقطاعية، وعلى مستوى الأسرة. ولما كانت هجرة الفلاحين المصريين قد مثلت ملمحاً من الملامح المميزة لهذه الحقبة مخالفاً لما كان يعتقده البعض من سمات الفلاح المصري من ناحية[1]، ولما أكّده بعض الدراسات عن خصائص المهاجرين من ناحية أخرى[2]، فلقد كان من المنطقي، والحال كذلك، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هجرتهم.

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة تأثيرات حقبة النفط على أوضاع المرأة العربية، القاهرة، ٢٧ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨.

(١) دأبت الكتابات الخاصة بالمجتمع الريفي على وصف الفلاح المصري بالمحافظة والالتصاق بالأرض وعدم تغيير مهنة الزراعة وكذلك عدم تحمله المخاطر آخذاً بالمثل الشائع «امش سنة ولا تعديش قنة (أي تعبر قناة)»، ومع اتساع هجرة العمالة الزراعية إلى الخارج تبددت هذه السمة فعدد ليس بقليل من الفلاحين كان يسافر ولا يعرف مصيره بعد السفر سواء في المهنة أو المكان أو الدخل.

(٢) أكدت دراسات الهجرة خلال مرحلة الخمسينات والستينات على أن المهاجرين المصريين للبلدان العربية كانوا في أغلبهم ذوي خصائص متميزة علمياً وثقافياً ومهنياً، كما أن الهجرة إلى الغرب كانت تتسم بهجرة العقول، إلّا أن هذا الوضع قد تغيّر إلى حد كبير بالنسبة إلى المهاجرين إلى البلدان العربية، وازدادت الفئات غير المتميزة علمياً وادارياً بما فيهم هجرة الفلاحين المصريين والحرفيين.

ومع تعدد مجالات الاهتمام الخاص بدراسة دوافع وآثار هجرة الفلاحين المصريين إلى بلدان النفط[٣]، فإن واحدة من أهم ظواهرها ما سمّاهاسعد الدين ابراهيم بـ«تأنيثالأسرة المصرية»[٤]. وإزاء هذه الظاهرة كان من الضروري أن تلقى المرأة الريفية (زوجة الفلاح المهاجر) المزيد من الاهتمام في إطار التعرّف إلى اتجاهاتها ومواقفها وأدوارها نتيجة لهجرة الزوج من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

تسعى هذه الورقة إلى مزيد من إلقاء الضوء على ما لحق بنمط الأسرة الريفية من تغيرات، مع التركيز على بعض الأدوار الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لهجرة الزوج إلى الخارج. وفي هذا السياق تقدم الورقة موجزاً مركزاً لبعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الجانب بهدف مقابلة النتائج التي توصلت إليها بالدراسة الميدانية التي أجريت في قريتين مصريتين بمحافظة الجيزة، هما قرية العزيزية وقرية الطرفاية بمركز البدرشين، وتم جمع البيانات الخاصة بهما خلال الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ إلى منتصف نيسان/ ابريل ١٩٨٥. وشملت الدراسة (من تمت مقابلتهن) نحو ١٥٠ مبحوثة تم حصرهن من خلال الاخباريين، وتم استبعاد ١٢ منهن لعدم توافر البيانات الكاملة.

وتجدر الاشارة إلى أن المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة هو نموذج التصميم البعدي شبه التجريبي وذلك باستخدام مجموعة واحدة من الأفراد وإجراء القياس عليها بعد تعرضها للمتغير موضع الدراسة وهو هجرة الزوج (المقابلة القبلية البعدية).

١ ـ استخلاصات الدراسات السابقة[٥]

على الرغم من تنوع المكان الجغرافي وكذلك أساليب الدراسة فإن عدداً كبيراً من هذه الدراسات أجمع على عدد من النتائج التي يمكن استخلاصها فيما يلي:

ـ زيادة مسؤوليات وسلطات الزوجة الريفية نتيجة لهجرة الزوج سواء داخل البيت أو خارجه.

ـ الإتجاه المتزايد نحو استقلال أسرة المهاجر من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية (البسيطة).

ـ تمتع المرأة بمكانة أعلى بالنسبة إلى الزوج والعائلة.

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال أمين واليزابيث تايلور عوني، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، تقرير بحثي/ مركز البحوث للتنمية الدولية، رقم ١٠٨ ـ أ (كندا: المركز، ١٩٨٦).

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٥) تم استخلاص نتائج الدراسات السابقة من: المصدر نفسه، وعزة تهامى البنداري، «أثر الهجرة الخارجية المؤقتة لأرباب الأسر الريفية على دور زوجاتهم في التنشئة الاجتماعية في قريتين بمحافظة الجيزة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، قسم الاجتماع الريفي والارشاد الزراعي، ١٩٨٦)، (غير منشورة).

ـ بروز العديد من المشكلات المرتبطة بسلطاتها ومسؤولياتها. ومن أهم هذه المشكلات ما يتعلق بتعليم الأبناء، وحدوث النزاعات مع أسرة الزوج نتيجة للخلافات المالية من ناحية، أو تنازع الهيمنة على أسرة المهاجر من ناحية أخرى، والشكوى من بذخ الأزواج واتهام الزوجات لأزواجهن بالغيرة ـ غير المبررة ـ عليهن أثناء سفرهم.

وفي مقابل هذه التغيرات التي وصلت إليها معظم الدراسات السابقة فإن أحدها يصل إلى أن هذه التغيرات كانت مؤقتة، ولم تُحدث تغييراً دائماً في بنية الأسرة[٦]. كما يصل البعض إلى أن تعميم هذه الاستخلاصات مشكوك فيه، إذ يجب التمييز، عند دراسة هذه التغيرات، بمدى تحكم الزوجة في التحويلات من عدمه، وكذلك سن الزوجة، وهل لديها أطفال وبخاصة من الذكور أم لا، وأخيراً حالة الأسرة التي تعيش فيها أثناء الهجرة (ممتدة أو نووية)[٧]. هذا إضافة إلى حجم الحيازة ومصادر الدخل وعمل الزوجة خارج المنزل بصورة رسمية (عاملة أو موظفة).

٢ ـ فروض الدراسة الميدانية

اهتمت معظم الدراسات السابقة بأثر هجرة الزوج في نمط الأسرة وأدوار المرأة الريفية بصورة عامة دون أن تهتم بمدة بقاء الزوج في الخارج وأثرها في هذه الأدوار. وهذه الدراسة تحاول إدخال هذا المتغير باعتباره ـ من وجهة نظر معدي هذه الورقة ـ عاملاً مهماً يجب دراسته. ولقد حاولت الدراسة الاهتمام بهذا البعد بهدف التعرّف إلى أثره في بعض المتغيرات النابعة من النواحي الإجتماعية، بينما قصّرت التغير في الأدوار الاقتصادية على الحالة قبل وأثناء السفر.

ولقد تم صياغة عدد من الفروض البحثية الإحصائية للتعرّف إلى أثر مدة سفر الزوج في النواحي الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الريفية مع التركيز على أدوار المرأة فيما يلي:

أ ـ فروض الجوانب الاجتماعية

تم التركيز في هذا البعد على الجوانب التالية:

١ ـ لا توجد علاقة بين مدة سفر الزوج والتغير في نوع الأسرة (ممتدة أو بسيطة).

٢ ـ لا توجد علاقة بين امتلاك الأسرة لمسكن خاص ومدة سفر الزوج.

٣ ـ لا توجد علاقة بين تدخل الآخرين في شؤون الأسرة ومدة سفر الزوج.

٤ ـ لا توجد علاقة بين مدة سفر الزوج واهتمام الزوجات بتعليم أبنائهن.

٥ ـ لا توجد علاقة بين مدة سفر الزوج وزيادة مسؤولية الزوجة الريفية في ضبط سلوك الأبناء.

٦ ـ لا توجد علاقة بين مدة سفر الزوج وزيادة مسؤولية الزوجة الريفية في رعاية صحة الأبناء.

---

(٦) انظر رأي اليزابيث تايلور عوني في دراستها التي تم تلخيصها، في: امين وعوني، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، ص ١٨٨.

(٧) يتفق الباحثون مع ملاحظات جلال امين في قراءته النقدية لدراسات الهجرة ذات الصلة بالمرأة الريفية والواردة في: المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٩١.

ولقد تم تحديد مدة سفر الزوج في فئات ثلاث، أولهـا من سنة إلى أقـل من ثلاث سنـوات؛ وثانيها من ثلاث سنوات إلى أقل من خمس سنوات؛ وثالثها خمس سنوات فأكثر.

ب ـ فروض الجوانب الاقتصادية

تطرقت هذه الفروض إلى ما يلي:

١ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وتزايد عمل المرأة في الزراعة.

٢ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وتعامل المرأة مع الجمعية التعاونية.

٣ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وقيام الزوجة بشراء مستلزمات الانتاج.

٤ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وقيام المرأة ببيع فائض المحاصيل.

٥ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وتعامل المرأة مع الوحدة البيطرية.

٦ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وتغير مكانة المرأة في رعاية الحيوانات.

٧ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وتغير دور المرأة في شراء أعلاف الحيوانات.

٨ ـ لا توجد علاقة بين سفر الزوج وتغير نشاط المرأة في تصنيع منتوجات الألبان.

٣ ـ أدوات التحليل

اعتمدت الدراسة أساساً على استخدام مربع كاي (X^2) لاختبار معنوية العلاقـة، ثم اختبار شدة العلاقة باستخدام معامل كرامير (Cramer-V) وذلك للتعرف إلى أثر مدة غياب الزوج بالنسبة إلى المتغيرات التابعة السابقة الذكر[٨].

ثانياً: نتائج الدراسة ومناقشتها

١ ـ الجوانب الاجتماعية

أ ـ الفرض الأول

يوضح الجدول رقم (١) توزيع الأسر بين بسيطة وممتدة لعدد ١٣٨ أسرة موزعة حسب مدة إقامة الزوج في الخارج.

---

(٨) انظر: Hubert M. Blalock (Jr.), *Social Statistics* (New York: McGraw-Hill, 1984).

جدول رقم (١)

أثر مدة هجرة الزوج في نوع الأسرة

المتغير	فئات المتغير	طول فترة غياب الزوج بالخارج بالسنة						المجموع
		١ -		٣ -		٥ فاكثر		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
نوع الاسرة	بسيطة	١١	٣٩	٥٧	٧٧	٣٢	٨٦	١٠٠
	ممتدة	١٧	٦١	١٧	٢٣	٤	١٤	٣٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة الميدانية.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن مدة بقاء الزوج كان لها تأثير واضح في نوع الأسرة (بسيطة وممتدة) إذ تبين أنه بزيادة مدة بقاء الزوج في الخارج زادت نسب الأسر البسيطة على حساب انخفاض نسبة الأسر الممتدة. ولقد ثبتت معنوية هذه العلاقة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، وباختبار شدة العلاقة تبيّن أن قيمة معامل كرامير V = ٠,٣٧٤.

وبناءً على هذه النتيجة يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق الذكر بعدم وجود أثر لغياب الزوج في نوع الأسرة وقبول الفرض البديل على النحو التالي: **لا توجد علاقة بين مدة سفر الزوج ونوع الأسرة في اتجاه زيادة نسبة الأسر البسيطة كلما زادت مدة بقاء الزوج في الخارج.**

وعلى الرغم من القيمة العلمية والتطبيقية لهذه النتائج، يعتقد الباحثون أن هذه القيمة يمكن أن تتزايد لو تم تعميقها في إطار الربط بين المدة والمهنة والحيازة وعمل الزوجة، وبين درجة التحول، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى محاولة التعرّف إلى محصلة الآثار الإيجابية والسلبية لهذا التحوّل في نوع الأسرة. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى ضرورة إجراء مقابلة بين أسر المهاجرين وغيرهم ممن لم يهاجروا في الفئات المتشابهة للتعرّف إلى درجة الأثر الذي تحدثه مدة هجرة الزوج. ومن المهم في هذا الصدد بحث الدوافع الاقتصادية ـ الاجتماعية والنفسية التي أدت إلى هذا التحول، إذ تفسّر النتائج السابقة أن مدة غياب الزوج تعني بصورة مباشرة وغير مباشرة أسباباً اقتصادية منها زيادة تحولات الأسرة، الأمر الذي يمكّنها من الإستقلال وعدم الإعتماد على بقية أفراد الأسرة الممتدة، كما أنها قد تتضمن، كما تبيّن من بحث سابق، حدوث مشكلات بين الزوجة وأفراد الأسرة الممتدة[٩]، الأمر الذي يعزز محاولة الإنفصال عن الأسرة الممتدة.

---

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الباسط عبد المعطي، «بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية،» ورقة قدّمت إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، ج ٢.

ب ـ الفرض الثاني

ويتعرض هذا الفرض لاختبار العلاقة بين مدة سفر الزوج وامتلاك مسكن خاص بالأسرة. وتوضح نتائج الجدول رقم (٢) أن طول مدة الزوج في الخارج قد ساهم في زيادة نسبة من يمتلكون مسكناً خاصاً. ولقد تأكدت معنوية هذا التغير باستخدام اختبار مربع كاي عند مستوى ٠,٠١ الذي بلغ نحو ٢٤,٧. كما تعززت قوة العلاقة باستخدام معامل كرامير حيث كانت قيمة V = ٠,٤٢٣. وبناءً على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الاحصائي بعدم وجود علاقة بين مدة سفر الزوج وامتلاك مسكن خاص وقبول الفرض البديل بأنه **توجد علاقة طردية بين مدة سفر الزوج ونسبة من يمتلكون مساكن خاصة بأسر المهاجرين**.

جدول رقم (٢)

أثر هجرة الزوج في ملكية المسكن الخاص

المتغير	فئات المتغير	طول فترة غياب الزوج بالسنة						المجموع
		١ ـ		٣ ـ		٥ فاكثر		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
امتلاك الأسرة لمسكن	تمتلك	٥	١٨	٢٩	٣٩	٢٨	٧٨	٦٢
	لا تمتلك	٢٣	٨٢	٤٥	٦١	٨	٢٢	٧٦

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة الميدانية.

إن نتائج الفرضين الأول والثاني، إضافةً إلى نتائج دراسات أخرى تعزز الملاحظات الميدانية الخاصة بالتوسع الواضح في البناء في المناطق الريفية خلال فترة الهجرة النفطية، وما تبعها من ارتفاع واضح في أسعار الأرض الزراعية التي استقطعت للبناء والتي شكلت غالبيتها العظمى مساكن أسر المهاجرين[١٠]، وبالتالي يمكن القول بأن المال النفطي كان سبباً أساسياً من أسباب استقطاع مساحات كبيرة من الأرض الزراعية التي قدرت خلال السبعينات بنحو ٧٥ ألف فدان سنوياً[١١]. ولقد كان هذا التوسع بدوره عاملاً أساسياً من عوامل زيادة الطلب المشتق على الطوب

---

(١٠) امكن رصد هذه الظاهرة في قرية اويش الحجر مركز المنصورة محافظة الدقهلية حيث تم حصر المساكن الجديدة التي انشئت بالقرية في واحدة من اكثر المناطق توسعاً على ارض زراعية وتبين ان نحو ٧ بالمائة من هذه المساكن بناها اصحابها من تحويلاتهم اثناء عملهم او بعد عودتهم من العمل بالبلدان العربية وذلك خلال الفترة من عام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥.

(١١) انظر: يوسف والي [وآخرون]، «استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات،» ورقة قدِّمت إلى: الجمعية =

الأحمر وما نجم عنه من توسع كبير في استخدام التربة اللازمة لصناعته، الأمر الذي نجم عنه ظاهرة تجريف الأرض الزراعية بصورة ملموسة خلال السبعينات وحتى قرب منتصف الثمانينات.

ج ـ الفرض الثالث

يحاول هذا الفرض التعرّف على أثر مدة غياب الزوج في الخارج بالنسبة إلى تدخل الآخرين في شؤون الأسرة. وتوضح بيانات الجدول رقم (٣) نتائج هذا الفرض.

جدول رقم (٣)

مدة سفر الزوج وعلاقتها بتدخل الآخرين في شؤون الأسرة

المتغير	فئات المتغير	طول فترة غياب الزوج بالخارج بالسنة						المجموع
		١ ـ		٣ ـ		٥ فاكثر		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
تدخل الآخرين في شؤون الأسرة	وجود تدخل	١٨	٦٤	٤٠	٥٤	١٢	٣٣	٧٠
	عدم وجود تدخل	١٠	٣٦	٣٤	٤٦	٢٤	٦٧	٦٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة الميدانية.

ومن بيانات الجدول رقم (٣) يتضح أن تدخل الآخرين في شؤون الأسرة يقل بزيادة مدة هجرة الزوج إلى الخارج. ولقد ثبتت معنوية هذا التغير عن مستوى ٠,٠٥ باستخدام مربع كاي، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن هذا الفرض غير صحيح ويجب قبول الفرض البديل بأنه **توجد علاقة بين مدة سفر الزوج بالخارج وتدخل الآخرين في شؤون أسرته**.

إن هذه النتيجة تفسّر من وجهة نظر الباحثين بعدد من الظروف والأسباب ومن أهمها أن أسرة المهاجر غالباً ما تكون مرتبطة بالأسرة بدرجة أكبر قبل سفره في ظل الأسرة الممتدة أو الاعتماد عليها في المسكن (عدم وجود مسكن خاص)، إلّا أنه، وكما سبق أن تبيّن من الفرضين الأول والثاني، فإن زيادة مدة الإقامة في الخارج ترتبط بمزيد من الإستقلال في المسكن والاتجاه نحو الأسرة البسيطة، كما يفسّر ذلك أيضاً بأن تلجأ الزوجة لغياب الزوج في السنوات الأولى إلى

= المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٦ ـ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٢، ص ٣٢.

طلب مساعدة أو تدخل الآخرين لمساعدتها في شؤونها التي لم تتعود عليها قبل السفر نظراً إلى عدم قدرتها في البداية على القيام بها. ومع استمرار سفر الزوج تتزايد خبرتها في القيام بهذه الأعمال تدريجياً، الأمر الذي يؤدي إلى الإقلال من مساعدة وتدخل الآخرين. كما قد يفسّر هذا الاتجاه أيضاً بزيادة المقدرة المادية للأسرة الأمر الذي يمكنها من الاستقلال الاقتصادي ومن ثم الحد من تدخل الآخرين مستغلين حاجتها إلى المساعدة المادية. أو أن يفسر هذا الإتجاه أيضاً بحدوث مشاكل للزوجة نتيجة لهذا التدخل، وهو ما سبقت الإشارة إليه في الاستخلاصات الخاصة بالدراسات السابقة حيث نجم عن هذه المشكلات مواجهة الزوجة لها ـ بمساعدة الزوج غالباً ـ للحد من هذا التدخل. وربما يفسّر ذلك بانشغال الآخرين في أعمالهم وعدم رغبتهم في تحمل مسؤولية التدخل بما يعنيه من مسؤوليات لمدة طويلة. وأخيراً قد يرجع هذا الاتجاه إلى نمو ثروة المهاجر مع طول المدة، وعدم رغبة الزوجة والزوج معاً في اطلاع الآخرين على شؤونهم الخاصة، بما تعنيه من كم ثروتهم ومظاهرها.

وعلى أي حال فإن محاولات التفسير السابقة تتطلب المزيد من البحث عن مكانتها من عدمه وأهميتها النسبية.

د ـ الفرض الرابع

يتعرض هذا الفرض إلى معرفة طبيعة العلاقة بين مدة هجرة الزوج ورأي الزوجات في تعليم الأبناء. ويوضح الجدول رقم (٤) النتائج الإحصائية لهذا الفرض، ويتبين منه الزيادة الطفيفة في نسبة من لا يوافقن على تعليم الأبناء فيما بين الفئتين الأولى والثانية، بينما تتزايد في الفئة الثالثة. وفي ضوء هذه النتائج يمكن قبول الفرض **بعدم وجود أثر لمدة غياب الزوج في راي الزوجات في ضرورة تعليم الأبناء.**

جدول رقم (٤)

مدة سفر الزوج واثرها في راي الزوجات في ضرورة تعليم الأبناء

المتغير	فئات المتغير	طول فترة غياب الزوج بالخارج بالسنة						المجموع
		١ ـ		٣ ـ		٥ فاكثر		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
راي الزوجات في ضرورة تعليم الأبناء	الموافقة	٢٥	٨٩	٦٦	٨٩	٢٩	٨١	١٢٠
	عدم الموافقة	٣	١١	٨	١١	٧	١٩	١٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة الميدانية.

وعلى الرغم من عدم وضوح معنوية العلاقة احصائياً إلّا أن الزيادة الواضحة في نسبة الفئة الثالثة (خمس سنوات فأكثر) بالمقابلة بالفئتين السابقتين لها يمكن تفسيره بأن زيادة دخل الأسرة من خلال رب الأسرة (الزوج) والذين تصل نسبة الأميين في العينة إلى نحو ٤٧,٨ بالمائة، وأن من يقرأون ويكتبون فقط يمثلون ٣٣,٣ بالمائة وهم معاً يمثلون نحو ٨١,١ بالمائة يجعل أفراد هذه الأسر ينظرون إلى التعليم باعتباره مصدراً للحصول على الدخل أقل قيمةً من ذي قبل[١٢].

وبصورة عامة، يمكن القول بأنه أصبح من الضروري التعمق في نتائج هذا البعد، وبخاصة التركيز على المشكلات الأساسية التي تواجهها الأسرة نتيجة لغياب الأزواج في مجال التعليم (الزيادة في تحمل المسؤولية)، وأثر الأموال الوافدة في حل هذا العبء من خلال اللجوء إلى التعليم الخاص (الدروس الخصوصية)، وكذلك العلاقة بين سفر الزوج ومدة سفره، ووضعه الاجتماعي قبل وأثناء وبعد السفر، بالنسبة إلى الالتزام والتسرّب من التعليم.

هـ ـ الفرض الخامس

يركز هذا الفرض على معرفة أثر مدة هجرة الزوج في مسؤولية الزوجة في ضبط سلوك الأبناء. ويتبين من الجدول رقم (٥) النتائج الإحصائية الخاصة بهذا الفرض.

جدول رقم (٥)

أثر مدة سفر الزوج في تحمل الزوجة مسؤولية ضبط سلوك الأبناء

المتغير	فئات المتغير	طول فترة غياب الزوج بالخارج بالسنة						المجموع
		١ ـ		٢ ـ		٥ فاكثر		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
مسؤولية الزوجة في ضبط سلوك الأبناء	زيادة المسؤولية	١١	٣٩	٤٨	٦٥	٢٤	٦٧	٨٣
	عدم زيادة المسؤولية	١٧	٦١	٢٦	٣٥	١٢	٣٣	٥٥

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة الميدانية.

(١٢) انظر: البنداري، «أثر الهجرة الخارجية المؤقتة لأرباب الأسر الريفية على دور زوجاتهم في التنشئة الاجتماعية في قريتين بمحافظة الجيزة،» ص ٦٥.

توضح نتائج الجدول رقم (٥) وجود علاقة احصائية معنوية (عند مستوى ٠,٠٥) بين مدة غياب الزوج في الخارج وزيادة مسؤولية الزوجة في ضبط سلوك الأبناء، ومن ثم يمكن رفض الفرض القائل بعدم وجود علاقة بين مدة الهجرة وعدم التغيّر في تحمل مسؤولية ضبط سلوك الأبناء، الأمر الذي يدعو إلى إعادة صياغة هذا الفرض بأنه **توجد علاقة بين مدة سفر الزوج إلى الخارج وزيادة مسؤولية الزوجة الريفية في ضبط سلوك الأبناء.**

ومثل هذه النتيجة تدعو الباحثين إلى طرح بعض التساؤلات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة، منها التعرّف إلى مدى نجاح الزوجة في تحمل هذه المسؤولية متمثلة في بعض المؤشرات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية في إطار تصور معياري للجوانب الايجابية والسلبية لها.

و ـ الفرض السادس

ويتضمن هذا الفرض التعرّف إلى أثر طول مدة سفر الزوج في توفير الرعاية الصحية للأبناء. وتوضح بيانات الجدول رقم (٦) النتائج الإحصائية التي يستخلص منها **وجود علاقة معنوية بين مدة سفر الزوج وزيادة الاهتمام بالرعاية الصحية للأبناء من قبل الأم.**

جدول رقم (٦)

أثر مدة سفر الزوج في مسؤولية الأم في الرعاية الصحية لأبنائها

المتغير	فئات المتغير	طول فترة غياب الزوج بالخارج بالسنة						المجموع
		١ ـ		٣ ـ		٥ فاكثر		
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
مسؤولية الزوجة في توفير الرعاية الصحية للأبناء	زيادة المسؤولية	٧	٢٥	٣٩	٥٣	٢٥	٦٩	٧١
	عدم زيادة المسؤولية	٢١	٧٥	٣٥	٤٧	١١	٣١	٦٧

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة الميدانية.

هذه النتائج تتسق مع زيادة مسؤولية الزوجة في تحمل مسؤوليات التنشئة الاجتماعية للأطفال، وانخفاض نسبة تدخل الآخرين في شؤون الأسرة بطول مدة السفر. كما يلاحظ أيضاً أن زيادة مسؤولية الأسرة في الرعاية الصحية قد ارتبطت بتحسين نوعية الرعاية الصحية لأفراد الأسرة مقابلة بما كان عليه الوضع قبل السفر، الأمر الذي يفسّر بزيادة دخل الأسرة وقدرتها على

تحمل تكلفة الرعاية الصحية الخاصة (لدى الأطباء) حيث بلغت نسبة من لجأن إلى الطبيب الخاص سواء في القرية أو في المدينة نحو ٩٠,٦ بالمائة، بينما لم تشكل نسبتهن قبل سفر الزوج إلّا نحو ١٠,٩ بالمائة، مع الأخذ في الإعتبار عدم لجوء أفراد العينة إلى طبيب المدينة[١٣]. وقد يرى البعض بأن جزءاً من هذه الزيادة يعود إلى الوعي الصحي للمواطنين خلال فترة السفر أو سوء الخدمة الحكومية. إلّا أن الجزم بأهمية هذا الجانب يتطلب إجراء مقابلة بين سلوك الأسر في الرعاية الصحية التي هاجر عائلها مقابلة بالأسر التي لم يهاجر عائلها.

٢ ـ الجوانب الاقتصادية

أ ـ الفرض الأول

يحاول هذا الفرض التعرّف إلى أثر سفر الزوج في اشتغال المرأة بالعمل الزراعي بصفة عامة لدى نحو ٦٣ أسرة حائزة على الأرض الزراعية، ولقد أوضحت بيانات الجدول رقم (٧) معنوية العلاقة، بمعنى أن سفر الزوج قد ساهم في خروج بعضهن إلى العمل بصورة كاملة (أي تحمل كل المسؤوليات الخاصة بالعمل الزراعي نيابة عن الزوج). ومن الملاحظ في هذا الجدول زيادة عدد من لا يعملن أيضاً، وكذلك انخفاض نسبة عدد من كنّ يشاركن في العمل الزراعي قبل سفر الزوج.

جدول رقم (٧)

اشتغال المرأة بالزراعة قبل وبعد سفر الزوج

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تعمل	١٩	٢٧
تشارك	٤٤	١٩
تعمل بالكامل	—	١٧
المجموع	٦٣	٦٣

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

وتبدو هذه النتيجة ـ من وجهة نظر البعض ـ غير منطقية متمثلة في الزيادة الكبيرة في دخول عدد منهن (١٧ زوجة) سوق العمل الزراعي بالكامل، وزاد، في المقابل، عدد من لا يعملن وقل عدد من يشاركن. إلّا أن محاولة التعرّف إلى ارتباط هذه النتائج بنوع الأسرة يمكن أن يفسر هذه الحالة حيث اتضح، بمحاولة ربط حالة العمل بالزراعة، أن نحو ١٣ زوجة في الأسر البسيطة من نحو ١٧ زوجة قد خرجن إلى سوق العمل، وهو أمر منطقي لما تعنيه الأسرة البسيطة من

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٢.

استقلالية. في مقابل ذلك لوحظ أن عدد من لا يعملن زاد أيضاً في الأسرة البسيطة بعد سفر الزوج بدرجة أكبر منها في الأسر الممتدة. ويرجع هذا، في المقابل، إلى أثر التحويلات في التخلي عن الأدوار التي كانت تشارك فيها مقابل العمل المأجور، وان اتخاذ قرار عدم العمل بالنسبة إلى الزوجة في الأسرة البسيطة أسهل منه في الأسر الممتدة، حيث تشارك كل سيدات الأسرة في العمل، ومن ثم لا يصبح القرار للزوج فقط وإنما لكل أفراد الأسرة كما هو موضح في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

اشتغال المرأة بالزراعة قبل وبعد سفر الزوج حسب حالة الأسرة

المتغير	قبل السفر		بعد السفر	
	نوع الأسرة		نوع الأسرة	
	بسيطة	ممتدة	بسيطة	ممتدة
لا تعمل	٤	١٥	١٨	٩
تشارك	١٧	٢٧	١١	٨
تعمل بالكامل	صفر	صفر	١٣	٤
المجموع	٢١	٤٢	٤٢	٢١

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

في ضوء ما سبق، لا يمكن قبول الفرض القائل بعدم وجود أثر لسفر الزوج في اشتغال الزوجة بالزراعة بصفة عامة، بقدر ما يمكن القول **إن السفر قد أدى إلى نتيجتين عكسيتين أولاهما زيادة عدد من لا يعملن وانخفاض عدد المشاركات من ناحية، وخروج أعداد منهن لتحمل كل مسؤولية العمل الزراعي من ناحية أخرى**. إن هذه النتيجة العامة بقدر ما تفسّر جزئياً بارتباطها بنوع الأسرة (بسيطة وممتدة) إلّا أنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة للتعرف الأكثر تفصيلاً ودقة إلى عوامل الخروج إلى سوق العمل الزراعي وتحمُّل المسؤولية بالكامل، وكذلك زيادة عدد من لا يشاركن مقابلة بالحال قبل السفر. وبصورة عامة، يلاحظ أن انخفاض عدد المشاركات قد انعكس على زيادة من يعملن بالكامل ومن لا يعملن، وعلى ذلك فإن تأثير هجرة الزوج قد ساهم في إحداث نتيجتين متضادتين.

ب ـ الفرض الثاني

في هذا الفرض تسعى الدراسة إلى معرفة مدى وجود علاقة بين سفر الزوج وتعامل المرأة مع الجمعية التعاونية. وتبين بيانات الجدول رقم (٩) التغير الكبير في دور المرأة الاقتصادي في هذا الجانب بصورة معنوية إذ انخفض وبصورة ملموسة عدد من لا يتعاملن مع الجمعية قبل السفر في مقابل زيادة مشاركتهن وتحمل هذه المسؤولية بالكامل بعد سفر الزوج إلى الخارج.

جدول رقم (٩)

أثر سفر الزوج في تعامل المرأة مع الجمعية التعاونية

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تتعامل	٥٥	٢٦
تشارك في التعامل	٨	٢٤
تتعامل بالكامل	—	١٣
المجموع	٦٣	٦٣

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

في ضوء هذه النتائج يمكن رفض الفرض القائل بعدم وجود أثر لسفر الزوج في تعامل المرأة مع الجمعية التعاونية وقبول بديل له ألا وهو **وجود أثر معنوي لسفر الزوج في مشاركة المرأة في التعامل مع الجمعية التعاونية**.

ج ـ الفرض الثالث

يسعى هذا الفرض إلى اختبار مدى تأثر دور المرأة في مجال شراء مستلزمات الإنتاج بسفر الزوج. ويوضح الجدول رقم (١٠) الأثر المعنوي (عند مستوى ٠,٠٥) لسفر الزوج في زيادة عدد من يشاركن في الشراء أو دخول عدد ليس بقليل منهن لتحمل المسؤولية بالكامل نتيجة لغياب الزوج.

جدول رقم (١٠)

أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بشراء مستلزمات الإنتاج

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تقوم بالشراء	٥٥	٣٤
تشارك في الشراء	٨	١٣
تقوم كلية بعملية الشراء	—	٦
المجموع	٦٣	٦٣

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

يمكن من خلال هذه النتائج رفض الفرض القائل بعدم وجود علاقة بين سفر الزوج وتغير دور المرأة في هذا المجال واستبداله بالقول **بوجود علاقة قوية بين سفر الزوج وزيادة انخراط المرأة في شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي**.

د ـ الفرض الرابع

يسعى هذا الفرض إلى التعرف إلى مدى تأثر دور المرأة في مجال بيع فائض المحصول بسفر الزوج. ويتضح من الجدول رقم (١١) التأثير الكبير لسفر الزوج في زيادة عدد الزوجات اللاتي يقمن بهذا النشاط (بصورة معنوية عند مستوى ٠,٠١).

جدول رقم (١١)

أثر سفر الزوج في قيام الزوجة ببيع فائض المحصول

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تقوم بالبيع	٥٣	٣٢
تساهم جزئياً في البيع	١٠	١٦
تقوم بكل عمليات البيع	—	١٥
المجموع	٦٣	٦٣

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

إن نتائج هذا الفرض تدعو إلى رفضه واستبداله ببديل له يتمثل في **وجود علاقة قوية بين سفر الزوج وازدياد عدد الزوجات اللاتي يقمن بعمليات بيع فائض المحصول**.

هـ ـ الفرض الخامس

يوضح هذا الفرض أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بمهمة الذهاب والتعامل مع الوحدة البيطرية لرعاية الحيوانات التي تملكها الأسرة. ويتبين من الجدول رقم (١٢) أن سفر الزوج قد أثر بصورة معنوية (على مستوى ٠,٠١) في خروجها وتعاملها بحيث يمكن رفض الفرض الخاص بهذا الجانب والقول بأن **هناك صلة وثيقة بين سفر الزوج وازدياد عدد الزوجات اللاتي يقمن بالذهاب إلى الوحدة البيطرية لرعاية حيواناتهن، بصورة كاملة** في مقابل انحسار عدد المشاركات، وهو ما يفسر بصورة أولية بمشاركة أسرة الزوج في هذا العمل.

جدول رقم (١٢)

أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بالرعاية البيطرية

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تقوم بالرعاية	٦	٨
تشارك في الرعاية	٢٩	٥
تقوم بالرعاية بالكامل	٣	٢٥
المجموع	٣٨	٣٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

إن التفسير الأكثر قبولاً لهذه النتائج يتحدد في تحول عدد من كن يشاركن في الرعاية البيطرية مع الزوج قبل السفر إلى قيامهن بهذا الدور بالكامل بعد سفره.

و ـ الفرض السادس

يقدم هذا الفرض، في ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (١٣)، التغير في دور المرأة في مجال رعاية الحيوانات (التغذية والسقاية والتنظيف ونقل المخلفات) نتيجة لسفر الزوج، التي تعكس التغير المعنوي (عند مستوى ٠,٠٥) في اتجاه زيادة من يقمن بهذا الدور بالكامل على حساب انخفاض عدد من يشاركن فيه أو من لا يقمن به. وهذه النتيجة منطقية، نظراً إلى تحمل بعض الزوجات أعباء هذا العمل بالكامل، بعد سفر الزوج، وبخاصة ممن يعشن في أسر بسيطة. ويصبح بالتالي الفرض القائل بعدم وجود أثر لسفر الزوج في تغير دور المرأة في رعاية الحيوانات فرضاً مرفوضاً، بحيث يجب استبداله بالفرض القائل **بوجود علاقة قوية بين سفر الزوج إلى الخارج وزيادة عدد الزوجات اللاتي يعملن في مجال رعاية الحيوانات، وبخاصة من يتحملن مسؤوليته بالكامل.**

جدول رقم (١٣)

أثر سفر الزوج في قيام الزوجة برعاية الحيوانات

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تعمل	٢٤	١٥
تشارك	١٤	١١
تتحمل مسؤولية الرعاية كاملة	—	١٢
المجموع	٣٨	٣٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

ز ـ الفرض السابع

يحلل هذا الفرض أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بشراء أعلاف الحيوانات. ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٤) أن عدد الزوجات اللاتي يقمن بهذا العمل قد تزايد، وبخاصة بالنسبة إلى تحملهن لهذا الدور بالكامل حيث لم يكن يقمن به قبل سفر الزوج (٢٠ زوجة). ويلاحظ في الوقت نفسه انخفاض عدد المشاركات جزئياً في هذا العمل من ٢٠ قبل السفر إلى ٨ بعد السفر، الأمر الذي قد يفسّر بقيام أسرة وأقارب الزوج بهذا الدور في غياب الزوج، وإن كان التفسير الأكثر قبولاً هو تحمل الزوجة هذه المسؤولية بالكامل بعد سفره، حيث انعكس الإنخفاض في عدد المشاركات على الزيادة الواضحة لمن يتحملن مسؤولية الشراء بالكامل.

جدول رقم (١٤)

أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بشراء أعلاف الحيوانات

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا تقوم بالشراء	١٨	١٠
تشارك في الشراء	٢٠	٨
تتحمل مسؤولية الشراء بالكامل	—	٢٠
المجموع	٣٨	٣٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

تؤدي هذه النتيجة إلى رفض الفرض القائل بعدم وجود علاقة بين سفر الزوج وتغير دور المرأة في مجال شراء أعلاف الحيوانات، واستبداله بأن **سفر الزوج يؤدي إلى زيادة عدد اللاتي يقمن بشراء الأعلاف.**

ح ـ الفرض الثامن

يتعرض هذا الفرض إلى التعرف إلى أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بمهمة تصنيع الألبان. ويتضح من الجدول رقم (١٥) أن غياب الزوج في الخارج قد ساهم في زيادة من يقمن بهذا العمل بالكامل (من ٩ قبل السفر إلى ٢٧ بعده) مقابل إنخفاض نسبة من كن يشاركن في هذا العمل وزيادة عدد من لا يقمن به.

جدول رقم (١٥)

أثر سفر الزوج في قيام الزوجة بتصنيع الألبان

المتغير	قبل السفر	بعد السفر
لا يقُمن	٤	٧
يشاركن	١٥	٤
يقمن به بالكامل	٩	٢٧
المجموع	٣٨	٣٨

المصدر: بيانات استبيان زوجات المهاجرين في قريتي الدراسة.

ومن نتائج الجدول رقم (١٥) يمكن القول بأن **سفر الزوج قد ساهم وبصورة معنوية (عند مستوى ٠,٠٥) في زيادة انخراط الزوجة في هذا النشاط الاقتصادي**، ومن ثم يمكن رفض الفرض القائل بعدم وجود أثر لسفر الزوج في تغير دور المرأة في هذا النشاط.

وتجدر الملاحظة أن نتائج الفروض الأربعة الأخيرة الخاصة بالأدوار الاقتصادية تشير إلى أن اتجاه النسبة الأكبر من الزوجات المشاركات في النشاط الاقتصادي في وجود الزوج قَلَّ بعد سفره في مقابل الزيادة الكبيرة في عدد من تحمّلن المسؤولية بالكامل وزيادة أقل من فئة من لا يقمن بأداء هذه الأدوار بعد سفر الزوج. إن هذه النتائج تشير إلى أن غالبيتهن يتحملن المسؤولية بالكامل بعد سفر الزوج في حين أن نسبة أقل قد تتجه إلى الاستفادة من الوفورات النقدية الناجمة عن التخلي بالكامل عن هذه الأدوار للغير، وبصورة عامة فإن هذه النتيجة تتطلب مزيداً من التحليل للتعرف إلى الدوافع التي أدت إلى تحمل بعضهن لهذه الأدوار بالكامل مقابل تخلي الأخريات عنها.

الخلاصة والتوصيات

اتفقت نتائج هذه الدراسة التي أجريت في قريتين بمحافظة الجيزة على نحو ١٣٨ أسرة ريفية، مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الهجرة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الريفية وبخاصة ما يتعلق منها بدور المرأة الريفية (زوجة المهاجر). لقد أوضحت الدراسة أن مدة سفر الزوج (في اتجاه زيادتها) قد ساهمت في تحول الأسرة الريفية الممتدة إلى أسر بسيطة، ونزوع أسر المهاجرين إلى الاستقلال في منزل خاص بها.

وبالنسبة إلى أدوار المرأة الاجتماعية، لوحظ أن زيادة مدة السفر لها تأثير واضح في انحسار تدخل الآخرين في شؤون الأسرة، وانخفاض نسبة من لا يقبلن تعليم أبنائهن إذا ما زادت فترة السفر عن خمس سنوات، وزيادة مسؤوليات الزوجة في ضبط سلوك الأبناء، وزيادة الإهتمام بالرعاية الصحية وبخاصة في مجال اللجوء إلى الخدمة الخاصة من خلال الأطباء.

وفيما يتعلق بتغير أدوار المرأة الاقتصادية نتيجةً لسفر الزوج فقد تبين أثره الواضح في

زيادة من يعملن في العمل الزراعي، وكذلك عدد اللاتي يقمن بالمشاركة وتحمل مسؤولية التعامل مع الجمعية التعاونية، وزيادة عدد من يقمن بشراء مستلزمات الإنتاج وبيع المحصول. وفيما يتعلق بأدوارهن في الرعاية البيطرية الحيوانية وتصنيع الألبان فإن عدد من قمن بالرعاية بالكامل قد شهد زيادة ملحوظة في مقابل إنخفاض عدد المشاركات.

وعلى الرغم من أهمية هذه النتائج علمياً وتطبيقياً، فإن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات السابقة تطرح العديد من المسائل ذات الصلة بموضوع دراسات الهجرة وعلاقتها بالأسرة والمرأة الريفية، يمكن عرضها فيما يلي:

١ ـ إن هذه الدراسات غالباً ما تم إجراؤها من خلال تخصص واحد، وليس من قبل عدد من التخصصات المتكاملة (إجتماع ريفي واقتصاد زراعي وعلم نفس اجتماعي وغيرها من التخصصات ذات الصلة)، الأمر الذي يتطلب تعميقها في إطار الرؤية الشاملة للظاهرة بمختلف أبعادها.

٢ ـ إن المكاسب والخسائر الاجتماعية والاقتصادية لآثار هجرة العمالة إلى الخارج في الأوضاع الداخلية قومياً وفئوياً وقطاعياً وعلى مستوى الأسرة لم تدرس بعناية كافية بعد، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الوضوح حول مفهوم المكسب والخسارة ومعاييره وكيفية قياسه بالنسبة إلى كل مستوى من المستويات المذكورة.

٣ ـ إذا كانت دراسات أثر الهجرة في أوضاع أسر المهاجرين أثناء فترة السفر قد نالت النصيب الأوفر من الباحثين، فلقد أصبح من الضروري ـ وقد انحسرت وبصورة واضحة فرص السفر إلى الخارج وعودة أعداد كبيرة من المهاجرين ـ دراسة آثار الهجرة بعد عودة الزوج إقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وسياسياً وثقافياً. وبالنسبة إلى أثرها في المرأة الريفية فإنه يصبح من الضروري التعرّف إلى نتائجها بالنسبة إلى بناء القيم والاتجاهات والأدوار التي كانت سائدة قبل السفر وتغيرها بعد السفر وما لحقها من تغيرات بعد عودة الزوج.

٤ ـ إن التعامل مع الأسرة الريفية التي هاجر زوجها باعتبارها فئة واحدة أمر يحتاج إلى مزيد من التدقيق في اتجاه تقسيمها إلى عدة فئات وشرائح حسب الحيازة من عدمها، وداخل أسر الحائز إلى عدة فئات، والتقسيم حسب المهنة والتعليم، إلى غير ذلك من المؤشرات التحليلية التي يمكن أن تفسر بصورة أكثر وضوحاً انعكاسات الهجرة بالنسبة إلى كل فئة أو شريحة وخصوصياتها، ومن ثم التمايزات التي يمكن أن تحدث في إطار كل منها.

٥ ـ يتوقع الباحثون استمرار آثار الهجرة لدى زمني طويل، ومن ثم يصبح من الضروري متابعة نتائجها بصورة دورية لعدد من السنوات التي نرى بألّا تقل عن عشر سنوات من عودة الزوج □

السيد يسين (محرر)

التقـريـر الاستـراتيجي العربي، ١٩٨٧

(القـاهـرة: مـركـز الـدراسـات السيـاسيـة والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ٤٧٧ ص.

د. سامي عون

استـاذ الفلسفـة والـعلـوم الاجتمـاعيـة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامـعة اللبنانية.

أصـدر مركـز الدراسـات السيـاسيـة والاستراتيجية في الأهـرام العدد الثـالث من التقـرير الاستـراتيجي العـربي وهـو خـاص بالعام ١٩٨٧. وقد أشرف على فريق التحريـر (حوالى ٣٥ باحثاً) مدير المركـز السيد يسـين يعاونه مستشارون ثلاثـة: د. سامي منصـور ود. علي الدين هلال ود. سعد الدين ابراهيم. وتـولى مهمة المنسق العـام د. أسامـة الغزالي حـرب. وشكلت خمس مجموعـات عمل تـولت كل واحدة منها صياغـة تقريـر عن موضـوع أساسي: النظام الدولي، النظام العـربي، مصر العـربيـة، البحـوث الاقتصـاديـة، البحـوث العسكرية. وقـد جاء فهـرس المحتويـات على ثلاثة أبواب:

١ ـ **النظام الدولي والاقليمي** (ص ٣٣ ـ ١٨٨)، وهو موزع عـلى ثلاثـة أقسام: الشرق الأوسط في السيـاسـة العـالميـة، الصراعـات الاقليميـة، التعـاون والتنسيق بـين الـوطن العـربي والعالم الثـالث في قضـايـا التجـارة والديون.

٢ ـ **النظـام الاقليمـي الـعـربـي** (ص ١٨٩ ـ ٣١٤)، وفيـه أربـعـة أقسـام: الهيكـل السيـاسي للنظـام العـربي، الـدولـة وجماعات الإسـلام السياسي، الفلسطينيـون، إشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع في مجلس التعاون الخليجي.

٣ ـ **جمهورية مصر العربية** (ص ٣١٥ ـ ٤٧٧)، وفيه أربعة أقسام: النظام السيـاسي، الدبلومـاسية والعـلاقات الخـارجية، الـدفاع والقوة العسكرية، الاقتصاد القومي.

وقـد أثبتت في مستهل التقـريـر «مقـدمـة تحليليـة» (ص ١٨) أعدهـا رئيس التحـريـر السيد يسين واتبعت بموجز مكثف عن فحوى التقرير (ص ١٩ ـ ٣٢).

ينطلـق التقـريـر بتحليـل عميق لمسـيرة التقـارب الأمـريكي ـ السـوفيـاتي في العـام ١٩٨٧ التي أسفـرت عن مـعـاهـدة إزالـة الصواريخ النووية المتوسطة والقصـيرة المدى في ٨ كـانون الأول/ ديسمبـر ١٩٨٧. وعقدت الآمال العريضة على عقد هذه الاتفـاقية التي تنهي ما سمي «الحرب البـاردة الثانيـة» بين الجبـارين. ويعمـد «التقـريـر الاستـراتيجي العربي» إلى تحليل النزاعات الداخلية في كـل

من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي حول الحاجة إلى الوفاق الدولي.

ويتضح من «التقرير» أن الأوضاع الداخلية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي المسؤولة عن اتجاه الوفاق والتعديل في طبيعة النزاع العسكري والايديولوجي. فالمفهوم الأمني القومي السوفياتي أصبح يرتكز على مبدأ «الكفاية العسكرية» وليس على مبدأ «التكافؤ العسكري» (ص ٤٦) أي أن المطلوب هو الاكتفاء بقوة رادعة ومن ثمّ التفرغ لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، طغت الحاجة إلى الحدّ من «الانفاق الدفاعي» (ص ٤٦) نظراً إلى عدم شعبية زيادة الضرائب أو التخفيف من المعونات الطبية والتأمين الاجتماعي. وهذا كله يحدّ من أولوية سباق التسلح في الاستراتيجية الأمريكية.

وبغض النظر عن ثبات الوفاق الأمريكي ـ السوفياتي، فإنه من الواضح أن عصر السلام العالمي ما زال بحاجة إلى المزيد من الجهود وحل العديد من المشكلات العالقة، منها غلبة الاتجاهات المؤيدة للوفاق الدولي داخل كل من الدولتين وعدم غلبة الإتجاهات المعادية له، وكثرة القضايا الاقليمية المستعصية حيث تتشابك مصالح الطرفين وتتناقض. كما أنهما يتعرضان للضغط من حلفائهما الاقليميين. وعلى الرغم من المهادنة بين الجبارين، فإن ساحة «العالم الثالث هي الباقية للتعبير عن تناقضاتهما والتنافس بين مصالحهما» (ص ٥١). ويؤكد «التقرير» «أن ما بين الدولتين من تناقض وتنافس لا يزال أكبر كثيراً من مساحة الاتفاق» (ص ٥١).

فما هو إذاً موقع الشرق الأوسط في العلاقات الامريكية ـ السوفياتية؟

تقوم الاستراتيجية الأمريكية على اعتبار الشرق الأوسط، إضافة إلى أوروبا الغربية، خارج أي تفاوض أو تفاهم مع الاتحاد السوفياتي، ويؤكد التقرير وجود ثلاثة اعتبارات أساسية: «أولها الالتزام الأمريكي الشامل العام في مقوماته تجاه اسرائيل؛ وثانيها إدراك الأهمية الخاصة للدول العربية في الخريطة المصلحية الأمريكية العالمية، وثالثها محاولة الموازنة ما بين المصالح الأمريكية لدى طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي» (ص ٥٢). وتشهد الدوائر الأمريكية نزاعات حادة حول رسم السياسة الشرق أوسطية الأكثر تعبيراً عن المصالح الأمريكية. ولكن المهم، كما جاء في «التقرير»، الانتباه إلى أن «اي تغير في الموقف الامريكي من تسوية النزاع لا يمكن أن يكون إلّا نتيجة لتغيير مقابل عربي... أي وجود موقف عربي أو فعل عربي يستخدم وسائل تأثيره الفعال على جملة ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط» (ص ٥٣).

أما الاستراتيجية السوفياتية فتشهد «جديداً» في توجهها نحو العالم الثالث عموماً والشرق الأوسط خصوصاً. فالاتحاد السوفياتي ينتهج سياسة «واقعية» يخف التركيز فيها على المنحى الايديولوجي. فعلى صعيد الشرق الأوسط يتعاطى الاتحاد السوفياتي مع كل أطراف النزاع ويتعامل مع كل البلدان العربية بـ «لغة الحوار الموضوعي الواقعي» (ص ٥٣). هذا على الرغم من أن السياسة السوفياتية تربط ما بين أي تسوية سلمية في القضايا الاقليمية ومنها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتقدم في مفاوضات الحد من السلاح النووي.

وعلى الرغم من بقاء الشرق الأوسط خارج مجال التفاوض بين الجبارين فإن تبني الولايات المتحدة لفكرة المؤتمر الدولي، وإن بهدف احتواء النفوذ السوفياتي، يشكل نقلة نوعية في النزاع بين الجبارين حول هذه المنطقة الحيوية لكليهما.

وبالفعل، فقد أصرّ الأمريكيون طيلة العام

١٩٨٧، على التأكيد على ضرورة المفاوضات المباشرة على الرغم من اعترافهم بأهمية المظلة الدولية تجاه السلام. وقد تبنى الأمريكيون صيغة المؤتمر الدولي عقب اهتزاز مصداقيتهم في الوطن العربي بعد فضيحة «ايران غيت». ولكنهم أصرّوا على توفير ثلاثة شروط لإشراك السوفيات، هي: اعادة العلاقات مع اسرائيل؛ هجرة اليهود السوفيات؛ قبول اسرائيل. كما أنهم عملوا على إبقاء المؤتمر الدولي بصيغة «المظلة الدولية التنظيمية الشكلية أو الاطارية المحيطة بالمفاوضات الثنائية المباشرة ما بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة» (ص ٥٥) وبقيت العقدة المستعصية هي الرفض الأمريكي الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في أي مبادرة سلام كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

أما الاتحاد السوفياتي فقد أكد طيلة العام ١٩٨٧ على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط واعتباره الشريك الكامل فيه. وكرر السوفيات دعوتهم إلى تشكيل لجنة تحضيرية في مجلس الأمن تمهّد السبيل لإنجاح هذا المؤتمر. ولكن من العقبات أنهم يصرّون على معارضة أي صيغة تجعل المؤتمر مجرد تغطية للمفاوضات المباشرة. هذا مع الإشارة إلى أن السوفيات، وكما يذكر «التقرير»، عدلوا عن موقفهم السابق بشأن تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وباتوا يتكلمون في العام ١٩٨٧، عن تمثيل «الفلسطينيين» مع استمرار تأكيدهم على الهوية الوطنية الفلسطينية. وقد جاء هذا التعديل في محاولة للالتفاف على أي محاولة لتحقيق ما يسمى «السلام الأمريكي المنفرد». وقد عمل السوفيات في العام ١٩٨٧ على تكثيف الاتصالات الدبلوماسية بإسرائيل. ولكن يبدو حتى الآن أن اسرائيل تصر على ثمن باهظ لقبول دور سوفياتي في المؤتمر الدولي. ويتمثل ذلك في مجالين: عودة العلاقات الرسمية بين الدولتين؛ والسماح بمغادرة نحو ٤٠ ألف يهودي سنوياً على الأقل باتجاه اسرائيل.

لكن، وفي الوقت عينه، عمد الاتحاد السوفياتي إلى تحسين علاقاته مع البلدان العربية ومع مصر على وجه التحديد، إضافةً، طبعاً، إلى موقعه التحالفي المميز مع سوريا. ويُشار إلى نشاط سوفياتي ملموس في منطقة الخليج التي كانت مغلقة عليهم.

في القسم الثاني حلل «التقرير الاستراتيجي العربي» ثلاثة صراعات اقليمية هي: الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ الصراع العراقي ـ الايراني، الصراع الليبي ـ التشادي.

بالنسبة إلى **الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، يشير «التقرير» إلى استمرار «الخلل الاستراتيجي بين القوى العربية واسرائيل» (ص ١١٦) على الرغم من تصاعد القوة العسكرية السورية، واستمرار سوريا في برنامج تنمية قوتها العسكرية كمّاً ونوعاً، وبعض الأجواء الوفاقية العربية. ويعرض «التقرير» مختلف أشكال الصراع المسلح بين اسرائيل والقوى العربية بخاصة في الأراضي المحتلة. وتعدد الانتفاضات الشعبية الشاملة وتنامي أعمال المقاومة في الجنوب اللبناني ضد الجيش الاسرائيلي المحتل.

وعلى الصعيد السياسي، أشار «التقرير» إلى الانقسام الحكومي في اسرائيل حول المؤتمر الدولي وحول مصير الفلسطينيين. فحزب العمل الذي يتزعمه شمعون بيريز يصرّ على «نقاء» الدولة اليهودية وضرورة مواجهة التزايد الديمغرافي عند العرب وتنامي المنحى الراديكالي عند الأجيال الشابة من الفلسطينيين. أما الليكود برئاسة إسحق شامير فهو يركز على المفاوضات الثنائية بخاصة مع الأردن واستكمال أسلوب السلام الذي اتبع مع مصر، والإصرار على سياسة

بناء المستوطنات اليهودية في المناطق ذات الأغلبية العربية (ص ١٢٤ ـ ١٢٥).

أما الموقف العربي فهو بصورة عامة يتمسك، منذ القمة العربية في عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لحل المشكلة الفلسطينية (ص ١٢٦). وسجل «التقرير» تحولاً سورياً تجاه القبول بفكرة المؤتمر الدولي بعد أن عارضته سابقاً.

على صعيد الصراع العراقي ـ الايراني، اتصف العام ١٩٨٧ باشتداد الصراع العسكري وامتداده نحو الخليج (الاعتداء على الكويت).

وفي إيران انكشف «المأزق السياسي للقيادة الايرانية» (ص ١٣٥) التي لم تستطع تحقيق أهدافها المعلنة على الرغم من تفوقها الديمغرافي والجيو ـ سياسي والجيو ـ استراتيجي. وكانت إيران ترغب في تحقيق نصر كاسح في رأس السنة الفارسية أي شباط/ فبراير ١٩٨٧ ومن ثمّ الإطاحة بالقيادة العراقية. وسُجل في العام ١٩٨٧ أيضاً تراجع في تكرار المحاولات الأمريكية والاسرائيلية لاستمالة إيران. كما فقدت ايران الدعم الليبي عندما أعادت ليبيا علاقاتها مع العراق مستنكرة احتلال أراض عربية. كما أبدت السعودية تصلباً تجاه السياسة الإيرانية بالنسبة إلى موسم الحج وحزماً في تأييد العراق.

وشهد **الصراع الليبي ـ التشادي** خلال العام ١٩٨٧، توتراً بلغ أوجه في آب/ اغسطس ثم ما لبث أن انحسر لإتاحة الفرصة أمام تسوية سلمية. وقد تورط في هذا الصراع أكثر من طرف دولي وافريقي. ونجحت القوات التشادية بفضل المعونة اللوجستية من أجهزة الاستطلاع المبكر من تحقيق اختراقات تكتيكية مهمة. غير أن القوات الليبية دافعت عن قطاع أوزو وأحبطت محاولات تشادية للإستيلاء عليه.

ويعرض القسم الثالث مجالات «التعاون والتنسيق بين الوطن العربي والعالم الثالث في قضايا «التجارة والديون». ويحلل «التقرير» ضرورات التعاون والتنسيق في مواجهة أخطار الانكشاف التجاري والمالي في الوطن العربي ويرصد بعض القضايا والاتجاهات في التعاون والتنسيق بين الوطن العربي والعالم الثالث في مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون (ص ١٥٩ ـ ١٨٨).

وفي الباب الثاني، يتناول التقرير الاستراتيجي العربي بالتحليل «النظام الاقليمي العربي» (ص ١٩١). يؤكد «التقرير» أن عام ١٩٨٧ يصحّ عليه وصف «عام وقف التدهور». فقد شهد النظام الإقليمي العربي في السنوات الماضية، تراجعاً خطيراً في قدراته على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية، وعجزاً فاضحاً في قدرة الأنظمة العربية على التوافق على حدّ أدنى سياسي، والالتقاء على مواقف موحدة من القضايا المطروحة. ولكن في العام ١٩٨٧ بوشرت محاولات جادة لكسر «منحنى تدهور النظام العربي»، وذلك عبر «السيطرة على مناطق الصراعات، والحدّ من علاقات التنافس والتهديد بين دول عربية رئيسية، وإعادة تنشيط دول مؤسسات النظام العربي...» (ص ١٩٢).

ولكن، حسب ما يؤكد التقرير، فإن وقف التدهور لم يصل إلى حدّ «اقتلاع مصادر التدهور» الأمر الذي يهدد بالطبع سقوط الشكل التقليدي للنظام العربي كما تحدد مع نشأة جامعة الدول العربية، (ص ١٩٢). فالحرب في لبنان هدأت وفُضّ أكثر من اشتباك ولكنها لم تشارف على الانتهاء. والحرب في الصحراء الغربية شهدت «تقلصاً واضحاً في عدد وتكرارية المصادمات العنيفة» (ص ١٩٦). ولكن الحرب الأهلية في السودان

شكلت «استثناء واضحاً» لمقولة وقف التدهور. فقد ارتفعت حدّة المعارك واتسمت بتكرارية المصادمات (ص ١٩٨ ـ ١٩٩). وأشار التقرير إلى انخفاض مستوى العنف في بلدان الخليج بفضل تغليب الحلول الدبلوماسية.

وأشار «التقرير» اثباتاً لمقولة أن عام ١٩٨٧ هو «عام وقف التدهور»، إلى «السيطرة على المنافسات التقليدية» في المغرب العربي الكبير (ص ٢٠١ ـ ٢٠٢) والمصالحة بين ليبيا والعراق (ص ٢٠٢)، وتكرار جهود المصالحة بين العراق وسوريا (ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، وبين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين المنظمة والأردن (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤). وأكد «التقرير» تعزز الاقتراب من «التراضي العربي» الذي نتج عن «الاجماع السلبي» حول أساليب وطرق إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦). فعلى الرغم من الاختلافات بات من المتعذر على أحد الأطراف العربية التفرد والابتعاد «أكثر من مسافة محددة من الموقف المنوالي» (ص ٢٠٦) ولكن الخطر يبقى دائماً في البقاء عند حالة «الاجماع السلبي» وعدم تجاوزها نحو «الاجماع الايجابي» على إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. غير أن هذه الحالة أرقى ولا شك من أي خروج عن الاجماع حتى ولو كان سلبياً.

وتظهر قاعدة التراضي العربي بأفضل صورة لها حول مسألة الحرب العراقية ـ الايرانية. إذ إن سوريا، حسب ما يرصد «التقرير»، مهتمة «بعدم الابتعاد اكثر من اللازم عن الموقف المنوالي العربي خاصة بعد هزيمة هجوم كربلاء...» (ص ٢٠٦). وتتضح قاعدة التراضي هذه عبر «انفراج العلاقات العربية» وعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأقطار العربية (ص ٢١٣).

ويحلل «التقرير» ظاهرة الحيوية السياسية العربية المتمثلة بخاصة في كثرة الزيارات واللقاءات على جميع المستويات بين الحكام والمسؤولين بغية الوصول إلى مخرج من الأزمة. وقد طغى على هذه اللقاءات (١٣٦٨ لقاء عربياً) الطابع السياسي (٧٥ بالمائة).

ومن ثم حلل «التقرير» اتجاهات تطور النظام الاقليمي العربي محذراً من البطء في الانتقال من «الاجماع الدعائي السلبي إلى اجماع اجرائي ثم اجماع استراتيجي» (ص ٢٢٣) نظراً إلى تعاظم «درجة المناعة» في النظام الاقليمي العربي.

أفرد «التقرير» صفحات غنية ومكثفة لدراسة الحركة العقائدية والسياسية في أربعة بلدان عربية (مصر، السودان، تونس، وسوريا) مركزاً على تحليل تاريخية مواقف جماعات الإسلام السياسي، واتجاهاتها، وغاياتها، وأساليبها في الوصول إلى السلطة أو، على الأقل، في ممارسة العمل السياسي. ورسم «التقرير» مختلف التحولات في العلاقات بين الدولة والنظام وجماعات الإسلام السياسي وبقية الحركات السياسية الناشطة في هذه المجتمعات العربية.

وأشار «التقرير» إلى تنوع المواقف داخل الحركات الاسلامية من السلطة والنظام. فالبعض يراهن على المشاركة في النظام السياسي والإفادة من المكتسبات ونبذ أعمال العنف، وأما البعض الآخر، فيراهن على البقاء خارج النظام السياسي واعتماد سياسة العنف.

ويتوسع «التقرير» في تحليل تنامي القوة الاقتصادية ـ الاجتماعية للجماعات الإسلامية بخاصة في مصر والسودان. ويشير إلى إفادة «الاخوان المسلمين» من فرصة «الانفتاح» في مصر لتأسيس مؤسسات اقتصادية ضخمة (٢٣٧) إضافة إلى الشبكة الهائلة من مؤسسات الخدمة الاجتماعية. وفي السودان مثّل «بنك فيصل الاسلامي» قاعدة

اقتصادية ضخمة (ص ٢٣٣).

ويلفت «التقرير» الانتباه إلى «خصوصية» الايديولوجية الاسلامية في تونس وتمايزها عن طروحات حركة الاخوان المسلمين في مصر المستمدة من الحركة السلفية المصرية. ويؤكد الإسلاميون في تونس على ضرورة الانخراط في المجتمع المدني والمشاركة مع التيارات السياسية الأخرى. ويشجبون ادعاء «تمثيل الاسلام والمسلمين» ورفض «الاخوان» اعتبار أنفسهم «مجرد اجتهاد اسلامي» وتنتقد الحركة الاسلامية التونسية «مواقف الاخوان من الغرب ومن المرأة، وأيضاً من النظم السياسية الديمقراطية القائمة على افكار التعددية والحزبية» (ص ٢٣٥).

ويختصر مجمل الأسباب التي تعزز ظهور صعود الإسلام السياسي بالتأكيد على العثرات التي تعترض تجربة التحديث. «فالنخب الحاكمة تأكل نفوذها، والتمدد في حجم الطبقة الوسطى متسارع ونمو المدن على غير تنظيم واستنزاف الريف وتوسع قاعدة التعليم ترافق مع ضيق في فرص العمل وفساد الادارة».

وفي القسم الثالث يفرد «التقرير» تحليلاً لأوضاع الشعب الفلسطيني بخاصة في الأراضي المحتلة ولحركة المقاومة الفلسطينية في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧. ويقدم «التقرير» تحليلاً كمياً ونوعياً للحركة السياسية والعسكرية مع تنميط للمعطيات المتوافرة. ويؤسس منطلقات ضرورية لفهم ظاهرة الانتفاضة في الأرض المحتلة (وسيخصص «تقرير» العام ١٩٨٨، كما ذكر، حيّزاً مهماً لتحليلها) (ص ٢٥٨ ـ ٢٦٦).

وينطلق التقرير في تحليل الظروف الذاتية والموضوعية المؤثرة في صعود المقاومة الفلسطينية وهبوطها، ويحلل العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية والانقسامات حول الموقف من اتفاقية كامب ديفيد والمؤتمر الدولي (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

ويتابع «التقرير»، في القسم الرابع، تحليل مختلف إشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع في مجلس التعاون الخليجي. وبعد أن يحلل اشكاليات ثلاث رئيسة تشمل معظم المشكلات والمعضلات اليومية، يعالج «التقرير» نوعية المقاربة لوضع حدّ أو لاحتواء هذه الاشكاليات. أما الإشكاليات فهي:

١ ـ إشكالية تكوين مجتمعات متأصلة وقادرة على دعم وجودها ذاتياً. وهذه الاشكالية تفيد عن وجود اتجاه لتكوين مجتمع قومي.

٢ ـ إشكالية الاندماج بين «تكوين اقليم عربي فرعي متمايز من ناحية والارتباط التكاملي مع الوطن العربي ككل، من ناحية اخرى» (ص ٢٨٨). أو ما سمّاه «التقرير» إشكالية «الاندماج بين الاقليمية والعروبية». ويبقى السؤال مطروحاً حول إمكان اعتبار هذه التجربة في سياق التكامل العربي الجامع، أم اعتبارها مجرد حركة اقليمية فرعية (ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

٣ ـ اشكالية الاندماج الاقتصادي والسياسي في ظروف «غير طبيعية»، ويستفيض «التقرير» منهجين أساسيين: **الأول**، «يقوم على الاقتراب التدريجي والذي يبدأ بأحد القطاعات الوظيفية ويمتد منها إلى قطاع آخر...» كما أن «هذا المنهج يبدأ من المستوى الأدنى للتكامل إلى مستويات أعلى بالتدريج حتى يصل إلى الاندماج الكامل»؛ وأما **الثاني** فهو «يقوم على توفير الإرادة السياسية للتكامل والاندماج من خلال ايجاد هياكل سياسية مشتركة ينتقل لها الولاء الاجتماعي والسياسي» (ص ٣٠٠).

ويخصص الباب الأخير لتحليل مجمل الأوضاع في مصر، وهو أطول الأبواب في «التقرير»، ويعرض مختلف جوانب الأداء السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي للعام ١٩٨٧ للحكم المصري.

ففي القسم الأول منه يحلل أوضاع النظام السياسي موفراً مجموعة معطيات غنية حول اللعبة السياسية في مصر والصعوبات

التي تحول دون تأسيس ديمقراطية تضبط العلاقات بين الحكم والمعارضة. ويبرز «التقرير» محورية شخصية الرئيس حسني مبارك في النظام السياسي القائم كدليل على اتجاه قوي نحو ايجاد حد أدنى من الاستقرار والكفاءة في معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المصرية. ويلمح «التقرير» الاتجاه المتصاعد إلى إيلاء القضاء المصري دوراً أكبر في أداء الدولة المصرية (ص ٣٢٠ ـ ٣٢٨). ويفصل «التقرير» أيضاً الحياة السياسية المصرية القائمة على تعدد الأحزاب المتنافسة في الوصول إلى «مجلس الشعب» وبالتالي إلى السلطة (ص ٣٣٠ ـ ٣٤٨). كذلك يحلل «التقرير» أسلوب الضغط السياسي الذي تمارسه «جماعات المصالح» من رجال أعمال، وغرف تجارية ونقابات عمال، وأطباء، ومهندسين، ومحامين، ومعلمين، وصحفيين، ومهن حرة، على النظام السياسي القائم (ص ٣٤٣ ـ ٣٥٧).

ويولي «التقرير» أهمية خاصة إلى قوى المعارضة غير الشرعية أو «القوى المحجوبة عن الشرعية» كالجماعات الناصرية المختلفة ومواقفها من التيار الديني الاسلامي والحوار مع التيار الاسرائيلي اليساري وانتهاج بعض الحركات أسلوب العنف (ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢)؛ والجماعات الماركسية وانقساماتها وبخاصة موقف الحزب الشيوعي المصري من الوضع السياسي (ص ٣٦٢ ـ ٣٨٢).

وفي القسم الثاني، يعرض «التقرير» وتيرة العلاقات الخارجية بين مصر والبلدان العربية واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا والعالم الثالث. فبالنسبة إلى العلاقات المصرية ـ العربية فهي اتسمت باعادة الزخم إلى دور مصر المرجعي في الوطن العربي (ص ٣٨٤ ـ ٣٩٥) ـ بالنسبة إلى العلاقات مع اسرائيل في العام ١٩٨٧، فإنها متسمة «بشيء من الجمود» (ص ٣٩٦ ـ ٣٩٩). أما العلاقات مع الولايات المتحدة فسادها بعض التوتر نظراً إلى خلافات حول جدولة الديون المستحقة والموقف الأمريكي من حرب الخليج وصفقات الأسلحة لإيران (ص ٤٠٠ ـ ٤٠٤). وبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي فيؤكد «التقرير» أن عام ١٩٨٧ شهد خطوات إيجابية وتعدد مجالات التعاون (٤٠٥ ـ ٤٠٨). وأيضاً أسفر التوجه المصري نحو أوروبا عن الحصول على المزيد من الدعم الاقتصادي واعادة جدولة الديون المصرية ومساندة مصر في مفاوضتها في البنك الدولي (ص ٤٠٩ ـ ٤١٢). واستكمالاً للانفتاح العربي، ركّز الحكم المصري على إعادة تفعيل دوره في الدائرة الاسلامية والافريقية (ص ٤١٣ ـ ٤١٦).

ويولي «التقرير» أهمية لاستخراج المبادىء العامة للدبلوماسية المصرية التي نجحت في إعادة الزخم إلى الدور المصري الاقليمي والعالمي بخاصة في الفترة الثانية من ولاية الرئيس حسني مبارك (ص ٤١٧ ـ ٤٢١).

ويوجز «التقرير» الأوضاع العسكرية المصرية من حيث السياسة الدفاعية والتسليح، ويعيد قراءة الظروف المحددة لرسم السياسة الدفاعية المصرية. ومن أهمها استمرار معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وتراجع التوتر على الحدود الليبية ـ المصرية، والتقدم المطرد في الصناعات العسكرية. وقد تحولت السياسة الدفاعية المصرية إلى اهتمام ملحوظ بتصاعد الصراع في الخليج حيث يعتبر تهديداً للأمن القومي العربي (ص ٤٢٥ ـ ٤٣٥).

وفي القسم الرابع والأخير المخصص لتحليل الوضع الاقتصادي المصري يشير «التقرير» إلى أن العام ١٩٨٧ هو تاريخ الانتقال من الخطة الخمسية الأولى إلى الخطة الخمسية الثانية. ويؤكد على الاختلال الأساسي في الاقتصاد وهو التنمية غير

الانتاجية وتفاقم الاعتماد غير المتكافىء على الخارج من حيث انكشاف الاقتصاد المصري. ويعمد «التقرير» إلى دراسة نقدية تقويمية للسياسة الاقتصادية المتبعة على مختلف الصعد وبخاصة سياسة «الانفتاح» وتعثر مواجهة مأزق التنمية الاقتصادية وانخفاض انتاجية العمل مُظهراً التناقضات بين الغايات والحاجات والانحرافات الخطيرة في الأداء العام (ص ٤٣٧ ـ ٤٦٤).

ويفرد «التقرير» فصلاً مهماً يحلل فيه بعض الخيارات البديلة غير الرسمية المطروحة في مصر. ويذكر منها: «البديل الرأسمالي المحلي»، «البديل اليساري الاصلاحي»، و «البديل الرأسمالي العالمي». ويلمح «التقرير» إلى توافق معين بين «البديل الاسلامي» و «البديل الرأسمالي المحلي» (ص ٤٦٤ ـ ٤٧٧).

ملاحظات تقويمية

من أهم ايجابيات «التقرير الاستراتيجي العربي» أنه صدر ولا يزال يصدر. فالكتابة الاستراتيجية غائبة، أو تكاد تغيب، في الفكر السياسي العربي، بل هي تنوء تحت وطأة الكتابات الجدالية الايديولوجية، أسيرة الدعوات العقائدية وهوس الغلبة والوصول إلى السلطة أو الدفاع عنها. وتنفرد الكتابة الاستراتيجية بقدرتها على توسل مناهج العلوم الانسانية، بخاصة النقدية منها، لدراسة الواقع بالحدّ الممكن من الموضوعية، ورسم اتجاه ديناميته الداخلية وتفاعله مع المؤثرات الخارجية، والاشارة إلى العوائق، المعرفية والبنيوية، التي تحول دون تحقيق الأهداف الموضوعة له. وتفيد الكتابة الاستراتيجية في تحليل مختلف المشاهد والبدائل من حيث مطابقتها لخصوصية الواقع، واحتمالات نجاحها أو فشلها، في التوصل إلى تحقيق الغايات المرفوعة. ولا يعني هذا الكلام أن الكتابة الاستراتيجية هي على طرف تناقض مع الايديولوجيا. إذ إنه من المؤكد أن الفكر الايديولوجي مضطر إلى رسم استراتيجية خاصة به، يطبقها في نزاعاته مع الايديولوجيات الأخرى. ولكن المقصود هنا هو تلك المسافة النقدية التي يتخذها الاستراتيجي من كل المسبقات الايديولوجية، للإحاطة بالواقع وتبين حاجاته، والأسلوب الأفضل لتجاوز تعثراته، من دون أي تشبث هوسي بتحقيق بعض الأفكار العقدية أو المسلمات اليقينية والإيمانية. وهناك، على الرغم من هذا التمييز، احتمالات عديدة في أن يقع الكاتب الاستراتيجي فريسة نظرة ايديولوجية أو أخرى.

ولكن هذا المحظور يمكن تجاوزه عند تأليف فريق عمل «استراتيجي» متعدد الاختصاصات والانتماءات الاجتماعية والولاءات الايديولوجية. فالكتابة الجماعية للتقرير الاستراتيجي، كما أثبت مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام جدواها وكفاءتها، هي وحدها القادرة على كشف التنويعات العظيمة في الواقع السياسي العام، والتدليل على تعدد البدائل والخيارات والإشارة إلى مكامن النجاح والتعثر في تحقيق الأهداف المرجوة.

ويبدو واضحاً أن الفلسفة السياسية في الوطن العربي ستحقق فائدة محتومة من كل خطوة تؤكد على تمايزها عن الايديولوجيات السياسية وفي الوقت عينه تحررها من وصمة التعالي على حركة المجتمع وكيفية انتاجه لثقافته السياسية وأدائه العام. فالفكر الاستراتيجي هو الحلقة الضرورية في الربط بين العقلنة والفاعلية المجتمعية. ولتحاشي، في الوقت عينه، «أكاديمية» ملحوظة في الإنتاج الفلسفي السياسي العربي، وهاجس الغلبة واستمرارية الواقع أو تطويعه بشكل مفتعل كما تتصف به الايديولوجية.

وبغض النظر عن بعض التحسينات الشكلية، كتوحيد المصطلحات وأسماء الأعلام ووضع ثبت بالمصادر والمراجع والتخفيف من استعادة الماضي، فإن هذا التقرير الاستراتيجي العربي يتسم، ولا شك، بموضوعية تندر في الكتابة السياسية العربية بل وبحرية نقد وتحليل.

ونرجو عند إعداد «تقرير ١٩٨٨» العمل على إشراك بعض الاختصاصيين من مختلف الأقطار العربية حتى يستقيم التحليل ويتخذ بالفعل طابعاً عربياً، وألّا يبدو أحياناً كأنه قراءة «مصرية» لأوضاع بقية الأقطار العربية. كما قد يكون من الأجدى التركيز على البدائل ونقد احتمال نجاحها أو فشلها في الوطن العربي وخارجه لنزع الطابع الايديولوجي «التقديسي» عن بعض الشعارات والمصطلحات الرائجة في الفكر العربي السياسي والاقتصادي. ويمكن أيضاً إيلاء المستوى الاجتماعي، أي حركة الجماعات في داخل المجتمعات العربية، قدراً أوسع من التحليل. فالمجتمع المدني في الوطن العربي يستحق المزيد من التحليل الاستراتيجي، وفهم ديناميته الداخلية في زمن الانتقال من التقليد إلى الحداثة. وفي الكتابة الاستراتيجية حول هذا الشأن تصويب أكيد ومطلوب لمسار العصرنة والديمقراطية ومعركة التحرير والتحرر.

وهكذا، لن تكون بعد الآن مهمة استشراف المستقبل العربي رهناً بالتخمين أو بالدعوات الايديولوجية، إنما بالنظر إلى الواقع على نحو عقلاني ونقدي □

أحمد جمال ظاهر

التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن)

(بيروت: مكتبة المنار، ١٩٨٥)، ٣٥٠ ص.

د. عاطف العقلة عضيبات

استاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة اليرموك - الأردن.

- ١ -

قد لا يختلف اثنان في أهمية عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، ودورها في بناء الفرد والدولة والمجتمع. وتتضح هذه الأهمية في كون دراسة التنشئة قديمة قدم الفكر الاجتماعي والسياسي نفسه. وعلى الرغم من الأهمية هذه، إلّا أن الدراسات الميدانية (الامبريقية) لعملية التنشئة، لم تظهر على المستوى العالمي إلّا في منتصف هذا القرن، وقد تكون معدومة نوعاً ما في الوطن العربي. ومن هنا تكمن أهمية كتاب د. أحمد جمال ظاهر، حول التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن.

والكتاب الذي بين أيدينا، يقدم نمطاً خاصاً لمعالجة قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية، من حيث محاولة المؤلف الوقوف على مفهوم التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومعناها قديماً وحديثاً من جانب، ثم محاولة تحليل عمليات التنشئة الاسلامية والعربية، وذلك لرسم صورة للتطابق بين المفاهيم الاسلامية والعربية وبين تطبيقاتها في الواقع العملي من جانب آخر. لتحقيق غرضه، قام المؤلف بعرض مفاهيم التنشئة الاجتماعية والسياسية في الفكر الاجتماعي والسياسي، ابتداء من الفكر الاغريقي، ومروراً بالفكر الاسلامي وليومنا هذا. ان هذا العرض المستفيض لمفاهيم التنشئة الاجتماعية والسياسية عبر العصور، ساعد المؤلف على صياغة عدد من الفرضيات العلمية، التي عمل من خلال كتابه على التحقق من صحتها في الواقع العملي، بناء على تقويمه لنتائج الدراسة الميدانية لعينة البحث البالغ عددها (٤١٦) طالباً وطالبة من منطقة شمال الأردن.

وقد قسّم المؤلف الكتاب، الذي يقع في ٣٠٠ صفحة ونيف من الحجم العادي، إلى مقدمة وسبعة فصول واثنين وثمانين جدولاً احصائياً إضافة إلى استبيان البحث. وعلى الرغم من أن الفصول السبعة، تعالج أبعاداً مختلفة لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية، إلّا أن المؤلف نجح في عرضها في سياق متصل، يقرب في بعض الأحيان من الطابع الدرامي.

- ٢ -

وفي الفصل الأول الذي أسهب فيه المؤلف مقارنة بغيره من الفصول، يحلل قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية بشكل عام، متعرضاً من خلال ذلك لمفاهيم المواطن والمواطنة والولاء والهوية وبناء الدولة والمجتمع والأمة. فمن بين الأسئلة التي يطرحها المؤلف في هذا الفصل: ما الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية والسياسية في تماسك المجتمع ووحدته وديمومته واستمرار بقائه ومن الذي يقرر نوع التنشئة التي لا بد من تبنيها، وإلى أي حد يمكن أن تكون عملية التنشئة عامل هدم بدلاً من أن تكون عامل بناء؟ إن محاولة المؤلف الاجابة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها، حدا به إلى معالجة مفاهيم التنشئة، في الفكر الاجتماعي الاغريقي والروماني، وفكر العصور الوسطى، محاولاً ربط مفاهيم التنشئة بالعلوم المعاصرة، مثل علم النفس وعلم الإنسان، والعلوم السياسية والاجتماعية. إلاّ أن جلّ اهتمام المؤلف في هذا الفصل، كان منصباً على التنشئة الاجتماعية والسياسية في النظرية الاسلامية، وتطبيقاتها العملية ضمن الاطار الاسلامي في الوطن العربي.

وعن التنشئة في الاسلام، يرى المؤلف أن المجتمع الاسلامي، لا يقوم إلاّ إذا غذيت فيه العقيدة الاسلامية، التي حددت العقائد والأفعال التي يأمرنا بها الله، وتلك التي ينهي عنها. أما الأفعال فلا شك أن التنشئة أحدها، سواء أكانت للأبناء أم في الأهل والأسرة، أم في الأقرباء أم في المجتمع. وللمجتمع الاسلامي خصائص معينة يمتاز بها كما نص عليها القرآن الكريم، فوحدة المجتمع وتطبيق العدالة، حيث تسود الفضيلة وتختفي الرذيلة، والتوافق بين أفراد هذا المجتمع وغيرها من مقومات التنشئة، كلها أمور يتفاخر الاسلام بها، حيث كرمه الله بها، وطلب من المسلمين في آيات كثيرة أن يتصفوا بها لتكون هي صورتهم المشرقة. ويخلص المؤلف إلى أن للمجتمع الإسلامي، هوية قائمة على قواعد متوازية، من وحدة الهدف والتماسك، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الفرد أم الدولة أم المجتمع أم الأمة. ويعتبر المؤلف المسجد، احدى وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية إلى جانب الأسرة، فقد لعب المسجد في الماضي، وما زال حتى الوقت الحاضر، دور المدرسة والمعلم والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد. كما أن فرائض الصدقة والحج والزكاة، تزيد عن كونها تأكيداً للوثاق الذي يربط بين العبد وربه، بل تزيد عن ذلك لتربط الأفراد بعضهم ببعض لخلق مجتمع متضامن قوي. وفي حقيقة الأمر، فقد تميز العصر الإسلامي الذهبي، بميلاد دولة المدنية، التي أقامها الرسول وخلفاؤه، وكانت هذه الحقبة على درجة عالية من المثالية، التي كانت فيه على ما يجب أن يكون الشيء عليه. ولكن الزمن يتغير، والاجتهادات تزيد، والآراء تتضخم، والمجتمعات بذلك تتغير وتتبدل. فأحداث الانتقال والتغير، وقضايا الصراع على الخلافة، والحروب الطاحنة التي وقعت بين المسلمين أنفسهم، والتدخل الخارجي، أوصل المجتمع الإسلامي إلى وضع من التردي، ينظر المسلمون من خلاله إلى العصر الأول الذهبي بأنه العصر الذي لا بدّ من إعادته وتطبيقه بحذافيره.

أما عن قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، فيرى المؤلف أنها خضعت منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلى تيارات مختلفة في الشكل والمضمون، بل ومتصارعة بعضها مع بعض في كثير من الأحيان، وإن كانت قد بدت على السطح وكأنها تهدف لبناء أمة عربية جديدة. وقد مرّت هذه التيارات في فترات تقدم تيار على الآخر، أو سارت جميع التيارات معاً. وأما

هـذه الفترات، فقـد قسّمها المؤلف إلى أربـع فترات:

ـ الأولى: منـذ نهايـة القرن التـاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى.

ـ الثانية: فترة ما بين الحربين العالميتين.

ـ الثالثة: الفترة حتى سنة ١٩٦٧.

ـ الـرابعة: الفتـرة حتى الـوقت الحـاضر (الواقع العربي).

ويلاحظ المؤلف امتياز هذه الفترات بظهور التيـارات، الـدينيـة والقـوميـة والعلمـانيـة والاقليمية الوطنية والعصبية التراثية، سـواء أكان منها شاملاً أم محلياً، تاركة عظيم الأثر في عمليات التنشئة الاجتماعية والسيـاسية في الـوطن العربي. لقـد خلص المؤلف إلى أن ما تعـانيه التنشئـة الاجتماعيـة والسياسيـة في الـوطن العـربي من تنـاقضـات التيـارات المختلفة، يؤدي إلى وضع استفهـام كبير عـلى بناء الفرد والدولة والمجتمع، الذي تهدف إليـه عمليـة التنشئة الاجتمـاعيـة والسيـاسيـة في المحـك الأول. فمجتمعات الـوطن العـربي، تتنازعها التيارات الدينية والقوميـة والاقليمية والعلمانية والعصبية التراثية. ان تناقض هذه التيارات وطبيعة القضايا الفكرية السـائدة في الوطن العربي يعملان بطريقة أو بأخـرى على خلق أزمـات جديـدة تجعـل الـوطن العـربي متـعثـراً في قضيـة التنشئـة الاجتمـاعيـة والسياسية، ممـا يؤدي إلى أن تكون نتـائجها عكسيـة في أغلب الأحيـان. لقد حدّد المؤلف سبـع أزمـات رئيسيـة، يعـاني منهـا وطننـا العربي، ولا تسمح له بحل مشكلاته المختلفة. هذه الأزمات هي:

الأولى: غيـاب الهويـة (Identity) فالعـرب بالاجمال ينقصهم تعـريف أنفسهم وهويتهم. الثـانية: حب العـرب لاستيراد التكنـولوجيـا الغربية وعـدم اكتراثهم للعلم. الثـالثة: عـدم قدرة الفكر العربي السياسي على خلق المواطن المنتمي للـدولة. الـرابعـة: أزمـة الثقـة بـين الحـاكم والمحكـوم من جهـة، وبـين أفـراد المجتمعات من جهة أخـرى. الخامسـة: أزمة غياب العقلانية في البحث والتأليف والصحافة والاعـلام. السادسـة: أزمـة عـدم الاكتـراث وانعدام حريـة الحركـة والنـقد وبخاصة بـين «المفكرين». وأخيراً أزمة اعتبار الخـروج عن العادات والتقاليد جريمة لا بدّ من معاقبة من يحاول تغييرها أو تطويرها.

وفي الفصـل الثاني، تطـرق المؤلف لقضية الهـوية والـولاء العربي، وربطهـا بـالتيـارات الفكرية من خـلال تقويمـه لنتائـج الدراسـة الميـدانية عـلى عينـة البحث. تشـير النتـائـج الاحصائية، باستخدام معامل الارتباط ومربع كاي (X^2)، التـي أوردهـا المـؤلـف في هـذا الفصل، إلى تشتت هوية العينة وتوزيعها عـلى قضـايا متعـددة، وإن كانت فكـرة القـوميـة العربية مـا زال أثرهـا أقوى في نفـوس أفراد العينة، إلّا أنها لا تشكـل قوة تـذكر. إضـافة إلى تشتت الهوية، لقد أكدت عينة البحث على اختـلاف أعمارهـا، وجود التيـارات الدينيـة والقـومية والاقليميـة. لقـد خلص المؤلف من خلال نتائج التحليل الاحصائي، إلى أن هناك هـويـات متعـددة في الـوطن الـعربـي يمكن حصرها بالهـوية الـدينية، والهـوية القـومية، والهوية الاقليمية، والهويـة المحلية، والهـوية القبلية. لهذا يرى المؤلف أن الوطن العـربي، يمـر بمرحلـة يمكن أن نطلق عليهـا مـرحلـة «أزمـة الهـويـة» نتيجـة لتعـدد الهـويـات وازدواجها.

تنـاول المؤلف في الفصـل الثـالث، قضيـة مصادر المعلومـات (العائلـة ووسائـل الاعلام والأصدقاء والمدرسون ورجـال الفكر والـدين والمجموعات السياسية وغيرها) عنـد المواطن، والتـي مـن المفـروض أن تكـون القـاعـدة العـريضة التي تستقي منهـا عملية التنشئـة الاجتماعية والسياسية. وحيث إن المجتمـع لا يعمل أي جزء من أجـزائه بمعـزل عن الآخر، بل ترتبط أجزاؤه في وحدة واحدة، فلا بـدّ من تكامل مصادر المعلومـات التي تميز كـل جزء من أجـزائه. وقـد أشـارت نتـائـج التحليـل

الاحصائي في هذا الفصل، إلى أن مصادر المعرفة المختلفة التي يتحدث عنها أفراد عينة البحث، يكتنفها الغموض التام من حيث إنها، لا تمثل مصادر شاملة، بل محدودة ومرتبطة بقضايا يتمنى أفراد الوطن العربي تحقيقها، ولكنها لا توجد في الواقع العملي.

وفي الفصل الرابع، عالج المؤلف قضية بناء الأمة والدولة، التي تهدف التنشئة الاجتماعية والسياسية لتحقيقها. ويتساءل المؤلف في هذا الفصل، عن كيف يتعلم أبناء الوطن العربي بناء الدولة؟ بناء على التحليلات الاحصائية، وجد المؤلف أن ثلث عينة البحث، ترى أن الدولة تُبنى عن طريق تطبيق نظام الكفاءة والجدارة بين أبنائها، في حين يرى أكثر من ربع العينة بقليل، أن العمل الجاد هو الذي يبني الأمم والدول، بينما يؤكد ربع العينة أيضاً، على أن إرادة الله هي السبب في ذلك. ويشير التحليل الاحصائي كذلك، إلى أنه لا فرق بين فئات السن في اتفاقها العام حول هذا الأمر. يبدو أن اختلاف الاتجاهات واضح في قضية بناء الأمة، إذ يلاحظ اختلاف الاتجاهات حول الوسيلة التي يمكن أن تبنى بها الأمة والدولة، وعلى الرغم من تركيز أفراد العينة على تطبيق نظام الجدارة والكفاءة، إلّا أنها (أي العينة) لم تغفل عناصر أخرى، كالعمل الجاد أو مساعدة الله وإرادته. وعند ربط مفهوم تحقيق الذات ببناء الأمة والدولة، خلص المؤلف إلى أن مفهوم تحقيق الذات وعلاقته ببناء الأمة والدولة لدى عينة البحث، مفهوم غامض وغير محدد، بسبب اغترابهم العام، وعدم قدرتهم على اكتشاف هويتهم، وعدم فهمهم لقضية المواطنة، ومعاناتهم من تناقض في الآراء.

وقد تناول الفصل الخامس، الذي يبدو أنه ذو أهمية خاصة بالنسبة إلى المؤلف، موضوع الولاء للأرض، وعلاقته الوثيقة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية. الأرض في نظر المؤلف، تعتبر باعثة الحب والحنان والغذاء والثروة، فإذا تميزت علاقة الإنسان بالأرض بالقوة والمتانة، جادت عليه الأرض، وبالتالي فإن ولاء الإنسان لها يمكن أن يقاس بالضعف أو القوة، بناء على علاقته بها، وهذا بدوره ينعكس على أوضاعه الاجتماعية والسياسية. أما مجمل النتائج التي توصل إليها المؤلف في هذا الفصل، فتشير إلى أن الولاء للأرض في الوطن العربي ككل ضعيف للغاية، حيث إن أفراد عينة البحث، يجدون في الثروة والغنى شيئاً يفوق كل الأشياء، ويغريهم التعليم والدراسة، ويحبون العائلة والقبيلة إلى درجة تفوق اعجابهم وتقديرهم للأرض وارتباطهم بها. وقد يكون سبب ذلك، أن ولاء الفرد العربي للعائلة والقبيلة أقوى من أي شيء آخر، لسبب بسيط، وهو اعتبار العائلة والقبيلة مصدر الأمن والاستقرار للفرد. ويبدو أن ملاحظة ابن خلدون على أن العصبية القبلية هي التي تجمع أفراد المجتمع العربي، ما زالت قائمة وصحيحة حتى الآن. وفي نهاية الفصل، يشير المؤلف إلى أن السؤال يبقى كيف نحول ولاء الأفراد من العائلة إلى الوطن؟ أو بالأحرى كيف نوازن بين ولاء الأفراد العائلي وولائهم الوطني؟

أما الفصل السادس، فيدور حول تقويم عينة البحث لأهم الأحداث والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ثمانينات القرن العشرين. فأهم القضايا التي أوردها المبحوثون كانت تتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ومصادر الطاقة والتدخل الغربي في العالم الثالث.

ويبدو واضحاً، أن أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أوردها أفراد عينة البحث، هي ذات صبغة عالمية، مما يشير إلى أن المواطن العربي، قد وصل إلى درجة التشبع في الحديث عن مشكلاته الخاصة، بحيث لا يكترث بها،

ويتوجه بالنظر إلى المشكلات العالمية عوضاً عن واقعه. إن عدم تعرض عينة البحث لقضايا ذات صلة بوطنهم العربي، مثل بعض القضايا المهمة، كعودة الديمقراطية ممثلة بعودة البرلمان، أو قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين على النطاقين القومي والمحلي، حدا بالمؤلف إلى القول، إن عينة البحث تعاني من جهل بتقويم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد تكون عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية نفسها هي السبب وراء ذلك.

أما الفصل السابع والأخير، فهو خاتمة البحث. وفيه يحاول المؤلف، تلخيص الأزمة التي تعاني منها عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، ثم اقتراح بعض الحلول للخروج من هذه الأزمة. فالمؤلف يرى أنه إذا كان هدف التنشئة الاجتماعية والسياسية هو بناء الأمة والدولة، فإن تنشئة الأفراد في المنطقة التي اهتمت بها هذه الدراسة بشكل خاص، والوطن العربي بشكل عام، تنافي هذا الهدف. لقد كشف التحليل الاحصائي ان عينة البحث غامضة الهوية، وأن ولاءها الرئيسي للعائلة وهي غير مستقلة بآرائها، الأمر الذي لا يصلح لبناء تراث حضاري يسهم في بناء أمة عصرية حديثة. ففي نظر المؤلف أن التنشئة ووسائلها في الوطن العربي، لا تخلق انتماء ولا شعوراً بالمواطنة، وبمعنى آخر فهي لا تقوم ببناء شخصية الفرد، وبالتالي فهي عاجزة عن بناء الأمة والدولة.

ترى كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة؟ للخروج من هذه الأزمة، يرى المؤلف أنه لا بد لعملية التنشئة ووسائلها، من ايجاد توازن بين ولاء الفرد لعائلته وولائه لوطنه في الوطن العربي. أو بالأحرى لا بد من تحويل جزء من ولاء الفرد شبه المطلق للعائلة وتوجيهه إلى الوطن والأمة والدولة. ولكن كيف يتم ذلك؟ يقترح المؤلف أن عملية التحويل هذه، لا تتم إلاّ عن طريق العمل الخلّاق. والمقصود بالعمل، ذلك الذي يشمل عملية تحوير عناصر الطبيعة وتشكيلها لخدمة المجتمع، وما يتبع ذلك من تقسيم للعمل يجمع الأفراد في وحدة واحدة. وفي الأسطر الأخيرة، يبدو أن المؤلف يتفق مع كارل ماركس حين يؤكد (أي المؤلف) أنه بالعمل، يخلق الإنسان ذاته ووعيه ويكتشف جوهر وجوده وولائه وانتمائه. بالعمل وحده يؤكد الإنسان على انسانيته، ويبعده عن حياة الضيق وعدم الانتماء، الذي غالباً ما ينتج عن عدم العمل المنتج.

- ٣ -

وهكذا قدم لنا المؤلف كتاباً، ينطوي على محاولة جادة لطرح قضية مهمة ذات ارتباط وثيق بحاضر وطننا العربي ومستقبله. إن ندرة الدراسات الامبريقية لقضية التنشئة، تضفي على الكتاب الذي بين أيدينا أهمية خاصة. إلاّ أن هذا الكتاب الذي يعتبر محاولة أولية في هذا الميدان، يعاني من بعض المشكلات، أوبالأحرى يثير بعض التساؤلات، التي يمكن للمؤلف أو لغيره من الدارسين التعامل معها في بحوثهم القادمة. فمن بين أهم هذه المشكلات أو التساؤلات:

أ - إن العلاقة بين الاتجاهات والسلوك في المواقف المختلفة، تضع المؤلف وغيره من المؤلفين الذين يتبعون الأسلوب نفسه أمام السؤال: إلى أي مدى انعكس وتنعكس هذه الاتجاهات والآراء على سلوك أفراد العينة وأنشطتهم المدروسة؟ فالمؤلف لم يجهد نفسه كثيراً في تحليل طبيعة السلوك والنشاط السياسي والاجتماعي لأفراد العينة المدروسة. فمثلاً، هل يشارك أفراد العينة في الأنشطة المختلفة في محيط حياتهم سواء أكانت هذه الأنشطة سياسية أم اجتماعية، وكم تهم هذه الأنشطة مجتمعهم ومؤسستهم ومدرستهم أو ناديهم، وإلى أي مدى يرتبط سلوكهم وأنشطتهم بالمتغيرات التركيبية (Structural

(Variables التي يخضعون لتأثيرها؟

ليس كافياً في رأيي أن نعرف اتجاه الفرد في الوطن العربي حول القضايا المختلفة، بل يجب أن نعرف إلى أي مدى هناك علاقة بين الاتجاه والسلوك في المواقف المختلفة.

ب ـ إن عينة البحث، البالغ عددها (٤١٦) طالباً وطالبة من منطقة شمال الأردن، لا تعد ممثلة(Representative) وكافية (Sufficient) لاستخلاص نتائج يمكن في ضوئها تقويم قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي. صحيح أن هناك ملامح عامة من حيث اللغة والدين وبعض العادات والتقاليد تجمع بين أقطار الوطن العربي، إلّا أن لكل قطر تجاربه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، والتي تترك تأثيرها المباشر وغير المباشر في عملية التنشئة في كل قطر على حدة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التعميم (Generalization) واستخلاص النتائج بناء على عينة مأخوذة من قطر واحد ومن منطقة جغرافية محددة، كما هو الحال في الكتاب الذي بين أيدينا.

والمشكلة الأهم فيما يتعلق بالعينة المدروسة، هي استثناء المؤلف لمرحلة عمرية، تعتبر جوهرية في دراسة عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. فبالنسبة إلى توزيع جماعات الأعمار (Age Groups)، تشير الجداول المرفقة إلى أن ٥٢ بالمائة من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من ١٠ ـ ١٥ عاماً، ٤٣ بالمائة من ١٥ ـ ٢٠ عاماً، و٠,٤ بالمائة فوق ٢٠ عاماً. ولم تتضمن العينة أياً ممن هم دون العاشرة. الواقع أن مرحلة الطفولة ولغاية سن العاشرة والتي استثنيت من العينة المدروسة، تعتبر أساسية في تشكيل اتجاهات الأفراد وسلوكهم في مرحلة البلوغ، حيث إن عملية التعلم واكتساب الاتجاهات المختلفة، تبدأ منذ البدايات الأولى للحياة. إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن الاتجاهات الوطنية والسياسية والمحددات الاجتماعية التي تكتسب في المراحل الأولى لحياة الفرد، تعتبر من أكثر الأشياء مقاومة للتغير في مراحل البلوغ. لقد أكد كل من أفلاطون وروسو على أهمية السنوات الأولى في حياة الفرد، عند تحليلهم للعوامل التي تعمل على تشكيل المواطن الجيد. ولقد أكد الكثير من النظريات والدراسات الحديثة، المتعلقة بتكوين الشخصية وعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، على أن السنوات الأولى مهمة جداً وذات مغزى خاص في تشكيل سمات الشخصية والاتجاهات والمسارات الاجتماعية والسياسية. فمثلاً أشارت دراسات ايستون ودنيس[١] وألموند وفربا[٢] وغيرهم، إلى أن ما يحدث خلال مرحلة الطفولة، وبخاصة في السنوات العشر الأولى، إنما ينطوي على نتائج حاسمة بالنسبة إلى مراحل النمو اللاحقة، فذلك هو أساس تشكيل الاتجاهات والسلوك الاجتماعي والسياسي

وأخيراً وعلى الرغم مما أثرت من تساؤلات، يبقى الكتاب بفصوله وملاحقه، خطوة رائدة يستحق عليها المؤلف كل الثناء والتقدير، وأتمنى أن يلاقي الاهتمام الذي يستحقه، وأن يبدأ الباحثون المتخصصون من حيث انتهى المؤلف. ومن المؤكد أن مزيداً من الدراسات الامبريقية سوف يمكننا من تطوير رؤية أكثر صدقاً وعمقاً لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في وطننا العربي □

---

(١) David Easton and Jack Dennis, *Children in Political System: Origins of Political Legitimacy* (New York: McGraw - Hill, 1969).

(٢) Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Boston, Mass.: Little Brown, 1963).

أسامة الغزالي حرب.

الأحزاب السياسية في العالم الثالث

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ٢١٩ ص.
(سلسلة عالم المعرفة، ١١٧)

د. نيفين عبد المنعم مسعد

مدرسة العلوم السياسية ـ
كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

«ليست أهمية الأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة في حاجة للمزيد من الإثبات. وبصرف النظر عن أي «أحكام قيمية» حول الظاهرة الحزبية، فإن النظم السياسية الحديثة تظل غالباً نظماً حزبية سواء كانت ليبرالية أو سلطوية أو شمولية، تعددية كانت أو أحادية. هذا الإرتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة، يضفي أهمية خاصة على موقع الأحزاب داخل إطار النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث، الساعية للفكاك من إسار التخلف وتحقيق التنمية...».

بهذه العبارات يستهل الباحث مؤلفه عن «الأحزاب السياسية في العالم الثالث» منوهاً إلى أن الوجود الحزبي أصبح من المقومات الرئيسية للحياة السياسية والنشاط المؤسسي في أي من النظم السياسية، مع ما لهذا الوجود من أثر في خلق مزيد من الوعي الجماهيري، والمشاركة السياسية ودفع عمليات التحديث والتنمية في المجتمع.

على أن مفهوم «الحزب» في حد ذاته هو من بين المفاهيم الخلافية التي تنازعتها اتجاهات شتى، منها ما يركز على ديناميات التفاعل مع القوى الأخرى ومنها ما يُعنى بهدف الوصول إلى السلطة ومنها ما يؤكد على الخلفية التنظيمية الطبقية ومنها أخيراً ما يشكك في أهمية التعريف وجدواها من الناحية العملية.

كما أن طبيعة الأحزاب، ووظائفها وأدواتها تتباين تبايناً كبيراً فيما بين الدول المتقدمة وتلك المتخلفة، فلقد نشأت الأحزاب في البلدان الأوروبية بعدما استقر البناء الاقتصادي والاجتماعي، بحيث كان عليها الاضطلاع بدورها التقليدي في صقل وعي الجماهير وتعميق مشاركتها في الحياة السياسية. أما في دول العالم الثالث فلقد ظهرت الأحزاب في غمار عملية بناء الأمة بكل ما صاحبها من صراعات اقتصادية واجتماعية وعرقية، بحيث وجدت تلك الأحزاب نفسها وقد أصبحت مسؤولة ليس عن مجرد تحقيق المشاركة السياسية فحسب، ولكن كذلك عن توطيد شرعية النظم السياسية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعن دعم ـ وربما خلق ـ التكامل القومي بين مختلف عناصر المجتمع حشداً للجهد وراء أهداف التحديث والتنمية.

مثل هذا الاختلاف في ظروف العالمين

المتقدم والنامي، ومن ثمَّ في طبيعة الظاهرة الحزبية وأنماطها ووظائفها في كل منهما، كان لا بد وأن يرتب اختلافاً مماثلاً في نوعية الاقتراب المستخدم في دراسة تلك الظاهرة بما يرعى هذا الاختلاف ولا يهدر خصوصياته.

في إطار ما سبق جاء تقسيم الكتاب إلى فصول أربعة أساسية، تناولت الأطر النظرية المطروحة لدراسة الظاهرة الحزبية في نطاق العالم الثالث، وظروف نشأة هذه الظاهرة وخصائصها المميزة، وأخيراً الوظائف المناط بها أداؤها في مضمار التحديث والتنمية. ولقد استعان الباحث في عرض الموضوعات السابقة بأسلوب روعي فيه الجمع بين التعدد المنهجي والنظرة الكلية، مع التخصيص وعدم الاقتصار على التعليم.

عرض **الفصل الأول** أهم المدارس الفكرية التي تناولت الظاهرة الحزبية في نطاق دول العالم الثالث، والتي حاولت من خلالها أن تنفذ إلى أعماق تلك الظاهرة تحليلاً واستقصاءً وتحديداً لموضعها من النظام السياسي ككل، ولقد تمثلت تلك المدارس في كل من مدرسة التنمية السياسية ومدرسة التحليل الطبقي ومدرسة التبعية.

- تحدثت أدبيات التحديث والتنمية السياسية في مجملها عن أهمية تضافر مختلف عناصر المجتمع وقواه (ومن بينها الأحزاب السياسية)، من أجل ترسيخ بعض الشروط المهيئة لأعمال التحديث والتنمية، وهي: شرط المساواة، بمعنى اعتماد الكفاءة معياراً وحيداً للتعيين في المناصب العامة وتنحية ما عداه من معايير النسب والقرابة؛ وشرط التمايز، بمعنى التخصص والفصل بين أدوار ووظائف المؤسسات المختلفة؛ وشرط القدرة، بمعنى إزالة الانقسامات واحتواء الأزمات في المجتمع. ولقد اعتبر بعض الباحثين أن تحقق الشروط الثلاثة السابقة رهن بتوافر شرط مبدئي هو الوجود المؤسسي القوي الذي يجمع بين الاستمرار والفعالية.

على أن هذا المنحى من التفكير سرعان ما تعرّض للنقد لكونه يفترض مقدماً أن المشكلات التي تواجهها المجتمعات المتقدمة تماثل بالضرورة تلك التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة. وهذا افتراض يجافي الواقع لكون مظاهر التخلف، في نطاق العالم الثالث، لا تقتصر على انعدام المساواة وضعف القدرات ونقص المؤسسات وعدم فعاليتها، إنما تتعقد فيه تلك المظاهر بتراكم مخلفات التراث الإستعماري وتداعيات التبعية الاقتصادية وتأثيرات الشركات متعددة الجنسيات، وما عدا ذلك من مشكلات ينفرد بها العالم الثالث وتؤثر فيما تؤثر في ظاهرته الحزبية.

- في هذا الإطار جاء ظهور مدرسة التحليل الطبقي تحسباً للسقطات المنهجية السابقة وسعياً وراء رؤية أكثر واقعية لكل من محددات الظاهرة وخصائصها ووظائفها. وكان مدخلها إلى ذلك هو تحليل التكوينات الطبقية المختلفة التي تؤثر في بُنى الأحزاب وايديولوجياتها مثلما تؤثر في أهدافها ووسائلها.

لكن المنظور الطبقي لم يَسلَم بدوره من النقد بخاصة في ظل التشكك في قدرته على الإحاطة بتعقيدات البنية الاجتماعية لدول العالم الثالث وبطبيعة تشكيلاتها الطبقية المحدودة التي تتداخل عادة مع الإنقسامات الدينية والعرقية والاقليمية بحيث تقع التحليلات الحزبية بدورها في إسار هذا القصور نفسه.

- إتجاه آخر عبّرت عنه مدرسة التبعية، مفاده أن تبعية دول العالم الثالث للعالم المتقدم، سواء في مرحلة الاستعمار أو فيما بعدها، قد جعلتها تتأثر بكل ما يتصل بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية والثقافية بما يدور في نطاق هذا العالم. ومن هذا المنطلق ظهرت أحزاب الدول المتخلفة في ظل الإستعمار وقادها وكلاؤه، ثم نمت في مرحلة الاستقلال بمعونته وتحت رعايته، وتولى قيادتها ممثلو الطبقات التي تعاونت معه من قبل.

بيد أن استخدام فكرة التبعية في دراسة الأوضاع الخاصة بدول العالم الثالث قد عابته التضحية بالمتغيرات الداخلية لمصلحة المتغيرات الخارجية، والتركيز في نطاق هذه الأخيرة على الأبعاد الاقتصادية على حساب الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومن واقع الانتقادات المختلفة التي وجهت إلى المساهمات السابقة لكلٍ على حدة، ودون إهدار لقيمة التراث النظري الضخم لدراسات الظاهرة الحزبية، تحدث الباحث عن أهمية الأخذ بفكرة التعدد المنهجي أو التكامل المنهجي، بمعنى أدق توظيفاً للإضافات وكفاً للنقائص وتحليلاً على دراسة ظاهرة تتسم ـ بطبيعتها ـ بتعدد أبعادها وتعقدها نسبة إلى تنوع وتعقد ظروف وتركيبات مجتمعاتها.

وتناول **الفصل الثاني** من الكتاب قضية نشأة الظاهرة الحزبية في نطاق العالم الثالث. وكان مدخله إلى ذلك عرض أهم النظريات التي أتت على تفسير تلك النشأة ومتابعة الأشكال والصور التي جاءت عليها تلك النشأة في مناطق مختلفة من العالم الثالث. فالواقع أن محاولة البحث عن ظروف نشأة الأحزاب السياسية تكشف عن وجود إثنتين من النظريات الأساسية في هذا الشأن: إحداهما تجعل أزمات التنمية (أزمات الهوية، والشرعية، والمشاركة، والتغلغل، والتوزيع) وراء ظهور الأحزاب في كثير من دول العالم الثالث بقصد الإحاطة بتلك الأزمات والتخفيف من آثارها، وإن كانت العلاقة بين الظاهرة الحزبية وأزمات التنمية ليست علاقة ميكانيكية، كما يشير إلى ذلك المؤلف، لكون كثير من هذه الأزمات قد مرّ دون أن يُسفر عن تبلور تكوينات حزبية ولم يساهم إلّا في ظهور بعض الحركات التي استهدفت الضغط على صانعي القرار السياسي بأكثر مما قدمت من بين ظهرانيها منافسين أشداء لهؤلاء؛ أما الثانية فإنها تربط بين عملية التحديث التي تمر بها دول العالم الثالث ـ بكل ما تنطوي عليه تلك العملية من تنوع في التشكيلات الاجتماعية ومن تعدد في مجالات الأنشطة ـ وظهور الأحزاب السياسية التي تأتي إنعكاساً لهذا التنوع والتعدد وتعبيراً عنهما. على أن تلك النظرية وإن احتفظت بقدراتها على التفسير في بعض الأحيان فهي لا تفعل في البعض الآخر، كما يشير إلى ذلك المؤلف حيثما يكون المضي على طريق التحديث صنواً لمحاولات التصنيف على الممارسات الحزبية وما شاكلها من أدوات رفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين.

ومن ناحية أخرى إن إلقاء الضوء على الأشكال المختلفة لنشأة الظاهرة الحزبية في نطاق العالم الثالث تكشف عن خطورة الإنزلاق إلى التعامل مع هذا العالم بوصفه وحدة واحدة، فهو مع كونه المستهدف في الممارسات الاستعمارية الآني منها والمنصرم على حد سواء إلّا أن ثمة اختلافاً في تأثير تلك الممارسات في نشوء الظاهرة الحزبية من منطقة إلى أخرى. فلقد مثلت المواجهة مع الاستعمار المحرك الأساسي لنشأة الظاهرة الحزبية في افريقيا، بينما جاءت تلك النشأة تكريساً للمصالح الطبقية للقوى المسيطرة عشية الإستقلال في أمريكا اللاتينية، وكانت نتاجاً للتفاعل بين تقاليد الوجود الإستعماري من جهة والتقاليد السياسية والاجتماعية والثقافية في كل من آسيا والشرق الأوسط على التوالي، من جهة أخرى.

أما **الفصل الثالث** من الكتاب فقد تولى

إلقاء الضوء على أنماط وخصائص الظاهرة الحزبية في نطاق دول العالم الثالث، وذلك من خلال تصنيف النظم الحزبية بصفة عامة إلى نظم تنافسية (تقوم على التعدد الحزبي) وأخرى لا تنافسية (تقوم على سيطرة حزب واحد سواء أكان شمولياً أم سلطوياً أم براغماتياً)، ثم توخى أوجه الشبه بين هذه التصنيفات والأوضاع الحزبية في نطاق العالم الثالث.

والواقع أنه على الرغم من وجود بعض النظم التنافسية في دول أمريكا اللاتينية وعدد من الدول الآسيوية، فإن هذه النظم تعاني في أغلب الأحيان من التقلب وعدم الإستقرار، بحيث يظل احتمال ظهور النظم الحزبية اللاتنافسية في دول العالم الثالث هو الإحتمال الأكبر. ويُرجع الباحث ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل في مقدمتها اختلاف أشكال التطور المؤسسي في تلك الدول عن نظيرتها في البلدان المتقدمة، حيث لم تنمُ في الأولى تقاليد برلمانية أصيلة تقود في النهاية إلى ظهور أحزاب سياسية من داخلها، بل كانت تلك الأحزاب في الغالب من صنع الإستعمار الذي اتخذها تُكأة لشكل جديد من أشكال السيطرة. هذا إلى أن قمع الإستعمار ذاته لفورة المشاعر القومية وحرمانه للحركات المعبّرة عنها من حقها من المشاركة السياسية قد دفع بها إلى مسالك العمل السري وجعلها تنظر إلى المعارضة في فترة ما بعد الإستقلال كظاهرة خارجة عن الشرعية.

وفي اطار ما سبق وجدنا الأحزاب في نطاق العالم الثالث وقد جاءت بمجموعة من السلبيات من بينها الضعف والتشويه اللذان مسَّا هياكلها التنظيمية مثلما مسَّا شعاراتها الايديولوجية.

ومع ذلك فإنه يمكن القول إن التعدد الحزبي لا يشكل في حد ذاته مؤشراً كافياً للدلالة على نضج النظام السياسي، كما أن الواحدية الحزبية لا تعبر أيضاً في حد ذاتها عن تخلف ذلك النظام. فقد تكون تلك الواحدية، في ظل ظروف معينة، أقدر من التعددية على الوفاء بحاجات النظام السياسي، فالأمر في الواقع رهن بقدرة النظام الحزبي - أيّما كان - على التطور والتكيف مع التغيرات الإجتماعية وعلى استيعاب القوى الجديدة الناشئة عن عملية التحديث.

وفي ضوء ما سبق يأتي **الفصل الرابع** والأخير ليوضح دور الأحزاب في التحديث والتنمية السياسية في نطاق دول العالم الثالث. وهو دور يفوق في أهميته الأدوار التقليدية للأحزاب السياسية في نطاق العالمين الأول والثاني، حيث تتحول الأحزاب السياسية من كونها نتيجة لعمليات التحديث إلى عنصر رئيسي ومتغير مستقل يؤثر في إنجاز تلك العملية ويتحكم في ديناميّاتها.

والجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية تساهم في عملية التحديث عن طريق اضطلاعها بمهمتي التنشئة السياسية وإدارة الصراع السياسي. أما التنمية السياسية فإن أحزاب العالم الثالث تشارك فيها عن طريق تيسيرها لعملية المشاركة السياسية وتوطيدها لشرعية النظام ومساعدتها على تحقيق التكامل القومي.

وهكذا يقدم لنا د. أسامة الغزالي حرب في كتابه **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** واحداً من أهم الموضوعات التي ستبقى محلاً للنقاش ما استمرت دول العالم الثالث في بحثها عن أفضل الوسائل وأكثرها فعالية للنهوض بأغراض التحديث والتنمية. ولقد وفق المؤلف إلى حد بعيد في تخيّر قضاياه البحثية، حيث تحقق له إلمام كبير بأهم جوانب الموضوع، هذا عدا جهده الواضح في استجلاء آراء كثير من الباحثين في عدد من النقاط الخلافية المتعلقة بالظاهرة الحزبية. على أن هذا لا ينفي أن ثمة ملاحظات

أساسية يمكن إيرادها على هذا الجهد العلمي، لعل من بينها تلك الخاصة بتقسيم وتبويب المادة البحثية. فمن الناحية الشكلية كان من المتصور أن يأتي الفصل الأول من الكتاب تالياً على الفصل الثاني وذلك لما يفترض من أن يسبق الحديث عن الأطر النظرية الخاصة بدراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث توضيح للظروف المتعلقة بنشأة تلك الظاهرة والتي رتّبت وجوب تمايز هذه الأطر عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. بعبارة أخرى فإن تباين ظروف النشأة هو الذي يقود إلى اختلاف أسلوب تناول الظاهرة وليس العكس. ومن الناحية الموضوعية فإن تساؤلاً يثار حول نوعية الجمهور المستهدف بالخطاب من الفصل النظري، وما إذا كان هو جمهور المتخصصين في دراسات التنمية السياسية والحكومات المقارنة حيث يقل حجم الإضافة التي يمثلها هذا التأطير النظري بالنسبة إليهم أو ما إذا كان هو جمهور القراء من غير المشتغلين بالسياسة حيث لا يمثل هذا الاستطراد قيمة حقيقية بالنسبة إليهم.

ثمة ملاحظة أخرى تتعلق بمنهجية الباحث في تصنيف نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في نطاق العالم الثالث حيث ميَّز في هذا الخصوص بين أربعة «أقاليم» أساسية، هي أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط وافريقيا، مستخدماً في ذلك مصطلحاً يحيط التعامل معه كثير من المحاذير وهو مصطلح «الشرق الأوسط». إضافة إلى عدم وضوح الأساس الفكري الذي ينبني عليه انتزاع «الشرق الأوسط» من قارتي افريقيا وآسيا، سيما وأن الباحث يعود ليقرر في موضع لاحق من كتابه (ص ١٢١) أن تفاعل «تقاليد الوجود الاستعماري» مع «التاريخ الطويل الممتد وراء البلاد المعاصرة في آسيا والشرق الأوسط»، هو الذي هيأ الظروف لنشأة الظاهرة الحزبية في تلك البلاد، حيث لا يعود التركيز، في بعض منها على التاريخ السياسي والاجتماعي وفي البعض الآخر على التاريخ الثقافي، مبرراً للمفارقة بينها، على ما يبدو في تلك الجزئية.

وتبقى ملاحظة اخيرة تتصل بطبيعة المؤلفات التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، والتي يدخل معظمها في عِداد المساهمات النظرية للأدب السياسي الغربي (الأوروبي والأمريكي)، خلا دراسات قليلة متفرقة من خارج هذا النطاق، الأمر الذي يبرره خلو ساحة التحليل السياسي لواقع العالم الثالث من مساهمات فعلية من قبل باحثي هذا العالم نفسه □

ندوة «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الوطن المحتل»

عمّـان، ١٧ ـ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨

د. فؤاد حمدي بسيسو

امين عام اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.

شهد مبنى الأمانة العامة للجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، بتاريخ ١٧ ـ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، انعقاد ندوة علمية متخصصة حول «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الوطن المحتل».

وافتتح الندوة د. محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الجانب الفلسطيني في اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة. فأشاد في كلمته بالانتفاضة، «السلاح السحري من الإنسان والحجر». ودعا إلى وجوب العمل لتطويرها واستمرارها «لنتمكن من تحقيق الأهداف بزوال الإحتلال ونيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وتعرض إلى بعض الجوانب الايجابية للانتفاضة وما أفرزته من نتائج مهمة، منها إدخال القضية الفلسطينية إلى العقل الاسرائيلي والبيت الاسرائيلي، وشروع الرأي العام الأوروبي والأمريكي في البحث عن حل لها في وقت مهم وهو وقت الوفاق الدولي.

وختم كلمته بضرورة تصعيد النضال الفلسطيني على كل المستويات لكي تدفع الأطراف وبخاصة الدولية، وبالذات أمريكا واسرائيل، إلى استعمال العقل والجلوس حول طاولة مفاوضات مؤتمر دولي.

كما ألقى د. أحمد قطناني، مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية الأردنية، وعضو الجانب الأردني في اللجنة، كلمة في افتتاح الندوة دعا فيها المشاركين إلى الخروج بتوصيات تنير الطريق لمتّخذي القرارات، خصوصاً في الظروف الحالية للإنتفاضة، التي برز فيها التماسك بين الأهل ورفضهم للاحتلال ومقاومتهم له، الأمر الذي اكسب الانتفاضة استمرارية وزخماً.

واستطرد فذكر بأن للأردن موقفاً محدداً وثابتاً وهو دعم صمود الأهل في الأرض المحتلة مادياً وسياسياً، إذ لا بد في هذا الوقت بالذات من التماسك الفلسطيني ـ العربي.

وحضر الإفتتاح السيد محمد ملحم، رئيس دائرة شؤون الوطن المحتل، عضو اللجنة

التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وعضو الجانب الفلسطيني في اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة.

وقد أدار الندوة د. فؤاد حمدي بسيسو الأمين العام للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، الذي ألقى كلمة الأمانة العامة للجنة المشتركة في افتتاح الندوة وأشار فيها إلى انصهار الشعب الفلسطيني المحتل في بوتقة واحدة، وانبعاث ارادته الرافضة للإحتلال والإقتلاع من الوطن الفلسطيني، «وتجلى ذلك في عطاء الثورة من شهداء، وجرحى، ومعتقلين، وبيوت منسوفة، وسلاح الانتفاضة وهو الإنسان الفلسطيني من مختلف الأعمار».

واضاف أن ما تحتاجه الإنتفاضة هو توفير جميع مقومات استمراريتها وتحويلها إلى ثورة شعبية تحريرية شاملة، وتوفير الدعم العربي والإسلامي ثم الدولي لتحقيق الهدف النهائي وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تمهيداً لاستئناف مسيرة الوحدة العربية.

واستطرد قائلاً إن الانتفاضة غرست بذور نظام وطني جديد يرسي القاعدة التي تساهم في بناء نظام دينامي لبناء الاقتصاد الوطني وفق إطار مؤسسي، ودعم المقاومة لجعل الاحتلال عبئاً اقتصادياً وبشرياً ونفسياً على اسرائيل، يضغط في إرغامها على الإنسحاب. ولذلك عقدت هذه الندوة التي لا بد وأن تتمحور المناقشات فيها حول أسئلة ثلاثة:

- السياسات والأساليب والمقومات الواجب تأمينها لتخفيف أعباء الانتفاضة عن الأهل وتعميق أثرها في الاقتصاد الصهيوني.

- ملامح ومقومات السياسة السكانية المقترحة لكسب الجولة في هذا الصراع وفق مفهوم متكامل لمتطلباته.

- شروط إنضاج الممارسات المتعلقة بالمقاومة المدنية وبناء استراتيجية متكاملة تساهم في بناء النظام الاقتصادي.

وقد شارك في الندوة عدد من أساتذة الجامعات الأردنية وجامعات الأرض المحتلة وعدد من الخبراء والمختصين والباحثين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وقدّم في الندوة ست أوراق تم عرضها ومناقشتها والتعقيب عليها خلال يومين تناولت الموضوعات التالية:

«الواقع الديمغرافي في فلسطين المحتلة»، اعداد وتقديم د. فتحي العاروري، وتعقيب د. موسى سمحة؛ «نحو رؤية جديدة للصمود الاقتصادي»، اعداد وتقديم د. يعقوب سليمان، وتعقيب د. أسامة الدباغ؛ «التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، اعداد وتقديم د. فؤاد حمدي بسيسو، وتعقيب د. تيسير عبد الجابر؛ «الأبعاد الاقتصادية للانتفاضة»، اعداد وتقديم د. يوسف عبد الحق، وتعقيب د. اسماعيل عبد الرحمن؛ «استراتيجية المقاومة المدنية»، اعداد وتقديم أ. مختار بعباع.

ثم عقدت جلسة ختامية جرى فيها نقاش عام شارك فيه الحضور وانبثقت عنها لجنة لصياغة توصيات الندوة.

وقد تناوب على رئاسة الجلسات السادة:
د. فؤاد بسيسو، د. محمد صقر، د. تيسير عبد الجابر، د. كامل أبو جابر.

تضمنت الأبحاث والدراسات والمناقشات، التي سجّلتها وقائع الندوة، التأكيد على مجموعة المفاهيم والحقائق الأساسية التالية:

أولاً: الصراع السكاني (الديمغرافي) على أرض فلسطين العربية

يلعب الميزان السكاني على أرض فلسطين دوراً مهماً في حسم الصراع العربي -

الاسرائيلي وفق الرؤية الوطنية والقومية لمحددات هذا الصراع.

وقد أثبتت تطورات هذا الميزان السكاني أنه ارتبط بمحددات النمو السكاني العربي من ناحية، والذي تأثر إيجاباً بمعدل النمو الطبيعي للسكان (معدل المواليد ـ معدل الوفيات)، كما تأثر سلباً بموجات التهجير المتتابعة للسكان العرب. بينما ارتبط هذا الميزان، من ناحية ثانية، بمحددات النمو السكاني اليهودي على أرض فلسطين، والذي تأثر إيجاباً بموجات الهجرة اليهودية الاحلالية، كما تأثر سلباً بالمعدل المتواضع للنمو الطبيعي للسكان اليهود.

وقد أبرزت الدراسات التي قدمت في الندوة المؤشرات التالية:

١ ـ كان عامل النمو الطبيعي للسكان العنصر الرئيسي للنمو السكاني بين الفلسطينيين العرب قبل عام ١٩٤٨، خلال فترة الانتداب البريطاني، حيث ساهم النمو الطبيعي في ما نسبته ٩٩,٦ بالمائة للمسلمين و٦٤ بالمائة للمسيحيين.

بينما كانت الهجرة اليهودية العنصر الرئيسي للنمو السكاني اليهودي، فقد ساهمت في ما نسبته ٧٣ بالمائة من النمو السكاني الأمر الذي أدى إلى رفع عدد السكان اليهود من ٥٦ الف نسمة (يشكلون ما نسبته ٨ بالمائة من سكان فلسطين) عام ١٩١٨، إلى ٦٥٠ الف نسمة (يشكلون ما نسبته ٣١,٥ بالمائة من سكان فلسطين) عام ١٩٤٨.

٢ ـ ساهمت سياسة التهجير الصهيونية للفلسطينيين العرب عام ١٩٤٨ في تحويل أكثر من ٥٠,٢ بالمائة من سكان فلسطين إلى لاجئين حيث بلغ عدد من تمّ تهجيره من أرض فلسطين المحتلة خلال عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ حوالى ٧٣٦ الف نسمة (منهم ٢٨٠ الف نسمة هاجروا إلى الضفة الغربية، و١٩٠ الف نسمة إلى قطاع غزة و٢٦٦ الف نسمة إلى بقية البلدان العربية والأجنبية).

٣ ـ لم يتعرض العرب من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إلى تيارات كبيرة من الهجرة، الأمر الذي أدى إلى تزايدهم السريع بفعل معدل الزيادة الطبيعية العالي، حيث بلغ معدل الولادات بينهم حوالى ٥٠ بالألف، والذي أدى إلى زيادة عدد السكان العرب من ١٥٦ الف نسمة عام ١٩٤٩ إلى ٧٦٩,٩ الف نسمة في نهاية عام ١٩٨٦ (بما في ذلك سكان القدس المقدّر عددهم بحوالى ١٣٠ الف نسمة).

٤ ـ وتجدر الاشارة إلى أن معدلات الخصوبة بين سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ قد أخذت تُظهر ميلاً واضحاً إلى الانخفاض بعد عام ١٩٦٧، حيث وصلت إلى ٣٣,٨ بالألف بين المسلمين و٢٢ بالألف بين المسيحيين عام ١٩٨٦، وذلك مقابلة بالمستويات العالية التي كانت عليها قبل عام ١٩٦٧ (وذلك بسبب مختلف الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسلطات الاحتلال والمرتكزة على مبدأ التفرقة العنصرية والضغط المتواصل على السكان العرب) الأمر الذي سيؤثر حتماً، إذا استمر، في معدلات نموهم في السنوات المقبلة.

٥ ـ لقد أدت موجات الهجرة الأولى عام ١٩٤٨ إلى إحداث ضغط كبير على الموارد الاقتصادية المحدودة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما أدى إلى استمرار تيارات الهجرة إلى خارج هاتين المنطقتين، حيث يقدر عدد المهاجرين من الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ بحوالى ٥١٧,٧ الف نسمة. أما قطاع غزة فقد خسر بسبب الهجرة حوالى ١٣٤,٤ الف نسمة خلال الفترة نفسها.

٦ ـ أدت أحداث عام ١٩٦٧ إلى موجة ثانية كبيرة من الهجرة إلى خارج الضفة وقطاع غزة، حيث يقدر بأن حوالى ٢٠٠ الف

نسمة قد غادروا الضفة الغربية عشية أحداث ١٩٦٧، في حين غادر حوالى ٢٤,٥ الف نسمة قطاع غزة. ولم يتوقف تيار الهجرة عند هذا الحد حيث تقدر سلطات الإحتلال بأن حوالى ١٦١ الف نسمة قد غادروا الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٦، في حين غادر قطاع غزة حوالى ٩٩,٥ الف نسمة خلال الفترة ذاتها.

لقد كان أثر تيارات الهجرة هذه كبيراً في النمو السكاني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن عدد سكان الضفة الغربية لم يتجاوز ٨٣٦ الفاً عام ١٩٨٦ (عدا سكان القدس الذين قدر عددهم في نهاية عام ١٩٨٦ بحوالى ١٣٠ الف نسمة) منهم ٧٧٤ الفاً هم سكان الضفة الغربية عام ١٩٤٩. أي أن معدل النمو السكاني في الضفة الغربية لم يتجاوز ٦ بالألف خلال الفترة بكاملها.

أما في قطاع غزة فإن عدد سكان القطاع عام ١٩٨٦ لم يتجاوز ٥٤٥ الف نسمة منهم حوالى ٢٧٠ الفاً هم سكان القطاع عام ١٩٤٩. أي أن معدل النمو السكاني في القطاع لم يتجاوز ١٩ بالألف خلال الفترة كلها.

٧ - لعبت الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، والتي تم توطين جزء منها في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٢٢ مستوطنة)، دوراً مدمراً لمقومات الحياة كافة. كما ساهمت في تقويض أركان التنمية الاقتصادية للفلسطينيين العرب في ظل الإحتلال الصهيوني وذلك من خلال الاستيلاء على الموارد المائية والمعدنية، واقتطاع مساحات كبيرة من أخصب الأراضي الزراعية، وإخضاع الإنتاج الزراعي والصناعي العربي لمنافسة قاتلة من قبل هذه المستوطنات، إضافةً إلى إشاعة مناخ قاتل لفرص التنمية نتيجة للجرائم المتواصلة التي يرتكبها المستوطنون الصهاينة في الأرض المحتلة.

٨ - وقد توافرت المعلومات عن سعي إسرائيل المستمر إلى استنزاف الموارد المعدنية، واكتشافها لليورانيوم والغاز الطبيعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسعيها إلى استغلالها من أجل زيادة قدراتها النووية.

وبالنسبة إلى موارد المياه في قطاع غزة فقد أوضحت الدراسات أن استمرار الإستغلال الجاري المتطرف للمخزون الجوفي أدى إلى تسرب مياه البحر، ومخلفات الصرف الصحي، اضافة إلى مخلفات الأسمدة الزراعية، إلى هذا المخزون، ورفض سلطات الاحتلال إيجاد حل جذري لهذه المشكلة التي تهدد أهم مقومات الحياة والنمو في قطاع غزة.

والخلاصة،فإن السعي إلى تعديل ميزان الوجود السكاني على أرض فلسطين العربية المحتلة يقتضي تحويل المسار الرئيسي الناجم عن الهجرة اليهودية المتدفقة إلى أرض فلسطين المحتلة، والتي تحل محل الوجود العربي من خلال التهجير الجماعي للسكان العرب، ويقتضي ذلك رسم سياسة سكانية فلسطينية - عربية تصبّ في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً: الصراع الاقتصادي والمؤسسي الجاري على أرض فلسطين المحتلة

أظهرت التطورات الاقتصادية التي رافقت الانتفاضة الفلسطينية، والتي بلغت شهرها العاشر في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، النتائج الرئيسية التالية:

١ - تمكّنت الانتفاضة الشعبية الشاملة من إحداث شلل كامل، إضافةً إلى تقويض أركان النظام الاقتصادي الاستنزافي لموارد

الأرض المحتلة الطبيعية والبشرية، وهو النظام الذي تمكّنت سلطات الإحتلال الصهيوني من إقامته في الأرض المحتلة منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حتى بداية اندلاع الانتفاضة الوطنية الفلسطينية (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، فقد أوقفت الانتفاضة استمرارية امتصاص سلطات الاحتلال للموارد المالية من خلال تطبيق سياستها الضريبية وأحدثت خللاً في نظام العمل العربي في اسرائيل، كما أوقفت اعتبار الضفة والقطاع سوقاً لمنتوجاتها نتيجة المقاطعة الشعبية للمنتوجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية، كما ساهمت الانتفاضة في تسميم أجواء الحياة لدى المستوطنين الصهاينة الذين راحوا يطالبون ولأول مرة بإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية.

٢ ـ ترتب على هذا الشلل تحمّل الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل لتضحيات وأعباء كبيرة وقف على رأسها البذل والعطاء في ميدان الاستشهاد، وتحوّل قطاع واسع من جماهير الانتفاضة إلى جرحى ومعتقلين وأسرى في سجون العدو ومبعدين من الأرض المحتلة. وتشير آخر الإحصاءات المتوافرة إلى ما يلي:

ـ عدد الشهداء ٥٠٠ شهيد حتى ٨٨/١٠/٣.

ـ عدد الجرحى ١٤,٠٠٠ جريح حتى ٨٨/٩/٢٦.

ـ عدد المعتقلين ١٧,٥٠٠ معتقل في ٨٨/٩/٢٦.

ـ عدد المبعدين ٣٤ مبعداً وهناك قرار بإبعاد ٢٧ مواطناً.

ـ عدد حالات الإجهاض ٣٠٣ حالات حتى ٨٨/٩/٢٦.

هذا مع العلم بأنه تم نسف ٢٨٩ بيتاً، ومداهمة ٧٠٠ بيت آخر حتى ٨٨/٩/٢٦ إضافة إلى انقطاع العديدمن مصادر الرزق وتراجع العديد من الأنشطة الزراعية والصناعية.

وقد نبّهت دراسات الندوة إلى الحاجة المُلحّة إلى بناء نظام لتعويض الشعب الفلسطيني، وفق برنامج متكامل يمكّنه من متابعة مسيرة انتفاضته، ويمكّن من تعبئة وحشد الطاقات العربية والإسلامية والدولية لدعمها. كما دعت الدراسات إلى ضرورة دعم مسيرة الانتفاضة المتعلقة بالمقاطعة الشعبية الاستهلاكية والعمالية والمالية والمؤسسية لسلطات الاحتلال الصهيوني.

كما أبرزت أبحاث الندوة الحاجة إلى استمرارية التعبئة الفكرية والثقافية، وصياغة القيم السلوكية والأخلاقية، وتدعيم التكافل الاجتماعي ومبادىء النظام الاقتصادي القائم على عوامل النمو الذاتي.

٣ ـ ساهمت الانتفاضة الفلسطينية في تقويض مقومات نمو الاقتصاد الصهيوني السرطاني، وهو ما سجّلته مؤشرات تراجع النشاط السياحي، وتزايد أعباء الانفاق العسكري، وتراجع العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، ومقاطعة المنتوجات الاسرائيلية في أسواق الأرض المحتلة وبعض الأسواق الخارجية لاسرائيل، والخسائر الكبرى الناجمة عن توقف العمل العربي في اسرائيل، والأضرار التي أصابت القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع البناء.

وقدر مجمل الخسائر التي أصابت الاقتصاد الاسرائيلي بما نسبته خمس الناتج القومي الاسرائيلي. لذلك فقد أظهرت أبحاث الندوة أهمية العمل على تعميق آثار الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي من خلال استمرارية رعاية ودعم المقاطعة التجارية والعمالية والمالية والمؤسسية لسلطات الاحتلال، وذلك بهدف تحويل الاحتلال الصهيوني إلى عبء ونقمة بدلاً من حالة

النعمة التي تمتع بها خلال فترة ما قبل الانتفاضة.

٤ ـ عالجت الدراسات التي قدمت في الندوة المفاهيم الأساسية للإستراتيجية المتكاملة لتحقيق الصمود الفلسطيني المقاوم للاحتلال الصهيوني، وضمن المحاور الثلاثة الرئيسية، المحققة لهذه الغاية والممثلة في الإنسان والأرض والمؤسسات.

٥ ـ وفيما يتعلق بالإنسان فقد تبلورت أسس تعميق الوجود السكاني ومتطلبات نموه، وتعميق انتمائه إلى الهوية الفلسطينية بمقوماته العربية والإسلامية. وللتعبئة الفكرية والثقافية ولبرامج التربية والتعليم دور أساسي في ذلك.

٦ ـ وبخصوص الأرض والمحافظة على عروبتها فقد برزت أهمية أنشطة الإسكان ومستقراته في المدن والريف والمخيمات، وتنفيذ برامج الأمن الغذائي (بما فيها تنمية الثروة الحيوانية وضرورة تحديد الحاجات الغذائية الأساسية والعمل على تأمينها) والأمن الصناعي (مع التركيز على الصناعات الحرفية والورش الصغيرة والصناعات الفولكلورية والتراثية والسياحية)، والأمن المائي بمقاومة استنزاف سلطات الاحتلال للموارد المائية في الضفة والقطاع والعمل على تنفيذ مشاريع المحافظة على الموارد المائية وتنميتها للإستغلال العربي.

٧ ـ أما فيما يتعلق بالإطار المؤسسي لمسار الصمود المقاوم للاحتلال الصهيوني فقد أشارت أبحاث الندوة إلى أهمية رعاية وتنمية الإطار المؤسسي الذي أحدثته الانتفاضة، وذلك ضمن حركة عنيدة لمقاومة المؤسسات التابعة للاحتلال وإرغامه، في النهاية، على الإعتراف بهذه المؤسسات. اضافة إلى اتباع منهجية عمل لتطوير عمل المؤسسات القائمة، من مجالس بلدية وقروية وجمعيات تعاونية وجمعيات خيرية ومؤسسات التنمية الاجتماعية، بما يتناسب ومرحلة بناء الاقتصاد الفلسطيني المعتمد على الذات (وضمن مفاهيم التنمية الريفية المتكاملة والاقتصاد الأسري) والمرتكز على إنشاء قاعدة بنية هيكلية أساسية لاقتصاد وطني فلسطيني يغلق بشكل تدريجي قنوات التبعية للاقتصاد الصهيوني المسيطر، ويوفّر فرص العمل للأيدي العاملة الفلسطينية، سواء المستغلة في سوق العمل الاسرائيلي أو التي تعاني من البطالة. كما يضم النظام المقترح الإطار المؤسسي الوطني الفاعل لخدمة أهداف النظام الاقتصادي المذكور.

وأشارت أبحاث الندوة كذلك إلى أن أحد أهم انجازات الانتفاضة أنها أدت إلى نشوء نوع جديد من العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين أبناء الشعب الفلسطيني، وولادة الإنسان العربي الفلسطيني الجديد نقياً من الأمراض السياسية والاجتماعية التي لوّثت مجتمعنا العربي طيلة العقود الماضية.

واكبرت الأبحاث دور المرأة الفلسطينية الفعال في الانتفاضة الشعبية، ودعت إلى رعاية هذا الدور الفعال ضمن إطار استراتيجية التعبئة الوطنية التي تتطلبها مرحلة النهوض الوطني الشامل في الأرض المحتلة.

ثالثاً: توصيات الندوة

جرت مناقشات موضوعية للأفكار التي طرحت في الأوراق المقدّمة شارك فيها الباحثون والمعقبون والحضور، الأمر الذي أغنى هذه الأبحاث المقدمة. وظهر ذلك جلياً في التوصيات الصادرة عن الندوة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ العمل على تقديم الدعم المباشر للإنتفاضة الشعبية في الوطن المحتل على

المستويات الرسمية والشعبية كافة، وذلك بتحقيق ما يلي:

- توفير المستلزمات الضرورية لتصعيد الانتفاضة لتتمكن من إنشاء الإطار المؤسسي الشرعي الموازي ثم البديل لمؤسسات الاحتلال.

- التأكيد على دعم الوحدة الوطنية في الأرض المحتلة باعتبارها الضمانة الأساسية لاستمرار الانتفاضة وتصعيدها، لتحقيق أهدافها الوطنية.

- تكثيف النشاط الاعلامي العربي والدولي لتوضيح أهداف الانتفاضة من جهة، وممارسات سلطات الإحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

- تشكيل لواء عالمي تطوعي للعمل في المخيمات والقرى الفلسطينية لتحقيق مشاركة شعبية دولية في الأعمال الاجتماعية والانسانية، ولينقلوا إلى شعوبهم مشاهداتهم الحية عن الجرائم الاسرائيلية.

- عقد مؤتمر دولي لرجال القانون لفضح الممارسات الاسرائيلية ولا سيما الدور اللاأخلاقي والخارج عن مفاهيم وأسس القانون الدولي للمحاكم الاسرائيلية باعتبارها أداة للقمع وإهداراً لحقوق الإنسان.

- توفير الدعم المالي للمتضررين من أبناء الشعب الفلسطيني بسبب اعتداءات سلطات الإحتلال والمستوطنين.

- توفير الدعم الغذائي والطبي العاجل.

٢ - في مجال الصراع السكاني والسياسة السكانية الوطنية المقترحة:

- العمل على زيادة معدلات النمو السكاني بين السكان الفلسطينيين من خلال إعداد برامج توعية إعلامية حول أهمية الزواج المبكر والإنجاب، والعمل على تخفيف الصعوبات المالية التي تواجه الشبان الراغبين في الزواج، ومساعدة الأسر ذات العدد الكبير من الأطفال بما يتناسب طردياً وعدد الأطفال فيها.

- إعداد برامج للتوعية الصحية، ونشر مراكز الأمومة والطفولة، وتعميم رياض الأطفال، وتقديم الرعاية إلى المرأة العاملة أثناء الحمل والولادة وبعدها، وتدعيم قطاع الخدمات الصحية بشقيه العلاجي والوقائي، وذلك بتعميم العيادات العامة ومراكز الخدمات الصحية الشاملة وتدعيم المستشفيات بما يؤدي إلى تخفيض معدلات الوفيات وبخاصة وفيات الأطفال الرضع في الأراضي المحتلة.

- العمل على الحد من معدلات الهجرة العربية إلى خارج الأرض المحتلة بجميع الوسائل الممكنة، وتشجيع عودة الفلسطينيين المقيمين خارج الوطن.

- العمل على الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالوسائل السياسية والمالية والاعلامية كافة.

- توفير بيانات احصائية فلسطينية للحصول على الرقم الفلسطيني المستقل.

٣ - العمل في ميدان الثقافة والتربية والتعليم على مواجهة مؤامرة تجهيل الشعب الفلسطيني من خلال ما يلي:

- استخدام جميع وسائل الضغط على سلطات الاحتلال من أجل اعادة فتح المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها، وتقديم الدعم اللازم لهذه المؤسسات.

- دعم التعليم الشعبي كبديل عن المؤسسات التعليمية طيلة فترة اغلاقها، وتأمين الاعتراف بالشهادات الصادرة عنها.

- تطوير ونشر التعليم عن بعد من خلال تكثيف البرامج التعليمية العربية المرئية والمسموعة.

- دعم جامعة القدس المفتوحة لتمكينها من أداء رسالتها المهمة في تعميم ونشر الثقافة

العلمية والوطنية، وإحداث التعبئة الفكرية اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية.

- دعم مجلس التعليم العالي والعمل على تطوير مهامه ونشاطاته.

- استكمال التخصصات الجامعية غير المتوافرة في فروع العلوم الطبية والزراعية وذلك بالتنسيق بين الجامعات في الأرض المحتلة.

٤ - ونظراً إلى أهمية توفير الخدمات العامة وبناء المرتكزات الهيكلية في دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، فإن الندوة توصي بما يلي:

- دعم المستشفيات والعيادات الوطنية القائمة، ونشر المراكز الصحية ولاسيما في الأرياف ودعم اللجان الشعبية الطبية.

- دعم الإسكان التعاوني والشعبي والفردي وبخاصة في المناطق المهددة بالغزو الاستيطاني الصهيوني، وإعطاء دعم الإسكان الفلسطيني في مدينة القدس أهمية خاصة.

- التصدي العاجل لمشكلة نقص موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وتهديد المخزون الجوفي، بخاصة في قطاع غزة بسبب تسرب مياه البحر وعدم وجود شبكة للصرف الصحي، والعمل على توفير مياه الشرب بحفر الآبار وتوسيع شبكات المياه.

- الضغط بكل الوسائل المتاحة محلياً وعربياً ودولياً على فتح ميناء غزة أمام التجارة الفلسطينية مع الخارج.

- العمل الجاد على إنشاء البنية الأساسية لعمليات التسويق المباشر من الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك من خلال توفير المستلزمات المادية والمؤسسية المناسبة، وعبر إنشاء مراكز التسويق الملائمة للمنتوجات الفلسطينية.

- العمل على بلورة نظام لضمان الإستثمارات في الأرض المحتلة ضد الأخطار غير التجارية بالتعاون مع المؤسسات العربية المشتركة، بخاصة المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات العربية.

- تدعيم قاعدة المعلومات والإحصاءات الوطنية المستقلة حول فلسطين المحتلة ورعاية وتنمية مشروع الأمانة العامة للجنة المشتركة حول ذلك، والمتمثل بمشروع (بنك المعلومات).

٥ - تقديم الدعم للقطاع الاقتصادي نظراً إلى ما يمثله هذا القطاع من أهمية خاصة، ولاسيما لبناء اقتصاد وطني فلسطيني مستقل، والتحرر من التبعية لاقتصاد العدو وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ولتحقيق ذلك توصي الندوة بما يلي:

- دعم برنامج تطبيق الاقتصاد المنزلي وتنمية القطاعات الانتاجية المعتمدة على المقومات المحلية.

- تشجيع الصناعات الحرفية والفولكلورية والتراثية والسياحية.

- دعم التصنيع الزراعي ولاسيما الصناعات الغذائية.

- تشجيع الصناعات الإحلالية لتعزيز مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية.

- توفير التسهيلات الإئتمانية المناسبة لحاجات الإنتاج المحلي.

- تحقيق التنمية الزراعية والريفية والعمل على إيجاد منافذ جديدة لتسويق المنتوجات الزراعية.

- إيلاء اهتمام خاص بتنمية الثروة الحيوانية والسمكية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما في ذلك مشروعات الاستزراع السمكي.

- دعم حفر الآبار الارتوازية لغايات الري وإنشاء برك تجميع مياه الأمطار.

- السعي إلى تعميق التشابك في العلاقات

الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمن توجه يرمي إلى تقليص الفجوة في مستوى النمو الاقتصادي والدخل القومي في كل منهما وتشجيع إقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بينهما.

- تحقيق الإستفادة القصوى من المساعدات والمساهمات التي تقدمها بنوك التنمية الوطنية والعربية والإسلامية الإقليمية، والمنظمات الاقليمية والدولية للأرض المحتلة.

٦ - العمل على دعم اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، باعتبارها قناة أساسية من قنوات الدعم التي لعبت دوراً مهماً على صعيد دعم الصمود طيلة السنوات العشر الماضية، والعمل على ربط المساهمات العربية في صندوق دعم الصمود التابع للجنة المشتركة زمنياً بفترة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي نهاية الندوة ألقى د. فؤاد حمدي بسيسو الأمين العام للجنة المشتركة كلمة شكر فيها الحضور على مساهمتهم البنّاءة في إنجاح الندوة □

ندوة «السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي»

الكويت، ٢٠ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨

حسن الحاج محمد

باحث في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت.

عقدت في الكويت في الفترة ٢٠ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨ ندوة تحت عنوان «السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي» قام بتنظيمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وقددعي إلى الندوة نخبة متخصصة من الإقتصاديين والخبراء العرب الذين يعملون في هذا الحقل، وقدم المشتركون ١٢ ورقة بحثية على امتداد ثلاثة أيام في جلسات صباحية ومسائية، وتفرعت هذه الأوراق على محاور متكاملة على الوجه التالي:

١ ـ المحور الأول: الأوراق النظرية

هذا المحور كان ذا طابع نظري، عرضت فيه ورقتان عن قضية السياسات التصحيحية في ضوء المدارس الاقتصادية المختلفة، والجدل الدائر حولها الآن، وبخاصة في ضوء علاقتها بقضية الإستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. بدأت الجلسة الأولى بورقة د. **رمزي زكي** الذي تجاوز في تحليله الإطار النقدي والفني الضيق لسياسات صندوق النقد الدولي ومرتكزاته النظرية. وقد ناقش القضية المطروحة بأسلوب جديد وعلى صعيد آخر من التحليل، وهو صعيد العلاقة الموجودة بين التغير الذي حدث في سياسات الصندوق في السبعينات والثمانينات، وذلك الذي حدث في منظومة الإقتصاد الرأسمالي وأزمة العلاقة القائمة بين مراكز هذه المنظومة ودول العالم الثالث، في محاولة منه للتعرّف على الدور الجديد الذي يلعبه الصندوق في إدارة تلك الأزمة وتوجيهها. وتناول ذلك عبر خمس قضايا: الأولى كانت نظرة في التاريخ، أوضح فيها كيفية نشأة صندوق النقد الدولي ومباشرة نشاطه الفاعل في مجال ضبط وتنظيم العلاقات النقدية بين مختلف دول منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي لفترة ما بعد الحرب. وذكر الباحث أن عمل الصندوق كان في الحقيقة التطبيق الكينزي لإدارة هذه المنظومة على صعيدها العالمي. احتاجت الدول الرأسمالية الصناعية بعد تحولها إلى مرحلة الإحتكار على صعيدها الداخلي، إلى تدخل جهاز الدولة في النشاط الإقتصادي للحيلولة دون استفحال الأزمات الاقتصادية الدورية ولمواجهة مشكلة نقص الطلب الفعال، وهو ما

يمثل جوهر الكينزية. وكذلك كانت هذه الدول، على صعيدها العالمي، بحاجة إلى وجود جهاز عالمي تكون مهمته: الحيلولة دون حدوث الإضطرابات والحروب النقدية في السوق العالمية، وإدارة نظام النقد الدولي من خلال رسم قواعد اللعبة التي يتعين احترامها ووضع الضوابط اللازمة لذلك حتى لا تتحول العلاقات النقدية الدولية إلى فوضى تعيق نمو التجارة الدولية وتوسع الرأسمالية. وقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يلعب هذا الدور حتى مشارف السبعينات.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى الحديث عن انتهاء المهمة التاريخية لبريتون وودز حين أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون تحلل الولايات المتحدة من التزامها بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وقد اتخذت الولايات المتحدة هذا القرار دون أن ترجع إلى الصندوق ولا أن تتشاور مع حلفائها. وقد أوضح د. زكي أن بعض الكتاب ذهبوا إلى القول ان «انتهاء سعر التبادل وبدء العمل بالأسعار العائمة علامة على فشل الصندوق»، في حين قال البعض الآخر انه لم يعد ثمة سبب لوجود الصندوق. ومن هنا فمنذ عام ١٩٧٣، كان طابع الصندوق في المستقبل غير مؤكد. وكان من المتوقع أن تضعف قوته، بعد أن انهارت أعمدة المواثيق التي اعتمد عليها، ولم يعد قادراً على المحافظة على الوظائف التي تعهد بالقيام بها. ومع ذلك لم يحدث هذا، بل أصبح أشد بأساً وتحول دور الصندوق إلى ما يشبه عجلة القيادة لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي على البلدان المتخلفة. وقد أشار د. زكي إلى هذا الدور الجديد للصندوق في المحور الثالث من بحثه وهو تعاظم التدويل ومأزق الصندوق، حيث أوضح انتقال العالم إلى مرحلة جديدة تختلف عن العصر الكينزي. وكانت آليات الإنتقال وأبرزها خطورة، تعاظم ظاهرة التدويل على جميع الأصعدة، إنتاجياً وتكنولوجياً وتسويقياً. وهنا أشار إلى بعض المؤشرات التي تقيس درجة نمو التدويل، مثل ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي، وإلى نمو تصدير فائض رؤوس الأموال، وإلى زيادة انتقال بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث من خلال نشاط الشركات دولية النشاط. كما أشار أيضاً إلى النمو غير العادي الذي حدث في أسواق النقد الدولية، والذي ارتبط بالحركة النشطة لفروع البنوك التجارية دولية النشاط التي كانت تسبح على أمواج هائجة من السيولة بعد ظهور ما يسمى بـ «اليورودولار» و «البترودولار» خلال حقبتي الستينات والسبعينات. وأشار الباحث إلى أن صندوق النقد الدولي كان على درجة عالية من الوعي بهذه الحقيقة وأنه كمؤسسة عالمية للنظام الرأسمالي سرعان ما بادر إلى تغيير نفسه وتولّي مهام جديدة في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية مستخدماً في ذلك نظرياته عن «التكييف» التي ستمكنه من تصاعد نفوذه، وتحوله من مؤسسة نقدية عالمية، كانت تهتم بتحقيق قضايا الإنضباط النقدي والمالي للرأسمالية العالمية، إلى ما يشبه جهاز التخطيط المركزي لمجمل النظام الرأسمالي.

وتحدث د. زكي عن عالم السبعينات المضطرب والمهام الجديدة للصندوق، بعد تعاظم ظاهرة التدويل والانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الإحتكارية إلى مرحلة رأسمالية الإحتكارات العالمية. فسارع إلى تطوير سياسته ووظائفه على نحو يتماشى وطبيعة هذا الإنتقال وخصائص تلك المرحلة، فالرأسمالية العالمية تحتاج الآن، في ظل خصوصيات هذه المرحلة، إلى خلق سياسات عالمية تتجاوز السياسات الكينزية التي اتسمت بها مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وكانت أهم مرتكزات التعديل في وظائف الصندوق، زيادة قدرته على الاقتراض من بلاد الفائض، والتعديل الثاني لمواد اتفاقية الصندوق وبرامج الدعم والمساندة.

وأشار د. زكي إلى سياسات التصحيح ودورها في ضمان تسديد الديون وتكييف الدول النامية مع مشكلات الرأسمالية الاحتكارية العالمية. وهنا أوضح أن صندوق النقد الدولي، بعد تزايد دوره النسبي والمطلق في إدارة أزمة المديونية الخارجية، من خلال وساطته التي يلعبها بين المدينين من ناحية، وبين الدائنين وأسواق رأس المال من ناحية أخرى، حرص على تطبيق المفهوم السابق للتكييف من خلال فرض سياسات إنكماشية، شديدة الوطأة على البلاد المدينة. فهي، أي تلك السياسات، وكما ترد في برامج التصحيح، تهدف إلى الحد من الإنفاق العام الجاري والإستثماري، وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، والحد من الأجور والإعانات الإجتماعية، واستبدال قوى السوق مكان التوجيه الحكومي... الخ. وكل ذلك من أجل أن يتمكن البلد من استعادة قدرته على الوفاء بأعباء ديونه المتراكمة، وأن يستعيد قدرته على الإقتراض من جديد وأن تفتح أبوابه للاستثمارات الأجنبية.

وفي نهاية الورقة توصل د. زكي إلى نتيجة مهمة وهي، انه لئن كانت منظومة الاقتصاد الرأسمالي قد استطاعت أن تدير أزمة المدفوعات الدولية في عقد السبعينات من خلال نقل الموارد من بلاد الفائض (الأوبك) إلى بلاد العجز، وعلى النحو الذي أدى إلى التحكم في هذه الفوائض دون أن تحصل دول الأوبك على مزايا وضمانات حقيقية لفوائضها، فإن أزمة المدفوعات الدولية في عقد الثمانينات ذات طابع مختلف بعد أفول شمس الفوائض النفطية. ففي الوقت المحتمل أن يتزايد فيه العجز بموازين مدفوعات البلاد النامية، فإن الدول التي تملك الفوائض الآن ـ وهي اليابان ومجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ لن تسمح بحل المشكلة على غرار ما تم في السبعينات من خلال عمليات إعادة التدوير التي تمت من خلال صندوق النقد الدولي والبنوك التجارية دولية النشاط. بل سوف تحاول ابتكار آليات جديدة للوساطة المالية، يكون قلبها الصندوق، ويتم عبرها نقل الموارد الفائضة من المراكز الرأسمالية الصناعية إلى بلاد العجز، لتتحول إلى أصول إنتاجية، أي إلى مشروعات استثمارية مربحة داخل بلاد العجز. ولن يتم ذلك إلّا إذا أمكن تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لمصلحة المستثمرين الأجانب وانتهجت بلاد العجز سياسات ليبرالية متطرفة. في هذا السياق أوضح د. زكي أنه يتعين علينا أن نفهم المضمون الحقيقي للسياسات التصحيحية والتكييفية التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي. فالهدف يبقى في النهاية هو التوصل إلى وضع تاريخي جديد، يكون من شأنه إعادة الحيوية لعمليات تراكم رأس المال في مراكز المنظومة الرأسمالية من خلال العمل على زيادة متوسط معدل الربح على الصعيد العالمي. والبلاد المدينة في العالم الثالث مرشحة للقيام بدور مهم في تحقيق هذا الهدف.

بعد ذلك قُدّمت ورقة د. **صبري زايـر السعدي** الذي تحدث عن الآثار الاقتصادية لتخفيض أسعار الصرف الثابتة في الاقتصاد النفطي النامي. وهنا استهدفت الدراسة، إلقاء الضوء على أبعاد التخفيض في سعر الصرف للعملة الوطنية وتأثيرات ذلك في السياسات الاقتصادية العامة المقترحة في إطار برنامج شامل ومتكامل للإصلاح الاقتصادي في مثل هذا النموذج، لغرض التكييف لظروف التدهور السريع في القدرة الاقتصادية على تمويل الإنفاق العام، الإستثماري والاستهلاكي، وعلى تلبية الحاجات المتزايدة من العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية. وقد أوضحت الورقة أن الدعوة إلى تصحيح الأسعار، ومنها تخفيض سعر الصرف الثابت

للعملة الوطنية، تواجه دوامة سياسية مرهقة وباهظة التكاليف إقتصادياً، وذلك بسبب زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات وتزايد العجز فيه نتيجة زيادة الدعم غير المباشر للإستيرادات، مقابل ما يترتب على تخفيض أسعار الصرف من آثار مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع مستويات الأسعار بصورة عامة، وما يتبعها من إنخفاض في مستويات الانتاج والدخول ومستوى المعيشة وكذلك التغيير في أنماط توزيع الدخول وتراكم الثروات.

أبرزت الورقة أيضاً أهمية التطبيق المرحلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المطلوب لمواجهة المشكلات الاقتصادية الراهنة، حيث يتم في المرحلة الأولى لتطبيقه إتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض الطلب إلى حدوده الدنيا قبل البدء في تصحيح الأسعار، ومنها أسعار الصرف، في المرحلة اللاحقة. وفي هذا الاتجاه، عززت الدراسة الدعوة إلى التكامل والشمولية في السياسات والإجراءات الاقتصادية العامة، بديلاً للإنتقائية في اختيار السياسات أو الإجراءات الاقتصادية بمعايير سياسية توافقية أو فئوية إرضائية، وبديلاً للتجريبية غير المحدودة.

وأخيراً أوضحت الدراسة ان معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية القائمة في الاقتصاد النفطي النامي والمترتبة على اضطراب دور الأسعار في توجيه القرارات الاقتصادية، الإنتاجية والإستثمارية والاستهلاكية، للقطاعين العام والخاص، يتوقف على جرأة السياسة العامة للدولة في تصحيح الهيكل القائم للأسعار، ومنها سياسة تخفيض سعر الصرف، وذلك في إطار شامل ومتكامل للسياسات والإجراءات الاقتصادية العامة التي من شأنها تقليل الآثار السلبية المترتبة على تطبيق هذه السياسة. وإذا كانت الضرورات العملية تقتضي «المرحلية» في تطبيق هذه السياسات وإجراءاتها على مدى زمني مناسب، فإنه من غير المنطقي محاولة حصر تأثيرات التغيير في أسعار الصرف خارج نطاق التوازنات الاقتصادية العامة، وبعيداً عن التفاعل بين متغيراتها. كما أن من غير المفيد توجيه اللوم كلية إلى كفاءة الإدارة الاقتصادية في الصناعات والمشاريع الانتاجية القائمة المختلفة، سواء التابعة للقطاع العام أو التابعة للقطاع الخاص، وذلك لتبرير إخفاق مثل هذه المحاولات وعجزها عن تحسين الموقف الاقتصادي العام والتكييف المناسب لظروف التدهور النسبي في الإيرادات النفطية.

٢ ـ المحور الثاني: الأوراق القطرية

هذا المحور كان متعلقاً بالبحوث القطرية، وتناول تحليل ظاهرة العجز وعدم الاستقرار الاقتصادي في كل من الأقطار المشاركة في الندوة. وفي الجلسة الثانية قُدّمت ورقة تونس تحت عنوان «السياسات التصحيحية في الاقتصاد التونسي». وكتب هذه الورقة كل من د. عبد الفتاح غربال، د. عبد الفتاح العموص ود. **عبد القادر شعبان** الذي قدم الورقة في الندوة نيابة عن زميليه. وفي تحليلهم حول السياسات التصحيحية قالوا إن عملية اعادة التوازن الاقتصادي تعتبر إجراءً ضرورياً لعلاج الأزمة التي تتخبط فيها جلّ الاقتصادات النامية. فقد تخطت هذه الأزمة، في كثير من الحالات، درجات مهمة تمثلت عموماً في تطوير خطير لخدمة الدَين الخارجي وفي عجز مزمن ومتفاقم في رصيد ميزان المدفوعات التي لا يمكن الحد منها وتطويعها إلّا بإعادة هيكلة الاقتصاد. تلك الهيكلية التي تتطلب اختيار مؤشرات ناجعة وملائمة للأوضاع الاقتصادية الحرجة وبخاصة منها المالية، الأمر الذي يجر السلطات المختصة للجوء إلى صندوق النقد

الدولي. وعلى الرغم من أن التحاليل النظرية لسياسات صندوق النقد الدولي التي تعرضت لها الورقة، تمثل على المستوى النظري أسلوباً تجريدياً يبحث في قضايا التوازن بطرق تقنية تقليدية، إلّا أن هذه السياسات المقترحة من جانب الصندوق لم تمكّن عموماً من تحقيق النتائج الإيجابية المرجوّة، بل قادت في كثير من الأحيان إلى ظهور: تكاليف اجتماعية باهظة الثمن، إفقار مطلق ومتنام للفقراء، وارتفاع في أسعار السلع الغذائية الحيوية، وثورات شعبية واضطرابات اجتماعية حساسة.

وبطبيعة الحال، وكما هو الشأن بالنسبة إلى البلدان النامية التي تشكو من تفاقم إختلالات اقتصادية عويصة، إختارت تونس في فترتين زمنيتين منذ استقلالها السياسي، سياسات اقتصادية تصحيحية إعتمدت أساساً على الجانب النقدي وركنت إلى إعانة صندوق النقد الدولي. وقد قام كاتبو الورقة بتحليل عملية خفض سعر الصرف للدينار التونسي وأثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد دون إهمال الآثار السلبية في المتغيرات الإجتماعية الأخرى. فقد قاموا بتحليل أثر خفض سعر الدينار التونسي في شهر آب/ اغسطس ١٩٨٦ على المستوى الخارجي بدراسة وضع ميزان المدفوعات في أبعاده المختلفة، حيث توصلوا إلى إبراز الأثر المجمع لتدفقات السلع وأسعار التبادل في رصيد الميزان التجاري، كما تمكنوا من إظهار أهمية حركة معاملات الخدمات والأصول والإلتزامات على النظام النقدي. ومن جهة أخرى، وعلى المستوى الداخلي أفضت تحليلاتهم للتأكيد بأن خفض سعر الدينار التونسي أدى إلى اختلالات في هيكل الأسعار وإلى تغيرات قطاعية في الإنتاج فضلاً عن أثره الشديد في الضغط على الطاقة الشرائية للأجراء وبالتالي على النشاط الاقتصادي الداخلي.

ومن ناحية أخرى تبيّن أن السياسات التصحيحية التونسية تبدو إيجابية ومشجعة نسبياً في الأمد القصير. ولكن هذا الوضع الإيجابي لن يكون كذلك في الأمد الطويل بخاصة إذا علمنا أن معضلات التنمية المطروحة الآن في البلدان النامية عموماً وفي تونس على وجه الخصوص، تتطلب حلولاً هيكلية متعددة الأبعاد في المدى الطويل. وقد أوضح كاتبو الدراسة أن هذا هو الدرس الأساسي الواجب الخروج به من تطور وتبلور الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، وأن الوضع الاقتصادي الحالي يترجم بجلاء عن عجز نماذج التنمية المختلفة لمجابهة الأزمة الاقتصادية الراهنة على الرغم من إعانات وتدخّل صندوق النقد الدولي.

بعد ذلك قدم د. **محمد الأخضر بن حسين** ورقة الجزائر تحت عنوان «الفكر الاقتصادي وسياسات التصحيح في دول العالم الثالث مع إشارة خاصة للجزائر». تحدث فيها عن الفكر الإقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين وقال إنه يوجد ضمن الاقتصاد السياسي البرجوازي فكر اقتصادي استعماري ينظر إلى المشاكل الاقتصادية والسياسية للمستعمرات كجزء مكوّن للنظام الرأسمالي. وأشار إلى أن العملية التصحيحية، والإجراءات الاقتصادية التي تقدمها هاتان المؤسستان كوصفة للدول النامية، إنما هي وسائل لتعميق التوجه الرأسمالي الاستعماري الجديد، وجعل التبعية أكثر ترسيماً، وخلق شروط الانتشار للعلاقات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث. وخلص د. الأخضر إلى القول إنه في سياق أزمة النظام الرأسمالي العالمي هذا، المتضافر مع إجراءات التصحيح، يبدو أن حركة التحرير الوطني معرضة لاختبار شديد؛ فالمهام الرئيسية، وهي الأكثر ديمقراطية بالنسبة إلى مجموعة هذه البلدان، مهددة من طرف استعمار جماعي جديد يزداد أكثر

فأكثر، مستغلاً في ذلك الإنقسامات اللحظية لبلدان «العالم الثالث» ووضعها الاقتصادي الضعيف. وأشار الباحث إلى أنه ينبغي البحث، وذلك في سياق جماعي، عن تنظيم لاقتصاداتنا بصفة فعالة وذلك كي نتمكن من رسم آفاق جديدة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي. فالحركة التحررية الوطنية يبدو أنها بحاجة إلى نفس جديد.

وفي الجلسة الثالثة تحدث د. **ابراهيم العيسوي** عن «المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه»، وتعرض لأهم أوجه القصور في الاقتصاد المصري، ولخصها في تراجع معدلات النمو الاقتصادي كلياً وقطاعياً، والإفراط في التوجه إلى الخارج، وتفاقم العجز الخارجي والداخلي، وتصاعد حدّة التضخم، واتساع التفاوتات في توزيع الدخل والثروة. وقدم د. العيسوي بعد ذلك نقداً للسياسات التصحيحية التي يقدمها الصندوق الدولي كحلول لإزالة العجز في ميزان المدفوعات. وأوضح بأن التقشف على طريقة الصندوق إنكماشي وضارّ بالفقراء ومحدودي الدخل، حيث إنه ينطوي على خفض الإنفاق العام وخفض الإستثمارات العامة بنسب كبيرة. ولا يخفى ما ينطوي على ذلك الإختيار من تحيّز اجتماعي لمصلحة الأغنياء باعتبارهم المرشحين لدفع الضرائب الأعلى على الدخل. ثم بعد ذلك تعرّض، بالنقد، لتبني الصندوق لمطلب تحرير الاقتصاد، فأوضح أن تحرير الاقتصاد لا يضمن النمو السليم ولا الكفاءة ولا التوازن. وقال إن التحرير الاقتصادي أتاح المجال الواسع للقطاع الخاص ولقوى السوق، الأمر الذي أدى إلى تضخم قطاعات التجارة والتوزيع وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي. ثم اختتم د. العيسوي ورقته باقتراح بدائل لبرامج التثبيت التي يقدمها الصندوق، وقسم البديل المقترح إلى شقين على النحو التالي: شق عاجل يتعلق بالإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى محاصرة الأزمة والتخفيف من حدة الإختلالات القائمة على المستويين الداخلي والخارجي؛ وشق ثان أبعد مدى يتعلق بتهيئة الظروف لقيام تنمية مستقلة، باعتبار أن ذلك يمثل ضرباً للأزمة في جذورها العميقة. والاقتصار على الإجراءات التصحيحية العاجلة لا يضمن في حد ذاته عدم تجدد الأزمة في وقت لاحق، وإنما يجب النظر إليه كمقدمة ضرورية للإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية المستقلة وضمان تواصلها بالاعتماد على النفس قطرياً وجماعياً.

ثم تحدّثت د. **كريمة كريم** عن الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية. وقد أوضحت أن البرنامج الإصلاحي للصندوق هو برنامج اقتصادي في المقام الأول يتكون من مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية التي تكمل بعضها البعض مثل «سياسات مالية ونقدية وخارجية» ولا يشمل أي سياسات اجتماعية أو أي اقتراحات سياسية لتحقيق الإصلاح المنشود. وتعرّضت بعد ذلك إلى أهم الآثار الاجتماعية التي حدثت في مصر بعد تطبيق سياسات الصندوق، وقالت إن أهم هذه الآثار زيادة نطاق وحدة الفقر في مصر؛ وأخيراً توصلت الباحثة إلى أن الاقتصاد المصري يحتاج بلا شك إلى إصلاح اقتصادي، فلا أحد يمكن أن يوافق على إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه من عجز كبير في ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية. ولكن الخلاف هنا على مكوّنات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ينادي به الصندوق، وما يقتضيه تنفيذ هذا البرنامج من تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية سيتحملها الاقتصاد القومي بصفة عامة والأسر محدودة الدخل بصفة خاصة. ولن تقتصر هذه التكلفة على الجيل الحالي فقط

وإنما ستمتد، كما رأينا، لتشمل جيل المستقبل أيضاً.

وفي الجلسة الرابعة قدمت تجربة السودان حيث قدم د. **علي عبد القادر** ورقة حول «سياسات التصحيح وهروب رأس المال» تناول فيها أسباب هروب رأس المال. ولخّص هذه الأسباب في المغالاة في سعر صرف العملة المحلية، والعجز المالي، والتضخم كمؤشر لتفاقم حالة عدم التوازن الداخلي، إضافة إلى عامل المخاطرة المتوقعة التي ترتبط بالاستثمارات في البلدان النامية، وعامل الحوافز الخارجية المتوافرة في البلدان المتقدمة. ثم تعرض لقنوات هروب رأس المال، مشيراً إلى إمكانية حدوث ذلك بعديد من الطرق، فإذا لم تكن هنالك ضوابط سارية على الصرف أو على رأس المال فإن المقيمين يحولون أموالهم ببساطة إلى الخارج بسعر الصرف السائد. وهناك قنوات أخرى مثل تخفيض قيمة فواتير الصادرات والمغالاة في قيمة فواتير الواردات، إضافة إلى التحويل من الأسواق الموازية والأسواق السوداء والعمولات، وتكوين فروع شركات أجنبية.

وأشار د. علي عبد القادر إلى أن الاقتصاد السوداني الذي لم يكن يعاني من خلل أساسي في ميزان مدفوعاته، عشية تدخل الصندوق، قد انتقل من مرحلة الأزمة في نهاية السبعينات إلى مرحلة الأزمة المستفحلة خلال الثمانينات، وذلك بفضل جهود الصندوق في إدارته للاقتصاد السوداني من خلال ما يسمى بسياسات التصحيح والتكييف. وقال إن إتفاقاً قد تبلور بين الإقتصاديين السودانيين يذهب إلى أن ما يعاني منه الاقتصاد السوداني حالياً هو حالة من الفوضى الاقتصادية أفرزتها مجموعة السياسات التي صاغها وأشرف على تطبيقها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٥)، والتي كان من أهم إفرازاتها هروب رأس المال.

وقد اعترف الصندوق في مذكرة سرية أن سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار كان لها سلبيات كثيرة أهمها الارتفاع الحاد لأسعار الواردات والمضاربة، التي فرضت تكلفة حقيقية على الاقتصاد وبعض الآثار التوزيعية التي حابت المجموعات التي تعمل بالتجارة. وفيما يتعلق بقضية إصلاح الاقتصاد السوداني، في المدى القصير، قال إنها تتمحور حول إصلاح البنية المؤسسية لادارة الاقتصاد السوداني، وإصلاح القطاع المصرفي وترشيد قطاع المعاملات الخارجية، واستعادة التوازن الداخلي، وذلك بصياغة أطر قانونية تقوم بحراسة المصلحة العامة. ولمّح إلى أن سياسة فرض الرقابة الكاملة على النقد تمثل أحد أهم السياسات البديلة وسوف يكون لها تأثير تلقائي وآني يتمثل في الحد من ظاهرة هروب الأموال.

وقدم د. **عبد المحسن مصطفى صالح** ورقة عن صندوق النقد الدولي في السودان، حيث تناول إقتصادات الفترة ١٩٧٨/ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤/١٩٨٥. وقال إن وصفة الصندوق تضمنت توصيات استهدفت تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بخفض الدعم الحكومي على السلع وتحويل ملكية بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي. وأشار إلى عدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في اطار البرامج التي اقترحها الصندوق في علاج مشاكل الاقتصاد السوداني حيث إن التردي في موقف الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ ـ ١٩٨٤/١٩٨٥ قد حدث على الرغم من تنفيذ خمسة تخفيضات متتالية للجنيه السوداني خلال هذه الفترة. ونتيجة لإجراءات الصندوق زاد نصيب الفئات العليا ذات النمط الاستهلاكي التبديدي من الدخل القومي وزاد ميلها إلى الإستهلاك المستورد

بخاصة في ظل توافر الحصول بسهولة ويسر على التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية. ونتيجة لإجراءات الصندوق، ركز القطاع الخاص استثماراته بصورة كاملة في التجارة والتوزيع والعقارات والخدمات، حيث الربح المضمون والسريع. وقد دعمت إجراءات الصندوق هذا الميل الإستثماري غير المجدي لدى القطاع الخاص.

وعلى الرغم من سياسات الصندوق تفاقم العجز التجاري. كما ترتب على تمويل هذا العجز، عن طريق الإقتراض من الخارج، عبء إضافي فاقم أزمة ميزان المدفوعات، وأضاف لها بعداً خطيراً وصار في حد ذاته مشكلة تلقي بظلالها القاتمة على البلاد، وقد زادت التخفيضات المستمرة للجنيه السوداني من حدة التضخم. واختتم د. صالح حديثه قائلاً إنه مع تفاقم الأزمة الاقتصادية على الرغم من تطبيق إجراءاته فقد تراجع الصندوق من دعم النظام الحاكم بعد عام ١٩٨٢.

وفي نهاية الجلسة قدم د. **أديب حداد** ورقته عن السياسات التصحيحية في الأردن. وقد هدفت ورقته إلى التعرف على السياسات التصحيحية التي انتهجها الأردن. وعرض الخصائص العامة للاقتصاد الأردني موضحاً التطور التاريخي ومراحل نمو الاقتصاد الأردني، مع التعرض لأهم التحديات التي واجهته في كل مرحلة. ثم عرض بالتحليل السياسات التصحيحية في الأردن من خلال عرضه لمشكلة العجز المالي والنتائج التي ترتبت عليه وبرامج التكييف التي يتبناها الأردن لمعالجة هذه المشكلة. بعد ذلك ركز على استكشاف ملامح المستقبل للاقتصاد الأردني واحتمالات نموه. وهنا نجد انعكاس نظرة د. حداد التفاؤلية في توجهات خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) التي أوضح بأنها تميزت عن الخطط السابقة بالنظرة الواقعية إلى السياسات الاقتصادية المطلوبة، وليس على الاستثمارات الرسمية المعلنة. وهدفت الخطة إلى تحقيق معدل نمو متواضع مقارنة بالخطط السابقة. كما تميزت بأنها تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين، أولهما اجتياز مرحلة التكييف المطلوبة مع الظروف الاقتصادية الجديدة؛ وثانيهما دفع عجلة النمو إلى الأمام مع تحقيق تغيير نوعي في الاقتصاد الأردني من خلال اعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وإبراز القدرة الحقيقية للاقتصاد الوطني في النمو السريع. وأخيراً، أوضح أن التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد الأردني ما هي إلّا جزء من التحديات التي تواجه المنطقة بشكل عام، غير أن دينامية الاقتصاد الأردني جعلت منه اقتصاداً أقدر على التكيف مع المستجدات، وأكثر استيعاباً للصدمات والتحديات. كما أن مرونة الاقتصاد الاردني وبرامج التكييف التي يتبناها الأردن كفيلة بوضعه في المسار الصحيح لمواجهة تلك التحديات.

وفي الجلسة الخامسة نوقشت تجربة سوريا حيث تحدث د. **عارف دليلة** عن الإصلاح الاقتصادي في القطر العربي السوري. فقدَّم عرضاً تحليلياً لأهم ملامح الاقتصاد السوري المعاصر، مشيراً في ذلك إلى عدد من الاختلالات التي برزت في مسار التنمية في القطر العربي السوري، والتي رافقت النمو الكبير والسريع في الإنفاق الاستثماري الذي اضطلعت به الدولة، والقطاع العام بشكل أساسي. ومن هذه الاختلالات الظاهرة الاختلال في الميزان التجاري، وميزان القطع الأجنبي، والميزانية الحكومية، والاختلال بين الانتاج والاستهلاك، وبين الاستثمار والادخار، وغير ذلك. وقد أدت هذه الاختلالات إلى نشوء عوائق على طريق التنمية، الأمر الذي جعلها محط الإهتمام على جميع المستويات الرسمية والجماهيرية، ودفع الإدارة الاقتصادية إلى تتبعها بشكل حثيث ولمواجهتها بمنظومة من

السياسات والإجراءات التشريعية والتنظيمية، التي أطلق عليها الباحث «الإصلاح الاقتصادي في القطر العربي السوري» وهو عنوان البحث.

كما قام الباحث د. دليلة بعرض جملة من بنود «الإصلاح الإقتصادي» الجاري تنفيذه في السنوات الأخيرة للسيطرة على الإختلالات وإعادة العافية إلى الاقتصاد السوري لوضعه على طريق النمو المستقل والتمويل الذاتي، مثل الإجراءات المتخذة في مجال ترشيد الإستيراد وتشجيع التصدير، لمعالجة عجز الميزان التجاري؛ وإصلاح أسعار الصرف لتشجيع دخول القطع الأجنبي، ووصوله إلى يد الدولة عن طريق المصارف الحكومية، لإصلاح ميزانية القطع؛ وتقييد الإنفاق الحكومي لتخفيف عجز الميزانية الحكومية؛ وإصلاح السياسات السعرية لمعالجة العجز في القطاع العام الصناعي، ولإعادة الحوافز لنمو الإنتاج الزراعي، وتطبيق سياسة تسليف مصرفي معينة للحد من السيولة النقدية ومن المضاربة، وإصدار التشريعات التي تقدم الضمانات والتشجيعات المهمة للاستثمار لتحفيز الأموال العربية والسورية الموجودة في الخارج للمشاركة في تمويل الاستثمار المحلي، وزيادة الرواتب والأجور لسد الفجوة التي تتسع بين الأسعار والأجور الحقيقية.

ثم تحدث د. **سمير المقدسي** عن الاقتصاد اللبناني في ظل الصراع السياسي والعسكري. وأوضح أن المأساة اللبنانية مرّت بمراحل مختلفة، وأن فصولها لم تنته بعد على الرغم من أن طابعها العسكري قد تراجع إلى حد كبير منذ شباط/ فبراير ١٩٨٧. وقال إنه يأمل أن يتمكن لبنان من البدء في عملية الإعمار وإعادة التوازن الاقتصادي والمالي المنشود. ثم تناول الباحث التطورات الاقتصادية والمالية في لبنان في ظل أزمته السياسية والعسكرية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧. وركز هذه التطورات في موضوعات أربعة: (١) القيود التي فرضتها ظروف الأزمة على الأداء الإقتصادي؛ (٢) بروز الإختلالات المالية والاقتصادية؛ (٣) محاولات التصدي على صعيد السياسة الاقتصادية؛ (٤) وأخيراً نظرة مستقبلية في ضوء الخيارات البديلة التي تواجه لبنان. ثم تكلّم الباحث عن السياسة الاقتصادية ـ المالية التي اتخذت لتصحيح مسار الإقتصاد، وان محاولات الحكومة تناولت حالات متعددة، حصرها في خمس نقاط: **أولاً**، إنشاء الدولة الإطار المؤسسي لإعادة الإعمار والبناء؛ **ثانياً**، اتخذت السلطات المسؤولة عدة اجراءات بهدف تنظيم العلاقة بين الدائنين والمدينين وبالأخص فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون العالقة للمصارف التجارية؛ **ثالثاً**، محاولة تنسيق السياسة الاقتصادية وذلك بإنشاء جهاز تنسيق السياسة الاقتصادية؛ **رابعاً**، أوضح أنه على الرغم من التشرذم السياسي الذي شهده لبنان فقد ظلّت السلطة النقدية متماسكة، واستمرت محاولاتها لتهدئة الأوضاع النقدية والمصرفية؛ **وأخيراً**، أوضح أن لبنان يتبع سياسة القطع العائم ضمن نظام قطع يتسم بالحرية المطلقة للمعاملات المالية مع الخارج.

وفي آخر الجلسة الخامسة تحدث د. **مجيد مسعود** عن سياسات الإصلاح الاقتصادي لتسريع التنمية في مجتمع اشتراكي، وحلل الاتجاهات التحديثية المعاصرة في الاقتصاد السوفياتي. وأوضح د. مسعود أن هذه السياسات في الاتحاد السوفياتي تؤكد في الميدان الاقتصادي على ضرورة مواءمة علاقات الإنتاج مع المستوى الجديد للقوى المنتجة وتطورها اللاحق، وذلك بتنقية علاقات الانتاج القائمة، وكذلك البنية الفوقية من كل ما يسبب إعاقتها لتطور القوى المنتجة، ولإنتاجية العمل المجتمعي حالياً ومستقبلاً، من أجل تحقيق حياة مادية

وثقافية أفضل، باستمرار، للناس جميعاً، وانخراط كل شغيل بصورة فعلية في المساهمة بإدارة المجتمع وفقاً لمبادىء الديمقراطية الاشتراكية ضمن الأسس الجوهرية التي تقوم عليها عملية إعادة البناء الجارية (البيريسترويكا) في مناخ العلانية الديمقراطية (الكلاصنوصت) للوصول إلى تلك الأهداف التنموية الشاملة لتحسين الادارة وتحسين مجمل الآلية الإقتصادية. وأوضح د. مسعود أن هذه السياسات لا تتحقق في فترة وجيزة وإنما بمرحلة انتقالية يتجاور فيها القديم مع الجديد.

٣ ـ المحور الثالث: مناقشة عامة

كانت الجلسة السادسة والأخيرة مناقشة عامة بين المشاركين في الندوة عن مدى فاعلية السياسات التصحيحية المتبعة لمواجهة تنامي العجز والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، مع البحث عن طرق بديلة أكثر فعالية. وقد تمخضت المناقشة عن عشرة مبادىء سمّاها المجتمعون «وثيقة ندوة الكويت» وهي إعلان المبادىء العامة للسياسات التصحيحية في الوطن العربي.

المبدأ الأول: رغم معاناة الأقطار العربية من عدد من الإختلالات في اقتصاداتها وأوجه القصور في أدائها الاقتصادي، فإن تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمايز مراحل التطور التي تمر بها هذه الأقطار، يجعل من غير الحكمة إستهداف التوصل إلى حل واحد، أو «وصفة» واحدة، يمكن تطبيقها على كل هذه الأقطار.

وتكمن أهمية هذا المبدأ في أنه لا بد، وبالضرورة، من أن تختلف أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي من قطر إلى آخر حسب ما تفضي إليه قراءة الشواهد التجريبية عن ماهية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي يواجهها القطر المعني. فإذا اختلفت أسباب المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، ستختلف أهداف برامج الاصلاح، ومن ثم ستختلف حزمة السياسات أو البرامج التي يمكن أن تقدم للتغلب على هذه المشكلات.

المبدأ الثاني: إن التصحيح الاقتصادي هو قضية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وليس مجرد قضية اقتصادية بحتة، ومن ثم فإن نجاح السياسات التصحيحية يفترض توافر المتطلبات السياسية الضرورية لتنفيذها وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية والمناخ العام، كما أنه يتطلب العناية بشكل خاص بالآثار الاجتماعية للتصحيحات الاقتصادية.

المبدأ الثالث: إن الإختلالات الموجودة في الاقتصادات العربية ليست اختلالات عارضة، وإنما هي اختلالات مزمنة تعكس عجز هذه الاقتصادات عن تحقيق التنمية وتورطها في علاقات تبعية تاريخية. ولذا فإنه ليس من المتوقع للسياسات التصحيحية أن تقضي على هذه الاختلالات كلية، وإنما يُتوقع أن تؤدي هذه السياسات إلى تخفيف حدة هذه الاختلالات وتهيئة ظروف أفضل للتنمية. وهكذا فالقضاء على الاختلالات مرتبط بالنجاح في مسعى التنمية. أما نجاح السياسات التصحيحية فهو يقاس بمقدار ما تهيىء من مناخ أفضل لتحقيق هذه التنمية على المدى المتوسط والطويل.

المبدأ الرابع: للتصحيح مدخلان رئيسيان: تصحيح في إطار الاستمرار في التبعية، وتصحيح كمقدمة للخلاص من التبعية. ونحن ننطلق، وندعو الأقطار العربية إلى الانطلاق، في تصميم سياسات التصحيح، من مدخل التحرر من التبعية وبناء التنمية المستقلة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المبدأ الخامس: إن الإنضباط الاقتصادي وخصوصاً في المجالات النقدية والمالية هو عنصر ضروري للتصحيح الاقتصادي، وهو

البديل للفوضى الاقتصادية التي عاشتها وما زالت تعيشها أقطار عربية عديدة. والمدخل الطبيعي لهذا الانضباط الاقتصادي هو استرداد الدولة لهيبتها وفرض سيطرتها على المفاتيح الرئيسية للاقتصاد الوطني.

المبدأ السادس: إن الانضباط الاقتصادي له تكلفة اقتصادية واجتماعية، والمهم من وجهة نظرنا بعد الإعتراف بهذه التكلفة، ألا يلقى بها على عاتق الطبقات الفقيرة في مجتمعاتنا العربية، وأن تتوزع هذه التكلفة على الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة بحسب قدرتها على التحمل.

المبدأ السابع: إن الأساليب السعرية غير المباشرة للإصلاح لا تكفي وحدها لاحتواء الإختلالات الملاحظة وخلق بيئة أفضل للتنمية. وأوضاع معظم الأقطار العربية تقتضي إعمال أساليب التدخل الإداري والتخطيط، جنباً إلى جنب مع الأساليب السعرية. ولذا لا ينبغي إستبعاد أساليب مثل الرقابة على الصرف وحصص الإستيراد، وتأميم القطاع المصرفي واستبعاد الأجانب من نشاطات بعينها، وذلك في ضوء الظروف الخاصة بكل قطر.

المبدأ الثامن: إن تقييد الطلب الكلي لا يكفي وحده لإنجاز التصحيح المطلوب في الهياكل والمسارات الاقتصادية للأقطار العربية، حتى إذا تم بطريقة انتقائية لا تلقي بعبء التصحيح على الطبقات الفقيرة. ومن الضروري السير على ساقين: ساق إدارة الطلب الكلي من جهة، وساق زيادة الانتاج من جهة ثانية.

المبدأ التاسع: إن تكامل السياسات التصحيحية أمر في غاية الأهمية. ومن الواجب تنشيط كل أدوات السياسات الاقتصادية وحشدها من أجل التصحيح المطلوب. ونوصي بوجه خاص بعدم الركون إلى ضعف السياسة المالية في الأقطار العربية، حيث إن هذا يلقي بالعبء الأكبر للتصحيح على السياسة النقدية ويقلل من فرص نجاحها. ولهذا يجب تحفيز هاتين السياستين معاً إلى جانب السياسات الأخرى.

المبدأ العاشر: إن الوطن العربي يملك رصيداً هائلاً من الطاقات المادية وغير المادية القابلة للاستخدام والتجنيد لمصلحة التصحيح ولمصلحة التنمية، ويمكن أن يؤدي تحريك هذا الرصيد وتنشيطه إلى تخفيف تكاليف السياسات التصحيحية من جهة، وإلى استغناء عدد كبير من الأقطار العربية عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وسياساته التي ثبت عدم ملاءمتها وعجزها عن إنجاز التصحيح في هذه الأقطار من جهة أخرى. غير أن تنشيط هذا الرصيد العربي يتوقف على توافر الإرادة السياسية الملائمة □

ندوة «العقلانية العربية والمشروع الحضاري العربي»

تونس، ١٢ ـ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٨

محمد سبيلا

كاتب عربي من المغرب.

ما العقل؟ ما العقلانية؟ ما النقد؟ ما علاقة العقل والعقلانية باللامعقول؟ ما علاقة العقلانية بالتراث؟ ما علاقتها بالسلطة؟ هل هنالك عقلانية عربية؟ ما علاقتها بالتاريخ الواقعي وبالسلطة وبالماضي؟ هل تخلُّف العرب راجع إلى لا عقلانيتهم كما يدَّعي البعض؟ هل نحن بحاجة إلى عقلانية أم إلى روحانية، وما جدوى كل منهما؟ هل في تاريخنا المعرفي ما يثبت وجود فكر عقلاني يمكن تطويره اليوم في مواجهة العصر، أم أن هناك فتاتاً من العقلانية بددته السلطة المستبدة وغلبته الاتجاهات اللاعقلانية؟ كيف ننشىء أسس موقف ومنظور عقلانيين جديدين تجاه كل القضايا التي يطرحها التاريخ على جدول أعمالنا؟ هل شحذ القدرية النقدية النافية للعقل؟ هو سبيلنا إلى الخروج من عنق الزجاجة التاريخي والحضاري الذي نجد أنفسنا فيه؟... الخ.

هذه عيّنة من الأسئلة التي هيّأها المجلس القومي للثقافة العربية في الرباط وجنَّد، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العديد من المفكرين والمثقفين العرب لتجاذبها في ندوة تونس بين ١٢ و١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٨.

وقد شارك في هذه الندوة العديد من المفكرين العرب من مختلف الأقطار العربية، منهم علماء اجتماع، وفلاسفة، وعلماء نفس، وسياسيون، ولغويون، ومؤرخون... الخ.

وقد تضمنت ورقة العمل التي أطَّر بها المجلس القومي للثقافة العربية هذه الندوة، تصوراً أولياً حول إشكالية العقل والعقلانية في الوطن العربي. كما محورت الورقة القضايا إلى أربعة محاور كبرى: **أولها** العقلانية بصفة عامة، معناها، وحدودها ومجالات إنتاجها: **وثانيها**، حول العقلانية العربية وحدودها وآفاقها ومجالات انتاجها؛ أما **ثالثها** فدار حول علاقة العقلانية العربية بالتراث والتاريخ والدين؛ بينما انصبّ **المحور الرابع** على علاقة العقلانية العربية بالسياسة ممارسة وتصوراً، في حين اختتم الملتقى بمحور حول **الآفاق المستقبلية للعقلانية العربية**. واختتمت الندوة ببيان عام وتقرير

علمي أوجز القضايا التي تم التطرق إليها والتشخيصات التي تم تقديمها.

والهاجس الأكبر الذي نظم كل موضوعات الندوة، بتوجيه من ورقة العمل التي أعدّها المجلس القومي للثقافة العربية، هو التساؤل الجذري عن مستويات ومكونات العقلانية العربية في أفق رسم الملامح الأساسية للمشروع الحضاري العربي.

وقد تميزت أعمال الندوة بمستوى علمي جيد وبطروحات جريئة ومعالجات رصينة، رغم ما يكتنف كل ندوة فكرية من مراوحة بين السهولة والعمق.

كما شارك في هذه الندوة نخبة من المفكرين العرب الذين ساهموا في تقديم بحوث جيدة، نذكر منهم محمد عابد الجابري، وعلي اومليل، ومحمد جسوس، وهشام جعيط، وحسن حنفي، وناصيف نصار، وسمير أمين، وانطون مقدسي، ونديم البيطار، وناجي علوش، وغيرهم كما أتيحت لكل الاختصاصات المعرفية أن تدلي بدلوها في البحث والنقاش بدءاً بالفلاسفة وانتهاءً بعلماء الاجتماع والباحثين النفسيين... وغيرها من الاختصاصات.

ورغم أن تبويب المحاور كان تبويباً تصنيفياً وتنظيمياً بالدرجة الأولى، لإفساح المجال أمام المنظورات والتخصصات المختلفة، فإن الموضوعات والتحليلات عالجت الموضوع من وحدته العامة وتشابكاته المختلفة.

ومن ثمَّ، يمكن على وجه التقريب والمحاولة، إجمال المعالجات في النقاط التالية:

١ ـ الانتحاء من الحديث عن العقل إلى الحديث عن العقلانية

على الرغم من أن المقصد الأصلي للندوة كان جمع كل الذين كتبوا عن «العقل العربي» لتبادل الآراء ومقارنة المقاربات والاستنتاجات، فإن الحديث عن العقل العربي جاء حديثاً خجولاً لما يرتبط بهذا المدلول من محاذير، ليس أقلها أنه ليس هنالك عقل عربي متميز. فالعقل واحد لدى البشر أفراداً وجماعات، وهو إن اكتسب سمات خاصة في هذه الرقعة أو تلك، لدى هذا الشعب أو ذاك، فإنه لا يجوز الحديث ـ دون مخاطر ـ عن عقل خصوصي متميز لدى هؤلاء أو أولئك. فالعقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس، كما يقول ديكارت. ولعله يجوز تعديل هذه المقولة على الشكل التالي: العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الشعوب والحضارات. وإذا كان لتعبير «العقل العربي» من مزية فهي كونه تعبيراً مضاداً لكل أولئك الذين أنكروا القدرة التركيبية للذهن العربي (ابتداء من ارنست رينان وجيب وغرونباوم). ولعل تحرج الجميع من الحديث عن «العقل» العربي كان مرده إلى شعور غامض بغموض المصطلح رغم شحنته الدفاعية، لذلك أدى تجنب استعماله إلى الإفلات من الوقوع في الحديث عن ماهيات قبلية ثابتة.

والمصطلح الذي حظي باتفاق ضمني للأطراف هو مصطلح العقلانية والعقلنة، الذي يحقق انتقالاً من الحديث عن ماهيات قبلية إلى الحديث عن عمليات وفعاليات وأشكال تصريف العقل.

٢ ـ التمييز بين العقلانية والعقلنة

العقلانية هي المذهب الفلسفي القائل بأولوية العقل التحليلي والبرهاني على جميع أشكال التصور والادراك الأخرى. لكن المقصود من استعمال مصطلح العقلانية العربية هو أشكال تجلي العقل العربي في مجالات مختلفة، أشكال نشاط العقل، أشكال تفكير العقل العربي في موضوعاته المختلفة

الذهنية والمادية. فالعقلانية العربية هي الكيفية التي استخدم بها المفكرون العرب عقلهم في تحليل ظواهر سياسية ودينية ولغوية وغيرها. وليس المقصود هنا الذهنية العربية، فالذهنية أكثر عموماً وأكثر اشتراكاً بين الناس. أما العقلانية فهي كيفية تفكير النخبة المفكرة في التاريخ والطبيعة والنفس. إلّا أن هذه العقلانية يمكن أن تكون نشاطاً فكرياً فعلياً وملموساً (أداة) ويمكن أن تكون مجرد قيمة عليا (مثال) تهفو إليها النفوس. وهنا يطرح مصطلح العقلنة (كمقابل لكلمتي (Rationalité) أو (Rationalisme))، وهو مصطلح ذو نكهة ڤيبرية يقصد به مجموع الطرائق التي تستخدمها الجماعة لتنظيم علاقتها بالوسط المحيط بغية إنجاز الفعالية المطلوبة والنتائج المأمولة. فالعقلنة تقتضي في أي مجال من المجالات الاجتماعية تسخير مجموعة وسائل لتحقيق جملة من الأهداف، إما في التنظيم الاقتصادي أو في تنظيم السلطة السياسية أو في التقنية أو في غيرها. وبذلك، فالعقلنة مصطلح أكثر إجرائية وأكثر واقعية لأنه غير محمّل بأي حمولة قبلية عن ماهية عقلية للإنسان أو بأي إحالات ميتافيزيقية. والعقلنة بهذا المعنى تشمل كل مناحي الحياة الاجتماعية، في التخطيط لها والسير بها نحو درجات أعلى من التقدم والمردودية وتقديم النتائج.

٣ ـ توسيع معنى العقلانية

من المتعارف عليه تقليدياً أن العقلانية ترتبط بالقدرة التحليلية والنافية للعقل من حيث إن جوهره الاستدلال والبرهان المنطقي المرتكز على القوانين الأساسية للعقل (مبدأ الهوية، مبدأ عدم التناقض، ومبدأ الثالث المرفوع). وقد قام هذا التصور التقليدي للعقل على أساس التعارض بين العقل والخيال من جهة، والعقل والرغبة من جهة ثانية. وهذه الثنائيات تبنى على التسليم بمركزية العقل والعقلانية على أساس أن هناك مجالين: مجال العقلانية ومجال اللاعقلانية. وهكذا اعتُبر السحر والأسطورة والعرفان تجليات للاعقلانية. إلّا أن هذه الحدود الصارمة بين العقلانية واللاعقلانية، بين العقل واللاعقل، لم تعد بمثل الصلابة المعروفة بعد فرويد الذي أبرز ارتباط العقل بالهوى والرغبة، وبعد الانتروبولوجيا البنيوية التي أبرزت أن الأسطورة شكل من أشكال العقل.

وقد ساعدت هذه المعطيات على توسيع معنى ومدلول العقلانية، فأصبح من الجائز الحديث ليس عن العقلانية التكنولوجية أو العقلانية الرياضية أو العقلانية الفلسفية فقط، بل كذلك الحديث عن عقلانية فقهية وعقلانية تشريعية، والعقل العقدي التوحيدي الذي يتخذ العقيدة موضوعاً له، والعقل الصوفي الذوقي، أي الأشكال المختلفة لعقلنة الممارسة البشرية بما فيها الممارسة الكيفية والروحية. هذا إضافة إلى أنواع كثيرة من العقلانية: العقلانية الدينية، والعقلانية النقدية التحليلية، والعقلانية التأويلية، والعقلانية الآنية المرتبطة بالحاجات المباشرة، والعقلانية التي هي بمثابة رد فعل ضد الآخر، والعقلانية المستلهمة للغرب... الخ. لكن هذا التعدد في المنهج والمنظور يقابله تعدد في الموضوع حيث تدرج ممارسات جديدة ضمن العقلانية مع انها ممارسات تبدو ظاهرياً على الأقل أنها لا تساير التعريف الكلاسيكي للعقلانية.

وبهذا الصدد لا يجوز الحديث عن **عقلانية عربية** بصيغة المفرد إلّا من باب التجاوز، لأن هنالك عقلانيات قطاعية متعددة: **عقلانية فلسفية** (بل ربما ضمت هذه العقلانية نفسها جملة عقلانيات: رشدية أو سينوية أو غيرها)، **عقلانية صوفية**... الخ. أما فيما يخص سمات **العقلانية الفلسفية**

العربية فهي كونها عقلانية برهانية، وسببية، وميتافيزيقية، وتوفيقية، ومحافظة. أما **العقلانية العربية المأمولة**، فيما يرى ناصيف نصار، فهي بالضرورة عقلانية موسعة، وتاريخية، واستقلالية، ونقدية. ولعل المجال الذي لم يحقق فيه العقل العربي عقلانية أكبر هو مجال القيم والرموز.

إلّا أن توسيع مدلول العقلانية ليشمل مجالات كانت تدرج تقليدياً ضمن اللاعقلانية، غيّب الحدود الواضحة بين العقلانية واللاعقلانية، بل جعل كل شيء عقلانياً، أو يتضمن درجة من العقلانية، الأمر الذي ألغى المطلب المُلِحّ في تجذير العقلانية بمعناها الفلسفي القوي، على اعتبار أن العقل قائم بشكل أو بآخر، في الممارسة.

٤ ـ العقلانية العربية والسياسة

تقتضي المعالجة العميقة لعلاقة العقلانية العربية بالسياسة حفراً عميقاً في التراث والتاريخ للتعرّف إلى كيفية ممارسة العقلنة والعقلانية السياسية في الماضي، كما تقتضي حفراً في اللاوعي العربي لمعرفة علاقة الممارسة السياسية العربية بكل من الدين واللاوعي الجمعي.

إن تحليل الممارسة السياسية العربية، ماضياً وحاضراً، يستلزم التساؤل عن درجة عقلانية القرار السياسي، وعن كيفية عقلنة الممارسة السياسية العربية، وكذلك التساؤل عن أشكال التكثيف والنقل التي تعرفها الممارسة السياسية العربية. فقد ظل المجال السياسي العربي على صلة وطيدة بالمجال الديني، ولم يحقق استقلاليته النسبية؛ لذلك فإن كل فهم للممارسة السياسية العربية يفترض إجلاء علاقة الدين بالسياسة وتعبير السياسة عن مواقف دينية، أو التأويل الديني لمواقف سياسية.

وقد تم تحليل الممارسة السياسية العربية أيضاً من زاوية موقف العقل العربي تجاه مشكلة الاختلاف ومشكلة الآخر، سواء تعلق الاختلاف بالداخل (الفرق والملل والنحل) أو بالخارج، أي بالأغيار. وهنا نجد في تراثنا أمثلة مختلفة تتراوح بين التعصب الحاد ونفي الآخر وبين التفهم والاعتراف النسبي بحق الآخر في الوجود وحقه في الاختلاف. لذلك يتعين علينا الحفر في تراثنا وتاريخنا لإيجاد سند لأخلاقية الحوار، والإصغاء والاعتراف بحق الاختلاف، وهو أحد الحقوق الأساسية في العصر الحديث بل هو القوام التحتي للديمقراطية.

ويمكن قياس درجة عقلانية الممارسة السياسية العربية أيضاً بدراسة المؤسسات السياسية، بدءاً بالدولة وانتهاء بالجمعية، والحزب وغيرها، لدراسة مدى حضور القرار العقلاني في أوصالها.

إلّا أن للعقلانية السياسية أسساً اجتماعية لا بد من تجليتها، وهي نضج المجتمع المدني واستقلاله النسبي عن المجتمع السياسي، ونشوء طبقات وفئات تعي مصالحها وتميز في وعيها وممارستها بين ما هو عمومي وما هو خصوصي، وتلتزم بتطوير ودمقرطة المؤسسات والممارسات السياسية.

وعلى وجه الإجمال يمكن القول ان هذه الندوة كانت حدثاً ثقافياً مهماً بسبب الجدية والعمق في البحوث والمناقشات، وبسبب مشاركة العديد من المفكرين والمثقفين وتقديمهم للكثير من الأفكار الجديدة والجريئة في جو من حرية التفكير والتعبير وحق الاختلاف، الأمر الذي قدم نموذجاً للممارسة الفكرية العقلانية. وقد لامست الندوة أحياناً بعض التابوات (المحرّمات) والمحظورات والمكبوتات بهدف فتح باب النقاش حولها وإعمال العقل التحليلي فيها.

وإذا كان التشخيص أقرب إلى السوداوية، فإن استشراف المستقبل كان

مليئاً بالأمل في أن تتجاوز الأمة العربية كل المعوقات النفسية والذهنية والواقعية التي تحول بينها وبين ادراك التطور المنشود والتقدم المأمول. وذلك في أفق الدولة القومية، الواحدة، المتحررة من الاستعمار والتبعية، والمحققة للعدالة والديمقراطية والتقدم، والموفرة لحقوق المواطن الأساسية، وتلك هي **اللّبنات الأولى في المشروع الحضاري العربي**.

وليس هذا المشروع الحضاري شيئاً آخر إلّا البحث في شروط استعادة العرب لدورهم الحضاري على الصعيد العالمي، وذلك بإنشاء الدولة العربية الواحدة المتحرّرة والمحرّرة، والمحققة للتقدم والعقلانية والديمقراطية، والضامنة لحقوق الأفراد والجماعات في إطار دولة المؤسسات والقانون والحريات الأساسية.

وإذا كانت ندوة مثل هذه قد تجرأت على ملامسة العديد من التابوات والمحظورات وأبرزت أننا كأمة تنشد المستقبل، لا نزال بحاجة إلى تحقيق ثورة فكرية وثقافية، نراجع فيها أجهزتنا المفاهيمية المتوارثة، وتصوراتنا للعالم، وعلاقاتنا بالطبيعة والتاريخ، فإنها قد افتتحت باب النقاش في قضايا مصيرية مهمة، ذلك لأن التحولات المجتمعية والتقنية الجارية في مجتمعاتنا العربية لا تزال بحاجة إلى تحولات ذهنية وفكرية عميقة كي نتمكن من أن نصبح في مستوى الحداثة التي لا ترحم بفرضها منطق إما... وإما □